الدبلوماسية المصرية

وقضية فلسطين

(١٩٣٧-١٩٤٩)



إسلام محمد عبد الخالق قاسم



الدبلوماسية المصرية
وقضية فلسطين
(١٩٣٧-١٩٤٩)

عبد الخالق، إسلام.
الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين (١٩٣٧ - ١٩٤٩)/ إسلام عبد الخالق . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩ .
٢٨٤ ص ؛ سم.
تدمك ٦ ٨٩٣ ٤٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الدبلوماسية.
٢ ـ القضية الفلسطينية.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١١٨٤٧/ ٢٠٠٩

I.S.B.N- 978 - 977 - 420 - 893 - 6

ديوى ٣٢٧,٢

الدبلوماسية المصرية

وقضية فلسطين

(١٩٣٧-١٩٤٩)

إسلام محمد عبد الخالق قاسم



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٩

الإخراج الفنى :

عمر حماد على

إهداء

أهدى هذا العمل إلى

- أمى الحبيبة عرفاناً منى بالجميل وتقديرًا لجهودها
- زوجتى التى صبرت وثابرت طوال هذا العمل
- قرة عينى... ابنى يوسف وابنتى نوران
- أخوتى الأعزاء لتشجيعهم المستمر لى.
- أستاذى الدكتور / عادل حسن غنيم لتشجيعه الدائم لى ونصائحه الغالية.

إسلام عبدالخالق

تقديم

للدكتور عادل حسن غنيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

يسرنى أن أقدم إلى المكتبة العربية فارسًا جديدًا من فرسان الدراسات الفلسطينية المعاصرة وهو الباحث إسلام محمد عبدالخالق الذى حصل على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر فى موضوع «الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين (١٩٣٧ ـ ١٩٤٩)».

وكنت قد شرعت فور عودتى من قطر منذ حوالى عشر سنوات فى تكوين مدرسة للتاريخ الفلسطينى المعاصر أثمرت قبل ذلك بعض الباحثين، ثم كان إسلام محمد عبدالخالق الذى تبعه باحثان آخران، والبقية تأتى إن شاء الله ليكون لدينا خلال السنوات العشر القادمة إن شاء الله كوكبة من الباحثين الذين توفروا على دراسة التاريخ الفلسطينى الحديث والمعاصر بشكل خاص والتاريخ العربى بشكل عام.

ولاشك أن تاريخ فلسطين حديثه ومعاصره ـ أى منذ بدايات الحكم العثمانى للمشرق العربى فى مطلع القرن السادس عشر فى أواخر القرن العشرين مازال يحفل بالكثير من الموضوعات التى لم يقترب منها الباحثون، وهو ما يحتاج إلى توفر مجموعة كافية من الباحثين المتخصصين لإعطاء تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ما يستحقه من اهتمام.

أما عن هذه الدراسة القيمة التى أعدها الباحث إسلام محمد عبدالخالق فقد ركز على دراسة دور الدبلوماسية المصرية فى قضية فلسطين منذ دخول مصر عصبة الأمم عام ١٩٣٧ حتى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م معتمداً بالدرجة الأولى على وثائق الخارجية المصرية غير المنشورة حيث يقدم لنا الباحث أول رسالة علمية تعالج دور الدبلوماسية المصرية فى قضية فلسطين خلال تلك الفترة.

والأمل كبير أن يتابع الباحث إسلام محمد عبدالخالق دراسة الموضوع فى المرحلة التالية مستفيداً من خبرته السابقة بحيث يكون لدينا فى النهاية باحث متخصص فى جانب مهم من جوانب التاريخ المصرى والفلسطينى المعاصر.

والله ولى التوفيق

ا.د / عادل حسن غنيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
آداب عين شمس

المقدمة

تأتى أهمية موضوع الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٩ - من عدة اعتبارات مهمة :

أولا: إن كثيراً من القضايا والمشكلات فى عالمنا المعاصر ما هى إلا نتاجاً لأحداث قد مضت ، وما أحوجنا لفهم هذه الأحداث عسى أن نجد حلولاً لتلك القضايا وقضية فلسطين من تلك القضايا التى تشغل الرأى العام العالمى بوجه عام والإسلامى والعربى بوجه خاص.

ثانيًا: ندرة الدراسات التى تناولت الدبلوماسية المصرية بالرغم من أهميتها ، حيث لم يكتب فى هذا الموضوع سوى أستاذى الدكتور / عادل حسن غنيم الذى يعتبر أول من كتب عن الدبلوماسية المصرية.

ثالثًا: بالرغم من أن صوت السلاح كان أعلى صوتًا وأكبر أثراً فى نفوس متتبعى القضية الفلسطينية فى تلك الفترة من العمل الدبلوماسى الهادئ إلا أن حرب العقول والمناورة الدبلوماسية كانت أكثر تعقيداً وتأثيراً فى بعض الأوقات عما كان يجرى فى ساحات القتال.

رابعاً: إن الهدف من تلك الدراسة ليس فهم السياسة الخارجية المصرية ومتابعة نشاطها فى تلك الفترة فحسب ، بل تهدف أيضًا إلى الكشف عن المواقف العربية والإسلامية والعالمية تجاه قضية فلسطين.

خامساً: كما تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تتناول فترة ذات أبعاد مهمة فى تاريخ فلسطين الحديث ، فقد شهدت هذه الفترة قيام الثورة العربية الكبرى التى حولت قضية فلسطين من قضية محلية إلى قضية عربية وإسلامية كما شهدت بداية اهتمام العالم العربى بالقضية وتزايده عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم عرض القضية على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وأخيراً، قيام دولة إسرائيل فى العام التالى.

وتعتمد هذه الدراسة بالدرجة الأولى على وثائق وزارة الخارجية المصرية المتعلقة بهذا الموضوع، وهى وثائق لم يسبق نشرها أو الاستفادة منها باستثناء تلك الوثائق التى اعتمد عليها أستاذى الدكتور / عادل حسن غنيم التى تناولت نفس الموضوع فى عامى ١٩٤٧و ١٩٤٨. كما اعتمدت هذه الدراسة على وثائق أخرى بعضها منشورة مثل وثائق الخارجية الأمريكية ووثائق الجامعة العربية والأخرى غير منشورة مثل وثائق الخارجية البريطانية ، بالإضافة إلى الرسائل العلمية والمذكرات والدوريات والمراجع.

وقد قمت بتقسيم هذا البحث تقسيماً زمنياً إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة ، تناولت خلاله دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين أثناء تلك الفترة ، تمخض عن تلك الدراسة العديد من الإيجابيات أبرزها :

أولاً: أنها تناولت مواقف الحكومات المصرية المختلفة تجاه القضية الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها الحزبية.

ثانياً: أنها أظهرت مدى وعى ونضج الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين وكذلك استقلاليتها على الرغم من وجود الاحتلال البريطانى فى مصر.

ثالثاً : أنها أبرزت الأدوار المشرفة التى قام بها بعض الشخصيات المصرية أثناء دفاعهم عن قضية فلسطين سواء كانوا رؤساء للحكومات المصرية - مثل مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد ومحمد محمود زعيم حزب الأحرار

الدستوريين . أو ممثلين دبلوماسيين فى الخارج أمثال عبد الرازق السنهورى ومحمد حسين هيكل ومحمود فوزى.

رابعاً: أنها أظهرت مواقف القوى السياسية التى مثلت فلسطين خلال تلك الفترة ، ووضعت الشخصيات الفلسطينية فى موضعها الحقيقى.

خامساً : أنها أظهرت مواقف الكثير من دول العالم المختلفة تجاه القضية الفلسطينية ، وخاصة أثناء عرض القضية على عصبة الأمم سنة ١٩٣٧ والأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ .

لكن يعتقد أن كل جهد بذل ليس سوى محاولة متواضعة لخدمة التاريخ العربى وإبراز الحقائق الأساسية لقضية فلسطين وسياسة مصر الدبلوماسية تجاهها خلال تلك الفترة ، تلك القضية التى ما زالت تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات السياسة العربية عامة والمصرية خاصة.

وختاماً فإنى أتقدم بخالص شكرى وامتنانى بعد الله لأستاذى الدكتور / عادل حسن غنيم الذى يرجع له الفضل فى اختيار هذا الموضوع وإتمامه بهذا الشكل ، وإذا كنت قد وفقت فى تقديم هذه الرسالة فإليه أدين بالكثير.

والله ولى التوفيق ،

الباحث

مايو ٢٠٠٥

التمهيد

- ماهية الدبلوماسية.
- وزارة الخارجية المصرية.
- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين قبل عام ١٩٣٧.

ماهية الدبلوماسية :

كلمة دبلوماسية " Diplomatic" مأخوذة عن الكلمة الإغريقية " Diploma " وهى إحدى مشتقات فعل " Diplon ومعناه يطبق أو يطوى وفقًا لمعجم ليتريه الفرنسى، وكانت كلمة دبلوما تطلق على نوع من الوثائق الرسمية التى تصدر عن رئيس الدولة وترتب لمن تمنح له امتيازًا معينًا، وسميت هذه الوثائق كذلك لأن المتبع أنها كانت تسلم مطبقة اثنين أى مطوية(١) .

ولذلك فكلمة دبلوماسية تعنى الوثيقة الرسمية المطوية الصادرة عن الرؤساء السياسيين ، كما أن هناك أيضًا من استعمل كلمة الدبلوماسية بمعنى خطاب التقديم ، لأن الممثل الدبلوماسى فى العصر الحالى عندما يعتمد فى دولة معينة لتمثيل دولته يقدم خطاب اعتماد من رئيس دولته إلى رئيس الدولة الموفد إليها ، ويكون هذا الخطاب بمثابة تقديم له من قبل رئيس دولته إلى رئيس الدولة الأخرى(٢).

بينما تعددت التعريفات بين أساتذة القانون الدولى لتحديد معنى الدبلوماسية، وخاصة أن كثيرًا منهم استعمل تعبير المفاوضة فى تحديد تعريفه ، حيث كانت هذه الكلمة شائعة الاستعمال فى العلاقات الدولية قبل كلمة دبلوماسية(٣).

فالكاتب الإنجليزى "هارولد نيكولسون" يعرفها فى مؤلفه "الدبلوماسية" : هى إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض ، والأسلوب الذى تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين ، وعمل الدبلوماسى وفنه(٤).

والكاتب الفرنسى " ريفييه" يعرفها بأنها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة ، أما القانون الدبلوماسى فيعرفها " هو ذلك الفرع من القانون العام الذى يهتم بصفة خاصة بتنظيم وممارسة الأنشطة الخارجية للدول وطريقة تمثيلها فى الخارج ، وكذلك إدارة شئونها الدولية بأسلوب المفاوضات[٥].

هذا بالنسبة للدبلوماسية أما لفظ " الدبلوماسى" فيطلق على الشخص الذى يمارس الدبلوماسية كمهنة رسمية سواء بصفة دائمة بحكم مركزه أو وظيفته، أو بصفة مؤقتة بحكم تكليفه بمهمة خاصة مما يدخل فى نطاق الأعمال الدبلوماسية، ويطلق على مبعوثى الدول الذين يتولون مهمات ذات صفة دبلوماسية فى الخارج وصف المبعوثين أو الممثلين الدبلوماسيين[٦].

والبعثة الدبلوماسية هى التى تتكون من هؤلاء المبعوثين، وهى أداة الاتصال بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة لديها. ومن أهم مهامها تمثيل الدولة الموفدة للبعثة قبل الدولة المعتمدة لديها، ويتولى هذه المهمة التمثيلية رئيس البعثة أو من يقوم مقامه أثناء غيابه ، كذلك التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة لديها، وتتبع الحوادث فيها وإبلاغ حكومته بكل ما يهمها من أمور. ويستعين رئيس البعثة فى ذلك بمن يكون تحت إدارته من ملحقين سياسيين وغيرهم[٧].

وخلاصة ذلك أن الدبلوماسية تقوم بدور مهم فى العلاقات الدولية، فهى التى تدعم هذه العلاقات ، ومعالجة كافة القضايا التى تهم مختلف الدول، وهى التى تقوم بالتوفيق بين الآراء والمصالح المتعارضة، وهى التى عن طريقها يتم تسوية الخلافات ونشر الود وحسن التفاهم بين الدول، وعن طريقها أيضًا تتمكن الدولة من توطيد مركزها ونفوذها فى مواجهة الدول الأخرى وتدعيم سيادتها واستقلالها، لذلك فهى الأداة التى يمكن من خلالها الحصول على كل المزايا التى تسعى إليها الدولة.

ووزارة الخارجية أو وزارة الشئون الخارجية هى الثكنة التى يمارس فيها وزير هذه الشئون اختصاصاته، وهى الأداة التى يستعين بها فى إدارة وتوجيه علاقات

دولته بالدول الأخرى والمنظمات الدولية ، وفى تنفيذ سياستها الخارجية فى شتى نواحيها ، وتتكون هذه الوزارة من جهازين رئيسيين الأول : الجهاز المركزى أو الديوان العام ، والثانى: الجهاز الخارجى الذى يشمل البعثات التمثيلية للدولة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية(٨).

وزارة الخارجية المصرية

نظمت وزارة الخارجية المصرية فى العصر الحديث عام ١٨٣٥ والتى عرفت فى ذلك الوقت باسم "ديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية" وعندما تشكل مجلس النظار فى مصر عام ١٨٧٨فى عصر الخديوى إسماعيل ظهر بين النظارات المشكلة نظارة الخارجية ، والتى مارست الاختصاصات العادية التى كانت تمارسها وزارات الخارجية فى ذلك الوقت. وبعد احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ فقد اعتبر الاستعمار البريطانى أنه من الضرورى لتأكيد حمايته على مصر أن يلغى وزارة الخارجية المصرية عام ١٩١٤(٩).

وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذى أعلنت فيه بريطانيا استقلال مصر كان من الطبيعى أن تعود تلك الوازرة كنتيجة لهذا التصريح ، وبالفعل عاد منصب وزير الخارجية ثم تلى ذلك تعيين وزراء مفوضين لمصر فى كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٢٣، وتم تنظيم هذه الوزارة فى بدايتها بقرار من وزير الخارجية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ وبدأت عملها بثمانى إدارات وهى: مكتب الوزير ، إدارة القنصليات ، الإدارة الإدارية ، إدارة المراسم ، إدارة التبعيات ، إدارة المستخدمين ، إدارة المحاسبة ، وإدارة المحفوظات(١٠).

وبعد ذلك بعامين صدر تباعًا تشريعان لتنظيم التمثيل الخارجى : أولهما المرسوم بالقانون الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى. أما

الثانى: المرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية. وقد تلى هذين التشريعين بعض التشريعات الثانوية التى صدرت فى أوقات مختلفة لتكملة وتعديل بعض أحكامها فى أعوام ١٩٢٨، ١٩٤١، ١٩٤٧، ١٩٤٨[١١].

هذا بالنسبة لوزارة الخارجية المصرية التى تعتبر المحور الرئيسى فى الدبلوماسية المصرية ، ولكن قبل تناول دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين يجب ذكر حقيقة مهمة ، وهى أن السياسة الخارجية لمصر قبل عقد معاهدة ١٩٣٦ كانت تقودها بريطانيا ، فعلى الرغم من أن تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ والذى أصدرته بريطانيا وفيه تم إلغاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال مصر إلا أن التحفظات الأربعة التى وردت فى التصريح قد سلبت جوهر هذا الاستقلال وجعلته استقلالاً صورياً أو شكلياً أكثر منه استقلالاً حقيقياً.

ويظهر ذلك جلياً فى برقية اللورد "لويد" رئيس وزراء بريطانيا إلى كلٍ من الحاكم العام بكندا وحكومات أستراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوب إفريقيا حيث أوضح فيها أن جوهر تصريح ٢٨ فبراير لا يتضمن تغييراً فى الحالة الراهنة فى مصر[١٢].

الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين قبل ١٩٣٧

فى عام ١٨٩٧ عقد المؤتمر الصهيونى العالمى الأول وتقرر فيه فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وفى عام ١٩٠٥ تقرر بشكل نهائى بعد مشروعات مختلفة أن تكون فلسطين هى الوطن القومى لهم. فتم إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية ومقرها لندن ، والصندوق الصهيونى العالمى وذلك لتنفيذ هذا القرار.

وقد استغل اليهود الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وحاجة بريطانيا لجهودهم فى الحرب فتمكنوا من الحصول على تصريح من الحكومة البريطانية

فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ـ المعروف بتصريح بلفور ـ حيث وعدت فيه اليهود بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين.

وقد وصف هذا الوعد البريطانى بأنه وعد من لا يملك لمن لا يستحق ، فمن المعروف أن بريطانيا فى ذاك الوقت لم تكن تملك فلسطين ، كما أن اليهود فى فلسطين لم تتعد نسبتهم عن ٨٪ من مجموع السكان فيها. ومنذ عام ١٩٢٠ وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى وسعت بريطانيا فى تنفيذ هذا التصريح.

فأخذت بالتالى فى تنظيم الهجرات اليهودية المتتالية إلى فلسطين ، حتى أخذت تهدد بالخطر الأغلبية الساحقة الفلسطينية ، ومن هنا بدأ الاهتمام فى مصر بقضية فلسطين ، ولكن على المستوى الشعبى وليس على المستوى الرسمى قبل عام ١٩٣٦حيث كانت السياسة الخارجية المصرية تقودها إنجلترا قبل هذا التاريخ[١٣].

ولقد انطلق هذا الاهتمام الشعبى المصرى من منظور إسلامى وليس من منظور عربى ، حيث لم تكن فكرة القومية العربية قد تأصلت بعد ولم يكن لها وجود فى الفكر السياسى المصرى خلال تلك الفترة[١٤].

وتوضح الأحداث التى وقعت فى فلسطين خلال تلك الفترة وموقف مصر منها تلك الحقيقة. ففى عام ١٩٢٩ شهدت فلسطين انتفاضة البراق والتى كانت أول انتفاضة تشمل معظم فلسطين. فقامت اللجنة التنفيذية العربية بفلسطين بإرسال برقية لملوك وزعماء العرب تستصرخهم فيها تأييدها لمقاومة العدوان اليهودى ، وللأسف لم تجد هذه الاستغاثة لها أى صدى[١٥].

وقد كانت بريطانيا تتبع سياسة تهدف إلى كسب الوقت لتنفيذ مخططها الذى أعلنته عام ١٩١٧، حيث كانت ترسل اللجنة تلو الأخرى عند حدوث أية حادثة فى فلسطين. فقد تشكلت لجنة دولية وصلت القدس فى ١٩ يونية ١٩٣٠ وأقامت

شهرًا كاملاً في فلسطين عقدت خلالها نحو ٢٣ جلسة استمعت فيها لشهادة نحو ٥٢ شاهدًا من العرب واليهود منهم شاهد واحد من الإنجليز(١٦).

ونتيجة لذلك وفدت إلى فلسطين وفود عربية وإسلامية للدفاع عن حائط البراق ، وتعد مشاركة مصر للدفاع عن هذا المقدس الإسلامى مظهرًا من مظاهر الدبلوماسية ولكن على المستوى الشعبى وليس على المستوى الرسمى ، فقد سافر من مصر أحمد زكى ومحمد على علوبة ومحمد الغنيمى التفتازانى إلى جانب العديد من الشخصيات البارزة فى البلاد العربية والإسلامية. وكان الهدف من هذه المظاهرة الإسلامية الكبرى ليس فقط التأكيد على ملكية الحائط بل التأكيد على فكرة الدفاع المشترك الإسلامى عن الآثار الإسلامية. وكان نتيجة عمل اللجنة إصدار قرارها التاريخى الأول فى أول ديسمبر ١٩٣٠ بملكية المسلمين للحائط الغربى المعروف باسم حائط البراق(١٧).

ومن الأحداث المهمة أيضاً فى فلسطين والتى اتخذت فيها الدبلوماسية المصرية شكلاً شعبيًا هو انعقاد المؤتمر الإسلامى العالمى بالقدس فى ديسمبر عام ١٩٣٠ والذى جاء كنتيجة لصدور الكتاب الأبيض فى أكتوبر من نفس العام ، والذى رفضه العرب ، كما وضح ذلك فى رسالة أرسلها رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامى فى فلسطين أعلن فيها أن هذا الكتاب أوجد سياسة جديدة ضد أمانى العرب(١٨).

لذلك جرت محاولات للإنقاذ حيث انتهز الحاج أمين الحسينى زيارة الزعيم التونسى عبد العزيز الثعالبى لمدينة القدس وبحث معه عقد مؤتمر إسلامى عالمى بالقدس للعمل على حماية المقدسات الإسلامية من الخطر اليهودى ، فوافق الثعالبى ، وجرت اتصالات مع عدد من زعماء المسلمين وتم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر فى مدينة القدس، حيث تألفت لجنة تحضيرية من الحاج أمين الحسينى والثعالبى وأمين التميمى وعزة دروزه وغيرهم ووجهت الدعوة لعدد من زعماء المسلمين(١٩).

وعندما أشيع انعقاد هذا المؤتمر بدأت المكائد والمؤامرات الصهيونية والإنجليزية لإفشاله ، وكان أول تلك المكائد إبلاغ الملك "فؤاد الأول" ملك مصر أن غاية المؤتمر هو انتخاب خليفة للمسلمين ـ حيث كان " فؤاد " يطمح فى هذا المنصب ـ وتم توزيع منشورات فى مصر وكافة البلاد العربية لبث الفتنة ونتيجة لذلك جرت اتصالات بين أعضاء اللجنة التحضيرية وبين رئيس وزراء مصر " إسماعيل صدقى" لإقناع الملك فؤاد بعدم تصديق مثل هذه الأقاويل ، كما اضطر الحاج أمين الحسينى إلى السفر إلى مصر ليعطى إسماعيل صدقى كتابًا خطيًا يثبت أن غاية المؤتمر إنقاذ القدس وفلسطين من الخطر الصهيونى ، وعدم بحث موضوع الخلافة الإسلامية فى المؤتمر[٢٠].

وقد شاركت مصر فى أعمال هذا المؤتمر بجانب العديد من الدول العربية والإسلامية مثل المغرب والجزائر وشرق الأردن والعراق واليمن والحجاز وتونس وليبيا وفلسطين ونيجيريا والهند ويوغسلافيا وإيران وتركيا وتركستان وغيرها[٢١] وقد مثل مصر فى هذا المؤتمر محمد على علوبة وعبد الرحمن عزام والذى تحدث عن السياسة الوحشية التى تنتهجها إيطاليا فى ليبيا ، مما دفع القنصل الإيطالى بتقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة للمندوب البريطانى فى فلسطين الذى أمر بإخراج " عزام" من البلاد[٢٢].

وكان من أهم قرارات المؤتمر إنشاء جامعة فى القدس تجمع لها الأموال ، ومن أجل تحقيق ذلك سافر محمد على علوبة وبعض أعضاء المؤتمر إلى الهند ، وبدأت تجمع التبرعات من أجل إنجاح هذا المشروع ، ولكن إنجلترا التى كانت تسيطر على الهند سارعت إلى مقاومة المشروع وتمكنت من إحباطه حيث منع الإنجليز خروج الأموال من الهند[٢٣].

كما اشترك محمد على علوبة فى الوفد الذى أرسله المؤتمر وذلك للمصالحة بين الملك عبد العزيز السعود والإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن ، وبالفعل نجح هذا الوفد فى مسعاه[٢٤].

ومما لا شك فيه أن الفكرة الإسلامية كانت مسيطرة على رجال السياسة فى مصر تجاه القضية الفلسطينية ، فقد كان الاعتقاد السائد تجاه تلك القضية بأنها صراع دينى بين المسلمين واليهود ، وهذا ما وضح فى حادثة البراق وانعقاد المؤتمر الإسلامى ، فقد كان تمثيل مصر فى هذين الحدثين تمثيلاً شعبيًا وليس على المستوى الرسمى من أجل الدفاع عن مقدسات المسلمين وكذلك إزالة الخلافات بين المسلمين وتوحيد صفوفهم فى وجه الصهيونية.

وإذا كانت بداية الثلاثينيات قد شهدت اهتمامًا مصريًا على المستوى الشعبى بما يجرى فى فلسطين ، فقد شهدت أيضاً تحولاً خطيرًا فى سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية لتكون موجهة ضد الحكومة البريطانية ، بعد أن كانت موجهة ضد اليهود فى فترة العشرينيات ، ويرجع هذا التحول إلى العديد من العوامل منها نضج عرب فلسطين سياسيًا ، حيث أدرك الشعب الفلسطينى أن بريطانيا هى أساس المشكلة ، وأن الوطن القومى اليهودى هو وليد السياسة البريطانية ، والتى ساعدت على تضخم الهجرة اليهودية ، وازدياد مساحة الأراضى التى انتقلت من أيدى العرب إلى اليهود فى تلك الفترة(٢٥).

وهذا ما ظهر جليًا فى عام ١٩٣٢ حيث شهدت فيه فلسطين اضطرابات حرص فيها العرب على عدم إصابة أحد من اليهود(٢٦) ، وكذلك فى اجتماع عقده الفلسطينيون فى يافا فى ٢٦ مارس ١٩٣٣حضره نحو ألف شخص من مختلف أنحاء فلسطين وقرروا فيه تطبيق مبدأ اللاتعاون مع الحكومة البريطانية ، باعتبارها المسئولة الأولى عن نكبة فلسطين(٢٧).

كما شهد عام ١٩٣٥ أحداثاً مهمة داخل فلسطين وخارجها ، كان لها تأثيرها على الحركة الوطنية الفلسطينية ، والتى يمكن اعتبارها مقدمات الثورة الفلسطينية لعام ١٩٣٦، فقد تم اكتشاف أسلحة وذخيرة حربية مع اليهود، مما زاد من مخاوف العرب على مستقبلهم ، فقامت الصحافة العربية بالتشهير بهذا الحادث ضد الحكومة واليهود معًا، وتشكلت لجنة للأحزاب فى فلسطين وأعلنت

" أن اتباع الوسائل السلمية ليس كل ما تتوسل إليه الأمة لدفع الأذى ورد العدوان عن فلسطين"(٢٨).

وحدثت الاضطرابات وعرض المندوب السامى البريطانى "السير أرثر واكهوب" مشروعًا جديدًا لتهدئة الأوضاع ، يقتضى بتشكيل مجلس تشريعى من ٢٨ عضوًا نصفهم من العرب والآخر من اليهود والإنجليز ، كما أعلن بأن الحكومة البريطانية مصممة على تشكيل هذا المجلس رغم كل معارضة ، ولو اضطرت إلى تعيين الأعضاء من الفريق الذى يرفض الاشتراك فيه(٢٩).

وقد أبدى العرب استعدادهم لبحث هذا المشروع ، ولكن اليهود رفضوه معلنين أنهم لا يقبلون الاشتراك فى أى مجلس تشريعى لا يكون لهم فيه نصف الأعضاء على الأقل ، ولما جرى بحث المشروع فى البرلمان البريطانى قرر مجلسا اللوردات والعموم رفضه ، فطوته الحكومة البريطانية(٣٠).

ومن هنا أدرك العرب أن إنجلترا أضعف من أن تتخذ إجراءً فى فلسطين لا يرضى عنه اليهود. مما أعطى لزعماء فلسطين فكرة أن القوة وحدها هى الوسيلة الوحيدة لنيل الغايات، فالتطورات السياسية التى شهدتها كل من مصر وسوريا وما نتج عنها من عقد معاهدتى ١٩٣٦ فى هذين البلدين ، قد أكدت تلك الفكرة ، حيث أدركت إنجلترا خطورة الوضع فعقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .كما حدث فى سوريا نفس الشىء تقريبًا فوقعت فرنسا معاهدة مماثلة مع سوريا فى سبتمبر من نفس العام(٣١).

واندلعت الثورة الفلسطينية فى إبريل ١٩٣٦ لتستمر ثلاث سنوات كاملة ، حاول فيها الإنجليز إخمادها بكل الوسائل الممكنة سواء بالشدة أو باللين. وعندما أدرك الإنجليز أن عرب فلسطين لن يتراجعوا عن مطالبهم ، قاموا بالاتصال ببعض زعماء العرب للتوسط فى إنهاء الثورة.

فاجتمع المندوب السامى البريطانى مع الأمير عبد الله " أمير شرق الأردن" عدة مرات فى صيف ١٩٣٦ آملاً فى الوصول إلى طريقة لإقناع عرب فلسطين

بإنهاء الثورة ورحب الأمير بهذه الاتصالات رغبة منه فى كسب ود الإنجليز من ناحية وتوطيد علاقاته مع اليهود من ناحية ثانية وكسب زعامة له داخل فلسطين تساعده على ضم جزء من فلسطين كخطوة أولى لإنشاء دولة سوريا الكبرى، وهذا من ناحية أخرى(٣٢).

ونتيجة لذلك تقابل الأمير عبد الله مع أعضاء اللجنة العربية العليا فى عمان يومى ١٦ يونية وأول أغسطس ١٩٣٦ وذلك لإقناعهم بإنهاء الثورة(٣٣)، ولكن أعضاء اللجنة صرحوا للأمير أن الاضطرابات لن تنتهى قبل أن توافق الحكومة البريطانية على مطالبهم ، والتى تتمثل فى وقف الهجرة بلا قيد أو شرط ، ومنع بيع الأراضى لليهود(٣٤). وقد أبدى الأمير عبد الله بأنه أخذ وعداً من المندوب السامى بوقف الهجرة إذا توقفت الثورة – لكن المندوب السامى نفى ذلك نفياً تاماً دون أن يراعى موقف الأمير ـ فما كان للجنة العربية العليا إلا أن تتمسك برأيها وشروطها(٣٥). تلك الشروط التى أعلنوها أيضاً لوزير خارجية العراق "نورى السعيد" عندما حاول الوساطة هو الآخر فى أواخر مايو ١٩٣٦(٣٦).

من ناحية أخرى تقدم الملك عبد العزيز بن سعود والملك غازى والإمام يحيى حميد الدين بمذكرة مشتركة إلى ملك بريطانيا ، أبدوا فيها عن رأيهم فى القضية ، وأعربوا عن رغبتهم فى أن تجد الحكومة البريطانية حلاً سريعاً لهذه القضية(٣٧). فقامت الحكومة البريطانية بالرد على هذه المذكرة فى ١٣ أغسطس معربة عن استعدادها التام للنظر بعين العطف والعدل فى القضية الفلسطينية بعد أن تهدأ الحالة فى البلاد(٣٨).

وتوجه وفد من اللجنة العربية العليا فى أواخر سبتمبر للاجتماع مع الملك عبدالعزيز بن سعود ، كما توجه عونى عبد الهادى فى ٢٩ سبتمبر إلى شرق الأردن، وجرت الاتصالات بين الأطراف الثلاثة ـ زعماء عرب فلسطين وملوك العرب والحكومة البريطانية ـ انتهت بتوجيه الملك عبدالعزيز والملك غازى والأمير

عبدالله نداءات إلى عرب فلسطين تدعوهم فيها لإنهاء الثورة وكان ذلك يومى ٨، ٩ أكتوبر. وعلى إثر وصول هذه النداءات أذاعت اللجنة العربية العليا على الأمة قرارها بتلبية هذه النداءات ، لتنتهى بذلك المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية فى أكتوبر ١٩٣٦ (٣٩).

وبالنسبة لموقف مصر من الثورة الفلسطينية فتجدر الإشارة هنا إلى عصبة الشيخ عز الدين القسام التى تكونت خلال النصف الأول من الثلاثينيات وقدر لأحد المصريين أن يشارك فى تلك العصبة وأن يكون أحد رجالها البارزين، وأن يستشهد مع الشيخ القسام فى أول معركة مع القوات البريطانية فى جبال يعبد من قضاء جنين. كما أن الإضراب العربى الكبير الذى حدث فى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦ بدأ بمقتل عربيين كان أحدهما مصريًا وقد كان لهذا الإضراب وما تخلله من أعمال ثورية آثار على مصر الشعبية والرسمية ، فبالنسبة لمصر الشعبية كانت الجمعيات الإسلامية - مثل الشبان المسلمين والإخون المسلمين - ورجال الدين وطلبة الجامعات والاتحاد النسائى المصرى أكثر الهيئات التى تجاوبت مع ثورة فلسطين وأعطت اهتمامًا كبيرًا لقضية فلسطين(٤٠).

أما موقف مصر الرسمى تجاه الثورة الفلسطينية فى مرحلتها الأولى ، فيبدو أنه كان موقفًا محدودًا ، ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومة المصرية فى تجنب أى متاعب أو مشكلات مع بريطانيا حيث كانت تجرى المفاوضات المصرية البريطانية من مارس حتى أغسطس ١٩٣٦ والتى انتهت بعقد معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا ، كما أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على إبعاد مصر عن القضية الفلسطينية حيث إن تضامن مصر مع عرب فلسطين رسميًا سوف يؤثر بالسلب على مخططها بإقامة الوطن القومى اليهودى.

ولكن لا يعنى ذلك أنه لم يكن هناك محاولات مصرية تبرز تضامن مصر مع القضية الفلسطينية أثناء المرحلة الأولى من الثورة ، ففى ٢٠ يوليو ١٩٣٦ قدم "حمد الباسل" عضو مجلس النواب اقتراحًا للمجلس يقترح فيه أن يبدى مزيد

الأسف للحوادث الجارية فى فلسطين ، وأن يتوجه بالعطف إلى الأمة الفلسطينية لتفوز بالحياة الكريمة الحرة ، وأن تنتهى الحالة وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف. ولقد وافق المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح ، كما وافق مجلس الشيوخ على اقتراح مماثل قدمه الشيخ " عباس الجمل" بعد ذلك بأسبوع واحد(٤١).

وأثناء المفاوضات المصرية - البريطانية ، عقد النحاس مع مستر "إيدن" جلسة خاصة ناقش فيها المسألة الفلسطينية ، وبين له أن " موطن الحرج فى موقف الأمم المجاورة لفلسطين هو أنها لا يمكن أن تغفل عن المحنة التى يعانيها القطر الفلسطينى الشقيق"(٤٢).

كما ذكر النحاس أنه أثناء إقامته فى لندن فى صيف ١٩٣٦ اتصل مباشرة مع أعضاء الحكومة البريطانية بشأن فلسطين ، وأن هذه الاتصالات الدبلوماسية لم تنقطع بينه وبين الحكومة البريطانية بشأن فلسطين بعد عودته من لندن(٤٣). ففى ١٣ أكتوبر ١٩٣٦ أرسل النحاس رسالة إلى مستر "كيلى" مساعد المندوب السامى البريطانى فى مصر يعبر فيها عن رضاء مصر الكامل لرؤية الحياة الطبيعية تستأنف من جديد فى فلسطين ، موضحًا بأن عدالة إنجلترا وإدارتها الجيدة فى فلسطين يساعد بلا شك فى فتح أبواب للسلام والرخاء فى فلسطين، وأن ذلك ما تتمناه مصر مع الجميع(٤٤).

لم تتوقف جهود الحكومة المصرية عند حد الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية، بل إن النحاس لم يلبث أن ترك للصحف المصرية الحرية الكاملة فى أن تنشر ما تشاء من أخبار الثوار الفلسطينيين والإشادة بدعوتهم وحركتهم ، وإظهار عطف المصريين البالغ على محنة فلسطين(٤٥).

ففى شهر يونية ١٩٣٦ أكدت الصحف المصرية على تصريحات القادة العرب بأن فلسطين محل اهتمام العالم الإسلامى وينبغى على بريطانيا أن تكون على دراية بنهضة الرأى العام العربى ضدها. كما نادى مصطفى النحاس فى الصحف المصرية مثل (البلاغ والجهاد وكوكب الشرق) بأن تقوم السلطات البريطانية فى فلسطين بتعديل سياستها هناك(٤٦).

وفى نفس الفترة كانت توجد مظاهرات عديدة يقودها طلاب الأزهر والمدارس الأخرى والتى كانت تقاد عن طريق طلبة عرب فلسطين كما كان هناك دعم مادى لهذه المجهودات سواء من مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد أو من محمد محمود زعيم حزب الأحرار الدستوريين بينما كانت السلطات البريطانية فى مصر تعمل على تهميش وتحجيم تلك المجهودات فقد عارضت محاولة " علوبة " فى تنظيم وفد إلى فلسطين(٤٧).

وخلاصة القول إنه يمكن أن يقال إن الثورة التى بدأت عام ١٩٣٦ فى فلسطين قد نقلت القضية الفلسطينية وحولتها من قضية محلية إلى قضية عربية، وكانت من أكبر العوامل التى حولت مصر إلى الاتجاه العربى ، فلم يكن هناك دور دبلوماسى مصرى على المستوى الرسمى تجاه قضية فلسطين قبل عام ١٩٣٦، ولكن بعد اندلاع الثورة وبضغط من الرأى العام المصرى بمختلف اتجاهاته على حكومة الوفد بدأت الدبلوماسية المصرية تأخذ الشكل الرسمى.

كما يتضح أن الدور الدبلوماسى المصرى الرسمى تجاه القضية الفلسطينية أثناء المرحلة الأولى من الثورة كان محدوداً إلى حد ما ، ويرجع ذلك إلى عاملين أولهما: رغبة حكومة الوفد فى تجنب إغضاب بريطانيا فى ذلك الوقت وخاصة أثناء سير المفاوضات المصرية-البريطانية والتى انتهت بعقد المعاهدة وكذلك بعد عقدها حيث كانت حكومة الوفد تأمل فى تحقيق مكاسب سياسية أخرى لحساب القضية الوطنية ومنها على سبيل المثال إلغاء الامتيازات الأجنبية وتقوية الجيش المصرى.

أما العامل الثانى : هو أن بريطانيا كانت تريد تحييد الدور المصرى تجاه قضية فلسطين وتهميشه، حيث كانت تعتقد أن اهتمام حكومة الوفد ـ الأغلبية ـ بالقضية الفلسطينية سيحول بلا شك أنظار الشعب المصرى إلى هذه القضية وسيكون بذلك له أكبر الأثر فى تدعيم عرب فلسطين مما يعوق المخطط البريطانى فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ، ومجمل القول فإن انشغال مصر

بقضيتها الوطنية فى تلك الفترة كان وراء عدم الاهتمام الكبير بالقضية الفلسطينية.

ويتضح من خلال الفترة التى عاشتها مصر منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ عدة ملاحظات مهمة كان لها تأثيرها على دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين قبل عام ١٩٣٧ وأهم هذه الملاحظات ما يلى:

أولاً - تولى حزب الأغلبية - الوفد - الحكم فى هذه الفترة ما يقرب من عامين بينما تولت أحزاب الأقلية الحكم أكثر من اثنى عشر عامًا ، وكان لهذا تأثير قوى على سير الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال البريطانى ، حيث انشغل الشعب المصرى بالمطالبة بالحياة النيابية بجانب مطالبته بالاستقلال التام ، وهذا الانشغال طغى بلا شك على أى انشغال آخر بأية قضية خارج مصر.

ثانياً - بالرغم من اعتراف بريطانيا باستقلال مصر عام ١٩٢٢ وعودة وزارة الخارجية إلا أن السياسة الخارجية المصرية كانت بالفعل تقودها بريطانيا، ولذلك كان اهتمام مصر بقضية فلسطين فى هذه الفترة اهتماماً شعبياً إسلامياً أكثر منه اهتمامًا رسميًا عربيًا.

ثالثاً - بالرغم من وجود الحواجز والفواصل التى أقامها الاستعمار الأوروبى بين البلاد العربية إلا أن الأحداث التى كانت تقع فى دولة عربية ما كان لها تأثيرها على الدول الأخرى ، فالثورة الفلسطينية التى اندلعت فى إبريل ١٩٣٦ كان من ضمن عواملها الأحداث التى وقعت فى كل من مصر وسوريا عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦. كما أن تلك الثورة أظهرت للعالم العربى وخاصة مصر ما يجرى فى فلسطين من أعمال وحشية، فأصبحت القضية الفلسطينية قضية كل العرب، حيث لم يعد فى قدرة أية دولة عربية ومنها مصر أن تهمل أمور تلك القضية.

والخلاصة فإن انشغال مصر بقضيتها الوطنية كان العامل الرئيسى وراء محدودية الدور الدبلوماسى أثناء تلك الفترة على المستوى الرسمى. كما أن الظروف التى عاشتها مصر أثناء تلك الفترة هى التى خلقت هذا الدور الذى كان أقصى ما قامت به مصر فى ظل هذه الظروف.

وعلى أية حال فإن الأحداث التى شهدتها فلسطين ومنها تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ ثم استئناف الثورة ثم انعقاد مؤتمر لندن وصدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ كل هذه الأحداث ستزيد بلا شك من حجم الدور الدبلوماسى المصرى تجاه قضية فلسطين ، وهذا ما سوف يتم تناوله فى الصفحات التالية.

الفصل الأول

الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين

(١٩٣٧ : ١٩٣٩)

- دخول مصر عصبة الأمم ٢٦ مايو ١٩٣٧.
- الدبلوماسية المصرية ولجنة بيل ١٩٣٧.
- مناقشة قضية فلسطين فى عصبة الأمم سبتمبر ١٩٣٧.
- الدبلوماسية المصرية ولجنة وودهيد.
- المؤتمر البرلمانى العالمى بالقاهرة أكتوبر ١٩٣٨.
- الدبلوماسية المصرية ومؤتمر لندن ١٩٣٩.
- الدبلوماسية المصرية والكتاب الأبيض ١٩٣٩.

دخول مصر عصبة الأمم ٢٦ مايو ١٩٣٧

تعود فكرة دخول مصر عصبة الأمم إلى عام ١٩٢١ أى قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حيث إن المندوب السامى البريطانى " اللورد اللنبى" قد بعث برسالة إلى السلطان فؤاد الأول فى ٤ ديسمبر ١٩٢١ قال فيها " إن الحكومة البريطانية تأمل بعد عودة وزارة خارجيتها فى أن تبعث ممثليها إلى الدول الأجنبية ، وأنها على استعداد لتأييد طلب مصر بالانضمام إلى العصبة"(٤٨).

وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإعلان استقلال مصر وما ترتب عليه من عودة وزارة الخارجية ، حرص رجال السياسة المصريون على إظهار كيان مصر الدولى بمختلف الوسائل ومنها الانضمام إلى العصبة.

ولكن يبدو أن تأخير انضمام مصر للعصبة منذ صدور التصريح حتى عام ١٩٣٧ كان يرجع إلى اختلاف وجهات نظر الساسة المصريين حول جدوى الانضمام إلى العصبة دون التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا حول القضية الوطنية.

فلقد انقسم الساسة المصريون إلى فريقين، الأول يمثله سياسيو حزب الوفد (حزب الأغلبية) حيث يرون رفض تفتيت المطالب الوطنية، وأن انضمام مصر للعصبة جزء لا يتجزأ من حل كامل للقضية الوطنية، أى أنهم يريدون جوهر الاستقلال لا رموزه فقط. أما الفريق الثانى الذى يمثله الساسة غير الوفديين ـ

سياسى أحزاب الأقلية - فيرون إمكانية تجزئة المسائل المعلقة بالقضية الوطنية واقتناص الفرص لتسوية جزئية هنا وهناك - نظرًا لضعف شعبيتهم لذلك شهدت عهود حكمهم محاولات حقيقية لإدخال مصر عصبة الأمم(٤٩).

وعلى أية حال فقد شهدت فترة الثلاثينيات وخاصة فى عام ١٩٣٥ أحداثًا داخلية وخارجية كان لها تأثيرها على المفاوضات المصرية - البريطانية ، فقد قام الشعب المصرى بالانتفاضة ، واحتلت إيطاليا الحبشة ، فرأت إنجلترا أنه من الضرورى عقد معاهدة مع مصر تضمن من خلالها وقوف مصر بجانبها فى حالة الحرب.

وبدأت المفاوضات عام ١٩٣٦ وانتهت بعقد معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى نفس العام ، ولم تستغرق المادة الخاصة بدخول مصر عصبة الأمم سوى جانب من جلسة واحدة من مجموع الجلسات التى جرت خلالها المفاوضات وكان ذلك يوم ١٠ أغسطس ١٩٣٦ وجاء نص المادة كما يلى " تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم، وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة"(٥٠).

وقد كان على مصر أن تتبع طريقة من طريقتين فى الانضمام للعصبة: الأولى ما اتبع بشأن انضمام تركيا والمكسيك فى عضوية العصبة، بأن وجهت بعض الدول الأعضاء الدعوة لهما لدخول العصبة، والثانية: الانضمام بالطريقة العادية كما حدث بالنسبة للعراق وأفغانستان وذلك بأن تبحث العصبة مدى توافر الشروط لعضوية مصر على ضوء دراسة المعاهدة البريطانية المصرية. وهذه الطريقة كان يرغبها الجانب البريطانى بينما كان الجانب المصرى الذى كان يقوده النحاس مصرًا بأن يكون انضمام مصر للعصبة من خلال دعوة توجه إليها من بعض الدول الأعضاء فى العصبة على اعتبار أن ذلك يرضى الشعور الوطنى المصرى. وبالفعل استجابت بريطانيا لرغبة الجانب المصرى(٥١).

ولقد نشطت الخارجية المصرية للحصول على تأييد الدول الأعضاء فى العصبة للانضمام لعضويتها ، فطلبت من مبعوثيها وممثليها لدى هذه الدول أن يقوموا ببذل المساعى فى الحصول على تأييد تلك الدول لطلب مصر، حيث أرسلت برقيات إلى كل أعضاء العصبة عن طريق مفوضيها ابتداءً من أول فبراير ١٩٣٧ (٥٢).

ولم يأت شهر مايو ١٩٣٧ إلا وكانت ٢٤ دولة من الدول الأعضاء فى العصبة قد وجهوا الدعوة لمصر للانضمام إلى العصبة ، وفى ٢٦ مايو ١٩٣٧ تم عقد الاجتماع الاستثنائى للنظر فى قبول مصر عضوًا فى عصبة الأمم(٥٣) ، حيث ناقشوا طلب مصر الذى قدمه وزير خارجيتها " واصف بطرس غالى" الذى أوضح فيه عناية مصر التى أظهرتها دومًا نحو نشاط العصبة ، والمساهمة المتصلة فى العديد من أعمالها ، وصداقة الدول التى تجلت فيما وجهة كثير منها إلى مصر من دعوات لأخذ مكانها بين أسرة الأمم(٥٤).

وقد افتتحت الجلسة باقتراح " د/رشدى أراس" مندوب تركيا ورئيس هيئة العصبة فى ذلك الاجتماع قال فيه " إن اللجنة العامة توصى الهيئة بقبول مصر عضوًا فى العصبة" وتمت بإجماع ممثلى الدول الحاضرين الموافقة على هذا الاقتراح وأصبحت مصر عضوًا فى العصبة ، حيث تم تعيين " على الشمسى" ممثلاً لمصر لدى العصبة(٥٥).

وبدخول مصر عصبة الأمم ، اكتملت لمصر شخصيتها الدولية المستقلة ، لتشارك فى أعمالها بالرغم من أن العصبة فى ذاك الوقت لم تعد تتمتع بالمقام العظيم الذى كان لها فى بداية إنشائها. ودليل ذلك أنها لم تنجح فى حل بعض المشكلات الدولية وتحقيق السلام العالمى ، حيث فشلت فى منع الغزو الإيطالى للحبشة عام ١٩٣٥ ـ الدولة العضو فى العصبة ـ كما أنه لم يدم على انضمام مصر للعصبة أكثر من عامين إلا وقامت الحرب العالمية الثانية.

وفى خلال الفترة التى ما بين انضمام مصر للعصبة وقيام الحرب الثانية ، عقدت العصبة دورتين عامى ١٩٣٧، ١٩٣٨ . ففى الدورة الأولى سبتمبر ١٩٣٧ سبتمبر رأس الوفد المصرى فيها واصف بطرس غالى وزير الخارجية ، وتركز اهتمام مصر خلال تلك الدورة حول القضية الفلسطينية ، التى كانت تمر فى ذاك الوقت بإحدى مراحلها المهمة بعد تقرير بيل الذى تضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وهذا ما سوف يتم تناوله تباعًا وذلك لاستبيان دور مصر الدبلوماسى تجاه قضية فلسطين.

الدبلوماسية المصرية ولجنة بيل ١٩٣٧

نتيجة لقيام الثورة فى فلسطين عام ١٩٣٦ قررت الحكومة البرطانية إرسال لجنة إلى فلسطين ، وذلك لتقصى الحقائق ورفع توصياتها للحكومة البريطانية، ففى ٢٩ يوليو ١٩٣٦ أعلن " المستر أورمسبى جور" وزير المستعمرات البريطانى فى مجلس العموم تشكيل اللجنة ، وتكونت من لورد بيل رئيسًا والسير هوارس رمبولد والسير موريس كارتر والسير لورى هماموند والسير هاولدموريس والبروفسور كوبلاند أعضاء. وأعلن أيضًا أن اللجنة ستبدأ عملها بعد عودة النظام والاستقرار إلى البلاد(٥٦).

وقد طالبت اللجنة العربية العليا فى فلسطين ضرورة وقف الهجرة اليهودية قبل مجيء اللجنة إلى فلسطين ، ولكن وزير المستعمرات رفض ذلك وأعلن رفضه صراحة فى مجلس العموم(٥٧). فقامت اللجنة العربية العليا بإعلان مقاطعتها للجنة بيل مقاطعة تامة(٥٨).

وفى ١١ نوفمبر ١٩٣٦ وصلت اللجنة فلسطين ورحب بها الإنجليز واليهود وحدهم، وبدأت اللجنة أعمالها فى ١٦ نوفمبر استمعت فى جلساتها الأولى إلى

سلطات الانتداب ثم بعد ذلك إلى الصهيونيين اليهود ، ولم يتقدم إليها عربى واحد(٥٩).

وقد تدخل ملوك العرب ـ بناء على طلب بريطانيا- فى إقناع اللجنة العربية العليا بضرورة الإدلاء بشهادتها أمام لجنة بيل ، ونتيجة لذلك استجابت اللجنة العربية العليا لآراء ملوك العرب وأدلت بشهادتها فى ١١ يناير ١٩٣٧(٦٠).

وقد ألقى رئيس اللجنة العربية الحاج " محمد أمين الحسينى" بيانًا أمام لجنة بيل طالب فيه العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودى ، وإيقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضى من أيدى العرب إلى اليهود ، وطالب بحل القضية الفلسطينية على الأسس التى حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان وذلك بإنهاء الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهية(٦١).

وقد غادرت اللجنة فلسطين فى ١٨ يناير ١٩٣٧ واتجهت نحو بريطانيا وذلك لوضع تقريرها ، الذى أعلنته فى ٧ يوليو ١٩٣٧ وفيه أوصت بإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وإنشاء منطقة انتداب بريطانى دائم فى المناطق المقدسة فى القدس وبيت لحم والناصر وبحر الجليل(٦٢).

ووافقت الحكومة البريطانية على مشروع بيل بتقسيم فلسطين فى نفس يوم إعلان التقرير ، حيث أذاعت بلاغًا رسميًا جاء فيه " أنها توافق بصورة عامة علي الأسانيد التى استندت إليها اللجنة والاستنتاجات التى توصلت إليها"(٦٣).

ونتيجة لذلك حدثت ردود أفعال قوية داخل فلسطين وخارجها تجاه تقرير بيل، ففى ١٠ايوليو حدثت حركة وطنية شديدة عمت أرجاء فلسطين ترمى إلى مقاومة المشروع ومتابعة السعى والجهاد فى سبيل الاحتفاظ بوحدة البلاد، كما وضع نحو مائة وخمسين عالمًا فتوى تنص على أن كل عربى يقبل فكرة التقسيم

يعد كافرًا[1]. كما عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعًا بحث إرسال وفود إلى الخارج لتدعيم القضية العربية ، ووفود أخرى إلى العراق والحجاز وجنيف لهذا الغرض، كما تقرر عقد مؤتمر بالقدس لرفض التقسيم رسميًا[٦٤].

أما بخصوص موقف مصر ودورها الدبلوماسى تجاه تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧، فمن الواضح أن موقف مصر كان رافضًا للتقسيم رفضًا تامًا. ففى البداية تلقت وزارة الخارجية المصرية برقية من اللجنة القومية بالقدس فى ١٤ يوليو تحتج فيها على تقرير اللجنة الذى أوصى بتقسيم فلسطين ، كما تلقت الوزارة أيضًا صورة من احتجاج الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية على تقرير بيل[٦٥].

وفى ٢٠ يوليو ١٩٣٧ قام مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرى بالرد على استجواب قدمه د/ محمد حسين هيكل فى مجلس الشيوخ حول تقرير بيل، فذكر النحاس أن "الحكومة المصرية تحرص كل الحرص على توطيد الود والإخاء وتبادل المنافع بين مصر والشعوب العربية والإسلامية، وتعمل دائمًا على إعلاء قدر مصر عندها ومكانتها بينها"، وأضاف النحاس أن "اهتمام مصر بقضية فلسطين لا يرجع إلى الوقت الحاضر بل كان هناك أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية بواسطة الممثل البريطانى فى مصر ثم عن طريق الاتصال المباشر مع أعضاء هذه الحكومة ، وفى الوقت الحاضر لم تنقطع هذه الاتصالات، فبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية استأنف الاتصال بالحكومة البريطانية فى هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية. ويواصل النحاس كلامه موضحًا أهمية الوسائل الدبلوماسية فى تحقيق مصالح العرب الفلسطينيين، فقال "إن هذا هو السبيل السوى الجدى لخدمة قضية العرب فى فلسطين" واختتم النحاس كلامه مؤكدًا "أن الحكومة المصرية لا ترى مصلحة وطنية أو مصلحة لفلسطين نفسها فى جعل هذه الموضوعات محلاً للمناقشة"[٦٦].

ويبدو أن موقف الحكومة غير الصريح تجاه مشروع التقسيم ، قد أثار بعض حكومات العالم العربى التى كانت تعلق عليها آمالاً كبيرة ، حتى أن بعض المسئولين فى العراق صرحوا بقبول النحاس مبدأ التقسيم. وهنا تقابل النحاس مع السير "مايلز لمبسون" السفير البريطانى فى مصر فى ٢٢ يوليو وأكد أنه لم يقل كلمة واحدة يفهم منها ضمنًا أو تلميحًا موافقته على التقسيم وأنه يرجو من بريطانيا أن تهتم بمشروعاته التى قدمها من قبل فى هذا الصدد(٦٧).

وفى يوم ٢٤ يوليو ذكر النحاس للسفير البريطانى " أنه لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر" وتساءل النحاس " ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقًا فى سيناء فيما بعد؟" (٦٨).

ونتيجة لذلك رأى النحاس أن الحل الوحيد لهذه القضية هو العمل على إيجاد دولة عربية مستقلة ومتحالفة مع بريطانيا مع تقييد الهجرة اليهودية ، حتى لا يؤدى ذلك إلى اقتلاع أصحاب الأرض من جذورهم(٦٩).

وفى حديث آخر بين النحاس ولامبسون يوم ٢٧ يوليو تناول فيه قضية فلسطين ورفض مصر التام لمشروع التقسيم ، وما كان للسفير البريطانى لاميسون إلا أن طلب من النحاس أن يتمهل فى الحديث عن الموضوع على اعتبار أن موضوع التقسيم سيعرض على لجنة الانتدابات(٧٠).

ويتضح من موقف الحكومة المصرية تجاه مشروع لجنة بيل بتقسيم فلسطين، والذى بينه النحاس سواء أثناء الرد على استجواب هيكل فى مجلس الشيوخ أو من خلال أحاديثه مع السفير البريطانى فى القاهرة عدة ملاحظات مهمة وهى:

أولاً : ـ رفض النحاس لمشروع لجنة بيل وضرورة إقامة دولة عربية مستقلة ومتحالفة مع بريطانيا وتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أى أن رأى الحكومة المصرية كان يتماشى تمامًا مع رغبات عرب فلسطين أنفسهم.

ثانيًا: ـ أن النحاس قد أظهر عاملاً رئيسيًا فى اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية ألا وهو أمن مصر القومى، حيث أبدى خشيته من وجود

دولة يهودية متاخمة لحدود مصر الشرقية ولها أطماع توسعية مما يشكل خطرًا داهمًا على أمن مصر من الجهة الشرقية.

ثالثًا :ـ إن النحاس كان مؤمنًا بأن الوسائل الدبلوماسية هى السبيل الوحيد لتحقيق مصلحة فلسطين.

رابعًا :- إن الحكومة كانت تعمل منفردة فى الدفاع عن قضية فلسطين حيث إن النحاس رفض الاشتراك فى عمل جماعى عربى يضم مصر والسعودية واليمن والعراق وسوريا يتضمن خطة مشتركة للاحتجاج لدى إنجلترا ضد التقسيم.

ففى أثناء حديثه مع السفير البريطانى ذكر النحاس بأنه أعرب لمسئول سعودى "أنه يعتبر من الحكمة أن تبقى يده حرة ولا تقيد بالتالى الفائدة المحتملة التى يمكن تقديمها باعتباره حليفًا لبريطانيا سواء بمبادرة منه أو كوسيط بين بريطانيا والدول العربية"(٧١).

ولقد فسر لامبسون هذا الرفض على أنه يرجع لأسباب ودوافع داخلية ، حيث إن الحكومة المصرية تريد استثمار علاقتها مع بريطانيا بعد توقيع المعاهدة فى تحقيق مكاسب أخرى للقضية الوطنية مثل إلغاء الامتيازات وتقوية الجيش وتوطيد أقدامها فى السودان(٧٢).

ولكن من الواضح أن رفض النحاس فى القيام بعمل جماعى عربى تجاه فلسطين يعود أساسًا إلى اقتناعه بأن الفائدة التى ستعود على فلسطين من جراء اتصالاته الدبلوماسية بالحكومة البريطانية مباشرة ستكون أكبر مما لو تقيد فى عمل عربى مشترك، حيث إنه أدرك حاجة بريطانيا لصداقة مصر فى ظل الظروف الدولية الراهنة وأن محاولات بريطانيا لكسب هذه الصداقة يمكن أن تستثمر فى صالح القضيتين المصرية والفلسطينية.

وعمومًا فقد استمر النحاس فى طريقه الذى أعلنه فى مجلس الشيوخ وهو الطريق الدبلوماسى فى إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن التقسيم، حيث

أصدر التعليمات للسفير المصرى فى لندن " حافظ عفيفى" بأن يقوم بمساعيه الدبلوماسية تجاه المسئولين البريطانيين ، وبالفعل دار حديث بين حافظ عفيفى والمستر رندل وضح فيه عدم موافقة مصر على مشروع التقسيم لعاملين الأول : أن المشروع يضر بحقوق العرب الفلسطينيين حيث يعطى أخصب الأراضى الفلسطينية لليهود ، والثانى : أن المشروع بلا شك يضر أيضًا بأمن مصر القومى وقد حاول رندل إقناع السفير المصرى عن طريق سرد مبررات يهون فيها خطر التقسيم على مصر ، ولكن لم يقتنع السفير المصرى حيث أبدى مخاوفه من هذا المشروع(٣).

لم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية فى الدفاع عن قضية فلسطين ورفض التقسيم عند حد اتصالات الحكومة المصرية مع المسئولين الإنجليز بالطرق الدبلوماسية؛ بل إن الجهود المصرية أخذت شكلاً دبلوماسيًا آخر ليس على المستوى الرسمى بل كان على المستوى الشعبى، وظهر هذا جليًا فى مؤتمر بلودان بسوريا عام ١٩٣٧.

ففى محاولة عربية لمقاومة التقسيم ، عقد المؤتمر العربى القومى فى بلودان بسوريا فى ٨ / ٩/ ١٩٣٧. بحضور نحو ٤٥٠ عضوًا يمثلون معظم البلدان العربية عدا اليمن وذلك لتوحيد الرأى فى مقاومة التقسيم(٧٤) وقد تشكل الوفد المصرى من شخصيات مصرية مهتمة بالقضايا العربية مثل محمد على علوبة وعبدالحميد سعيد، على الرغم من أن هذا التشكيل لم يكن بصفة رسمية، فقد أظهر الوفد المصرى موقفه الرافض تجاه التقسيم ومساندة فعالة لعرب فلسطين، حيث ألقى محمد على علوبة رئيس الوفد المصرى خطابًا أبدى فيه شدة عطفه على القضية الفلسطينية، وأوضح أن مصر هى أولى الدول بالدفاع عن فلسطين. كما عارض التقسيم موضحًا الأضرار التى ستلحق بالأمة العربية من جراء وجود دولة يهودية فى فلسطين(٧٥). كما ألقى عبد الحميد سعيد خطبة أكد فيها سوء نية بريطانيا تجاه فلسطين بدليل التقسيم، وطالب العرب أن يقوموا بخطوة إيجابية تجاه فلسطين (٧٦).

وعمومًا فقد قرر المؤتمر أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، كما تقرر رفض التقسيم والمطالبة بإلغاء وعد بلفور وإنهاء الانتداب البريطانى وإعلان استقلال فلسطين وعقد معاهدة بينها وبين بريطانيا تكفل فيها تمتع الأقلية بما للأكثرية من حقوق وواجبات وفقًا للمبادئ الدستورية(٧٧).

مناقشة قضية فلسطين فى عصبة الأمم (سبتمبر ١٩٣٧)

نتيجة للضغط العربى على بريطانيا ورفض العرب لتقرير لجنة بيل، اضطرت إنجلترا إلى طرح مشروع التقسيم على عصبة الأمم فى سبتمبر ١٩٣٧، وقد كان لانضمام مصر لهذه العصبة فرصة كبيرة للدفاع عن قضية فلسطين أمام المجتمع الدولى بعد أن كانت تدافع عنها عن طريق المباحثات الثنائية بينها وبين بريطانيا.

وقد مثل مصر فى العصبة وزير خارجيتها "واصف بطرس غالى" الذى ألقى خطابه أمام أعضاء العصبة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٧ مساندًا فيه عرب فلسطين ومدافعًا عن أمانيهم ومطالبهم، رافضًا رفضًا باتًا لمشروع التقسيم الذى أوصت به لجنة بيل، واضعًا رؤية مصر فى حل القضية.

ولقد وضح بطرس غالى ثقة مصر بمبادئ عصبة الأمم العادلة ، آملاً فى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، وذكر أن أسباب اهتمام مصر بالقضية يعود إلى علاقة الجوار والصلات التاريخية والدينية وعلاقة الإخاء القائم على وحدة اللغة والحضارة التى تربط الشعبين المصرى والفلسطينى ، بجانب الصداقة التى تربط مصر ببريطانيا "الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين"(٧٨).

وواصل بطرس غالى فى خطابه أمام العصبة يدافع عن حقوق عرب فلسطين وأوضح أن مشروع لجنة بيل الذى يرمى إلى تقسيم فلسطين ينافى تمامًا حقوق العرب الطبيعية والمقدسة وأنه لا يجوز أن يفرض عليهم قبول ما يرمى إليه تقرير

لجنة بيل فى نزع ملكيتهم وسيادتهم على جزء من الأرض التى يقيمون عليها من قديم الزمان. وأن إنشاء دولة على أساس دينى غير متفق والحقيقة والمنطق لأن الدولة لا تقوم على أساس وحدة اندين، وإنما على أساس وحدة الجنس، وأن العرب سواء مسلمين منهم أو مسيحيين لا يقبلون نزع الأماكن المقدسة من أيديهم[٧٩].

وبعد أن فند "غالى" مشروع التقسيم وبيّن للأعضاء مدى الظلم الذى يقع على عرب فلسطين من جراء هذا التقسيم ، قام بإعلان رأى الحكومة المصرية تجاه قضية فلسطين. فذكر أن حكومة مصر ترى أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو عقد معاهدة بين فلسطين وبريطانيا على غرار المعاهدات الأخرى مع البلاد العربية، تكفل لفلسطين استقلالها ، وتكفل أيضًا حقوق اليهود فيها المقيمين الآن فى فلسطين، كما يمكن فى هذا الإطار تنظيم الهجرة اليهودية بمقتضى خطة مرسومة وبنسبة معقولة يراعى فيها عدم الإضرار بحقوق العرب[٨٠].

ويتضح من دفاع وزير الخارجية المصرى "غالى" عن قضية فلسطين أمام العصبة ومن الخطبة التى ألقاها أمامها أن الخطاب قد صيغ بأسلوب واع يتميز بالاعتدال وفى نفس الوقت ينم عن وعى تام بأبعاد القضية الفلسطينية ، ولقد كان لذلك تأثير كبير على أعضاء العصبة.

ولم يقتصر نشاط الوفد المصرى فى العصبة عند هذا الحد، بل اجتهد فى مراقبة اتجاهات الدول الأعضاء فى حل القضية والرد عليها، فعندما ذكر مندوب النرويج أثر اليهود فى حضارة العالم محاولاً بذلك ربط القضية اليهودية العالمية بقضية فلسطين ، قام " غالى " بالرد عليه موضحًا أن العرب قاموا بنصيب كبير فى سبيل خدمة الحضارة عمومًا وحضارة أوروبا خصوصًا، ومع ذلك لم ينوه به أحد. كما أن الغرض هو مناقشة المسألة الفلسطينية وليس المسألة اليهودية[٨١].

ولقد كان للوفد العراقى الذى رأسه وزير الخارجية توفيق السويدى دور لا يقل أهمية عن دور الوفد المصرى فى الدفاع عن قضية فلسطين، فلقد وقف السويدى أمام العصبة يدافع عن حقوق عرب فلسطين ، فأوضح أن العراق مرتبط مع بريطانيا بروابط عديدة ولكن فيما يتعلق بالتقسيم فإن العراق لم يتأخر عن استنكار سياستها ، والتوسل بكل وسيلة للدفاع عن عروبة فلسطين[٨٢]. وتساءل السويدى : "إذا كانت أوروبا تريد أن تكافئ اليهود على خدماتهم فلماذا لا تمنحهم ولاية أو ولايتين منها؟"[٨٣]. وواصل السويدى خطابه مؤيدًا للمشروع المصرى، وقال " إن مشروع التقسيم مخالف لمبادئ عصبة الأمم ، وأنه سائر حتمًا إلى الإخفاق للأسباب التى ذكرها مندوب مصر فى بيانه الخطير الذى تؤيده العراق بكل قوة "، واختتم كلامه بإبداء أمله فى أن تنتهى دراسة مشكلة فلسطين إلى حل يكفل حقوق العرب ويؤيد السلام ويكون مشرفًا لعصبة الأمم[٨٤].

ومن خلال المناقشات التى دارت داخل عصبة الأمم حول قضية فلسطين يتبين مواقف بعض الدول من مشروع التقسيم ، حيث يتضح أن هناك بعض الدول قد أيدت التقسيم وأعلنت تضامنها مع الصهيونية ، ومن هذه الدول النرويج حيث طالب مندوبها "د/لانج" بأن تدخل فى نطاق الدولة اليهودية المقترحة جميع المناطق الاستراتيجية التى تريد إنجلترا الاحتفاظ بالرقابة أو السيطرة عليها. كما وقف مندوب بولندا "كومارنيكى" يطالب هو الآخر بضم مساحات واسعة أخرى للدولة اليهودية المقترحة ، وذلك لاستيعاب هجرة يهودية كثيفة ، كما أيده فى ذلك ممثلو دول الوفاق الصغير – تشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا ورومانيا وبولنده ـ وكذلك مندوبو أورجواى ولتوانيا ولاتفيا، حيث طالبوا ألا تكون الدولة اليهودية المقترحة دولة بالاسم فقط، وإنما دولة بالفعل لها مقوماتها، وتكلم مندوب تشيكوسلوفاكيا باسم دول الوفاق الصغير قائلاً: " نتمنى أن نوفق إلى إيجاد حل يتيح لليهود أن يحققوا أمانيهم ويواصلوا هجرتهم"[٨٥].

ويتضح من المناقشات أيضًا أن هناك بعض الدول قد ساندت وجهة النظر العربية حيث وقف مندوب إيران فى جلسة ٣٢ سبتمبر قائلاً: "أنه يجب ألا نجعل فلسطين حلاً وحيدًا للمشكلة اليهودية، فإن فلسطين هى للعرب فمن الطبيعى إذًا أن نرى العرب الآخرين يعربون عن تضامنهم معها ، ولذلك أطالب بإيجاد حل يحترم حقوق العرب فى بلادهم كما يحترم مصالح اليهود المشروعة(٨٦). كما أعلن مندوب أيرلندا " أن حكومته تعارض بشدة مشروع التقسيم لأن التقسيم هو أشد ضربة وأفظع إساءة يمكن إنزالها ببلاد ما "(٨٧) كما عارض مندوب أفغانستان أيضًا مشروع التقسيم. وذكر مندوب فرنسا فى نفس الجلسة " أن فلسطين لا تستطيع أن تكون ملجأ لليهود المضطهدين" (٨٨).

ووقف مندوب ألبانيا قائلاً إن فلسطين كلها لا تتسع لستة عشر مليونًا من يهود العالم – أى أنه رفض أن تكون فلسطين حلاً للمسألة اليهودية –فاقترح وضع نظام لفلسطين على أساس الإبقاء على دولة واحدة وأن يكون هناك مقاطعتان لليهود فقط هما تل أبيب ويافا وولاية للعرب تشمل سائر أنحاء فلسطين أما القدس وبيت لحم فاقترح المندوب الألبانى أن تكونا مدينتين حرتين(٨٩).

أما مندوب هاينى فقد ألقى خطبة أوضح فيها أن العرب لم يتنازلوا عن أى حق من حقوقهم، ولذلك يجب تنفيذ الانتداب والبحث عن حل آخر للمشكلة اليهودية العالمية، لأن العرب ليسوا مسئولين عن مشكلة اليهود ، فالمسئولية تقع على عاتق بعض الدول التى جعلت حياة اليهود لا تحتمل(٩٠).

أما موقف بريطانيا داخل العصبة، فقد ألقى "اللورد كرايتون" كلمة حكومته موضحًا فيها أن حكومته ستنظر باهتمام عظيم فى جميع الملاحظات والآراء التى ظهرت فى اللجنة ، وأن بريطانيا سترسل لجنة جديدة إلى فلسطين لدراسة الحالة فيها، ثم تعرض النتيجة على مجلس العصبة ، ولن يحدث أى تغيير دون أن تحصل على تفويض من هذا المجلس(٩١).

وفى نهاية المناقشات قرر مجلس العصبة تكليف بريطانيا بمتابعة دراسة مشكلة فلسطين مع حصر انتباهها فى حل ينطوى على تقسيم البلاد ، وتأجيل النظر فى جوهر المسألة حتى تصبح فى وضع يساعد على حلها(٩٢).

ومما لا شك فيه أن موقف مصر والعراق من قضية فلسطين فى عصبة الأمم كان له وقع طيب فى البلاد العربية وداخل فلسطين ، كما كان لهذا الموقف الأثر الأكبر على اطلاع دول العالم على حقيقة القضية الفلسطينية التى كان معظمها يجهلها تماماً(٩٣). ولقد كان لهذا الموقف العظيم لمصر الأثر الإيجابى فى فلسطين حيث قام وفد فلسطينى بالسفر إلى القاهرة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧ لمقابلة النحاس وذلك لتقديم الشكر له ولحكومته عن هذا الموقف ، كما أرسل علماء نابلس برقيات شكر له أيضاً ، كما توالت المقالات فى الصحف الفلسطينية لتهنئة مصر على كلمتها الصارخة فى عصبة الأمم حيث نشرت جريدة " فلسطين" تحت عنوان : (كلمة مصر) " واصف غالى يحاسب أعضاء العصبة على ما يدعون" كما أرسل أمين الحسينى مفتى فلسطين برقية شكر للنحاس وأوضح فيها أن دفاع مصر عن كيان فلسطين قد ترك أحسن الأثر فى نفوس عرب فلسطين(٩٤).

ويتضح مما سبق أن الدور الدبلوماسى المصرى فى الدفاع عن عروبة فلسطين داخل العصبة قد نقل السياسة الدبلوماسية المصرية من حيز السرية والتى تمثلت فى المباحثات الثنائية بين مصر وبريطانيا، إلى حيز العلنية المؤثرة. كما نقلها أيضاً من العمل الفردى إلى العمل العربى المشترك، حيث يعد موقف مصر والعراق تجاه فلسطين داخل العصبة تمهيداً لعمل جماعى عربى واسع فى الفترات القادمة.

كما يتضح أيضاً أن الآراء التى ذكرها غالى أمام العصبة من أجل حل القضية الفلسطينية كانت متماشية تماماً مع أمانى عرب فلسطين، مما يدل على أن معاهدة ١٩٣٦ قد أعطت لمصر قدراً كبيراً من الحرية فى سياستها الخارجية،

حيث لم تتقيد مصر برأى حليفتها بريطانيا الراغب فى التقسيم، وأن هذه السياسة قد أعادت مصر إلى الأمة العربية كدولة رائدة يوثق بها فى الدفاع عن فلسطين أمام المجتمع الدولى.

وعلى أية حال لم تتوقف الجهود المصرية عند حد نشاطها فى عصبة الأمم ، فمع استئناف الثورة الفلسطينية وتزايد نشاط الثوار العرب فى سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٣٧ ضد الإنجليز واليهود ، الأمر الذى زاد من حركة الاعتقالات ضدهم(٩٥) مما دفع الحكومة المصرية على لفت نظر بريطانيا حيال تلك الاعتقالات التى تقوم بها السلطات البريطانية وخاصة ضد أعضاء اللجنة العربية العليا فى فلسطين ، وطالبت منها إيضاحًا حول هذا الموضوع(٩٦).

ونتيجة لذلك أرسلت إنجلترا برقية إلى "المستر كيلى" سفيرها بالنيابة بالقاهرة فى ٩ أكتوبر ١٩٣٧ لمقابلة "مكرم عبيد" بصفته وزير الخارجية بالنيابة لتوضيح الأمر للحكومة المصرية ، فأكد " كيلى" له بأن حركة الاعتقالات فى القدس وغيرها من البلاد فى فلسطين " إنما هى نتيجة مباشرة لزيادة حملة الاعتداءات التى بدأت باغتيال المستر أندروز والكونستابل ماك أوتين " فأجابه مكرم عبيد محذرًا من انسياق بريطانيا فى انتقامها من العرب بتأثير الضغط الصهيونى وألا تكون مدفوعة بأى باعث آخر غير الرغبة فى المحافظة على النظام ومنع الجرائم (٩٧).

وتدعيمًا لعرب فلسطين أعطت الحكومة المصرية مساحة كبيرة من الحرية للوطنيين الفلسطينيين داخل مصر للدعاية لقضيتهم، بدليل تكرار اجتماعاتهم فى مصر ونشاط اللجنة العربية الفلسطينية بالقاهرة حيث مارس مكتبها كامل حقوقه الإعلامية فى الدعاية لقضيتهم ، وكذلك ترحيب الحكومة المصرية بعدد من الشخصيات الفلسطينية أمثال عبد القادر الحسنى وعونى عبدالهادى

وعبداللطيف صلاح ومنيف الحسنى وأميل الغورى وغيرهم حيث تمتع هؤلاء بالحرية الكاملة فى مصر ودليل ذلك ما قاله الغورى " إننا كنا نمارس نشاطنا بحرية كاملة ونتمتع بعطف المسئولين المصريين وتأييدهم فضلاً عن عطف الشعب وتعضيده"(٩٨).

الدبلوماسية المصرية ولجنة وودهيد

لا شك أن المعارضة القوية التى أبداها العرب تجاه تقرير لجنة بيل الذى أوصى بتقسيم فلسطين ، والظروف الدولية التى كان يمر بها العالم فى تلك الفترة وحاجة بريطانيا الماسة إلى صداقة العرب للحصول على تأييدهم ومساعدتهم فى حالة الحرب ، كل ذلك جعل الحكومة البريطانية تفكر جديًا فى الخروج من المأزق الذى وضعت نفسها فيه بتقسيم فلسطين.

لذلك أرسلت لجنة برئاسة "السرجون وودهيد" إلى فلسطين فى مارس ١٩٣٨ فى محاولة منها لتهدئة الشعور العربى الرافض للتقسيم ، وتوضح الوثائق البريطانية أن النتيجة المطلوبة من هذه اللجنة كانت محددة سلفًا منذ الأيام الأولى من تشكيل اللجنة ، حيث قدم أحد كبار المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة أمام اللجنة تتضمن أسباب اعتقاد الحكومة أن التقسيم هو حل غير عملى ، وأن الحل الوحيد يتمثل فى تحديد الهجرة اليهودية(٩٩).

أما على صعيد مصر فقد تشكلت وزارة جديدة برئاسة "محمد محمود" زعيم حزب الأحرار الدستوريين" فى ديسمبر ١٩٣٧ والتى واصلت جهود مصر الدبلوماسية تجاه فلسطين التى بدأتها حكومة الوفد.

ولا شك أن مسألة فلسطين قد شغلت حيزًا من اهتمام "محمد محمود" منذ وقت مبكر وقبل رئاسته للوزارة ، بدليل أنه أرسل برقية للسيد أمين الحسينى يبدى فيها تضامنه وتضامن حزبه مع الفلسطينيين فى رفض التقسيم. وقد ردت

اللجنة القومية بيافا بخطاب شكر له ، وعندما تولى رئاسة الوزارة تقابل مع السفير البريطانى بالقاهرة "لاميسون" وتحدث عن فلسطين التى تشغله كثيرًا ، حتى أن لاميسون عقب على ذلك بقوله" إنه ليس فقط الذى تشغله القضية بل إنها تشغل فى الوقت الحالى دوائر الحكومة البريطانية"(١٠٠).

ويتضح أن حزب الوفد كان ينتقد حكومة محمد محمود باستمرار ، ويظهر ذلك واضحًا فى استنكار جريدة المصري -لسان حزب الوفد- لتصريح نسب إلى محمد محمود أثناء وجوده فى لندن ١٩٣٨ لتسوية العلاقات الإنجليزية المصرية إذ نقل عنه قوله "إنه رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين"(١٠١).

كما أن حكومة "محمود" لم تسلم من استجوابات أعضاء البرلمان المصرى ، ففى ١٨ مايو ١٩٣٨ وجه شيخان فى مجلس الشيوخ سؤالين إلى رئيس الحكومة المصرية عن فلسطين وضرورة إعلان موقف مصر إزاء قضية فلسطين ، وفى مجلس النواب وجه أربعة أعضاء أسئلة فى ٣١ مايو ١٩٣٨ عن فلسطين وعما اعتزمته الحكومة المصرية دفاعًا عن قضية فلسطين ، وبالرغم من قيام وزير الخارجية المصرية "عبد الفتاح عمرو" بالرد على هذه الأسئلة نيابة عن رئيس الوزراء وإعلانه أن الحكومة المصرية تعرف واجبها تجاه فلسطين وأن هناك حسن استعداد من المسئولين الإنجليز سيسهل فى التوفيق إلى الحل الذى يرضاه العرب إلا أن هذه الإجابة لم ترض بعض النواب حيث أبدوا تخوفهم من معاهدة ١٩٣٦ وتأثيرها على سياسة مصر الخارجية(١٠٢).

ونتيجة لهذه الضغوط والانتقادات التى وجهت لحكومة محمد محمود سواء من قبل حزب الوفد أو من البرلمان المصرى ، ونتيجة لرغبة محمد محمود المخلصة تجاه فلسطين ورغبة حكومته فى كسب تأييد شعبى لها فى الحكم. سعى "محمود" لحل القضية الفلسطينية. اعتقادًا منه أن التوصل إلى حل القضية يمكن أن يتم لو تم الاتصال المباشر بين الزعماء العرب والزعماء اليهود.

ففى حديث بين " محمد محمود" ووزير المستعمرات البريطانى فى ٢٩ يوليو ١٩٣٨ أوضح فيه محمد محمود أن أنسب حل للقضية هو جمع العرب واليهود معًا فى مؤتمر للتوصل إلى تسوية يتفق عليها، واقترح " محمود " بضرورة وقف الهجرة اليهودية خلال انعقاد هذا المؤتمر. وعندما قال وزير المستعمرات بأن التقسيم سوف يحسم الموقف فى فلسطين عارض "محمد محمود" بشدة قائلاً : "إن التقسيم لن يجلب السلام إلى البلاد وسيحدث استياء دائمًا ومستمرًا"(١٠٣).

ويبدو أن هذا الاقتراح الذى عرضه "محمد محمود" على وزير المستعمرات لم يعجب به عرب فلسطين ، بل قوبل بمعارضة شديدة من جانبهم رغم اقتناعهم بحسن نية الحكومة المصرية ، حيث إن الاجتماع باليهود فى مكان واحد يعتبر اعترافًا ضمنيًا باليهود ، وحقهم فى استيطان فلسطين، وأنه من الأفضل الاجتماع مع الحكومة البريطانية على اعتبار أنها الطرف المسئول فى تلك القضية(١٠٤).

وبالرغم من هذه المعارضة التى لقيها " محمد محمود "من عرب فلسطين بشأن اقتراحه إلا أنه كان مقتنعًا بضرورة اجتماع اليهود والعرب، ففى ١٨ أغسطس ١٩٣٨ تباحث مع "المستر تشمبرلين" رئيس الحكومة البريطانية بشأن فلسطين ، وأوضح محمود رفض مصر للتقسيم ، وقدم اقتراحًا بوقف الهجرة اليهودية واجتماع المفتى وواحد أو اثنين من كبار زعماء العرب بالدكتور وايزمان وأحد زعماء اليهود فى مكان محايد حتى يمكنهم التوصل إلى حل يرتضونه(١٠٥).

وواصلت الحكومة المصرية برياسة " محمد محمود" جهودها الدبلوماسية فى الدفاع عن قضية فلسطين ، ففى ١٩ أكتوبر ١٩٣٨ أرسل " محمد محمود" مذكرة إلى رئيس الحكومة لحل المشكلة جاء فيها " وأنه لمن دواعى الأسف أن يسمح لمركز العرب بفلسطين أن يصبح سببًا فى استحكام النفور بين بريطانيا العظمى من جهة والشعوب العربية الإسلامية من جهة أخرى "، ثم أوضح " محمود" " أن سبب الاضطرابات فى فلسطين ترجع إلى إحساس العرب بأنهم لا يعاملون بالإنصاف فى بلادهم، وقد أثبت التاريخ أن العربى يستطيع أن يعيش فى سلام جنبًا إلى جنب مع اليهود"(١٠٦).

وحول رؤية محمود تجاه قضية فلسطين فيرى أن التقسيم سياسة غير عملية وأن الحل من وجهة نظره هو ألا يزيد عدد اليهود عن ٣٠٪ من السكان مع منح السكان شكلاً من أشكال الحكم الذاتى. وأوضح محمود بأن هذا الحل يقرب من الحل الذى اقترحه فيما مضى "اللورد صموئيل" الذى كان يرمى إلى جعل نسبة اليهود ٤٠٪ والعرب ٦٠٪ .ثم عاد "محمود" ليلفت نظر الحكومة البريطانية بأن إخماد الثورة الفلسطينية بالقوة واستخدام وسائل القمع والشدة تجاهها يمكن أن يعيد الأمن والنظام فترة من الزمن ، ولكنها ليست حلاً للمشكلة " وأن رجال السياسة سيضطرون عاجلاً أو آجلاً إلى التوجه إلى الحل الحقيقى الذى أوضحته"(١٠٧).

وتساءل محمد محمود فى ختام مذكرته قائلاً : "إذا كان الأمر كذلك فلما لا تفعلون ذلك من الآن ؟ لتحقنوا الدماء وتوفروا الأموال وتحولوا دون تفاقم الصعاب وتكاثر الأحقاد ؟"(١٠٨).

ولا شك أن " محمد محمود" قد وضع يده على لب المشكلة ، والمتمثل فى تزايد عدد اليهود بشكل مخيف مما أدى إلى شعور عرب فلسطين بالخوف على مستقبلهم، لذلك أوضح فى مذكرته بضرورة ألا يزيد نسبة سكان اليهود عن ٣٠٪ من جملة السكان ، وحاول إقناع الحكومة البريطانية بأن هذا الحل قريب من بعض الحلول التى اقترحها بعض المسئولين الإنجليز أنفسهم من قبل.

والواضح أن محمد محمود أراد أن يلفت نظر الحكومة البريطانية إلى الأضرار التى ستنجم عن سياسة الشدة والقمع مع الثوار الفلسطينيين ، فهذه السياسة القمعية لن تكون حلاً للمشكلة ولن تعيد الأمن والنظام على الدوام فى فلسطين. وإنما الذى يعيد الأمن والنظام هو إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وبعد أسبوع واحد أى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ ردت الحكومة البريطانية على مذكرة "محمد محمود " بشأن فلسطين، حيث أوضح رئيس الوزراء البريطانى شكره العميق لرئيس وزراء مصر " محمد محمود" وذلك على الطريقة الصريحة والودية التى بسط فيها آراءه بشأن قضية فلسطين. وقد أيد " محمد محمود " فى بعض الآراء حيث أوضح أن حل المشكلة لا يتم على أساس سياسة القمع والشدة ، ولكنه أكد بأن الإمدادات العسكرية التى أرسلت إلى فلسطين ستكون كفيلة بإعادة النظام والأمن فى فلسطين(١٠٩).

ويضيف "تشمبرلين" رئيس وزراء بريطانيا بأن بريطانيا تسعى إلى حل المشكلة وأن لجنة وودهيد التى أرسلت إلى فلسطين قد وضعت تقريرها ، وأنه سيذاع خلال الأسابيع القادمة " وستعلن الحكومة البريطانية آنذاك اقتراحاتها التى سيتم إبلاغها إلى الحكومة المصرية قبل إذاعتها ، "وأنه لن يطول انتظار الحكومة المصرية لمعرفة السياسة الإنشائية البريطانية حيال فلسطين"(١١٠).

وعلى أية حال لم تتوقف الجهود الدبلوماسية المصرية تجاه فلسطين عند حد نشاط رئيس وزراء مصر واتصالاته مع الجانب البريطانى بل كانت القنصلية المصرية بالقدس تقوم بدور مهم لا يقل أهمية. ففى محاولة من الخارجية المصرية لتتعرف على السياسة التى ستتبعها بريطانيا إزاء فلسطين فى الفترة القادمة والتعرف على توقعات كل من العرب واليهود تجاه تقرير لجنة وودهيد ، أرسلت القنصلية المصرية بالقدس تقريرها لوزارة الخارجية فى ٥ نوفمبر ١٩٣٨ توضح فيه الحالة فى فلسطين خلال النصف الثانى من شهر أكتوبر وأبرز ما جاء فيه موقف العرب واليهود وتوقعاتهم تجاه لجنة وودهيد(١١١).

فيذكر التقرير أن أغلبية العرب يشعرون بالتفاؤل المقرون بالتحفظ بالرغم من تواتر الأخبار باتجاه السياسة نحو إنصافهم، وأنهم يقدرون جهود مصر مما سيكون لذلك الأثر الواضح فى سبيل حل المشكلة الفلسطينية على أساس يتفق

وأمانى العرب المشروعة. كما أنهم ينقمون على الدول المؤيدة للوطن القومى لليهود واستمرار الهجرة اليهودية، ويتضح ذلك فى الخطاب الذى وجهه قائد الثورة (الحاج أمين الحسينى) للرئيس "روزفلت" الأمريكى الذى يدل على مقدار ما ساور العرب من الألم والحنق تجاه موقف أمريكا من قضيتهم(١١٢).

أما اليهود فيذكر القنصل المصرى بالنيابة أنهم بذلوا أقصى جهد لديهم فى الجهات التى يعنيها أمر قضيتهم ، ليحملوها على الاتجاه فى سبيلهم حتى يأتى تقرير لجنة "وودهيد" محققًا لآمالهم. كما دعت لجنة المجلس الصهيونى العام فى ٢٠ أكتوبر الشعب اليهودى إلى التضامن لتأييد الصهيونية فى هذه الفترة الحاسمة. كما قام اليهود بجعل يوم ٣١ أكتوبر بداية حملة كبيرة لجمع إعانات لهم لما يسمونه " صندوق الإنقاذ" للإنفاق على الدفاع بوسائلهم الخاصة عن مدنهم ومؤسساتهم فى فلسطين(١١٣).

لم يقتصر تقرير القنصل المصرى بالنيابة عند توضيح موقف العرب واليهود فى فلسطين بل ذكر أيضًا فى تقريره بعض الحلول المنتظر أن يسفر عنها تقرير " وودهيد" وما قد يكون من موقف العرب واليهود حيالها، فافترض القنصل المصرى بالنيابة ثلاثة افتراضات وهى "

الفرض الأول : انحصار مهمة اللجنة فى إيجاد طريقة عملية لتنفيذ مشروع التقسيم ، وهذا الفرض يرحب به اليهود طالما يصل بهم إلى الدويلة اليهودية المنشودة، أما العرب فلا شك أنهم يرفضونه لأنهم ينفرون من كل ما يمت إلى التقسيم بصلة ومن ثم سيستمرون فى المقاومة.

الفرض الثانى : أن تكون اللجنة قد اقتنعت بأن المهمة الموكولة إليها غير قابلة للحل الأساسى الذى بنيت عليه، فتنصح الحكومة بالبحث عن حل آخر على غير أساس التقسيم، ولا شك أن رأيًا كهذا سيقابل بالتحفظ من كلا الطرفين إلى أن تتضح نوايا الحكومة بشأن الحل المنتظر.

الفرض الثالث: إعلان اللجنة أنها لا توافق على مشروع التقسيم على الأساس الذى افترضته لجنة بيل ، ولكنها تقترح حلولاً وسطى تفصل بمقتضاها المناطق اليهودية عن المناطق العربية. وهذا الفرض قد يأخذ شكل حل وقتى الغرض منه الخروج من مأزق الاختيار، والخلاص من الحالة التى وصلت إليها البلاد ، وهذا الفرض قد يشفع فى قبوله من جانب العرب أنه حل وقتى يفتح أمامهم الأمل للوصول إلى حل أوسع نطاقًا وأكثر تحقيقًا لأمانيهم. أما اليهود فهم لا يعنيهم كثيرًا بأشكال الحكم قدر ما يعنون بمادة المنحة التى تعرض عليهم طالما يضمن استمرار الهجرة(١١٤).

ولا شك أن الآراء التى بسطها القنصل المصرى بالنيابة بالقدس فى تقريره دليل على وعى الدبلوماسية المصرية ووصولها إلى مرحلة عالية من النضج والوعى بأدق الأمور داخل فلسطين ، فلم يخرج تقرير "وودهيد" عن الفروض الثلاثة التى ذكرت فى التقرير ، ففى التاسع من نوفمبر ١٩٣٨ نشرت الحكومة البريطانية تقرير لجنة "وودهيد" مع بيان عن سياستها المستقبلية تجاه فلسطين، موضحة أن أعضاء اللجنة الأربعة أوصوا جميعهم برفض مشروع التقسيم الذى اقترحته لجنة بيل عام ١٩٣٧ وأنها تنوى توجيه دعوة إلى ممثلين من عرب فلسطين والبلاد المجاورة والوكالة اليهودية للتداول معهم فى حل القضية ووضع السياسة المقبلة فى فلسطين(١١٥).

وعن ردود الأفعال التى أحدثها تقرير اللجنة وبيان الحكومة تحدثنا وثائق الخارجية المصرية عنها ، ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٣١ نوفمبر ١٩٣٨يوضح فيها الأثر الذى أحدثه تقرير اللجنة وبيان الحكومة داخل فلسطين ، حيث أوضح أن الدوائر العربية واليهودية فى فلسطين اعتبرت هذا البيان خطوة تمهيدية فى سبيل الوصول إلى إقرار الحالة فى فلسطين(١١٦).

ويوضح القنصل المصرى موقف العرب من تقرير اللجنة وبيان الحكومة ، حيث اعتبرت الدوائر العربية أن ذلك قد قضى نهائيًا على فكرة التقسيم ، وأن موافقة بريطانيا على اشتراك الدول العربية المجاورة فى مؤتمر يعقد للبحث فى السياسة المستقبلية فى فلسطين سيتيح للعرب تكوين كتلة قوية تعبر عن رأيهم وتساعد فى مناقشة الحجج التى تدلى بها الجهات الأخرى وبالأخص زعماء الصهيونية(١١٧).

بالرغم من ذلك فالعرب لا يزالون على تصميمهم على السير فى خطتهم الثورية إلى أن يتأكدوا تمامًا من نوايا الحكومة البريطانية نحوهم ، فيروى القنصل المصرى بأنه سمع من أحد الأشخاص المعروفين باتصالاتهم بذوى الشان منهم " من أن بيان الحكومة لا يفيد شيئًا أكثر من أنه يفتح صفحة جديدة من صحف الجهاد فى سبيل الوصول إلى الغاية التى ضحى العرب من أجلها وبذلوا ما بذلوا من النفس والمال" فيبدو أن بيان الحكومة الذى تضمن حقها فى رفض وجود الزعماء الفلسطينيين الذين تعتبرهم مسئولين عن جملة الاغتيال والعنف فى فلسطين فى المؤتمر المزمع عقده كان سببًا فى استمرار الحركة الثورية فى فلسطين. ويؤكد القنصل المصرى بأنه لو جاء بيان الحكومة خلوًا من ذكر أى شىء يتعلق بذلك مع إصدار عفو عام وإعادة منفى سيشل لكان له وقع حسن لدى العرب جميعًا(١١٨).

أما بالنسبة لليهود فيقول القنصل المصرى أن تقرير اللجنة وبيان الحكومة قد أثار دهشة واستياء شديدين فى جميع الدوائر اليهودية ، ففى رأيهم " أن لجنة وودهيد قد أساءت التصرف فى المهمة الموكولة إليها باتخاذها لنفسها صفة محكمة استئناف للنظر فى مشروع بيل ، الذى ظلت تقص من أطرافه حتى أصبحت الدولة اليهودية التى حددتها مثارًا للهزء والسخرية" ، ومع ذلك فإنهم وجدوا بعض الأمل فى الانتداب البريطانى إلى أن يتم التفاهم بينهم وبين العرب على السياسة المستقبلية فى فلسطين(١١٩).

ويضيف القنصل المصرى بأن الدوائر اليهودية اقترحت هى الأخرى دعوة بعض الدول التى تؤيد سياسة الوطن القومى قياسًا على دعوة الدول التى ستعارضها ، كما عبرت الصحف العبرية على دعوة الدول المجاورة إلى المؤتمر على اعتراضها بحجة أن هذا يناقض أساس الانتداب وما جرت عليه السياسة البريطانية خلال العشرين عامًا الماضية(١٢٠).

والخلاصة مما سبق ، أن العدول عن التقسيم ، ودعوة البلاد العربية مع عرب فلسطين وأعضاء الوكالة اليهودية لحضور مؤتمر فى لندن لوضع السياسة المستقبلية فى فلسطين، يعد ذلك نصرًا للدبلوماسية المصرية وجهودها التى بذلتها منذ وزارة النحاس وحتى انتهاء عهد وزارة محمد محمود. والحق يقال إن جهود محمد محمود والتى بذلها من أجل فلسطين واتصالاته مع الحكومة البريطانية كانت مثمرة للغاية ومؤثرة، وكان لها أكبر الأثر على بريطانيا فى العدول عن التقسيم. وربما يعود هذا الجهد العظيم من قبل حكومة محمود أنها أرادت أن تنال تأييدًا شعبيًا لتدعيم موقفها فى الحكم وكذلك لمواجهة انتقادات حزب الوفد لها. ولا شك أيضًا أن السياسة التى انتهجتها وزارة محمد محمود إزاء فلسطين كانت متماشية تمامًا مع السياسة التى سار عليها النحاس عندما كان رئيسًا للحكومة المصرية ، مما يدل على أن الموقف المصرى تجاه فلسطين نابع من إرادة شعبية جارفة.

المؤتمر البرلمانى العالمى بالقاهرة أكتوبر ١٩٣٨

لم يقتصر دور الدبلوماسية المصرية تجاه فلسطين عند حد مباحثات الحكومة المصرية مع نظيرتها البريطانية من أجل تدعيم عرب فلسطين ، فقد اتخذت الدبلوماسية المصرية شكلاً شعبيًا يتمثل فى دفاع مصر عن القضية الفلسطينية من خلال عقد المؤتمر البرلمانى العالمى بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ :

فقد تكونت لجنة برلمانية مصرية ضمت عددًا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يمثلون مختلف الأحزاب ، ووضعت مذكرة شديدة اللهجة نددت فيها بموقف الاستعمار والصهيونية من فلسطين والتأكيد على عروبتها ، وطالبت بعقد مؤتمر برلمانى عالمى لبحث قضية فلسطين(١٢١).

وبالفعل عقد المؤتمر فى القاهرة فى ٧ أكتوبر ١٩٣٨ واستمرت جلساته حتى ١١ من نفس الشهر ، وحضره مندوبون من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن واليمن والهند والصين وغيرها من البلاد الإسلامية ، وأطلق عليه " المؤتمر العالمى البرلمانى للبلاد العربية والإسلامية من أجل فلسطين" ، وقد كان هذا المؤتمر أقوى من مؤتمر بلودان الذى عقد عام ١٩٣٧ لأن الوفود العربية والإسلامية التى حضرت كانت وفودًا رسمية اختارتها الهيئات البرلمانية فى تلك البلاد(١٢٢).

وقد مثل مصر فى هذا المؤتمر " محمد على علوبة" الذى عرض مذكرة قوية أوضح فيها بطلان وعد بلفور وبطلان كل ما ترتب عليه من تصرفات كانت سببًا فى تفاقم المشكلة الفلسطينية وطالب بضرورة وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين(١٢٣).

وعلى أية حال فقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات مهمة منها بطلان وعد بلفور ومنع الهجرة اليهودية ورفض التقسيم وإنشاء حكومة وطنية دستورية بمجلس نيابى منتخب بالتمثيل النسبى من العرب واليهود مع عقد معاهدة تحالف وصداقة بين إنجلترا وفلسطين ينتهى بها الانتداب(١٢٤). ونتيجة لذلك فقد عين المؤتمر لجنة دائمة يكون مقرها القاهرة للعمل على تنفيذ هذه القرارات. وتكونت هذه اللجنة من محمد على علوبة رئيسًا ومولود مخلص وفارس الخورى وجبران التوينى وحمد الباسل وعبد الحميد سعيد وتوفيق دوس وغيرهم من الأعضاء مع إيفاد ثلاثة أعضاء منهم إلى لندن لإقناع الحكومة البريطانية بعدالة قضية

فلسطين والثلاثة هم :محمد على علوبة عن مصر وفارس الخورى عن سوريا وعضو الجمعية التشريعية فى البنغال عن مسلمى الهند(١٢٥).

وعندما وصل وفد المؤتمر البرلمانى إلى لندن قام السفير المصرى "حسن نشأت" هناك باستقبالهم ، وحاول تذليل الصعوبات التى لقيها هذا الوفد فى مقابلة المسئولين البريطانيين، حيث أقام لأعضاء الوفد مأدبة فى دار السفارة دعا فيها بعض رجال السياسة الإنجليز الذين يعطفون على قضية العرب منهم " السير كوزموباركستون" وكيل وزارة المستعمرات و" المستر دافيد كيلى" مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية وكان ذلك فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٨. ودار الحديث حول وجوب اتصال الهيئات الرسمية البريطانية بعلوبة باشا وأعضاء الوفد البرلمانى ، وإلا سيسوء الرأى العام فى الشرق الأدنى إذا عاد الوفد إلى بلادهم يائسين من إسماع صوتهم إلى الحكومة البريطانية ، وقد يكون رد الفعل لهذا ما لا يحمد إذ قد يوجه قادة الرأى العام العربى نظرهم نحو بلاد أخرى تنتهز الفرصة لإعلان عطفها على العرب(١٢٦).

ويواصل السفير المصرى "نشأت" فى سعيه لتذليل الصعوبات أمام الوفد البرلمانى نحو الاتصال بأعضاء الحكومة البريطانية ، ففى ١٥ نوفمبر تحدث مع "المستر ماكدونالد" وزير المستعمرات البريطانى حول وجوب مقابلته مع رئيس الوفد البرلمانى " علوبة" ووفده ، وبالفعل استجاب ماكدونالد ووعده بمقابلة الوفد البرلمانى فى أقرب فرصة(١٢٧).

ويبدو أن الجهود التى بذلها الوفد البرلمانى مع رجال السياسة فى بريطانيا لم تسفر عن شىء لصالح قضية العرب ، وهذا ما ذكره "علوبة" فى رسالته التى أرسلها إلى وزير الخارجية المصرية يوم ٨ ديسمبر ١٩٣٨ بعد أن أقام فى لندن أربعين يومًا ، اتصل فيها بكثير من ذوى الرؤى فى إنجلترا. وذكر علوبة نتيجة اتصالاته بأنه يتوقع " أن المفاوضة فاشلة من الآن ، وأن لا أساس لها بل الأساس ظاهر البطلان" (١٢٨).

الدبلوماسية المصرية ومؤتمر لندن ١٩٣٩

عندما علمت البلاد العربية عن نية الحكومة البريطانية فى عقد مؤتمر فى لندن لمناقشة قضية فلسطين ، رأت أنه من الضرورى عقد اجتماع تمهيدى للوفود العربية وذلك بهدف توحيد الآراء والمطالب العربية قبل السفر إلى لندن.

وبالفعل تم انعقاد المؤتمر التمهيدى فى أواخر ديسمبر ١٩٣٨ بالقاهرة ضم فيه الوفود العربية المشتركة فى مؤتمر لندن ، ولكن بالرغم من المجهودات التى قام بها " محمد محمود" رئيس الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر إلا أنه راجت حوله الشائعات التى تزعم أنه طلب عقد هذا المؤتمر بناءً على طلب الإنجليز ورغبتهم فى أن تجتمع تلك الوفود بالقاهرة لمعرفة وجهات نظرهم أولاً وتمهيداً لتقديم بعض المقترحات التى تنوى بريطانيا عرضها فى مؤتمر لندن حتى لا يفاجأ العرب بها، والحقيقة أن هذه الشائعات لم يكن لها أساس من الصحة لأن عقد هذا المؤتمر جاء بناء على رغبة الوفود العربية ذاتها[١٢٩].

وفى أثناء مناقشات المؤتمر التمهيدى العربى لوحظ وجود تيارين الأول : تبناه نورى السعيد ممثل العراق فى المؤتمر والذى نادى بأن يتفق العرب على ضرورة إيجاد كيان سياسى جديد لفلسطين كأساس للتباحث مع بريطانيا فى مؤتمر لندن من أجل فلسطين. أما التيار الثانى فقد تزعمه زعماء فلسطين الذين أصروا على أن يكون مبدأ إيقاف الهجرة اليهودية فوراً إلى فلسطين هو الأساس الذى يتفاوض على أساسه العرب مع الإنجليز[١٠٣].

وعلى أية حال فقد اتفق ممثلو الحكومات العربية ووفد فلسطين فى مؤتمر القاهرة على ألا يجلسوا مع اليهود وألا يعتبروهم طرفاً ثانياً، وأن يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة وانتقال الأراضى وقيام دولة مستقلة بأكثرية عربية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود ، وتكون اللغة العبرية لغة ثانية فى مناطق الكثرة اليهودية[١٣١].

وفى السابع من فبراير ١٩٣٩ افتتح مؤتمر لندن فى قصر "سان جيمس" وذلك بين الإنجليز والعرب فى الصباح والإنجليز واليهود بعد الظهر تنفيذًا لقرار الوفود العربية بالقاهرة[١٣٢] وقد تشكل الوفد المصرى من الأمير محمد عبد المنعم وعلى ماهر رئيس الديوان الملكى وحسن نشأت سفير مصر بلندن[١٣٣] وعبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض فى بغداد[١٤٣]. ولم يشارك رئيس وزراء مصر "محمد محمود" فى هذا المؤتمر بسبب رغبته فى عدم ترك البلاد فى ظل هذه الظروف[١٣٥].

أما بخصوص الوفد الفلسطينى ، فلم يتدخل الإنجليز فى تشكيله حيث صرحت الحكومة البريطانية فى ٧ ديسمبر ١٩٣٨ عن عزمها فى الإفراج عن معتقلى سيشل لتتيح للعرب حرية تامة فى اختيار ممثليهم ، وقال وزير المستعمرات " إن الحكومة إذا تدخلت فى اختيار مندوبى العرب فيحتمل ألا يقبل عربى أن يجىء إلى لندن" وقد حملتهم باخرة خاصة إلى مصر ثم إلى بيروت حيث عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعًا اختير فيه الوفد الفلسطينى[١٣٦].

والغريب أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد رتبت مقاعد جلوس الوفود المختلفة وقد وضعت الوفد المصرى فى أول مكان ثم السعودى فاليمنى فالعراقى. ولكن ممثل الوفد اليمنى ـ الأمير سيف الإسلام ـ احتج على ذلك لدى رئيس وأعضاء الوفد المصرى. ومنعًا لسوء الأثر الذى يحدثه انسحاب الوفد اليمنى من المؤتمر ، فقد تفضل الأمير عبد المنعم وعلى ماهر بالتنازل عن أسبقية الوفد المصرى إلى الوفد اليمنى[١٣٧].

عمومًا فقد بدأت المناقشات داخل المؤتمر وافتتحت بخطبة تشمبرلين رئيس حكومة بريطانيا والتى أوضح فيها أن الحكومة لن تحاول أن تمنع ممثلى العرب واليهود أن يبسطوا الحجج التى يرونها داعية إلى تغيير الانتداب ، وأن بريطانيا لن تدلى بآرائها قبل أن تتاح فرصة تامة للعرب واليهود لعرض قضيتهم. وبعد

ذلك قام الأمير محمد عبد المنعم بإلقاء كلمة بيّن فيها أن قضية فلسطين قد بسطت فى مناسبات عديدة، وعالجتها لجان مختلفة ومع ذلك لم تنته إلى حل مقبول(١٣٨).

وفى جلسة ٩ فبراير ١٩٣٩ ألقى جمال الحسينى رئيس الوفد الفلسطينى بيانًا أعرب فيه عن عدالة قضية فلسطين، كما أبدى نقمه على السياسة التى اتبعتها بريطانيا منذ بداية الانتداب وأثرها على زيادة عدد اليهود لتصل نسّبتهم إلى ٢٩٪ بعد أن كانت نسبتهم ٧٪ فقط ، وزيادة الأراضى التى فى حوزتهم إلى أكثر من مليون دونم ، ثم قام الحسينى بتنفيذ تصريح بلفور على اعتبار أنه مستند غير قانونى يتعارض تمامًا مع ميثاق عصبة الأمم(١٣٩).

وفى نهاية البيان لخص مطالب العرب فى الاعتراف بحقهم فى الاستقلال التام وإنهاء تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وإلغاء الانتداب واستبداله بمعاهدة ، ووقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضى فى فلسطين. وبعد تحقيق هذه المطالب فإن العرب يكونون على استعداد تام للتفاوض بروح ودية على الأوضاع التى تؤمن المصالح البريطانية المعقولة ، والموافقة على الضمانات اللازمة لصيانة الأماكن المقدسة وحماية جميع الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية وأية أقلية أخرى فى فلسطين(١٤٠).

وفى ١٤ فبراير حاولت الحكومة البريطانية الضغط على الوفود العربية، حيث قام "تشمبرلين" رئيس وزراء بريطانيا بدعوة أعضاء الوفود العربية للاجتماع للتحدث عن مشكلة فلسطين ، وقد حضر هذا الاجتماع على ماهر من مصر ونورى السعيد من العراق وفؤاد حمزة من السعودية ، وكان مع تشمبرلين كل من " اللورد هالفاكس" وزير خارجيته "والمستر مالكوم ماكدونالد" وزير المستعمرات. وتحدث "تشمبرلين" ليلفت نظر الوفود العربية إلى أن الأحوال الدولية فى الوقت الحاضر لا تدعو إلى الاطمئنان، وأن عنصر الثبات الوحيد فى العالم هو أن تظل الامبراطورية البريطانية قوية ومتماسكة لأن انحلالها يؤدى إلى انتشار الفوضى

فى العالم. ثم أضاف تشمبرلين أن موضع الضعف فى الإمبراطورية البريطانية يكمن فى مشكلة فلسطين حيث وصفها بأنها "صدع فى بنائها". كما حذر تشمبرلين من إغضاب أمريكا التى تعطف على اليهود "حتى لا تفقد معونتها" وأضاف أن كل اقتراح لحل المشكلة الفلسطينية يكون من مقتضاه رفض مطالب اليهود فى هذا الصدد لا يمكن للحكومة البريطانية الأخذ به(١٤١).

واستثمر تشمبرلين حديثه فى الضغط على الوفود العربية فقال لهم : "إنكم لستم فلسطينيين وإننا نعتمد عليكم كحلفاء وأصدقاء لإفهام الفلسطينيين حقيقة الموقف" ونصحهم بالاعتدال حتى تنتهى المشكلة ، وهنا قام "على ماهر" بالرد على كلام تشمبرلين نيابة عن الوفود العربية قائلاً "إننا نقدر تمامًا الصراحة التى تخاطبنا بها وأننا كحلفاء لبريطانيا سنعمل للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية حتى تسوى هذه المشكلة نهائيًا" وبدأ "ماهر" يفند آراء تشمبرلين موضحًا أنه إذا كانت بريطانيا لا يمكنها أن تستغنى عن معونة أمريكا فى الظروف الدولية الحاضرة فإنها لا تستطيع أن تستغنى كذلك عن مساعدة العرب فهى لهذا لابد أن تعمل على كسب ثقتهم بها وصداقتهم لها ، " أما بخصوص عطف أمريكا على اليهود بسبب الاضطهاد فلماذا تعطف أمريكا عليهم ولا تعطف على العرب والاضطهاد الذى يقع عليهم فى بلادهم ؟ "فإنه ليس من الإنصاف أن تفرق هكذا فى توجيه عطفها إلى فريق وحبسه عن الفريق الآخر ، وإنى لا أفهم أن أمريكا لا تريد أن تكون منصفة" فقال "تشمبرلين" إن أمريكا لا تريد أن تكون غير منصفة " فقال ماهر : " إذًا على بريطانيا أن تشرح لهم قضية العرب، وإذا كان الإنصاف رائدهم فلابد أنهم سيعطفون على العرب"(١٤٢).

ويبدو أن هذا الاجتماع الذى عقده رئيس الحكومة البريطانية مع ممثلى الوفود العربية من أجل أن يقنعوا عرب فلسطين بالاعتدال فى مطالبهم لم يسفر عن شىء فى سبيل تحقيق هذا الغرض ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الواهية التى ذكرها "تشمبرلين" والتى قام على ماهر بتفنيدها.

وعندما رأى " ماهر" أن المؤتمر قد وصل إلى دور يسمح بإمكان الاتفاق ، قام بإلقاء بيان فى جلسة ٢٠ فبراير موضحًا فيه أسباب إصراره على ضرورة إيجاد حل حاسم وسريع للقضية الفلسطينية والتى تتمثل فى الأحداث الواقعة فى فلسطين والتى أثارت شعورًا عميقًا فى العالم الإسلامى " فقال " إن العامة تعتقد أن بريطانيا تساعد اليهود على امتلاك فلسطين وأن الخاصة يعتقدون أن فلسطين فى خطر" ، لذلك فإن تحقيق السلم فى فلسطين هو مصلحة الديمقراطيات الثلاث (إنجلترا - أمريكا - فرنسا) والعرب واليهود وأهل فلسطين ولهذا يجب أن يكون السلم مؤسسًا على قواعد العدل" (١٤٣).

ويرى "ماهر" أن الحل العادل هو إقامة دولة مستقلة فى فلسطين يكفل فيها اليهود الموجودين بحقوق متساوية مع أهل البلاد وأن مصر مستعدة لإقناع العرب الفلسطينيين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعقولة التى تطلب منهم(١٤٤).

وعندما تقدم الجانب البريطانى بعدة اقتراحات فى جلسة ٢٥ فبراير وذكر ماكدونالد بأنها باسم الوفد البريطانى وليست باسم الحكومة البريطانية(١٤٥) هنا أدرك الوفد المصرى بأن هناك ضغوطًا أمريكية تمارس على الحكومة البريطانية، حيث قام السفير الأمريكى فى لندن "المستر كندى" بزيارة "اللورد هالفاكس" وزير الخارجية البريطانية وأعرب له عن عدم ارتياح الحكومة الأمريكية لهذه المقترحات. ولقد كان لهذه الزيارة الأثر فى تردد ماكدونالد وتحفظه فى موقفه إزاء هذه المقترحات ووصفها بأنها اقتراحات الوفد البريطانى لا الحكومة البريطانية(١٤٦).

ونتيجة لذلك قام " على ماهر" و "حسن نشأت" بمقابلة السفير الأمريكى يوم ٨ مارس ١٩٣٩ فى دار السفارة الأمريكية لمناقشة قضية فلسطين ، ودار الحديث بينهما وذكر " ماهر" للسفير الأمريكى أن اليهود يعتمدون على أمريكا اعتمادًا كبيرًا وأن بريطانيا تراعى فى مداولتها شعور أمريكا. فأنكر "كندى" – السفير

الأمريكى – تدخل أمريكا فى موضوع فلسطين حيث ذكر أن اليهود أرادوا منه أن يتوسط لدى الرئيس الأمريكى لكى يتدخل فى صالح اليهود ولكنه لم يقبل(١٤٧).

وقام "ماهر" بمحاولة لإقناع السفير الأمريكى بأن يقوم بالتدخل لإقناع الفريق اليهودى بضرورة الاعتدال ، فذكر لـه أن الوفد المصرى هو الآخر يقوم بمثل هذه المهمة مع الوفد الفلسطينى بهدف إيجاد فرصة الوصول إلى اتفاق بينهما . فرد كندى قائلاً إن أى حل يقترح يجب أن يكون عادلاً بالنسبة لليهود، ثم قام بلفت نظر الوفد المصرى إلى تأثير اليهود فى أمريكا وخاصة فى الانتخابات الأمريكية. ورد ماهر محاولاً إقناع " كندى" بعدالة قضية العرب وذكر له أن الفكرة السائدة فى الحل الفلسطينى هو تعزيز الحقوق الوطنية لليهود طبقًا لما هو متبع بالنسبة لحقوق الأقليات فى البلاد التى تحترمها ، وفوق ذلك فقد كفلت لهم امتيازات خاصة غير مكفولة لمثلهم من الأقليات فى البلاد الأخرى"(١٤٨).

فتدخل كندى قائلاً " إن اليهود يخشون ما دامت الأغلبية للعرب أن يعاملوهم كما يعاملهم الألمان" فرد ماهر "إ ن جميع الضمانات سوف ينص عليها فى اتفاقات مكتوبة تكون بريطانيا طرفًا فيها وفى ذلك ما يكفل حقوق اليهود" كما اشترك السفير المصرى " حسن نشأت" فى الحوار هو الآخر من أجل إقناع السفيرَ الأمريكى فذكر له أن العرف الدستورى فى البلاد الديمقراطية لا يسمح بالأخذ بما كان قد اقترح من اشتراك اليهود فى الحكم بنسبة النصف بينما عددهم بالنسبة لمجموع السكان يساوى الثلث ، كما أن الدكتور "وايز مان" زعيم اليهود أعرب لـه أن اليهود لو كان عددهم فى المجلس التشريعى أقل من العرب إلا أنهم يستطيعون أن يكون لهم نفوذ قوى فيه(١٤٩).

وقد وافق كندى على ذلك ثم انتقل بسؤال عما إذا كانت الهجرة سوف يسمح بها أم لا؟ فرد ماهر بأنه تكلم مع اليهود بحضور اللورد " هاليفاكس" فى هذا الموضوع ثم ختم ماهر حديثه ملخصًا قضية العرب فى عدة نقاط :

أولاً: – إن هذه البلاد بلادهم فهى لهم كإنجلترا بالنسبة للإنجليز ولهم عليها من الحقوق مثل ما للإنجليز على إنجلترا.

ثانيًا: – إن بريطانيا لم يكن لها فى يوم من الأيام حق السيادة على فلسطين فهى لذلك لا تملك أن تنقل إلى اليهود هذا الحق ولا أى حق من الحقوق المترتبة على ذلك.

ثالثًا: – إن عصبة الأمم جعلت الانتداب على فلسطين من نوع حرف (أ) معترفة بهذا بوجود شعب فلسطينى له شخصية مستقلة، كما أنها اعترفت فى نصوص الانتداب بحقوق العرب، وما كان لعصبة الأمم أن تمنح فلسطين لليهود وهى بلاد آهلة بسكانها الأصليين.

رابعًا – إن توطيد السلام فى فلسطين ليس من مصلحة العرب وحدهم بل هو فى صالح الدول الديمقراطية وخاصة بريطانيا، فيجب على اليهود أن يلجأوا إلى الطرق الودية، ويكون ذلك بإيقاف الهجرة وبدئهم فى الاشتراك مع العرب فى العمل حتى تستقر الثقة فيهم لأن ذلك أجدى لهم(١٥٠).

وأنهى " ماهر " حديثه بالإعراب عن أمله فى أن تؤيد أمريكا مسعاه للوصول إلى التسوية على هذا الأساس. ثم تدخل "نشأت" ليوجه نظر السفير الأمريكى "كندى" إلى نقطة مهمة موضحًا أن اليهود الذين نزحوا إلى فلسطين منذ عشرين عامًا لم يتمكنوا من التوطن فيها بالرغم من معونة القوة المسلحة البريطانية وذلك لأنهم لم يشعروا بالطمأنينة التى يجدها كل إنسان فى وطنه، فالحل هو التفاهم مع العرب لكى يعيشوا بسلام ولذلك فعلى أمريكا أن تنصح اليهود بالاعتدال حتى يمكن الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة، وهنا أعرب "كندى" عن اقتناعه بعدالة قضية العرب وسيقوم بنصح اليهود بالاعتدال فى أقرب فرصة وبذل ما يستطيع للمعاونة فى الوصول إلى تسوية(١٥١).

لم تقتصر التحركات الدبلوماسية المصرية لإقناع أمريكا بالتوسط لإقناع اليهود بالاعتدال عند حد تلك المقابلة التى تمت بين الوفد المصرى والسفير

الأمريكي فى لندن ، بل قام الوزير المفوض المصرى بواشنطن " محمود حسن" ببذل مساعيه الدبلوماسية هو الآخر تجاه رجال السياسة الأمريكية لتحقيق هذا الغرض.

فقد تقابل " محمود حسن" مع "المستر مرى" رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية علي اعتبار أن "مرى" هو أكثر شخص ملم بالمسألة الفلسطينية بحكم وظيفته ، كما أنه حلقة الاتصال بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والوفود العربية. وذكر "حسن" أن "مرى" لم ينكر مقابلة السفير الأمريكى فى لندن "كندى" مع مستر "ماكدونالد" وكان ذلك بناء على دعوة ماكدونالد ، وبعد ذلك تطرق حديثه عن فلسطين موضحًا أن الولايات المتحدة ألحت عند تحديد النظام السياسى لفلسطين ألا يطرأ على ذلك النظام أى تغيير دون استشارتها لما لها من مصالح فى فلسطين(١٥٢).

فقام محمود حسن محاولاً إقناع المسئول الأمريكى بعدالة قضية العرب وعدم الخوف على الامتيازات الأمريكية فى فلسطين قائلاً له "إن النظام المقترح فى فلسطين ليس من شأنه أن يقضى على امتيازاتكم هناك ، وأن أممًا أخرى قد اشتركت فى وضع النظام الحالى على أننا لم نسمع بمعارضة قامت من جهتها للنظام الجديد المقترح ، ولعل تلك الأمم يهمها الأمر مثلما يهم الولايات المتحدة " واستمر محمود حسن فى حديثه موضحًا أن بريطانيا نفسها التى لها المصلحة الأولى قد وضعت هذه الاقتراحات رغم أنها صرحت بعد الضجة التى أثارها اليهود بأن هذه الاقتراحات تمهيدية لم تكسب الصيغة النهائية. "وإذا كنتم تعطفون على اليهود وعلى إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين ، فإن العرب أيضًا يعطفون عليهم ولكن ليس هذا سببًا فى قبول مبدأ تدفقهم على فلسطين وطرد السكان الأصليين منها، وختم محمود حسن حديثه قائلاً إن من مصلحة أمريكا ألا تظهر بمظهر المناصر لليهود لما قد يكون لذلك الأثر السيئ فى نفوس العرب تجاه أمريكا". فقال مرى "بأن أمريكا لن تكون حجر عثرة فى سبيل تحقيق أمنية العرب وإنما كل غرضها هو المحافظة فقط على مصالحها"(١٥٣).

ولاشك أن الوفد المصرى فى لندن قام بمجهود كبير من أجل التوصل إلى حل عادل وسريع للقضية الفلسطينية ، ولكن تعنت الجانب اليهودى حال دون تحقيق ذلك ، وهذا ما شعر به على ماهر وأوضحه فى بيانه الختامى عندما ذكر " بأنه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالجو الصالح ، وأن الوفد المصرى يقدر الروح الودية التى أبداها الوفد البريطانى والجهود الكبيرة التى بذلها للوصول إلى التفاهم . . ولو كان الأمر محصورًا بين الوفد الفلسطينى والحكومة البريطانية وحدهما لكان من الممكن أن يقبل الوفد الفلسطينى المقترحات البريطانية، ولكن وجود العنصر اليهودى وروح العرقلة التى أظهرها اليهود دفعا الوفد الفلسطينى إلى التردد"(١٥٤).

وفى نهاية المؤتمر ألقى مستر " ماكدونالد" بيانه باسم الوفد البريطانى الذى أكد فيه أن رغبة الحكومة البريطانية الوحيدة هى إنصاف الأمة العربية فى فلسطين والشعب اليهودى بلا تحيز ولا خوف " وأنه لا يعتقد أن المباحثات كانت عديمة الثمرة فإنها أتت خيرًا كثيرًا على العموم"(١٥٥).

وخلاصة القول فإن مؤتمر لندن لم يصل إلى نتيجة حاسمة لقضية فلسطين ، ولعل هناك عوامل أدت إلى ذلك يمكن إجمالها فى ثلاث نقاط وهى :

أولاً :- رفض العرب الاجتماع مع اليهود مما أدى إلى طول فترة المناقشات واختلاف وجهات النظر بين الجانبين العربى واليهود وانعدام الثقة بينهما ، حتى أن المقترحات التى قدمها الجانب البريطانى لم يبد أى فريق أية رغبة فى الاتفاق عليها. رغم المجهود العظيم الذى قام به الوفد المصرى من أجل تحقيق هذا الاتفاق.

ثانيًا : - على الرغم من المحاولات العديدة التى قام بها الجانب البريطانى أثناء المؤتمر من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين إلا أن هذه المحاولات كان يشوبها الحيطة والحذر ، ويرجع ذلك إلى رغبة بريطانيا فى عدم إغضاب الولايات المتحدة التى تساند اليهود وتعطف عليهم فى ظل هذه الظروف الدولية الراهنة وحاجة بريطانيا لمعونة أمريكا.

ثالثًا: - تعنت الجانب اليهودى وتمسكه بقيام دولة يهودية فى فلسطين، مستغلين فى ذلك مساندة أمريكا لهم وعطف إنجلترا عليهم ضمانًا للحصول على مساعدتهم فى حالة حدوث حرب ثانية.

كما يتضح من خلال المناقشات التى دارت فى لندن أن الوفد المصرى برياسة " ماهر" لم يدخر وسعًا فى الدفاع عن عروبة فلسطين ، وعلى الرغم أن ماهر كان رئيسًا للديوان الملكى ولم يكن من أعضاء الحكومة المصرية إلا أنه أظهر قدرة فائقة فى الدفاع عن قضية فلسطين ، مما يدل أن اختياره ليكون رئيسًا للوفد المصرى قد جاء فى محله.

ولاشك أن جهود الوفد المصرى كانت ترتكز على محورين أساسيين وهما :

المحور الأول : الضغط على الجانب الفلسطينى لكى يظهر روح الاعتدال فى مطالبه وذلك عن طريق الاتصال المباشر بأعضاء الوفد الفلسطينى. وكذلك الضغط على الجانب اليهودى ليظهر هو الآخر روح الاعتدال ، وذلك عن طريق غير مباشر بإقناع الحكومة البريطانية وكذلك الحكومة الأمريكية لكى يقوما بمساعيهما بالتوسط لإقناع اليهود بضرورة الاعتدال فى مطالبهم ، وظهر هذا بين الممثلين المصريين والمسئولين الأمريكيين والإنجليز. ولعل إصرار الوفد المصرى بضرورة إظهار روح الاعتدال فى مطالب الطرفين يرجع إلى اقتناع الوفد المصرى أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية.

المحور الثانى: يتمثل فى ضرورة إيجاد حل عادل وحاسم وسريع للقضية ، وأن هذا الحل فى رأى الوفد المصرى هو إقامة دولة مستقلة يكفل فيها لليهود بحقوق متساوية مع أهل البلاد ، مع اتخاذ كافة الضمانات التى تسمح بذلك. ولاشك أن هذا الحل الذى أعلنه "ماهر" فى جلسة ٢٠ فبراير نابع من إيمان مصر بأحقية فلسطين فى الاستقلال، ورغبة فى تهدئة الرأى العام الإسلامى والعربى من جراء الأحداث التى تقع فى فلسطين.

وعلى أية حال وعلى الرغم من انقضاء المؤتمر دون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية إلا أن الدبلوماسية المصرية واصلت جهودها من أجل نصرة فلسطين، فلقد قام السفير المصرى بلندن (حسن نشأت) بمساعيه لدى المسئولين الإنجليز من أجل إقناعهم بعدالة المطالب العربية. ففى مذكرة من "نشأت" إلى الخارجية المصرية يروى فيها ثمار هذه الجهود ، أوضح بأنه اجتمع يوم ٢١مارس ١٩٣٩ مع "ماكدونالد" وزير المستعمرات البريطانى وكذلك "المستر بتلر" وكيل وزارة الخارجية البريطانية بجانب بعض ممثلى الوفود العربية. وكان هذا الاجتماع بناء على دعوة "ماكدونالد" من أجل التعرف على رأى العرب فى مسألة فلسطين بعد فشل المؤتمر وقبل التصريح الذى سيلقيه الأسبوع التالى فى مجلس النواب البريطانى[١٥٦].

ويوضح "نشأت" فى مذكرته أن "ماكدونالد" ذكر أن عدم مؤازرة اليهود لا تمنع تشكيل الحكومة التى سبق الكلام عنها، وأنه إذا عطل اليهود وضع الدستور فى مدة العشر سنين الأولى فإن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد مؤتمر يجمع مندوبى البلاد العربية المجاورة لتساعد على وضع دستور ووضع قواعد نظام الحكم فى فلسطين ، وهنا تدخل "نشأت" قائلاً "إن الأعضاء الفلسطينيين يريدون أن يترك وضع الدستور إليهم وحدهم ، وما تريده بريطانيا من التحفظات يوضع فى المعاهدة.. فإن كرامة كل شعب تقضى بأن يقوم هو بوضع الدستور الخاص به"[١٥٧].

وعندما تدخل فؤاد حمزة (السعودية) والسويدى (العراق) وتكلما فى مسألة وجوب تحديد مدة الانتقال تحديداً تامًا مع وجوب تسليم حكم البلاد فورًا إلى وزراء من الفلسطينيين ، عقب ماكدونالد على ذلك ذاكرًا أن الحكومة البريطانية لن تقبل تحديد مدة ملائمة لتطبيقه. فتدخل السفير المصرى "حسن نشأت" معترضًا على ذلك وقال " إن الذى يهم بريطانيا هو استتباب الأمن فى فلسطين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعيين وزراء فلسطينيين من العرب واليهود بنسبة تعداد البلد ويقومون هم بإدارة شئون البلاد بمساعدة مستشارين من الإنجليز ويكونون مسئولين عن أعمالهم فى مدة الانتقال أمام المندوب السامى

البريطاني" وأضاف "نشأت" أن هؤلاء الوزراء بالاتفاق مع المندوب السامى يعينون لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب بحيث يتم ذلك خلال الخمس سنين الأولى، ويمكن بعد انتخاب المجلس التشريعى أن يتمتع باختصاصاته الموجودة فى الدستور بالتدرج إلى أن يتمتع بها كاملة بعد انتهاء مدة الانتقال، فتصبح عندئذ الوزارة مسئولة أمامه دون غيره(١٥٨).

ويواصل السفير المصرى فى طرح أفكاره ورؤيته بشأن فلسطين حيث نبه بضرورة أن تكون مدة الانتقال عشر سنوات ، وإذا دعت الظروف إلى تغيير هذه المدة فيجب على بريطانيا أن تدعو ممثلى البلاد العربية المجاورة لمناقشة الأسباب التى دعت إلى هذا التغيير(١٥٩).

وبعد مناقشات طويلة مع المسئول البريطانى أقر مندوبو العرب الموجودون فى الاجتماع رأى السفير المصرى إقرارًا تامًا. وطلب ماكدونالد منحه الفرصة لكى يبحث هذه المقترحات مع أعضاء الحكومة البريطانية(١٦٠).

وعندما قام فؤاد حمزة بوضع مذكرة توضح رؤية مندوبى العرب تجاه قضية فلسطين قام نشأت بالاطلاع عليها يوم ٢٢ مارس قبل تقديمها للمسئولين البريطانيين ، فوجدها تخالف ما تم الاتفاق عليه بين مندوبى العرب فى جلسة ٢١ مارس فاعترض عليها نشأت وعندما قال "حمزة" بأن المذكرة تعبر عن رأيه الخاص لم يقتنع نشأت بذلك فاجتمع مع حمزة والسويدى من أجل تعديل تلك المذكرة لتكون متفقة تمامًا مع أمانى العرب فتم تعديلها ثم قاموا بعرضها على الأمير فيصل والشيخ حافظ وهبة فوافقا عليها(١٦١).

وفى ٢٣ مارس اجتمع ممثلو العرب مع " ماكدونالد" فى مكتبة بوزارة المستعمرات وحضر الاجتماع من الجانب البريطانى المستر بتلر واللورد "دفرن"وكيل وزارة المستعمرات والسير "مرتان بوش" المستشار القضائى لوزارة المستعمرات والمستر "باكستر" وغيرهم. وقدمت المذكرة العربية التى وافق عليها ممثلو العرب. وقال "ماكدونالد" إنه تناقش فى الموضوع مع زملائه واتفق على المقترحات التى أوصت بها الحكومة البريطانية بالإضافة إلى ذلك ذكر أنه إذا لم

تسمح الأحوال بإنشاء حكومة فلسطينية حرة فى ظرف السنين العشر الأولى فإن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق مد هذه المدة إلى الحين الذى ترى فيه ذلك ممكنًا(١٦٢).

وواصل السفير المصرى "نشأت" جهوده الدبلوماسية لإقناع المسئولين الإنجليز بعدالة المطالب العربية، ففى مساء ٢٣ مارس اجتمع مع اللورد "دفرن" والمستر "بتلر" وذكر لهما آراءه التى أوضحها من قبل، وعندما قام "دفرن" بمعارضة هذه الآراء بشدة واعتبر أن ما منح للعرب أكثر مما يستحقون ، هنا أدرك نشأت أن المعارضة آتية من وزارة المستعمرات ، بينما المستر بتلر وكيل الخارجية كان مقتنعًا بآراء السفير المصرى "حيث كانت وزارة الخارجية أوسع صدرًا وذلك لاشتغالها بالحالة السياسية العامة" فقام نشأت بانتهاز الفرصة ليقابل وزير الخارجية البريطانية "هاليفاكس" ليطلب منه المساعدة معتمدًا على مركزه الكبير بين زملائه من الوزراء وكان ذلك يوم ٢٤ مارس بمكتب وزارة الخارجية، واستمر الحديث بينهما لمدة نصف ساعة أعرب فيها نشأت عن أمله فى إنهاء مشكلة فلسطين لا فى صالح العرب فحسب بل فى صالح مصر التى تريد أن ترى السلام مخيمًا فى ربوع فلسطين وكذلك فى صالح بريطانيا التى يتهمها الأعداء من حين لآخر بالاعتداء على حقوق العرب(١٦٣).

واستكمل "نشأت" حديثه مع هاليفاكس موضحًا أن الخلاف بين مشروع الحكومة والمشروع الذى يتمسك به العرب خلاف بسيط حيث ينحصر فى مسألتين :

الأولى : أن الحكومة البريطانية ترى أن تتريث فى منح الفلسطينيين حكم بلادهم ولكن مندوبى العرب يريدون أن يعطى حكم البلاد لأهلها بمجرد استتباب الأمن ، ويرى نشأت أن رأى العرب خير لبريطانيا لأن جنودها الموجودين بفلسطين لن يتمكنوا من تثبيت الأمن بينما الوزراء المسئولين من الفلسطينيين يمكنهم إيقاف نار الثورة فى يوم أو أقل.

أما المسألة الثانية : هى أن مندوبى العرب يريدون من الحكومة البريطانية أن تستشير البلاد العربية المجاورة إذا دعت الظروف إلى تأجيل إنشاء الدولة المستقلة الفلسطينية. ويرى نشأت أن ذلك لا يسبب ضرراً لبريطانيا بل فيه تأكيد للفلسطينيين على حسن نية بريطانيا[١٦٤].

وختم نشأت حديثه قائلاً : "إنه خير للوزارة الانجليزية أن تتقدم إلى البرلمان بمشروع ولو لم يكن حاويًا إلا على ثمانين فى المائة من رأيها الخاص وتقول عنه أنه حصل بالاتفاق مع مندوبى البلاد العربية من أن تتقدم بمشروع يحوى مائة فى المائة من آرائها الخاصة لحل المشكلة وتقول عنه إنه لم يحز على رضاء العرب ولا رضاء اليهود" وهنا اقتنع هاليفاكس برأى السفير المصرى"نشأت" ووعده بالمساعدة فى إنهاء المشروع بالاتفاق مع مندوبى العرب ، كما طلب "بتلر" تدوين هذه الآراء فى مذكرة وقال إنه سيؤجل التصريح فى البرلمان عن المسألة الفلسطينية حتى يتم الاتفاق مع العرب[١٦٥].

وفى يوم ٢٥ مارس غادرت الوفود العربية لندن عائدين إلى بلادهم ، ومرض المستر "ماكدونالد" ولم تحدث أى اتصالات بين السفير المصرى والمسئولين الإنجليز إلا فى يوم ٣١ مارس عندما تقابل مع المستر " بتلر" فى دار البرلمان حيث أخبره الأخير بأنه مكلف من قبل "هاليفاكس" ليعلمه أن التأخير الذى نشأ فى هذه المسألة ليس سببه التقاعس أو عدم الاهتمام بل سببه الوحيد مرض "ماكدونالد" الذى سيعود ٣ أبريل ويسعى لإقناعه بوجهة النظر العربية[١٦٦].

واستمرت الدبلوماسية المصرية فى جهودها للدفاع عن فلسطين ، حيث استمرت الاتصالات بين الحكومة المصرية برياسة "محمد محمود" والحكومة البريطانية حيث قدمت الأخيرة مقترحاتها بشأن فلسطين ، وعكف "محمد محمود" على دراسة هذه المقترحات ، واجتمع مع الزعماء العرب فى القاهرة بحضور على ماهر وعبد الفتاح يحيى[١٦٧] كما تقابل مع الدكتور "وايزمان" فى ١١ إبريل ١٩٣٩ حيث طالب وايزمان ضرورة عدم تغيير الوضع الحالى مع ضرورة استئناف المناقشات خلال الأسابيع المقبلة إذا وضح الموقف الدولى. كما تقابل "

محمود" مع "نشأت" سفير مصر بلندن لكى يطلع على آخر الجهود الدبلوماسية التى قام بها مع المسئولين الإنجليز فى لندن(١٦٨) ثم أبلغ نتائج هذه المباحثات إلى الحكومة البريطانية والتى تشمل بعض التعديلات على مشروعها، وتم تقديم هذه المقترحات فى مذكرة طويلة إلى الحكومة البريطانية ، أجابت عليها الأخيرة حيث أدخلت تعديلات جوهرية فى مشروعها(١٦٩). كما طلبت من رئيس وزراء مصر "محمد محمود" والبلاد العربية أن يقدموا النصح لأهل فلسطين بقبول التعاون فى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس المفاوضات التى جرت فى لندن مضافًا إليها ما ورد فى مشروعها المعدل الأخير(١٧٠).

فقام "محمد محمود" يوم ٢٩ أبريل باطلاع الزعماء الفلسطينيين على وجهة النظر البريطانية كما عاونهم على دراسة المذكرة البريطانية ،وانتهوا بتقديم مذكرة تتضمن المقترحات والصيغة النهائية للمشروع الذى يقبله العرب الفلسطينيون ويتمثل فى الآتى:

- تأليف حكومة عربية مؤقتة ذات مستشارين إنجليز حتى تنتهى الاضطرابات فى فلسطين.
- فرض رقابة على جميع بيوع الأراضى دون استثناء أية منطقة.
- تحديد عدد المهاجرين اليهود بـ ٧٥ ألف يهودى فى السنوات الخمس المقبلة على شرط ألا يتجاوز عدد اليهود فى فلسطين ثلث عدد سكانها.
- تكوين مجلس عمومى قومى لوضع دستور جديد بعد ثلاث سنوات(١٧١).

وهذه المقترحات تم تقديمها للحكومة البريطانية مع طلب أن تكون تلك المقترحات ضمن النص الذى ستصدره الحكومة البريطانية من طرف واحد فارضة حلاً للقضية الفلسطينية كما تقرر أن يقوم الوفد الفلسطينى بإصدار مناشدة لعرب فلسطين لوقف الثورة والعمل على التعاون فى تأسيس الحكومة الفلسطينية(١٧٢).

وهكذا فقد تمكنت الحكومة المصرية برياسة "محمد محمود" أن تعيد مباحثات القضية الفلسطينية بعد فشل مؤتمر لندن ، حيث تمكن محمود بفضل

مباحثاته مع الجانب الفلسطينى والبريطانى وكذلك اليهودى من إيجاد نوع من التقارب بين وجهات النظر المختلفة لتصدر بعد ذلك الحكومة البريطانية بيانًا لسياستها فى فلسطين والمعروف بالكتاب الأبيض فى مايو ١٩٣٩.

الدبلوماسية المصرية والكتاب الأبيض ١٩٣٩

فى ١٧ مايو ١٩٣٩أعلنت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الذى يشمل مقترحاتها نحو فلسطين ، والتى تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات، على أن تحدد علاقاتها مع بريطانيا بمعاهدة تكفل لكل من الدولتين احتياجاتهما التجارية والاستراتيجية فى المستقبل. أما بخصوص الدستور الجديد فلقد جاء ذكره فى الكتاب الأبيض بشكل مبهم "إن إنشاء دولة مستقلة والتخلى تمامًا على الإشراف الانتدابى على فلسطين يستلزمان قيام علاقات بين العرب واليهود تمكن من إيجاد حكومة صالحة"(١٧٣).

أما بخصوص الهجرة فقد ذكرت أنها يجب أن تحدد بـ ٧٥ ألف يهودى خلال الخمس سنوات القادمة بواقع عشرة آلاف سنويًا مع السماح لـ ٢٥ ألف يهودى من النازحين الألمان والنمساويين – نتيجة الاضطهاد النازى –الهجرة إلى فلسطين، وبعد انتهاء الخمس سنوات توقف الهجرة نهائيًا ، وأن استمرارها لا يتم إلا بموافقة عرب فلسطين أنفسهم كما قررت الحكومة البريطانية أيضًا بضرورة وضع قيود على انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود ومنح المندوب السامى سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضى(١٧٤).

وفى يومى ٢٢ و ٢٣ مايو ناقش البرلمان الإنجليزى هذه السياسة الجديدة وانتهت المناقشات بإقرار البرلمان لسياسة الحكومة كما هى مشروحة فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته فى هذا الشأن(١٧٥).

ويشير السفير المصرى فى لندن أنه حضر بعض المناقشات التى دارت بمجلس العموم فى جلسة ٢٣ مايو ولاحظ كثرة عدد الإسرائيليين الذين حضروا الجلسة،

كما لاحظ أن أغلبية الدفاع من جانب النواب على اختلاف مذاهبهم كانت لليهود ضد العرب والسبب فى ذلك - كما يذكر السفير المصرى - يرجع إلى مهارة اليهود فى الدعاية لقضيتهم بجميع الطرق والوسائل وإلى ضغط الناخبين اليهود على أعضاء البرلمان، بجانب تدخل كبار اليهود فى العالم وخصوصًا الأمريكان منهم لدى أعضاء البرلمان بعد أن فشل تدخلهم لدى الحكومة البريطانية(١٧٦).

ومن المعتقد أن السفير المصرى أراد أن يبرز أهمية الدعاية اليهودية فى كل من إنجلترا وأمريكا فى تحقيق أمانيهم وتأثير هذه الدعاية على جميع الأوساط فى هذه البلاد. فيذكر السفير المصرى أن عددًا كبيرًا من أعضاء البرلمان اعتبروا مشروع الحكومة نصرًا أكيدًا للعرب وصدًا لمطامع اليهود فى فلسطين ، على الرغم من أن الأغلبية التى نالتها الحكومة لهذا المشروع لم تكن كبيرة فقد كانت بفارق ٨٩ صوتًا فقط (٢٦٨ صوتًا للحكومة ، و١٧٩ صوتًا ضدها) وكان من أصوات المعارضة عدد من المحافظين (مؤيدى الحكومة) منهم المستر "تشرشل" والمستر "آمرى"(١٧٧).

ويعلق السفير المصرى على هذه الأغلبية التى نالتها الحكومة وانضمام الكثير من مؤيديها فى البرلمان إلى المعارضة، بأن أسباب ذلك ترجع إلى الدعاية اليهودية القوية والمحكمة التى قام بها اليهود فى إنجلترا ، ووجود عدد من أعضاء البرلمان يهود متعصبين للصهيونية ، فى حين أن الدعاية العربية فى إنجلترا لا تذكر ولذلك يعتبر السفير المصرى أن توصل الحكومة لهذه الأغلبية فى وجه هذه المؤثرات كلها يعتبر نصرًا كبيرًا لها(١٧٨).

أما بخصوص رد الفعل العربى تجاه السياسة البريطانية الجديدة الموضحة فى الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فقد كان متباينًا ، فكانت هناك عناصر من عرب فلسطين على استعداد لقبوله ولكنها كانت تشك فى نزاهة الحكومة البريطانية ، والبعض الآخر رفض تلك السياسة لأنها لا ترضى طموحات وتطلعات العرب الفلسطينيين ومن بينها إلغاء وعد بلفور وتحقيق استقلال فلسطين(١٧٩).

أما الجانب اليهودى فقد هاجم تلك السياسة عن طريق القيام بمظاهرات عنيفة فى كل أنحاء فلسطين وقيام زعماء اليهود بإلقاء الخطب العنيفة ضد الكتاب الأبيض(١٨٠).

على أية حال فإن وثائق الخارجية المصرية تلقى الضوء على جانب كبير من الجهود التى قام بها ممثلو مصر فى الخارج فى رصد ردود الأفعال الناجمة عن صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، فتشير تلك الوثائق إلى موقف كل من العرب واليهود وكذلك مواقف بعض البلاد العربية من الكتاب الأبيض. ففى تقرير من القنصل العام بالقدس إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١١ يونية ١٩٣٩ توضح الأثر ورد الفعل فى فلسطين الناتج عن صدور الكتاب الأبيض. فيذكر أن روح التفاؤل كانت تسود الأوساط العربية داخل فلسطين عند إذاعة الكتاب الأبيض ولكن هذا التفاؤل يحيطه بعض الحذر وحيث إن الكتاب الأبيض قد صيغ فى أسلوب دبلوماسى مطاط تختلف وجوه تفسيره باختلاف النية فى تطبيقه. بمعنى أنه إذا توفر حسن النية من الجانب البريطانى كان فيه خير كثير للعرب ، أما إذا ساءت النية فيمكن أن يكون كل ما فيه ضد مصلحة العرب. ويضيف القنصل المصرى بالقدس أنه على الرغم من ذلك فإن موقف العرب يختلف اختلافًا بيّنًا عن موقف اليهود، إذ أن العرب أخفوا شعورهم وآثروا الهدوء وضبط النفس ولم يتعرضوا للكتاب الأبيض بخير أو شر إلى أن يسمعوا كلمة اللجنة العربية العليا وحكم سماحة المفتى الأكبر، أما موقف اليهود فقد استقبلوا الكتاب بعاصفة من السخط والهياج وعبروا عن استنكارهم بإقامة المظاهرات العنيفة والعبث بالأمن والاعتداء على الأرواح وعلى دور الحكومة. كما وضع المجلس اليهودى الأعلى مقترحاته للعمل بها فى مقاومة الكتاب الأبيض(١٨١).

وفى رسالة من وزير مصر المفوض فى بغداد - عبد الرحمن عزام - إلى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٢ مايو يذكر فيها أن اللجنة العربية الفلسطينية قد اجتمعت برياسة الحاج " أمين الحسينى" وقررت بالإجماع رفض ما جاء فى الكتاب الأبيض واستنكار الحلول التى تضمنها ذلك لسببين :

السبب الأول : لأن هذه الحلول بنيت على أساس المقترحات التى رفضها مندوبو العرب فى مؤتمر لندن.

السبب الثانى : لأن الكتاب الأبيض تضمن ما هو أسوأ من تلك المقترحات إذ فيه إصرار على إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين(١٨٢).

أما بخصوص موقف يهود أمريكا من صدور الكتاب الأبيض ، فيشير تقرير من وزير مصر المفوض فى واشنطن أرسله إلى الخارجية المصرية فى ٢٤ مايو يوضح فيه موقفهم من هذا الكتاب ، فيذكر أن زعماء اليهود وعلى رأسهم رجال الدين قاموا باستنكار هذه السياسة التى وردت فى الكتاب الأبيض ، كما دعوا اليهود أن يتابعوا جهادهم لقتل هذا المشروع وأن يعملوا على تحقيق فكرة الوطن القومى لهم فى فلسطين. ودعوا أيضًا إلى عقد شتى الاجتماعات والمؤتمرات لإعداد طرق كفاح هذا المشروع وإعلان سخطهم على الكتاب الأبيض " هذا وقد اشترك فى بعض هذه المؤتمرات والاجتماعات بعض الشخصيات الأمريكية المهمة التى تؤيد اليهود" كما سعى هؤلاء للرئيس "روزفلت" ليتدخل فى الأمر لصالحهم ، ولكنه لم يبد حتى الآن رغبته فى تحقيق رجاءهم ، ويفسر الوزير المصرى ذلك إلى رغبة الرئيس " فى أن يتحاشى إيجاد صعوبات للحكومة الإنجليزية فى الحالة الدولية الدقيقة الحاضرة"(١٨٣).

أما بخصوص موقف البلاد العربية من الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فتشير رسالة من وزير مصر المفوض ببغداد للخارجية المصرية مؤرخة فى ٣١/١٠/ ١٩٣٩ يذكر فيها موقف العراق من هذا الكتاب حيث صرح رئيس وزراء العراق "نورى السعيد" للوزير المصرى فى بغداد بأن الحكومة العراقية لم ترفض الكتاب الأبيض " إذ الواقع أنها رأت فيما تضمنه بعض الكسب لقضية العرب خصوصًا فيما يتعلق بتحديد الهجرة ثم وقفها " ويضيف نورى السعيد أنه حاول إقناع المفتى بإصدار نداء يحض العرب على إيقاف الثورة والتعاون مع بريطانيا فى ذلك الوقت "العصيب" ولكن المفتى لم يقبل ذلك "خشية أن يؤول تأويلاً يمس كرامته ويحط من قدرته أمام أعين العرب"(١٨٤).

أما شرق الأردن فقد صرح وزير خارجيتها أن هذا الكتاب يوافق مصالح العرب وأن من الواجب قبوله ، كما رأى الملك عبد العزيز بن سعود ملك السعودية قبول الكتاب الأبيض لأنه رأى فيه مزايا لا بأس بها لصالح العرب " وأنه من الخطأ رفض كل شئ يقدم إلى عرب فلسطين ، ولكن ابن سعود فى نفس الوقت لم يعلق قبوله أو رفضه للكتاب الأبيض بل ترك الباب مفتوحًا وحاول إدخال تعديلات عليه ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل ذلك[١٨٥].

وبخصوص موقف مصر وحكومتها برياسة "محمد محمود" من الكتاب الأبيض فقد كان " محمود" يرى قبول هذا الكتاب ، بل إنه حاول إقناع زعماء فلسطين بقبوله ولكنه لم يوفق[١٨٦] ثم عاد "محمود" ليرفض المشروع بل قام باستهجان تصريحات "ماكدونالد" التى صرح بها فى مجلس العموم التى كانت ضد المفتى وضد اللجنة العربية العليا فى يوليو ١٩٣٩، وأرسل رسالة إلى مفتى فلسطين يوعده بأنه لن يتخلف عن واجبه تجاه فلسطين وأنه سيبذل كل معاونة للفائدة من أجل فلسطين[١٨٧].

وخلاصة القول من العرض السابق لدور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين من عام ١٩٣٧ حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ يتبين أن الجهود الدبلوماسية المصرية قد انطلقت نتيجة عاملين أساسيين :

الأول : الصلات التاريخية والدينية التى تربط مصر بفلسطين.

الثانى : إدراك مصر خطورة الأوضاع فى فلسطين وأثر ذلك على أمنها القومى من ناحية الشرق.

كما يتبين أيضًا أن الدبلوماسية المصرية سواء على المستوى الشعبى أو المستوى الرسمى قد أثبتت بحق أنها دبلوماسية واعية ومدركة لأبعاد القضية وأدق تفاصيلها ، والتى أزالت بلا شك الخوف من قلوب المصريين من معاهدة ١٩٣٦ وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية.

فعلى المستوى الشعبى فقد اشتركت مصر فى مؤتمرين الأول المؤتمر العربى فى بلودان بسوريا عام ١٩٣٧ والثانى المؤتمر البرلمانى العالمى بالقاهرة عام ١٩٣٨ ويعتبر هذان المؤتمران بداية التضامن العربى من أجل فلسطين وكذلك حافزًا للحكومة المصرية فى تكثيف جهودها الدبلوماسية على المستوى الرسمى من أجل نصرة فلسطين.

أما المستوى الرسمى للدبلوماسية المصرية ، فقد شهدت مصر فى هذه الفترة حكومتين الأولى حكومة حزب الوفد - الأغلبية - برياسة مصطفى النحاس والتى عقدت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، واستمرت هذه الحكومة حتى نهاية عام ١٩٣٧ . والثانية حكومة حزب الأحرار الدستوريين - الأقلية - برياسة محمد محمود والتى استمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ويتضح من الجهود الدبلوماسية للحكومتين تجاه فلسطين عدة ملاحظات :

أولاً: - إن الخطة التى انتهجتها حكومة محمد محمود فى الدفاع عن قضية فلسطين هى نفسها التى اتبعها النحاس مما يؤكد تواصل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية فلسطين فى عهد الحكومتين.

ثانيًا: - اقتصرت الجهود الدبلوماسية فى عهد النحاس على المباحثات الثنائية بين مصر وبريطانيا ورغبة النحاس فى عدم الاشتراك فى عمل جماعى عربى تجاه فلسطين لاعتقاده بعظم الفائدة التى ستعود على مصر وفلسطين من جراء جهوده الانفرادية فى تلك الظروف الدولية المتأزمة وحاجة بريطانيا لصداقة مصر. ولكن لا يمنع ذلك من وجود بعض التنسيق بين مصر وبعض البلاد العربية من أجل فلسطين وظهر ذلك جليًا فى دفاع مندوبى مصر والعراق فى عصبة الأمم فى سبتمبر ١٩٣٧ عن فلسطين.

ثالثًا: - إن جهود حكومة مصطفى النحاس قد نقلت اهتمام مصر بقضية فلسطين من الاهتمام الشعبى إلى الاهتمام الرسمى ، فقد كان اهتمام مصر

بفلسطين قبل عام ١٩٢٧ تأخذ شكلاً شعبيًا فى كثير من المؤتمرات التى عقدت للدفاع عن فلسطين. ولكن حكومة النحاس تمكنت من نقل هذا الاهتمام إلى المستوى الرسمى.

رابعًا: - إن جهود حكومة محمد محمود الدبلوماسية كانت مثمرة للغاية حيث نتج عنها فشل مشروع تقسيم فلسطين الذى أوصت به لجنة بيل عام ١٩٣٧. واعترفت بريطانيا فى النهاية بضرورة قيام دولة فلسطين المستقلة، كما تحددت الهجرة اليهودية بواقع ٧٥ ألف يهودى على خمس سنوات ووضعت قيودًا على انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود وقد تضمن ذلك فى الكتاب الأبيض ١٩٣٩.

خامسًا: - إن جهود مصر الدبلوماسية فى عهد حكومة " محمد محمود" قد أظهرت تعاونًا عربيًا كبيرًا وظهر ذلك جليًا أثناء مناقشات مؤتمر لندن ١٩٣٩وقبل صدور الكتاب الأبيض ١٩٣٩وبعد صدوره كما أظهرت تلك الجهود أيضًا أهمية الدعاية العربية لفلسطين داخل كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش

(١) على صادق أبوهيف، القانون الدبلوماسى (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧) ص ١٦.

(٢) جعفر عبدالسلام، النظم الدبلوماسية والقنصلية، ط١ (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٧٦)، ص ٧.

(٣) عبدالمنعم جنيد، دراسات فى القانون الدبلوماسى (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥) ص٢.

(٤) على صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥) عبدالمنعم جنيد، مرجع سابق، ص ١٤.

(٦) على صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص ٤١.

(٧) المرجع السابق، ص ٩٩، ١٠٠.

(٨) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٩) جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص ٧٧.

(١٠) على صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص ٥٧.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسة فى مصر ١٩٢٢ : ١٩٣٦ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ص ٥٣.

(١٣) عبدالعظيم رمضان، العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٩ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) ص ١٣.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى؟ (القاهرة، دار قباء، ٢٠٠١)، ص ٤٠، ٤١.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) المرجع االسابق،ص ٤٢.

(١٨) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ (القاهرة، مكتبة الخانجى، ١٩٨٠) ص ١١.

(١٩) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخًا ونضالاً، ط١ (عمان، دار الجليل، ١٩٨٥) ص ٢٠٥.

(٢٠) االمرجع السابق.

(٢١) عيسى السفرى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط١ (يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧) ص ١٧٨.

(٢٢) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢٣) محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين (القاهرة، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤) ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢٤) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢٥) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ١٢.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) عيسى السفرى، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢٨) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ١٦.

(٢٩) محمد أمين الحسينى، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٤٦، ٤٧.

(٣١) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٢٤، ٢٥.

(٣٢) حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣) ص ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣٣) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٦١: ٦٢.

(٣٤) السياسة، فى٢/ ٨/ ١٩٣٦.

(٣٥) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٦٢.

(٣٦) حسن صبرى الخولى، مرجع سابق، ص ٥٩٥.

(٣٧) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٦٣.

(٣٨) السياسة، فى ١٤/٨/١٩٣٦.

(٣٩) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٦٥، ٦٦.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٤٤٣، ٤٤٤.

(٤١) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٤٢) عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤٣) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٤٤٨، ٤٤٩.

(٤٤) أحمد حامد السيد، حزب الوفد والقضية الفلسطينية ١٩٣٦ : ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، أجيزت عام ٢٠٠٣، جامعة عين شمس، ص ٩١.

(٤٥) عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦.

(46) Rubin-Barry, The Arab States and The Plastine Conffict (USA, Library of Cingress Cataloging in Publication Data, 1981) P. 69.

(٤٧) يونان لبيب رزق، الخارجية المصرية١٨٢٧: ١٩٣٩ (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩) ص ١٩٦.

(٤٨) المرجع السابق ، ص ١٩٧.

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٢١٧.

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٢٢٠، ٢٢١

(٥١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٢٨٦ سرى ، تقرير بتاريخ ١/٢/١٩٣٧.

(٥٢) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

(٥٣) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٢٨٦، ملف ٨٧/ ٦٦/ ٢ سرى ، من وزير الخارجية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم ، د. ت.

(٥٤) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.

(55) A.Denovo-John, American Interests and Policies in The Middle East 1900-1939 (London, The University of Minnesota Press, 1963) P. 342.

(٥٦) السيا سة، تاريخ ٢١/ ٧/١٩٣٦.

(٥٧) حسن صبرى الخولى ، مرجع سابق ، ص ٦٠٤.

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٦٠٥.

(٥٩) م . ف ستيون وليمز ، بريطانيا والدول العربية " عرض للعلاقات الإنجليزية العربية ١٩٢٠ : ١٩٤٨ «ترجمة وتعليق أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢) ص ١٥٠.

(٦٠) حسن صبرى الخولى ، مرجع سابق ، ص ٦١١.

(٦١) المرجع السابق ، ص ٦٣٦، ٦٣٧.

(٦٢) المرجع السابق ، ص ٦٥٥.

(٦٣) الشباب ، أسبوعية ، ١٩٣٧/٧/١٤.

(٦٤) نفس المصدر.

(٦٥) مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٩ فلسطين ، من وزير الخارجية المصرية بالنيابة إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى فى ١٩٣٧/٧/١٤.

(٦٦) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٤٤٨، ٤٤٩.

(٦٧) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ٩٥، ٩٦.

(68) F.O. 371/20310-E/4320, No. 37, July, 25, 1937.

(69) IBID.

(٧٠) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٤٥٥.

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

(٧٣) المرجع السابق ، ص ٩٢.

(74) Alice and Roy Fchardt, Encounter With Israel: Achallouge to conscience, P.59.

(٧٥) حامد محمد على جاد ، القضية الفلسطينية فى الصحافة المصرية ١٩١٧ - ١٩٤٧، رسالة ماجستير ، ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(٧٦) المرجع السابق ، ص ٤٠٨.

(٧٧) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٣٦٠.

(٧٨) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

(٧٩) المرجع السابق ، ص ١٠٣.

(٨٠) المرجع السابق ، ص ١٠٤.

(٨١) المرجع السابق.

(٨٢) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٣٢٧.

(٨٣) أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية (القاهرة ، دار المعارف، ١٩٥٥) ص ١١٧.

(٨٤) حسن صبري الخولى ، مرجع سابق ، ص ٦٨٤، ٦٨٥.

(٨٥) الأهرام ، فى ١٩٣٧/٩/٢٤.

(٨٦) المصدر السابق ، فى ١٩٣٧/٩/٢٤.

(٨٧) المصدر السابق.

(٨٨) المصدر السابق.

(٨٩) االمصدر السابق ، ١٩٣٧/٩/٢٢.

(٩٠) المصدر السابق.

(٩١) المصدر السابق ، ١٩٣٧/٩/٢٤.

(٩٢) أكرم زعيتر ، مرجع سابق ، ص ١١٨.

(٩٣) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩.

(٩٤) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٥، ١٠٦.

(95) Foreign Relations of The United States, 1937, Volume, II (United States Government, Printing Office, 1954). P. 912.

(٩٦) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

(٩٧) المرجع السابق .

(٩٨) المرجع السابق ، ص ٩٩، ١٠٠.

(٩٩) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٢١٠.

(١٠٠) ماجدة محمد محمود ، محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩/: ١٩٤١، رسالة ماجستير ، أجيزت عام ١٩٩٠، ص ٤٧٨ (جامعة عين شمس).

(١٠١) جريدة المصرى، ١٩٣٨/٧/٢٠.

(١٠٢) نبيه بيومى عبد الله ، قضايا عربية فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ : ١٩٥٨ (القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٦) ص ٤٤ ـ ٤٦.

(١٠٣) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٤٦٢، ٤٦٣.

(١٠٤) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤١٢.

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٤١١، ٤١٢.

(١٠٦) مجلس الوزراء المصرى ، محفظة ٩، ملف ٤٧/١/١ فلسطين ، رسالة من محمد محمود إلى رئيس وزراء بريطانيا ، فى ١٩/١٠/١٩٣٨.

(١٠٧) نفس المصدر.

(١٠٨) نفس المصدر.

(١٠٩) نفس المصدر ، رسالة من تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا إلى رئيس وزراء مصر ، فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٨.

(١١٠) نفس المصدر.

(١١١) وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى ، محفظة ١٥٢٣، ملف ٤٠/٣٧/ ٢ جـ ٢، سرى ، تقرير من القنصل العام بالقدس بالنيابة إلى وكيل الخارجية فى ١٩٣٨/١١/٥.

(١١٢) نفس المصدر.

(١١٣) نفس المصدر.

(١١٤) نفس المصدر.

(١١٥) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٢١٢.

(١١٦) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٨٢٩، ملف ٢/٧/١٦٣ سرى ، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل وزارة الخارجية (سرى جداً) بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٢.

(١١٧) نفس المصدر.

(١١٨) نفس المصدر.

(١١٩) نفس المصدر.

(١٢٠) نفس المصدر.

(١٢١) حسن صبرى الخولى ، مرجع سابق ، ص ٧٢٥.

(١٢٢) المرجع السابق ، ص ٧٢٦.

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ٧٣٠.

(١٢٤) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٦٤ فلسطين ، ملف ٤/٤٠/٣٧ سرى، رسالة من محمد على علوبة إلى وزير الخارجية فى ١٩٣٨/١٢/٨.

(١٢٥) الأهرام ، فى ١٢/١٠/١٩٣٨.

(١٢٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٨٢٩، ملف ٢/٧/١٦٢ جـ ٢ سرى رسالة من السفير المصرى بلندن إلى وزير الخارجية فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٢٧) نفس المصدر.

(١٢٨) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ سرى ، رسالة من محمد على علوبة إلى وزير الخارجية ، فى ٨ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٢٩) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢، ٤٢٣.

(١٣٠) أحمد حامد السيد مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(١٣١) أكرم زعيتر ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.

(١٣٢) المرجع السابق ، ص ١٣٧.

(١٣٣) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤١٨، ملف ٣/٧٢/٤ سرى ، مؤتمر المائدة المستديرة لندن ١٩٣٩، قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٩/١/٢١.

(١٣٤) المصدر السابق ، قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٩/١/٢١.

(١٣٥) المصدر السابق ، ١٩٣٩/١/١٩.

(١٣٦) أكرم زعيتر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

(١٣٧) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤١٨ فلسطين ، ملف ٣/٧٢/٤ سرى ، رسالة من السفير المصرى حسن نشأت بلندن إلى وزير الخارجية فى ١٩٣٩/٢/١٢.

(١٣٨) الأمانة العامة للجامعة العربية، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ، ص ٢٨١.

(١٣٩) المصدر السابق ، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(١٤٠) المصدر السابق.

(١٤١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤١٨ فلسطين ، ملف ٣/٧٢/٤ سرى ، رسالة من لندن بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٩.

(١٤٢) المصدر السابق.

(١٤٣) المصدر السابق ملخص بيان على ماهر بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٣ فى مؤتمر فلسطين.

(١٤٤) نفس المصدر.

(١٤٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين، ص ٢٩٦.

(١٤٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٤٢، ملف ٤/٧٢/٤ سرى، مذكرة عن مقابلة مع السفير الأمريكى فى لندن بشأن فلسطين فى ٨ مارس ١٩٣٩.

(١٤٧) نفس المصدر.

(١٤٨) نفس المصدر.

(١٤٩) نفس المصدر.

(١٥٠) نفس المصدر.

(١٥١) نفس المصدر.

(١٥٢) نفس المصدر، محفظة ١٤١٨، ملف ٣/٧٢/٤ سرى، رسالة من وزير مصدر المفوض فى واشنطن «محمود حسن» إلى وزارة الخارجية المصرية.

(١٥٣) نفس المصدر.

(١٥٤) الأمانة العامة للجامعة العربية، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(١٥٥) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(١٥٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤١٨، ملف ٣/٧٢/٤ سرى، مذكرة من السفير االمصرى «حسن نشأت» إلى وزير الخارجية بشأن فلسطين فى ١٩٣٩/٤/١٤.

(١٥٧) نفس المصدر.

(١٥٨) نفس المصدر.

(١٥٩) نفس المصدر.

(١٦٠) نفس المصدر.

(١٦١) نفس المصدر.

(١٦٢) نفس المصدر.

(١٦٣) نفس المصدر.

(١٦٤) نفس المصدر.

(١٦٥) نفس المصدر.

(١٦٦) نفس المصدر.

(١٦٧) ماجدة محمد محمود، مرجع سابق، ص ٤٨٢.

(168) Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1939, Volume IV. The Far fast, the Near East and Africa (United states Government, printing office, 1955) P. 741.

(١٦٩) ماجدة محمد محمود، مرجع سابق ، ص ٤٨٣.

(١٧٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٤٢، ملف ٤/٧٢/٤ سرى ، رد الحكومة البريطانية على قرار مندوبى الحكومات العربية.

(171) (Foreign Relations of the United States, OP. Cit, p.p. 743, 744.

(172) (4) Ibid.

(١٧٣) م. ف سيتون وليمز ، مرجع سابق ، ص ١٥٥.

(174) Bauer-Yehuaa. From Diplomacy to Resistance. A history of Jewish Palestine 1939-1945 (United States, Adrianna on derdouk Dudden, 1970). P. 46.

(١٧٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٤٢، ملف ٤/٧٢/٤ سرى ، رسالة من سفير مصر بلندن إلى وزير الخارجية ، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٩.

(١٧٦) نفس المصدر.

(١٧٧) نفس المصدر.

(١٧٨) نفس المصدر.

(179) Hadawi-Sami, Bitter Harvest "Palestine between 1914-1967" (New The New World Press, 1 York, 0967) P. 66, 67.

(180) (4) IBID.

(١٨١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٤٢، ملف ٤/٧٢/٤ سرى ، تقرير من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٣٩/٦/١١.

(١٨٢) نفس المصدر، رسالة من وزير مصر المفوض ببغداد إلى وزير الخارجية المصرية فى ١٩٣٩/٥/٢٢.

(١٨٣) نفس المصدر ، رسالة من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى وزير الخارجية المصرية فى ١٩٣٩/٥/٢٤

(١٨٤) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤ فلسطين ، ملف٣٧/٤٠/٤ سرى ، من وزير مصر المفوض فى بغداد إلى وكيل وزارة الخارجية فى ١٩٣٩/١٠/٣١.

(١٨٥) عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٤٠٧، ٤١٦.

(١٨٦) المرجع السابق ، ص ٤٦٣.

(١٨٧) ماجدة محمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠.

الفصل الثانى

الدبلوماسية المصرية

وقضية فلسطين

أثناء الحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ ـ ١٩٥٤م)

- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين فى مشاورات الوحدة العربية.
- الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى داخل الإمبراطورية البريطانية
  - الدبلوماسية المصرية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.
  - الدبلوماسية المصرية ورغبة اليهود فى تكوين جيش لهم فى فلسطين
- الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين في مشاورات الوحدة العربية

اندلعت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩، وكان الملك "فاروق" ميالاً لدول المحور ـ حيث كانت هناك اتصالات بينه وبين المحور ـ مما دفع إنجلترا إلى إجباره على تشكيل حكومة مصرية برياسة زعيم الوفد مصطفى النحاس فى ٤ فبراير ١٩٤٢[١] حيث اعتقدت إنجلترا أن النحاس هو الأقدر على تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٦ خلال تلك الفترة ، على اعتبار أنه أكثر العناصر التى أبدت تحمسها للمعاهدة وحديثه كثيرًا عن بريطانيا ووصفها بأنها حليفة مصر الديمقراطية[٢].

وبعد عشرين يومًا من تشكيل حكومة النحاس أعلن المستر "إيدن" وزير خارجية بريطانيا داخل مجلس العموم البريطانى تصريحه الشهير بشأن الوحدة العربية ونصه " أن إنجلترا تنظر بعين العطف إلى أية دعوة بين العرب لتقوية وحدتهم الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية ... على أن يكون التمهيد لذلك نابعًا من العرب أنفسهم"[٣].

ومما لا شك فيه أن إنجلترا هدفت من هذا التصريح بشأن الوحدة العربية إلى هدفين أساسيين أولهما : إرضاء العرب لضمان وقوفهم بجانبها أثناء الحرب الدائرة ، وثانيهما: تكتيلاً للعرب مما يسهل توجيه العرب لخدمة نفوذها فى المنطقة.

وهذا ما أكده تقرير القنصل المصرى بالقدس عندما ذكر أن دوافع إنجلترا من هذه الوحدة تتمثل فى اقتصار الدعاية ضد المحور ومنع الولايات المتحدة من كسب نفوذ لها فى بعض البلاد العربية " إذا تكونت من البلاد العربية كتلة متماسكة موحدة فى الخطوط الأساسية لسياستها الخارجية مما يساعد على إشراف إنجلترا على هذه السياسة"(٤).

لم يكن تصريح إيدن بشأن الوحدة العربية هو أول تصريح يصدره فى هذا الشأن بل صرح من قبل فى ٢٩ مايو ١٩٤١ داخل مقر عمدة لندن وأعلن عن عطف بريطانيا على أمانى العرب فى الوحدة ، ولكن حكومة " على ماهر" فى ذاك الوقت لم تهتم بهذا التصريح ، حيث كان الاهتمام الأكبر هو تجنيب مصر ويلات الحرب ، خاصة أن قوات المحور كانت تزحف نحو الحدود الغربية لمصر(٥).

أما التصريح الثانى " لإيدن" فلم يهتم النحاس ببحث الدوافع التى دفعت بريطانيا إلى إصدار هذا التصريح بقدر اهتمامه بتحقيق هذه الوحدة التى تفيد مصر والبلاد العربية ، حيث قرر الاستفادة من هذا التصريح لصالح الأمة العربية. وفى ذلك يقول محمد صلاح الدين وزير الخارجية إن الحكومة المصرية وجدت اعترافًا إنجليزيًا فهى تريد أن تأخذه على منطوقه وتقوم بالمشروع فعلاً ، بدون أن تقيم وزنًا لنوايا الحكومة البريطانية ، وعندما قيل له إن الحكومات العربية كلها فيما عدا حكومتى السعودية واليمن تألفت على يد الإنجليز وبإشرافهم وتدريبهم ، وبالتالى فهى لا تحظى بثقة شعوبها قال وزير الخارجية : "نحن أمام حكومات عربية فلابد من دعوتها ، بقطع النظر عن كونها موجودة برضاء الشعوب أم لا. فالأيام ستصحح هذه الأوضاع وتتداول المسألة حكومات أخرى كثيرة ، إلى أن يتولاها الحكومات التى ترضى عنها الشعوب ، ونكون نحن على كل حال قد كسبنا الجامعة التى ستصبح مع الأيام حقيقة يحسب

حسابها"[٦]. وهكذا يتضح أن حكومة النحاس ورغبتها فى إقامة جامعة عربية استندت على أن قيام هذه الجامعة وتقويتها من شأنه أن يقوى البلاد العربية أمام أى أطماع أجنبية فى المنطقة.

وعلى هذا الأساس قبلت الحكومة المصرية التصريح البريطانى وبدأت الخطوات العملية لتحقيق الوحدة والتى أعلنها النحاس فى مجلس الشيوخ فى مارس ١٩٤٢ والتى تتمثل فى استطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة والعمل على التوفيق بينها ثم عقد اجتماعًا بالقاهرة وذلك لتنفيذ مشروع الوحدة[٧].

أما بخصوص الموقف الفلسطينى من تصريح "إيدن" بشأن الوحدة العربية فيذكر عونى عبد الهادى - زعيم حزب الاستقلال - فى رسالته التى أرسلها لمصطفى النحاس فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٣ أن العرب قد فرحوا من تصريح إيدن فيما يتعلق بالوحدة ولكن لن تنضم فلسطين فى أية وحدة أو أى اتحاد مع البلاد العربية قبل قيام حكومة فلسطين فيها[٨].

ويذكر القنصل المصرى بالقدس فى تقريره المؤرخ فى ٣١ يناير ١٩٤٤ أن "راغب النشاشيبى" أحد زعماء فلسطين ذكر لنورى السعيد أثناء اجتماع الأخير بزعماء عرب فلسطين " أنه يجب أولاً أن يصير لنا نحن الفلسطينيون كيانًا ، ثم بعد هذا نبحث فى الانضمام لغيرنا" ويعلق القنصل المصرى فى تقريره أن كلام النشاشيبى له معنى أقوى - فى الظاهر على الأقل - حيث إنه لم يسع لأحد من الحاضرين الفلسطينيين إلا الموافقة عليه مع أسف نورى السعيد كثيرًا لهذه الموافقة[٩].

وعلى أية حال فإن دراسة دور الدبلوماسية المصرية نحو فلسطين خلال مشاورات الوحدة قد سارت فى عدة اتجاهات:

الأول : دورها تجاه أطماع كل من رئيس وزراء العراق "نورى السعيد" فى تحقيق مشروع الهلال الخصيب. وكذلك تجاه أطماع الأمير عبد الله أمير شرق الأردن فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى.

الثاني : دورها فى مواجهة الضغوط البريطانية التى مارستها بريطانيا على مصر والبلاد العربية فى عدم إشراك عرب فلسطين فى مشروع الوحدة العربية.

الثالث : دورها فى تشكيل الوفد الفلسطينى الذى يمثل فلسطين فى مشاورات الوحدة العربية.

أما بخصوص الاتجاه الأول ، فتبرز وثائق الخارجية المصرية دور الدبلوماسية المصرية فى مقاومة مشروع الهلال الخصيب الذى تزعمه نورى السعيد رئيس وزراء العراق ، فيذكر القنصل المصرى بالقدس فى تقريره المؤرخ فى ٣ يناير ١٩٤٤ أن نورى السعيد يحاول أن يصل بلاده بالبحر المتوسط حيث أراد من عدة سنوات أن تنضم فلسطين وشرق الأردن إلى العراق وأن يقبل هجرة ٢٠٠,٠٠٠ يهودى لبلاده مقابل وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولكن هذا الحل لم يقبل. ويضيف القنصل المصرى بأن محاولة "السعيد" لضم سوريا لا يمكن نجاحها بسبب معارضة ابن سعود لذلك وكذلك معارضة السوريين أنفسهم على اعتبار أن العراق بلد غير متجانس لا يصلح للزعامة ، كما أن نورى السعيد " رجل كثير المطامع الشخصية " فبالرغم أنه يعرف القضية العربية والفلسطينية إلا أنه غير موثوق به[١٠].

وتقرير آخر من قنصل مصر بالقدس يبين أطماع نورى السعيد ورغبته فى تحقيق مشروع الهلال الخصيب كبديل عن الوحدة العربية، فيذكر القنصل المصرى أن نورى السعيد يعد مصر والسعودية واليمن خارجة عن البحث الآن ، وأن المطلوب من الزعماء الفلسطينيين هو إقرار مبدأ الوحدة الفلسطينية السورية العراقية من غير دخول البلاد العربية الأخرى. "محاولاً إقناعهم بقبول ذلك الاندماج وأن يحصل منهم على تفويض له على هذا الأساس" وقد تمكن بالفعل من أن يستميل لجانبه بعض زعماء فلسطين أمثال عونى عبد الهادى وأحمد حلمى وراغب النشاشيبى[١١].

ويضيف القنصل المصرى فى تقريره أنه من المنطقى أن ترغب إنجلترا فى مشروع كهذا " متى ضمنت السيطرة على تلك الوحدة العراقية الأردنية الفلسطينية التى تكون إذًا قنطرة تشطر بقية البلاد العربية ، ولكى تؤمن فى نفس الوقت طريق مواصلات لها لا يقدر بثمن ، وسيطرة متزايدة فى هذا الجانب من العالم ، وربما كذلك حل مشكلة الهجرة اليهودية والاستعانة بهذا فى مآرب أخرى[١٢].

ويذكر القنصل المصرى أن نورى السعيد سيسافر إلى لبنان لهذا الغرض وسيتصل برياض الصلح ثم يسافر إلى سوريا ، "وبالرغم أن السوريين فاهمون هذا ومطمئنون لموقف مصر والنحاس بشأن الوحدة العربية فإنى سأسافر إلى سوريا زيادة فى التحوط"[١٣].

لم يكن مشروع الهلال الخصيب هو العقبة الوحيدة التى وضعها نورى السعيد أمام جهود الحكومة المصرية فى تحقيق الوحدة بل إنه أراد أيضًا من أجل تحقيق أطماعه فصل موضوع فلسطين عن مشاورات الوحدة العربية ، ففى رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٢١ أغسطس ١٩٤٢ يقول فيها أن نورى السعيد أعلن عقب انتهاء مشاورات الوحدة مع النحاس أن هذه المشاورات لم تتناول موضوع فلسطين. وقد أدى ذلك إلى استياء الشعب الفلسطينى وتساؤله عن وضع فلسطين فى هذه المشاورات. فقام النحاس بالاتصال بنورى السعيد ليصحح تصريحاته ، مما دفع السعيد إلى أن يؤكد للنحاس بأن تصريحاته بشأن المشاورات وفلسطين نشرت مشوهة ، وقام بالفعل بالتصريح للصحف الفلسطينية أن فلسطين كانت من أهم الموضوعات فى مشاورات الوحدة ، ولقد كان لذلك الأثر الطيب داخل نفوس عرب فلسطين[١٤].

وفى رسالة وجهتها الحكومة العراقية إلى حكومة مصر فى إبريل ١٩٤٤ تطلب منها إنشاء مكاتب للدعاية العربية للقضية الفلسطينية فى لندن وواشنطن ، محاولة بذلك فصل موضوع فلسطين عن موضوع الوحدة، قامت الحكومة

المصرية بالتأكيد على أن يكون ذلك ضمن العمل الجماعى العربى بعد انتهاء مشاورات الوحدة لأن قضية فلسطين أصبحت الآن قضية رأى عام فى المقام الأول[١٥].

ويرسل القنصل المصرى بالقدس رسالة أخرى فى ١٧ يونية ١٩٤٤ يؤكد فيها رغبة نورى السعيد فى عدم دمج فلسطين فى مسألة الوحدة العربية حيث يذكر فى هذا الشأن أن نورى السعيد قال " إن مسألة الوحدة لا يجب مزجها أكثر من اللازم بمسألة فلسطين التى بت فيها منذ عام ١٩٣٩ وترتب عليها الكتاب الأبيض.. فإن هذا الكتاب هو أقصى ما يمكننا الوصول إليه خصوصًا فى الظروف الحاضرة، وأن البلاد العربية أعربت عن رأيها فى ذلك ولا داعى لتحريكها من جديد " ويواصل "السعيد" حديثه مع القنصل المصرى فيقول " إن هناك قضيتين لا قضية واحدة ، وأن قضية الوحدة ارتباطها غير أساسى بقضية فلسطين وأن من الخطر تعليق الأولى على الثانية"[١٦].

وإذا كانت الحكومة المصرية قد تنبهت لمحاولات نورى السعيد فى فصل قضية فلسطين عن قضية الوحدة العربية وسعيه نحو تحقيق مشروع الهلال الخصيب فإن الزعماء الفلسطينيين قد أدركوا ذلك أيضًا ، ففى تقرير من قنصل مصر بالقدس فى ٢٠ مايو ١٩٤٤ يقول فيه : "إن الزعماء العرب يريدون الإسراع فى قيام الوحدة ولابد أولاً من حل القضية الفلسطينية ، وإن كان نورى السعيد يريد التلاعب بهذا الحل وبذلك الموقف فإن الجميع متنبهون لأفكاره وأساليبه"[١٧].

ومن الواضح أنه كان هناك فجوة كبيرة بين نورى السعيد ومصطفى النحاس حول قضية فلسطين وتناولها فى مشاورات الوحدة، فنورى السعيد يرفض إدماج قضية فلسطين بقضية الوحدة العربية واعتبارهما قضيتين منفصلتين. بينما يرى النحاس أن قضية فلسطين كيان أساسى فى مشروع الوحدة. وهذا التناقض بين وجهتى نظر النحاس والسعيد يمثل فى حد ذاته أمرًا صعبًا واجهته حكومة مصر أثناء قيادتها لمشروع الوحدة العربية.

ولكن لم تكن الصعوبات التى وضعها " السعيد" أمام الحكومة المصرية هى الوحيدة من نوعها بل إن هناك صعوبات أخرى لا تقل أهمية وضعها أمير شرق الأردن "الأمير عبد الله" حيث إنه لم يحبذ مطلقًا الوحدة الشاملة التى تزعمتها حكومة مصر ، بل كان يرجو تحقيق مشروع سوريا الكبرى وتوحيد فلسطين ولبنان وسوريا مع شرق الأردن تحت تاج مملكة هاشمية واحدة.

فيذكر وزير مصر المفوض ببغداد فى رسالته إلى النحاس رئيس وزراء مصر فى ٢٠ إبريل ١٤٤٣ أن الأمير عبد الله أصدر بيانًا إلى أهل الشام عنوانه " الدولة السورية الكبرى والاتحاد العربى" وأنه يدعو أهل الشام إلى مشروع اتحاد سورى شامل يتم مناقشته فى مؤتمر يعقد فى الأردن[١٨].

والواضح أن الحكومة المصرية لم تهتم بأطماع الأمير عبد الله فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى لتأكدها من صعوبة تحقيق هذا المشروع لسببين أوضحهما القنصل المصرى بالقدس منذ عام ١٩٣٩ يتمثلان فى الآتى :

الأول : أن شخصية الأمير عبد الله غير محبوبة بين الأوساط العربية.

الثانى : أن فرنسا تنظر إلى المسألة كأنها تسليم من ناحيتها لبريطانيا العظمى بكافة مصالحها فى سوريا الأمر الذى لا تقره السياسة الفرنسية بحال من الأحوال[١٩].

ونتيجة لذلك لم تأبه الحكومة المصرية بأطماع الأمير عبد الله، ودخلت فى مفاوضات مع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن من أجل الوحدة العربية فى ٣١ اغسطس ١٩٤٣ استغرقت ست جلسات وانتهت أول سبتمبر من نفس العام، وركزت مصر فى هذه المفاوضات حول الوحدة العربية الشاملة بدلاً من وحدة سوريا الكبرى[٢٠٢].

وجدير بالذكر أن مصر خلال مشاوراتها مع حكومة شرق الأردن ركزت على استقلال فلسطين ككيان له حق المشورة وحده. ويذكر أن توفيق أبو الهدى أعرب للقنصل المصرى بالقدس عن تقديره لموقف مصر وملكها من قضية العروبة

وإعجابه بمصطفى النحاس. وقال عن فلسطين " أنه فلسطينى الأصل وأن هذا يزيد شعوره القومى نحو هذه البلاد والعرب من أهلها"[٢١].

ويبدو أن طول فترة المناقشات التى دارت حول الوحدة العربية قد ساعدت على خلق بعض المشاكل. ففى مقابلة بين قنصل مصر بالقدس بالأمير عبد الله يوم ١٩ مايو ١٩٤٤ أعرب فيها الأمير قائلاً " إن مسألة الوحدة العربية قد ماتت وإن العرب متفرقون وكان خيرًا أن يجتمع ملوك البلاد العربية وأمراؤها لأن ذلك أقرب سبيل للنجاح ، ولكن الصعوبات والتسويفات قد وضعت من جهات عديدة أمام كل محاولة قمت بها للوصول إلى ذلك"[٢٢].

ونتيجة لطول فترة المناقشات أيضًا تخلت إنجلترا عن مشروع الوحدة بل إنها وضعت العراقيل أمام تلك الوحدة ، ففى تقرير القنصل المصرى بالقدس المؤرخ فى ١٩٤٤/٥/٢٠ يقول فيه " إن الوحدة العربية أحوالها سائرة ببطء وربما كان الإنجليز غير آسفين لهذا فقد حصلوا من القول بتأييدهم لفكرة الوحدة العربية على انتصار فى الدعاية ضد المحور"[٢].

ولذا حاولت بريطانيا تعطيل الوحدة العربية بل إلغاء الفكرة كلية خاصة مع إصرار النحاس إشراك عرب فلسطين فى مشاورات الوحدة فى مؤتمرها بالقاهرة ، حيث أرسلت تحذر النحاس من إثارة القضية الفلسطينية على أى مستوى أثناء مشاورات الوحدة أو بعدها حتى لا يتسبب ذلك فى أضرار لا حد لها. ولكن النحاس لم يعبأ بالتحديات والتهديدات البريطانية بدليل أنه أرسل فى أواخر يونية ١٩٤٤ لسائر البلاد العربية لترسل مبعوثيها لتشكيل لجنة لوضع جدول أعمال المؤتمر العربى[٢٤].

وعلى جانب آخر راقبت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها فى مصر تحركات النحاس بخصوص موضوع الوحدة ، وحاولت أمام إصرار النحاس الحصول على ضمانات كاملة بألا يتحول المؤتمر العربى إلى مظاهرة معادية

لبريطانيا ، وبخاصة فيما يتعلق بسياستها فى فلسطين. ولم يستطع اللورد " كيلرن" السفير البريطانى فى مصر الحصول على تقرير شفوى عما جرى فى المشاورات مع الحكومات العربية ، وأكد له النحاس عدم قبول أى اعتراضات فى وجه انعقاد المؤتمر العربى(٢٥).

وأمام هذا الإصرار المصرى اضطرت بريطانيا إلى الضغط على الدول العربية لعدم الاشتراك فى المؤتمر العربى نتيجة لإصرار حكومة النحاس على إشراك عرب فلسطين فيه حتى أن إمام اليمن أرسل للنحاس عدة رسائل ركزت على التنبيه إلى المشكلات الكبرى التى تواجه انعقاد المؤتمر وأولها القضية الفلسطينية، كما أن الرئيس السورى نصح النحاس بالتخلى عن فكرة عقد المؤتمر لسوء عاقبة بحث المسائل قبل الانتهاء من تسويات ما بعد الحرب، وأنه من المستحيل تجاهل القضية الفلسطينية فى جلسات المؤتمر، كما حاول ابن سعود التأثير على النحاس ولكن إصرار النحاس وعدم قبوله لأى أسباب تؤجل المؤتمر قد جعل بريطانيا تعتقد بأنه لا مفر من انعقاده، بل إن النحاس نجح فى تحميل بريطانيا عواقب ومسئولية فشل المؤتمر فى الوقت الذى نجحت فيه بريطانيا فى الحصول على ضمانات من نورى السعيد لعدم إثارة القضية الفلسطينية على نحو ضار بالمصالح البريطانية خلال المؤتمر. ولقد علمت الحكومة المصرية بهذا الأمر عن طريق قنصلها المصرى ببغداد ، ولذلك حاولت العدول عن اختيار نورى السعيد ليمثل العراق فى المؤتمر إلا أن حكومة العراق رفضت الطلب المصرى واعتبرت ذلك تدخلاً فى شئونها الداخلية(٢٦).

ومن الاتجاهات التى سارت فيها الدبلوماسية المصرية أثناء مشاورات الوحدة العربية هو دورها فى تشكيل الوفد الفلسطينى الذى سيمثل عرب فلسطين فى تلك المشاورات ففى تقرير من قنصل مصر بالقدس بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ يذكر فيه أنه تحدث مع رئيس الحكومة الفلسطينية بالنيابة "مستر سكوت" فى موضوع الوحدة العربية وذكر له أنه" إذا دعى العرب الفلسطينيين لمشاورات

الوحدة بصرف النظر عن الصفة التى سيدعون بها فإن هذا سيكون بتفاهم مع الجهات الرسمية المختصة" وردًا على سؤال وجهه مستر سكوت حول نية الحكومة المصرية فى دعوة اليهود أيضًا أجاب قنصل مصر بأن التفكير الآن هو معرفة آراء العرب ، وربما قد يأتى دور التفكير بعد ذلك فيما إذا كان اليهود يدعون(٢٧).

ويضيف القنصل المصرى فى تقريره بأنه تقابل أيضًا مع نظيره العراقى وتشاور معه حول تشكيل الوفد الفلسطينى ، فأوضح قنصل العراق عن موافقته على فتفاوض مع أعضاء وفد فلسطين الذى شارك فى مؤتمر لندن - على الرغم من غياب اثنين من أعضائه وهما جمال الحسينى وأمين التميمى بسبب اعتقالهما بواسطة السلطات البريطانية - لأن باقى الأعضاء يكفى لتمثيل فلسطين فى مشاورات الوحدة. ويحاول القنصل العراقى أن يفرض رأيه ورأى حكومته على عرب فلسطين قائلاً " إنه يجب على البلاد العربية أن تفرض إرادتها على فلسطين لأن زعماءها غير متفقين وجبناء ولأن الحسينية لا يريدون أن يتعاونوا" وهنا شعر القنصل المصرى أن العراق ممثلاً فى رئيس حكومته وقنصلها بالقدس يحاول أن تكون يده أقوى ما تكون فى فلسطين وأن يرغم أهلها على اتباع قيادته ووجهات نظره. ومع ذلك يعرب القنصل المصرى عن اعتقاده بفشل هذه المحاولة لأن معظم السياسيين الفلسطينيين يأنفون هذه المحاولة ولا يثقون بنورى السعيد(٢٨).

وفى محاولة من القنصل المصرى بالقدس للتعرف على اتجاهات الزعماء الفلسطينيين بشأن تشكيل الوفد الفلسطينى قام بمقابلة كل من عونى عبد الهادى - زعيم حزب الاستقلال - وحسين الخالدى - رئيس حزب الإصلاح - وراغب النشاشيبى - رئيس حزب الدفاع - وأميل الغورى - سكرتير الحزب العربى الفلسطينى وموسى العلمى - الذى يعمل مستقلاً عن الأحزاب. وهؤلاء كلهم من الذين مثلوا عرب فلسطين فى مؤتمر لندن ١٩٣٩. وأوضح القنصل المصرى نتائج اتصالاته بهؤلاء الزعماء التى تتمثل فيما يلى :

- عونى عبد الهادى : يشكك فى نية بريطانيا حول تنفيذ الكتاب الأبيض ، فيقول إن الإنجليز مستمرون فى الحكم المباشر وعدم منح فلسطين النظم الدستورية التى نص عليها الكتاب الأبيض، وإن عرب فلسطين يحاولون تأليف هيئة تمثل البلاد وأن الإنجليز لا يمانعون ذلك " وتساءل عبد الهادى قائلاً "ما الفائدة من المفاوضات ما دام الإنجليز مستمرون فى سياستهم هذه؟".

- راغب النشاشيبى : لا يريد العمل ولا يريد الاشتراك فى أية هيئة لتمثيل فلسطين ولكنه سيؤيد من سيشتركون ويرجو لهم التوفيق.

- أميل الغورى : ذكر أن الإنجليز لا يرغبون فى تشكيل هيئة تمثل عرب فلسطين ما لم تكن من النوع الذى ينسجم مع اتجاهاتها ، ويستدل على هذا بأمرين أولهما : رفضها الإفراج عن جمال الحسينى وأمين التميمى وإرجاعهما إلى فلسطين. وثانيهما : أنهم لم يصرحوا للحزب العربى الفلسطينى بإصدار صحيفتين بحجة أزمة الورق فى حين أنهم صرحوا لليهود فى نفس الوقت بإصدار صحف جديدة بل وتحويل صحفهم الأسبوعية إلى صحف يومية.

- حسين الخالدى: قال " أيًا كان موقف البلاد العربية ، فإن الوفد الفلسطينى أيًا كان تكوينه لن يجرؤ على التساهل فى ثلاثة أمور هى وقف الهجرة ووقف بيع الأراضى وقفًا حاسمًا وتطبيق النصوص الدستورية التى وردت بالكتاب الأبيض"(٢٩).

- موسى العلمى: يرفض العمل ومصمم على ألا يشترك فى أى وفد يمثل فلسطين. ولكنه ذكر أن الوفد الذى سيمثل فلسطين يجب أن يكون من الذين مثلوها فى لندن عام ١٩٣٩(٣٠) .

لم يكتف القنصل المصرى عند حد معرفة اتجاهات الزعماء الفلسطينيين وآرائهم نحو مشروع الوحدة وتشكيل وفد فلسطين، بل إنه ذكر خلاصة اتصالاته مع هؤلاء الزعماء وتوقعه حول من سيمثل فلسطين فى مشاورات الوحدة فيقول: "لو فرضنا عودة جمال الحسينى وأمين التميمى ولو إلى مصر ولمدة المشاورات

فإن الهيئة التى ربما تدعى لتمثيل فلسطين قد يمكن تكوينها كما يلى: السادة جمال الحسينى ، أمين التميمى ، موسى العلمى ، حسين الخالدى ، عونى عبد الهادى ، سليمان طوقان (بدل راغب النشاشيبى الذى لا يريد العمل) أحمد حلمى باشا (لم يذهب إلى لندن ولكن اعتبرته اللجنة العربية العليا عضوًا فى الوفد وتركت له كما تركت للباقين حرية الذهاب أو البقاء) عبد اللطيف صلاح ، وعضو مسيحى أرثوذكسى" وهؤلاء جميعًا إما أعضاء فى الوفد الذى شارك فى مؤتمر لندن أو نائبون عن المتخلفين منهم[٣١].

ومما لا شك فيه أن زعماء فلسطين أرادوا استثمار علاقة النحاس بالإنجليز وكذلك رغبته فى إشراك فلسطين فى مشاورات الوحدة فى الضغط على النحاس والحكومة المصرية لتقوم بمساعيها للتوسط لدى بريطانيا من أجل الإفراج عن جمال الحسينى وأمين التميمى ، ففى برقية من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٣ يناير ١٩٤٤ يذكر فيها أن موسى العلمى أعرب له بضرورة الإفراج عن جمال الحسينى وأمين التميمى على اعتبار أن الحسينى ذو شخصية قوية ووجوده يجعل النظام يستتب بين زعماء فلسطين ويزيد الأمل فى أن تسير أمور العرب بشكل معقول. ولذلك يعتقد العلمى أنه إذا أقدمت عناصر جديدة تقتنع بها الحكومة البريطانية كخطاب أو حديث شخصى من النحاس " فإنه ليس فى تصريح مثل هذا ما يمنعها من تغيير اتجاهها كما غيرته فى الماضى مرارًا وبالنسبة للمعتقلين ومنهم الفلسطينيين"[٣٢].

وفى رسالة أخرى من قنصل مصر بالقدس فى ٥ يناير ١٩٤٤ يذكر فيها أن أميل الغورى سكرتير الحزب العربى الفلسطينى أصدر بيانًا جاء فى ختامه رغبة زعماء فلسطين فى أن يقوم النحاس رئيس الحكومة المصرية بالتوسط لدى بريطانيا من أجل الإفراج عن الزعيمين الحسينى والتميمى حتى يتسنى لعرب فلسطين أن يبدوا رأيهم فى الوحدة العربية، وكذلك العمل فى المفاوضات بين

العرب واليهود والسعى للوصول إلى تفاهم مع بريطانيا بشأن فلسطين[٣٣].
وبالفعل قدم أميل الغورى خطابًا رسميًا لمصطفى النحاس لكى يقوم ببذل مساعيه لدى الانجليز فى هذا الأمر[٣٤].

ويبدو أن الإفراج عن الزعيمين الفلسطينيين الحسينى والتميمى كان مطلبًا أساسيًا لجميع أحزاب فلسطين وليس الحزب العربى الفلسطينى فقط ، ولاشك أن توسط الحكومة المصرية برياسة النحاس لدى بريطانيا من أجل الإفراج عن الزعيمين لدليلاً على تقدير الزعماء الفلسطينيين لمكانة مصر ودورها الريادى فى القضية الفلسطينية ، ومما يؤكد أن الحكومة المصرية برياسة النحاس قد كسبت بالفعل ثقة عرب فلسطين. ويروى القنصل المصرى بالقدس أنه تقابل مع عبد اللطيف صلاح - رئيس حزب الكتلة الوطنية - والذى أعرب عن أمله فى أن توفق المساعى المصرية فى إطلاق سراح الزعيمين وأضاف أنه يرجو " إن لم يتم هذا الإفراج فى أن تدعو الحكومة المصرية الأحزاب الفلسطينية السياسية، لتأليف هيئة جديدة غير هيئة وفد لندن" فأوضح القنصل المصرى حرص مصر على تحقيق أمانى عرب فلسطين واحترام رغباتهم راجيًا أن تكون هيئة تمثيل فلسطين معبرة عن ألوان الرأى فيها بشكل معقول[٣٥].

ويواصل قنصل مصر فى القدس جهوده الدبلوماسية حول تشكيل وفد فلسطين، ويواصل اتصالاته مع زعماء عرب فلسطين ثم يرسل خلاصة تلك الاتصالات فى رسالته المؤرخة فى ١٢ مارس ١٩٤٤ إلى الخارجية المصرية. ويتضح من هذه الرسالة نقطتان مهمتان هما:

أولاً - الحزب العربى الفلسطينى ما زال مصممًا على ألا يشترك فى أية هيئة تمثل فلسطين فى المشاورات العربية إلا إذا حضر جمال الحسينى وأمين التميمى ، ولن يعدل الحزب عن تصميمه إلا إذا علم من النحاس أن المساعى للإفراج عنهما صار ميئوسًا من نتيجتها، وأن تكوين هيئة قبل هذا للمشاورات فيه إضعاف لهذه المساعى.

ثانيًا - أن نورى السعيد رئيس وزراء العراق يأمل ألا يشترك الحزب إطلاقًا فى الأمر وذلك "حتى يقوى جانب عونى عبد الهادى وأمثاله من أنصار نورى السعيد الذين يمثلون أقلية ضئيلة. ولذلك قام القنصل المصرى بمجاراة نورى السعيد لكى يكسب معونته ولو من الناحية الشكلية فى مسألة الزعيمين حيث قبل عرضًا قدمه نورى السعيد يتضمن سفر القنصل المصرى إلى أمريكا لعمل دعاية لفلسطين والبلاد العربية بعد الإفراج عن الزعيمين ، مع تحمل الحكومة العراقية التكاليف المادية اللازمة لإنجاح هذه المهمة[٣٦].

ويتضح أن سبب تمسك الحزب العربى الفلسطينى بضرورة الإفراج عن الزعيمين يرجع إلى رأى الحزب العربى بأن مركز مصر لدى الإنجليز ورغبتها فى إنجاح مشروع الوحدة أمران كفيلان بنجاح وساطة مصر فى هذا الأمر. ومن ناحية أخرى كانت حكومة مصر توافق الحزب العربى فى إصراره على إطلاق سراح الزعيمين لذلك دعم النحاس هذا المطلب سياسيًا سواء عن طريق مباحثاته مع الحكومة البريطانية أو فى تصريحاته العديدة لمراسلى الصحف ، فلقد أدلى النحاس لمراسل التايمس بأحقية الحزب العربى فى التمسك فى بمطالبة بشأن المعتقلين. ولقد كان لهذا التصريح أكبر الأثر فى فلسطين، حيث أرسل توفيق صالح الحسينى وكيل الحزب العربى للنحاس فى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ نيابة عن أعضاء حزبه يشكره على موقفه من مطالب الحزب[٣٧].

كما يتضح أيضًا أن هناك عقبة أخرى تعترض الجهود الدبلوماسية المصرية فى تشكيل الوفد الفلسطينى إلى جانب التعنت البريطانى فى الإفراج عن الزعيمين وتتمثل فى العوائق التى يضعها نورى السعيد أمام أى مسعى يبذل من أجل الإفراج عن الزعيمين راغبًا فى ذلك إلى إبقاء الحزب العربى الفلسطينى على ضعفه الناتج عن غياب قادته، وتقوية أنصاره من زعماء فلسطين. وهذا ما فطن إليه قنصل مصر بالقدس وقام بالتعامل مع السعيد بمنتهى الحذر والحيطة والعمل على كسب معونته ولو من الناحية الشكلية.

وعلى أية حال فقد كثفت الحكومة المصرية جهودها الدبلوماسية مع الجانب البريطانى للإفراج عن الزعيمين ، حيث اتصل النحاس عدة مرات مع السفير البريطانى بالقاهرة فى مارس ١٩٤٤ ولكن بريطانيا لم تستجب للوساطة المصرية[٢٨]. وكانت حكومة الوفد برياسة النحاس تعلق أملها فى نجاح الوساطة لفض الخلاف الفلسطينى حول مسألة التمثيل فى مشاورات الوحدة ، ولكى يكون تمثيل فلسطين مقبولاً من الرأى العام الفلسطينى والعربى ككل[٢٩].

ونتيجة لذلك رأى النحاس أن تأخير المشاورات الخاصة بالوحدة قد يؤدى إلى إلغائها وأن بريطانيا متعنتة وترفض الإفراج عن الزعيمين ، لذلك سعت الحكومة المصرية إلى ضرورة إيجاد البديل والعمل على تدعيمه سياسيًا ومعنويًا داخل الأوساط الفلسطينية والعربية. ولقد وضعت يدها بالفعل على اختيار موسى العلمى كأحد البدائل لتمثيل عرب فلسطين فى مسألة الوحدة وكان ذلك فى مارس ١٩٤٤ حيث أرسل القنصل المصرى بالقدس معلومات وافية عن شخصية العلمى حيث قال عنه " إنه يعمل مستقلاً عن الأحزاب الأخرى، وأن مركزه متين مع الحزب العربى الفلسطينى بصفة خاصة، ويحترمه ويخشاه الجميع فى فلسطين، وان صلات العلمى بالجانب الإنجليزى قوية وبالجانب اليهودى معقولة، وأن العلمى من الزعماء القليلين جدًا الذين يمكنهم الاتصال باليهود من غير أن يفقد ثقة العرب أو يتعرض لشديد نقدهم"[٤٠].

لذلك وجدت الحكومة المصرية أن موسى العلمى لديه من المؤهلات التى تجعله يحظى بتمثيل فلسطين فى مسألة الوحدة دون اعتراض أحد ، ويبدو ذلك واضحًا فى كثرة مقابلات القنصل المصرى بالقدس بموسى العلمى فى هذه الفترة.

ففى ٣٠ مارس ١٩٤٤ يذكر قنصل مصر بالقدس بأنه تقابل مع العلمى وتحدثا بشأن تمثيل فلسطين فى مشاورات الوحدة ، وذكر العلمى " أن الهيئة المزمع تشكيلها لتمثيل عرب فلسطين يجب أن تكون ممن سيديرون دفة السياسة فى البلاد بعد هذا ، ويكون أعضاؤها هم المتصدرين للعمل وتولى الأمور عقب

المشاورات"[٤١]. وفى مقابلة أخرى بينهما فى ١٨ مايو ١٩٤٤ يذكر العلمى فيها بوجود اتجاه فى فلسطين الآن يدعو إلى تكوين جبهة عربية متحدة لتمثيل عرب فلسطين[٤٢].

ولعل الأحداث التى وقعت فى فلسطين هى التى أدت إلى ظهور هذا الاتجاه ، والمتمثلة فى كثرة الاعتداءات اليهودية للضغط على الحكومة البريطانية فى إلغاء الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩[٤٣] مما دفع السكرتير العام لحكومة فلسطين "المستر شو" فى أن يصرح بحديث إلى وكالة الأنباء العربية بأن ظروف الحرب قد حالت دون دخول ما يكمل الخمس وسبعين ألف مهاجر يهودى إلى فلسطين، لذلك لابد من وقف نصوص الهجرة التى جاء بها الكتاب الأبيض محاولاً بذلك تهدئة ثائرة اليهود على الكتاب الأبيض[٤٤].

ويضيف القنصل المصرى بالقدس بأن الصحف البريطانية أذاعت عن اجتماع فى لندن بين وزير الخارجية البريطانية ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية لبحث مسألة فلسطين ، ولقد استقبلت الدوائر اليهودية هذا الخبر بالغبطة وأعربت عن احتمال صدور كتاب أبيض جديد من جانب إنجلترا حول مسألة الوطن القومى اليهودى[٤٥].

ونتيجة لهذه الأحداث وشعور عرب فلسطين باحتمال قيام إنجلترا بتغيير سياستها لتصبح أكثر ميلاً لليهود أدرك الفلسطينيون ضرورة توحيد الصفوف العربية الفلسطينية والإسراع فى تشكيل الوفد الفلسطينى الذى سيمثل عرب فلسطين فى مشاورات الوحدة. وقد وضح ذلك فى كثرة الاجتماعات التى عقدتها الأحزاب السياسية الفلسطينية ودعوتها إلى توحيد الصف العربى وتقوية الجهاد والدعاية فى سبيل قضية العرب فى فلسطين[٤٦].

وفى ظل هذه الظروف اتفق عرب فلسطين على اختيار موسى العلمى لينوب عنهم فى مسألة الوحدة، وأبرقوا إلى الحكومة المصرية بخطاب فى سبتمبر ١٩٤٤ يعبر عن ذلك وموقع من قبل رؤساء أحزاب فلسطين[١].

وبالفعل حضر موسى العلمى إلى مصر وحضر جلسات أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى، وألقى كلمة فلسطين فى جلسة يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٤ وتناول خلالها الدور البريطانى فى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية من خلال تشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين حتى وصل عددهم أكثر من ٦٥٠,٠٠٠ يهودى ، وزيادة مساحة الأراضى التى فى حوزتهم حتى وصلت إلى مليونى دونم من مجموع ٦،٥ مليون دونم مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ قرية عربية وتحول أهل فلسطين العرب إلى غرباء فى بلادهم[٤٧].

وأعلن العلمى عن عدم اطمئنانه من جدية بريطانيا فى تنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ وظل يتحدث عن مساوئ الإدارة الإنجليزية فى فلسطين واعتقالها للزعماء الفلسطينيين ثم دعا العرب بأن يقفوا بجانب فلسطين للحفاظ على عروبتها. وبعد ذلك قام بتقديم بعض المقترحات منها تأسيس صندوق قومى عربى أسوة بالصندوق اليهودى يهدف إلى الحفاظ على أراضى العرب ، كما اقترح أيضًا اتخاذ الوسائل المناسبة لمنع الهجرة غير الشرعية لليهود إلى فلسطين[٤٨].

وفى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ تم انعقاد المؤتمر العربى المنتظر لوضع الأسس لقيام الجامعة العربية وصدر عن هذا المؤتمر بروتوكول الإسكندرية موقع عليه من وفود مصر وسوريا وشرق الأردن والعراق ولبنان، كما ألحق بهذا البروتوكول قرار خاص بفلسطين يوضح أنها ركن أساسى من أركان البلاد العربية وأن إيقاف الهجرة - الذى تعهدت به بريطانيا والوصول إلى استقلال فلسطين هو من حقوق العرب الثابتة ، ووضح أيضًا عدم الصلة بين قضية فلسطين وقضية اضطهاد يهود أوروبا ، ثم تقرر أيضًا إحالة الاقتراح الذى اقترحه العلمى والخاص بإنشاء صندوق الأمة العربية لإنقاذ أراضى العرب فى فلسطين إلى لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الجامعة العربية لبحثه[٤٩].

ثانيًا - الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين

لعبت الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية دورًا مهمًا فى مقاومة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين ، وكان ذلك من خلال التعرف على اتجاهات زعماء اليهود سواء مع أصحاب تيار التطرف والذى يتمثل فى زعماء الوكالة اليهودية أداة الفكر الصهيونى فى فلسطين وزعماء الهيئة الصهيونية الجديدة ومنهم الدكتور" ألتمان" زعيم الهيئة. أو مع أصحاب تيار الاعتدال إلى حد ما والمتمثل فى أفكار عميد الجامعة العبرية الدكتور " ماجنس" وأعضاء عصبة "التقارب والتعاون بين اليهود والعرب فى فلسطين".

والجدير بالذكر أن " محمود فوزى" قنصل مصر بالقدس كان محور الاتصال بين وزارة الخارجية المصرية وبين هؤلاء الزعماء، فوثائق الخارجية المصرية توضح إلى حد كبير نشاط الدبلوماسية المصرية فى مجابهة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين.

ففى محاولة من " محمود فوزى" القنصل المصرى بالقدس فى التعرف على آراء ومطالب الهيئة الصهيونية الجديدة ومدى الاختلاف الذى بينها وبين الوكالة اليهودية، يذكر فى تقريره المؤرخ فى ٧ أكتوبر ١٩٤١ أنه تقابل مع د. ألتمان زعيم الهيئة الصهيونية الجديدة فى ٦ أكتوبر من أجل هذا الغرض. حيث تحدث "ألتمان" فى عدة أمور منها تباين وجهات النظر بين الهيئة الصهيونية الجديدة

وبين الهيئات الصهيونية الأخرى حيث يرتبط هذا التباين بالأساليب التى تتبعها تلك الهيئات فى الوصول إلى الأمانى اليهودية ، ويذكر مثالاً على ذلك بأن الهيئات الأخرى ترى أن الوصول إلى أمانى اليهود السياسية فى فلسطين لا يتم إلا عن طريق التوغل الاقتصادى بينما ترى هيئته بأن هذا الأسلوب لا يحقق هذه الأمانى اليهودية " فالسبيل الوحيد هو توجيه العناية والجهد على الوضع السياسى العام الذى تأتى الأمور التفصيلية تبعًا له"(٥٠).

ويواصل "ألتمان" حديثه عن آرائه وأفكاره بشأن فلسطين ، فيرى ألتمان أن المسألة اليهودية مسألة عالمية ، ولذلك فلا جدوى من مجاراة اللجان الملكية فى الأسلوب الذى تناولت به تلك المسألة ، إذ عدتها خاصة بفلسطين أكثر بكثير مما هى خاصة بالعالم ، ويذكر ألتمان بأن العالم قد تعب من وجود أقليات يهودية فى بلاد كثيرة من العالم "فلا يعقل إذًا خلق أقلية يهودية بفلسطين فنحن اليهود نريد دولة بمعنى الكلمة يكون لنا فيها الغالبية الكبرى"(٥١).

أما بخصوص الوحدة العربية التى يتحدث عنها الكثيرون بين الأمم العربية فيذكر القنصل المصرى "محمود فوزى" فى نفس التقرير أن ألتمان يرى أولاً قيام دولة يهودية حقيقية فى فلسطين ، ثم بعد ذلك التباحث فى العلاقات المستقبلية بين تلك الدولة وجيرانها(٥٢).

وفى تقرير ثان أرسله فوزى للخارجية المصرية فى ٤ يونية ١٩٤٢ يوضح فيه خلاصة أحاديثه مع زعيم الهيئة الصهيونية الجديدة د/ ألتمان، وكان غرض ألتمان فى هذه المقابلة هو رغبته فى مقابلة مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية وذلك لإقناعه بمبدأ قيام دولة يهودية حقيقية فى فلسطين وشرق الأردن لأن ذلك – على حد زعمه – سيحقق فوائد عظيمة لمصر أوضحها فى أمرين:

الأول : أن حل مشكلة اليهود وإقامة دولة لهم فى فلسطين وشرق الأردن سيحمى

مصر من البلشفية لأن الرابطة بين البلشفية وبين اضطهاد اليهود وثيقة، وأن ألمانيا كانت حاجزًا قويًا ضد البلشفية واحتمال انهيار هذا الحاجز أصبح قويًا ، بل ممكن دخول ألمانيا ذاتها فى الدائرة البلشفية ، كما يمكن اتساع هذه الدائرة لتشمل أقطارًا أخرى من بينها مصر ، وأن الروس هم الذين ابتكروا نظام الطابور الخامس وأن اليهود المضطهدين أداة صالحة لهذا الطابور ، ولذلك فمن صالح مصر أن تساعد على حل مشكلتهم إذ أنها فى مقدمة البلاد المهددة بانتشار البلشفية.

الأمر الثانى : أن قيام دولة يهودية سيكون حافزًا كبيرًا لإنجلترا أو أمريكا فى تغيير سياستهما تجاه البلاد العربية وسيولد لديهما رغبة حقيقية فى اتحاد البلاد العربية اتحادًا صحيحًا ومتينًا(٥٢).

ويلاحظ أن ألتمان فى توضيحه للفوائد التى ستعود على مصر من جراء قيام دولة يهودية فى فلسطين وشرق الأردن ركز على نقطتين هما البلشفية والوحدة العربية ، فقد أراد إقناع القنصل المصرى بأن قيام تلك الدولة سيحمى مصر من خطر البلشفية وفى نفس الوقت ستساعد على تحقيق الوحدة العربية التى تقودها مصر، ولكن "محمود فوزى" لم يقتنع بتلك الحجج الواهية التى ذكرها ألتمان موضحًا فى تقريره"بأن ألتمان لم يبن بشكل قاطع عن المصالح الكبرى أو الصغرى التى يمكن أن تجدها مصر فى إقامة دولة يهودية بجوارها قوية صناعيًا واقتصاديًا وحربيًا وسياسيًا، وينبه فوزى بخطورة قيام تلك الدولة على مصر ويتساءل " من الذى يضمن ألا تخسر مصر مودة العرب ومعاونتهم وثقتهم إذا هى قبلت ذلك ؟ وبأى شىء تستعيض عن هذا جميعه إذا خسرته؟"(٥٤).

ويرسل فوزى تقريرًا آخر فى ١٧ يونية ١٩٤٢ للخارجية المصرية ينبهها لحقيقة مهمة بأن الهيئة الصهيونية الجديدة هى من أكثر الهيئات تطرفًا فى

آرائها ومطالبها، فزعيمها ألتمان يواصل عمل جابوتنسكى - الزعيم اليهودى الشهير الذى توفى منذ عامين - بولاء وإصرار وعقيدة ، وأنه مدرك ما يريد. وأن اختياره لمصر وسعيه فى الحصول على تأييدها فى مطلبه إنما يرجع إلى اعتقاده بأنها أكثر الدول العربية نضجًا وتأثيرًا على عرب فلسطين " فمتى زالت الخشية من إغضاب الشعوب العربية فإن ذلك سيساعد على حل المسألة ، فمصر هى التى تستطيع أن تقنع الشعوب العربية بقبول التفاهم مع اليهود على إقامة الوطن القومى بفلسطين وبعض النواحى المجاورة لها"(٥٥).

ونتيجة لتلك الجهود التى قام بها محمود فوزى فى التعرف على اتجاهات وآراء زعيم الهيئة الصهيونية الجديدة أدركت الخارجية المصرية بعدم جدوى مقابلة النحاس مع زعيم تلك الهيئة، حيث أبرق وكيل الخارجية المصرية " محمد شرارة" للقنصل المصرى "محمود فوزى" يخبره بأنه ليس هناك من الأسباب العاجلة التى تدعو إلى ضرورة حضور ألتمان إلى مصر(٥٦).

وعلى الرغم من فشل د. ألتمان فى الحصول على إذن لمقابلة النحاس رئيس الحكومة المصرية إلا أنه عاد لإقناع القنصل المصرى بالقدس من جديد بقبول مصر مبدأ قيام الدولة اليهودية فى فلسطين وشرق الأردن مضيفًا إلى المصالح الواهية التى ذكرها لقنصل مصر من قبل فى المقابلات السابقة ومنها حماية مصر من خطر البلشفية وتحقيق الوحدة العربية-ذكر إلى جانبها بأن هناك فوائد ستعود على مصر ولو بشكل غير مباشر من وجود الدولة اليهودية ومنها رفع المستوى العلمى والثقافى فى المنطقة ودافعًا لاعتراف العالم بالاستقلال التام لمعظم البلدان العربية(٥٧).

ويعلق " فوزى" على كلام ألتمان فى تقريره قائلاً : "لست بحاجة إلى القول بأن كلام د. ألتمان لا يمكن أن يقنع إلا قائله ومنّ على شاكلته، وفريقًا من المخدوعين

أو من المتسترين وراء قناع شفاف نسيجه التظاهر بحب الإنسانية والإشفاق على اليهود إزاء ما يلاقونه من اضطهاد والرغبة فى حل مشكلة عالمية خطيرة استعصى حلها إلى اليوم ، أما من الذى يجب أن يدفع ثمن هذه الرغبة وجراء تلك الاضطهادات العالمية فذلك فى نظرهم العرب طبعًا وديارهم وبلادهم من بين من فى الأرض جميعًا"(٥٨).

وعندما أحس د. ألتمان بعدم اقتناع القنصل المصرى قام بتقديم اقتراح آخر على شكل مساومة حيث ذكر أنه إذا قبلت مصر فكرة الدولة اليهودية فإنه مستعد لقبول ترحيل اليهود المقيمين بمصر والعراق وبقية البلاد العربية إليها. وذكر أن هذا سوف يعلنه عند اللزوم رغم علمه بأنه لو سمعه بعض الصهيونيين لعملوا على قتله. ولكن هذا الاقتراح لم يعجب القنصل المصرى ولم يقتنع به حيث وصفه "كطعم جديد يتصيد به عطفًا نحو قضيته"(٥٩).

ومن الواضح أن ألتمان كان مصرًا على مقابلة المسئولين فى مصر ، وهذا ما ذكره فوزى فى رسالته المؤرخة فى ٢٣ يناير ١٩٤٤ بأن ألتمان سيسافر إلى مصر لمدة أسبوعين وأنه ينوى مقابلة النحاس والمسئولين المصريين هناك للحصول على تأييد مصر لأفكاره(٦٠). وبالفعل وصل ألتمان القاهرة وحاول مقابلة النحاس ولكنه لم يتمكن حيث كانت الحكومة المصرية تنتهج سياسة ترمى إلى عدم الاتصال بالزعماء اليهود فى ذلك الوقت منعًا من حدوث أى عراقيل تعرقل مشروع الوحدة. بدليل أن مستر " شرتوك" –رئيس القسم السياسى بالوكالة اليهودية – قال للقنصل المصرى بالقدس "إن قومكم لا يريدون محادثتنا" كما قال أيضًا إنه أراد مقابلة صلاح الدين –وكيل الخارجية المصرية – ولكنه اعتذر، وأن النحاس أبلغ مستر "ابشتين" أنه لا يستطيع محادثتنا إلا عند الفراغ من الأمور التى يقوم بها(٦١).

وبعد صدور قرارات اللجنة التحضيرية فى أكتوبر ١٩٤٤ تقابل ألتمان مع فوزى لإقناعه دون جدوى حيث ذكر قائلاً " إننى لازلت آمل أن يأتى اليوم الذى تقتنع فيه البلاد العربية من فائدة وجود دولة يهودية علها تساعد على استقلالها ورفاهيتها[٦٢].

لم تقتصر جهود القنصل المصرى بالقدس فى التعرف على اتجاهات زعماء اليهود فى فلسطين عند حد اتصالاته مع زعيم الهيئة الصهيونية الجديدة، بل قام أيضًا باتصالات عديدة مع زعماء الوكالة اليهودية للتعرف على اتجاهاتها، ولعل رسائل القنصل المصرى التى أرسلها إلى الخارجية المصرية تلقى الضوء على تلك الاتصالات.

ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩ مايو ١٩٤٣ يعلمها برغبة زعماء الوكالة اليهودية بمقابلة النحاس والمسئولين فى مصر حيث أعرب كل من شرتوك مدير القسم السياسى بالوكالة ومساعده إلياهو أبشتين عن أملهم فى تحقيق هذه الرغبة وأن تتم مقابلة بين بن جوريون رئيس اللجنة التنفيذية بالوكالة اليهودية وبين النحاس رئيس الحكومة المصرية لتبادل الرأى بشأن فلسطين[٦٣].

وقام بالفعل القنصل المصرى بإعلام الخارجية المصرية بزيارة شرتوك إلى مصر فى أول يوليو القادم آنذاك والتى تستمر نحو عشرة أيام وأنه سيحاول الاتصال بأمين عثمان وذلك لمعرفته به من قبل ، وكذلك لأنه ليس عضوًا بالوزارة المصرية وبالتالى لا حرج من التحدث معه مبدئيًا انتظارًا لما يقرره النحاس فى شأن مقابلة شرتوك[٦٤].

وبالفعل وصل شرتوك مصر ولكنه لم يتمكن من مقابلة أحد من المسئولين المصريين ، ولكن بعض الصحف اليهودية فى فلسطين نشرت أخبارًا بأن شرتوك

تقابل مع النحاس مرتين وهذا لم يحدث فقام القنصل المصرى بالقدس بالاتصال بالمستر إلياهو أبشتين وكيل القسم السياسى بالوكالة ليستعلم منه حقيقة هذه الأخبار. فذكر أبشتين بأنه لم تحصل أية مقابلة بين النحاس وشرتوك وأن الوكالة اليهودية تأسف لما نشرته الصحف اليهودية "وأن صحف الغد اليهودية ستقوم بنشر النفى اللازم"[٦٥] ويتضح أن تحرك القنصل المصرى لنفى هذا الخبر جاء حرصًا منه على محو أى أثر سيئ قد يسببه هذا الخبر فى نفوس عرب فلسطين.

ويواصل القنصل المصرى بالقدس جهوده الدبلوماسية للتعرف على اتجاهات زعماء اليهود وكذلك اتجاهات المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية بفلسطين ، فيذكر فى رسالته المؤرخة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٣ إلى الخارجية المصرية وجود خلاف بين د. وايزمان زعيم المنظمة الصهيونية وبن جوريون رئيس اللجنة التنفيذية بالوكالة اليهودية على الخطة السياسية التى تتبع فى إدارة دفة السياسة الصهيونية فى الوقت الحاضر. ويوضح القنصل المصرى حقيقة هذا الخلاف فى أن وايزمان من أنصار العمل الهادئ ويميل إلى الوصول فى حل مشكلة فلسطين عن طريق التفاهم وتقدير الظروف الراهنة. أما بن جوريون فهو شديد التطرف فى نزعته الصهيونية لا يؤمن بغير سياسة العنف كوسيلة للوصول فى مسألة فلسطين إلى حل ملائم لأمانى الصهيونية اليهودية. وأن مناصرة بن جوريون للقائمين ببث الدعوة إلى التطرف بين يهود فلسطين ومؤازرته للحركات التى ترمى إلى تحقيق الأمانى اليهودية عن طريق العنف كانت من الأسباب الجوهرية التى قام عليها الخلاف بين بن جوريون وبين وايزمان[٦٦].

وفى يناير ١٩٤٤ يرسل القنصل المصرى بالقدس رسالة إلى الخارجية المصرية يعلمها نتيجة مقابلته مع أبشتين وكيل القسم السياسى بالوكالة والتى

استخلص منها أن زعماء الوكالة اليهودية يشعرون بشغف إلى كل فلسطين أولاً ثم إلى ما وراء حدودها من البلاد العربية حيث يطمحون إلى مد نفوذهم وهجرتهم(٦٧).

وفى تقرير القنصل المصرى بالقدس الذى أرسله إلى الخارجية المصرية فى ٨ فبراير ١٩٤٤ يذكر فيه أنه تقابل مع د برنارد جوزيف - عضو الهيئة التنفيذية بالوكالة - حيث أوضح جوزيف بأن الوكالة اليهودية وأتباعها يرفضون الكتاب الأبيض ويرون إزالة الحواجز أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وإزالة القيود أمام تملكهم أراضيها وهجرة العرب منها إن لزم إلى غيرها من البلاد العربية(٦٨).

ويفسر القنصل المصرى بالقدس أسباب اتجاه الوكالة اليهودية إلى التطرف فى مطالبها بعد أن كانت تتسم بالاعتدال إلى حد ما منذ وقت قريب إلى تهديد بن جوريون وتقديمه الاستقالة ، ولكن إلحاح وايزمان وشرتوك على استمراره كان له تأثير على خطة الاعتدال النسبى التى اتبعتها الوكالة اليهودية إلى وقت قريب لتتجه تدريجيًا ناحية التشدد فى الطلبات اليهودية(٩٦).

ويوضح القنصل المصرى بالقدس مظاهر هذا التشدد فى المطالب اليهودية لدى زعماء الوكالة اليهودية حيث ذكر فى رسالته المؤرخة فى ١٨ مايو ١٩٤٤ إلى الخارجية المصرية بأن شرتوك يصر على أن يكون اليهود أغلبية فى فلسطين مدليًا ببعض الحجج والبراهين لكى يبعد مخاوف العرب من أن تصبح فلسطين بها أغلبية يهودية ، وعدم وقوف ذلك كعائق للاتصال بين شطرى البلاد العربية. ويذكر القنصل المصرى فى رسالته بأنه قد راعى أثناء حديث شرتوك أن يكون مستفهمًا ومستمعًا بقدر الإمكان، من غير أن يترك فى ذهنه أى شك فى تأييد مصر لقضية العرب العادلة فى مسألة فلسطين ، وعدم استعدادها للاستسلام

إلى أى مطلب يهودى تعده خارجًا عن حدود المعقول[٧٠].

وقد لاحظ القنصل المصرى أثناء سماعه لحديث شرتوك بأنه صار هجوميًا فى مطامعه أكثر من ذى قبل وأنه مصمم على وضع النتائج قبل المقدمات "فهو لا يقبل الحاجة المنطقية وترتيب هجرة اليهود إلى فلسطين على ما تقتضيه الظروف العالمية والعربية من حلول ، بل إنه يرفض ربط الهجرة اليهودية بعد الحرب بأى اضطهاد فعلى لهم فى أوروبا. كما أبدى القنصل المصرى دهشته لحديث شرتوك حول ضرورة إيجاد تعاون اقتصادى بين العرب واليهود " فى هذا الجو المكهرب" وأن زعماء العرب فى فلسطين لا يمكنهم التعاون مع اليهود فى ظل هذا الجو ولا يمكن الاشتراك فى تقويتهم اقتصاديًا "وأن القليلين جدًا من العرب الذين فعلوا هذا فى الماضى فقدوا تمامًا ثقة الرأى العام فى هذه البلاد"[٧١].

ولعل تطرف الوكالة اليهودية فى مطالبها بشأن فلسطين والتى أظهرها القنصل المصرى بالقدس فى رسائله المتعددة التى أرسلها للخارجية المصرية كانت من ضمن الأسباب التى دفعت الحكومة المصرية إلى عدم الاتصال بزعماء هذه الهيئة. وهذا ما أعرب عنه شرتوك للقنصل المصرى فى يناير ١٩٤٤عندما أوضح له عن الألم الكبير الذى يشعر به بسبب عدم قيام الزعماء المصريين بمقابلة الزعماء اليهود ، بل إنه وجه اتهامه للزعماء المصريين بأنهم أقل وطنية من زعماء العرب فى البلاد الأخرى حيث قال "فأنا أقابل نورى والصلح ومردم وبشاره والقوتلى وأباحثهم من غير أن يحاول هؤلاء تجنب مقابلتى" وهنا تدخل القنصل المصرى بالرد عليه قائلاً : "لا سند لأحد فى أن يدعى أن المصريين أقل وطنية من سواهم". أما فيما يتعلق بالتحادث مع الجانب اليهودى ، فإن كل شىء مرهون بوقته، ومن اللازم أن يتبع ترتيبه الطبيعى"[٧٢].

ويواصل القنصل المصرى جهوده فى الاتصال بزعماء اليهود فى فلسطين لمعرفة اتجاهاتهم وآرائهم نحو فلسطين ، وكان من بين الهيئات اليهودية التى تميزت بالاعتدال فى مطالبها إلى حد ما حزب الوحدة الجديد والذى عبر عن أفكاره عميد الجامعة العربية بالقدس د. ماجنس ، والذى حدث بينه وبين القنصل المصرى عدة اتصالات الغرض منها الوقوف على اتجاهاته وأفكاره تجاه قضية فلسطين.

ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٨ يوليو ١٩٤٢ يوضح فيها رغبة د. ماجنس فى التقرب من العرب إلا أن الغالبية الكبرى من كبار العرب واليهود لا تقبل مقترحاته ، كما أن البقية من العرب واليهود لا يرون الظروف الحاضرة مواتية لإيجاد ما ينشده ماجنس من تفاهم تام بين الفريقين(٧٣).

وفى تقرير من القنصل المصرى فى ٢ سبتمبر ١٩٤٢ يقول فيه إن د. ماجنس قام بتأليف حزب جديد من كبار الشخصيات اليهودية يدعو إلى التخلى عن الفكرة الصهيونية والعمل لمساعدة العرب لتأليف وحدة تامة وإيجاد تفاهم صحيح بين السكان يقوم على أسس ثابتة. مما أثار ضجة كبيرة بين اليهود، ويضيف القنصل المصرى بأنه سمع من بعض الشخصيات اليهودية أن ماجنس لا يقول للعرب ما يقوله لليهود ، فهو يقبل الكتاب الأبيض فى حديثه مع العرب ولكنه فى حديثه مع اليهود لا يتنازل عن الفكرة الصهيونية. ويواصل القنصل المصرى حديثه عن " حزب الوحدة الجديد" الذى يتزعمه ماجنس بأن بعض الجهات العربية ترى أن هذا الحزب لا يمكن ألا أن يكون مؤسسًا بتفاهم تام مع الوكالة اليهودية ، "وأن تأسيسه إنما هو مناورة قصد بها التحوط لكل الاحتمالات والاحتفاظ بوسيلة للتفاهم إن لزم مع العرب أو سواهم"(٧٤).

وفى محاولة من القنصل المصرى بالقدس للتعرف على آراء ماجنس واتجاهاته قام بمقابلته والحديث معه ، ثم قام بوضع صورة كاملة عن أفكار ماجنس فى تقرير أرسله إلى الخارجية المصرية فى ٣٠ مايو ١٩٤٣ يذكر فيه نتائج هذا الحديث فيقول إن د. ماجنس من أبرز الشخصيات اليهودية ، وهو يعد من اليهود المعتدلين ولكنه أخذ يميل إلى الزيادة فى مطالبه لليهود فى الآونة الأخيرة. ففى أثناء الحديث ذكر ماجنس أنه كان يأمل أن يصل العرب واليهود فى فلسطين إلى اتفاق حول بقاء اليهود عند حد الثلث من مجموع السكان، ولكن الآن يجب أن يكون هناك مساواة عددية بين العرب اليهود فى فلسطين. ويضيف القنصل المصرى بأن ماجنس يرى أنه من الضرورى أن تقوم إنجلترا وأمريكا بوضع حل وفرضه على العرب واليهود ، وعلى البلاد العربية المشاركة فى صوغ هذا الحل الجديد وتعلن تأييدها له. ويرى ماجنس أن الحل الوسط هو فى نظره أن تقوم إنجلترا وأمريكا بالإعلان عن أن فلسطين لن تكون عربية ولا يهودية ، مع فتح باب الهجرة اليهودية بعد الحرب لا فى فلسطين وحدها بل فى العالم أجمع(٧٥).

ولم يكن حزب الوحدة الجديد الذى يتزعمه ماجنس هو الهيئة الوحيدة التى تسعى إلى تحقيق التفاهم مع العرب وإظهار روح الاعتدال فى مطالبها بل كانت هناك هيئة يهودية أخرى تسمى "عصبة التقارب والتعاون بين اليهود والعرب فى فلسطين" والتى أدلى القنصل المصرى بالقدس بمعلومات كثيرة عنها للخارجية المصرية.

فيذكر القنصل المصرى بالنيابة فى رسالته المؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩٤٣ أن هذه الهيئة تأسست منذ عام ١٩٣٦ وضم إليها بعض أحزاب العمال من اليهود وطائفة من الشخصيات اليهودية المشتغلة بالسياسة ، وأن غاية هذه الهيئة

التقرب إلى العرب فى سبيل الوصول إلى اتفاق وتعاون بين الشعبين فى وطنهم المشترك فلسطين[٧٦].

ويضيف القنصل المصرى بالنيابة أن هذه الهيئة أصدرت نشرة تعبر فيها عن أفكارها واتجاهاتها فيذكر أن هذه الهيئة ترى وحدة العنصر العربى واليهودى كمحاولة اتخاذ هذا أساسًا فى إمكان قيام حلف عربى يهودى فى فلسطين. ويعلق القنصل المصرى بالنيابة على مطالب هذه الهيئة موضحًا حقيقة مهمة فى أنه بالرغم من تظاهر هذه الهيئة بمعارضة الصهيونية ومحاولة التقرب إلى العرب إلا أنها تتلافى مع الصهيونية فى كثير من مطالبها منها السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين دون قيد أو شرط بل وهجرتهم إلى البلاد العربية الأخرى ، ويذكر القنصل المصرى بالنيابة أن مقترحات هذه الهيئة إنما تشبه المحاولات العديدة التى يقوم بها عدد من الهيئات والشخصيات اليهودية من آن لآخر فى شكل الدعوة للتوفيق بين العرب واليهود ومنهم ماجنس عميد الجامعة العبرية ، ومن الهيئات الأخرى "اتحاد هاسوميرها تساعير" وهو من أقوى أحزاب العمال فى فلسطين ، ومعروف عن هذا الاتحاد أن رجاله من المعجبين كثيرًا بروسيا البلشفية ويرون ضرورة تكوين اتحاد عام بين طبقات العمال من غير تمييز فى الجنس والدين ضد أصحاب رءوس الأموال[٧٧].

ومن الأدوار المهمة التى قامت بها الدبلوماسية المصرية فى مجابهة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين دورها فى مقاومة الدعاية اليهودية والمتمثلة فى الصحف اليهودية التى تنشر فى فلسطين ، والتى تعمدت نشر العديد من الأخبار غير الصحيحة وذلك لبث الوقيعة بين مصر وفلسطين ، وخاصة أثناء فترة المناقشات التى كانت تقوم بها الحكومة المصرية مع حكومات البلاد العربية بشأن الوحدة العربية.

ففى تقرير للقنصل المصرى بالقدس فى ٤ يونية ١٩٤٢ يوضح فيه أن اليهود أرادوا استثمار مشروع الوحدة العربية فى تحقيق أمانيهم ، فوكالة الأخبار اليهودية "بالكور" كتبت فى شأن العلاقات اليهودية - العربية فى فلسطين والخارج ، وما بذلته الوكالة اليهودية من جهود ومساعٍ فى سبيل تقوية هذه العلاقات "أن من بين أمانى اليهود المنشودة إيجاد تعاون صحيح مع عرب فلسطين وعرب البلدان المجاورة فى الحاضر والمستقبل لصالح الشرق كله" ويوضح القنصل المصرى أنه ليست هذه أول مرة تتعمد فيها الجهات اليهودية نشر نبأ من هذا النوع " بل إن هذه الجهات ذكرت فى الماضى مرارًا ، أنه إذا سهل العرب لليهود إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين فإن هؤلاء يسهلون من ناحيتهم قيام الوحدة العربية"(٧٨).

ولقد علق القنصل المصرى بالقدس على هذه الدعاية اليهودية فى تقريره بأن اليهود حينما يلوحون بمساعدتهم على تحقيق الوحدة العربية إنما يتكلمون عما ليس فى أيديهم بينما يطلبون من العرب أمرًا فى استطاعتهم وهو إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين "وأن ما يدعيه اليهود مخالف لطبيعة الأشياء لأن وجودهم الحالى فى فلسطين وطموحهم إلى اتخاذ شرق الأردن حلقة لاتصالهم مع يهود العراق ، فيه مقدمًا انتقاص خطير لمعانى الاستقلال الدائم النمو الذى ترجوه البلاد العربية ، وفيه تكأة لأية يد أجنبية قوية تريد استخدام العنصر اليهودى ضد العرب وما يرجونه من تقارب فيما بينهم" ويختتم القنصل المصرى تقريره بأن التعاون التام بين العرب واليهود لا زالت تعترضه صعوبات وستستمر طالما أن اليهود مصرون على وطنهم القومى(٧٩).

وفى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ يذكر فيها أن جريدة "هاآرتس" اليهودية نشرت تصريحًا منسوبًا

لمصطفى النحاس رئيس وزراء مصر أثناء محادثاته مع ممثلى البلاد العربية أنه أعرب فيه عن رأيه " فى وجوب الاعتراف بوجود اليهود فى فلسطين والعمل على إيجاد طريقة للتفاهم والعمل المشترك فى المستقبل " كما نشرت الصحف العربية فى فلسطين بناء على ما أذاعته "شركة الأخبار اليهودية" أن النحاس قال "بأن العرب مجبرون على الاعتراف باليهود كعامل مستمر فى البلاد والتفاهم معهم لإيجاد حل لقضية فلسطين"(٨٠).

ولقد كان لهذا الخبر الأثر السيئ فى نفوس عرب فلسطين بينما كان له صدى ملحوظ لدى الأوساط اليهودية التى فرحت بهذا التصريح متمنية صحة صدوره ، حتى أن فريقًا منهم أعرب عن موافقته على فكرة الوحدة العربية وانضمام فلسطين إليها على أن يكون لليهود كل الحقوق التى لأفراد البلاد الداخلة فى الوحدة(٨١).

ومما لا شك فيه أن الصحافة اليهودية كانت تهدف من نشر مثل تلك الأخبار وضع العراقيل أمام جهود الحكومة المصرية نحو تحقيق الوحدة العربية، فمن المعتقد أن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر لم يصدر مثل هذا التصريح وخاصة أنه يرفض تمامًا هو وأعضاء حكومته الاتصال بزعماء اليهود كما يرفض مقابلتهم.

فعندما نشرت صحيفة "هابوكر" اليهودية خبرًا ليس له أساس من الصحة بهدف إعاقة مشروع الوحدة العربية وبث الفرقة بين النحاس وعرب فلسطين حيث نشرت أن النحاس تقابل مرتين مع موشى شرتوك رئيس القسم السياسى بالوكالة اليهودية عندما كان فى مصر. قام القنصل المصرى بالقدس بتقديم احتجاج على نشر هذا الخبر الخاوى من الصحة لدى وكيل القسم السياسى بالوكالة – مستر ألياهو أبشتين – وطالبه بنشر النفى اللازم. وبالفعل أبدى

أبشتين عن أسف الوكالة اليهودية لما نشرته هذه الجريدة وأنه سيقوم بعمل اللازم لنشر نفى هذا الخبر(٨٢).

ومن الموضوعات التى تناولتها الصحف اليهودية فى هذه الفترة موضوع الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، حيث ركزت الصحف اليهودية على محاربة هذا الكتاب وحملت على العرب لتمسكهم به ومطالبتهم بتنفيذه ونددت بزعمائهم ومساعيهم فى هذا الصدد، فذكرت جريدة "دافار" اليهودية أن يهود فلسطين لن يضعوا مختارين أعناقهم فى المشنقة، وأن بناء المؤامرة سيتهدم، وهذا العالم أصبح الآن يصغى إلى شكوى إسرائيل وآذانه مفتوحة لذلك أكثر من السابق"(٨٣).

كما نشرت صحيفة " بالستين بوست" تحت عنوان "إيضاح الطريق" والتى حاولت فيه أن تدلل على فقدان فلسطين كثيرًا من أهميتها كمركز دينى وأنها الآن أهم بكثير من الناحية العلمية الفنية. ويعلق القنصل المصرى على هذا الخبر بذكر أن فلسطين قد صارت المركز المعترف به للبحث العلمى فى الشرق الأدنى بأنه يعتبر تحد لمصر وأن هذا التحدى على جانب كبير من الخطورة على مصر(٨٤).

وعندما قام اليهود بالكثير من الاعتداءات على العرب والإنجليز فى فلسطين من أجل إلغاء الكتاب الأبيض، ركزت الصحف اليهودية على تبرئة اليهود من هذه الاعتداءات، حيث يذكر القنصل المصرى أن الصحف اليهودية أرادت أن تدخل فى روع القراء أن أمر الاعتداءات لا تعد مسئوليتهم " وأنها تخص نفرًا قليلاً من اليهود دون غالبيتهم الكبرى" ويضيف القنصل المصرى أن الإنجليز والعرب لا يصدقون شيئًا من هذا التبرؤ وأن دلائل كثيرة تبين أن الصلة بالاعتداءات الأخيرة وإن كانت لا تعم اليهود جميعًا إلا أنها لا شك تشمل جانبًا منهم أكبر بكثير مما يدعون(٨٥).

ثالثًا - الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيون داخل الإمبراطورية البريطانية

خلال فترة الحرب العالمية الثانية دعمت الصهيونية نفوذها بشكل واضح داخل الدوائر البريطانية حتى أن غالبية يهود بريطانيا قد تحولوا إلى الصهيونية ، وقد ساعد على ذلك موجة الاضطهاد النازى لليهود فى أوروبا[٨٦] كما استطاع اليهود بفضل دعايتهم أن يحصلوا على قرار من الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٤٢ يسمح بإنشاء آليات يهودية قائمة بذاتها فى فلسطين[٨٧] وقرار آخر فى ٩ نوفمبر ١٩٤٣ يقضى باستمرار الهجرة اليهودية بعد انتهاء تاريخ الكتاب الأبيض [٨٨] ونتيجة لذلك سعت الدبلوماسية المصرية بشتى الطرق نحو مقاومة النفوذ الصهيونى المتزايد داخل بريطانيا حيث أصدرت الخارجية المصرية تعليماتها لممثلها فى لندن بضرورة الثبات على مبدأ " أن العالم العربى لا يقر الخطة المتبعة إزاء مسألة فلسطين من جانب بريطانيا[٨٩].

ومما لا شك فيه أن الدعاية اليهودية كان لها تأثيرها القوى داخل بريطانيا وخاصة على الأحزاب السياسية، ومن بين تلك الأحزاب "حزب العمال البريطانى" فيذكر قنصل مصر بالقدس فى رسالته المؤرخة فى ٢٥ أبريل ١٩٤٤ بأن اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى أصدرت تقريرًا عن فلسطين لتقديمه فى الاجتماع السنوى للحزب فى ٢٩ مايو ١٩٤٤ ولقد تضمن التقرير عدة نقاط مهمة مؤيدة للصهيونية والتى تتمثل فى وجوب إطلاق الحرية لليهود فى دخول فلسطين وإتاحة الفرصة لهم كى يصبحوا غالبية بها ، بل والعمل على ترحيل العرب منها إلى البلاد العربية الأخرى مقابل تعويضهم ماديًا عن أملاكهم فى

فلسطين ويقول القنصل المصرى "إن هذه سياسة لم يعد من الممكن مقاومتها بعد الاضطهاد النازى لليهود فى أوروبا ، وأنها كذلك تشتمل على ترضية واكتساب لمودة الولايات المتحدة وروسيا"(٩٠).

ونتيجة لذلك تنبه القنصل المصرى بعظم الدعاية اليهودية فى إنجلترا بينما يوجد قصور فى الدعاية العربية فى أنحاء العالم لقضية العرب. كما أعرب عن أمله فى أن تعالج هذه المسألة علاجًا قويًا تشترك فيه كل البلاد العربية التى من صالحها نصر العرب فى فلسطين ، ووضع حد للتقدم اليهودى الخطر على هذه البلاد(٩١).

وفى رسالة أخرى من القنصل المصرى بالقدس فى ٣٠ أبريل ١٩٤٤ قدم فيها اقتراحاته لتحقيق الدعاية العربية فى الخارج. حيث اقترح إقامة مركز دعاية عربية فلسطينية فى كل من لندن وواشنطن والقاهرة، يتولى رئاسة كل منها شخصية فلسطينية تؤيدها البلاد العربية بكل الوسائل المادية والفكرية الممكنة. ويشير القنصل المصرى إلى أهمية وجود مركز للدعاية فى القاهرة قائم على أمرين :

الأول : أن هذا المركز يصلح لتغذية المركزين الآخرين بكثير من البيانات والأنباء وغيرها.

الثانى : أن البلاد العربية حتى الآن فى حاجة على الدعاية الداخلية لقضية فلسطين وإفهام الناس بحقيقة الخطر الذى يهدد العرب جميعًا من الصهيونية(٩٢).

لم يكن القنصل المصرى بالقدس هو الوحيد الذى لفت نظر الخارجية المصرية لأهمية الدعاية العربية فى الخارج بل كان لسفير مصر بلندن "حسن

نشأت" الدور الآخر فى تحقيق هذه الدعاية والعمل على تدعيمها ، فعندما أرسل للخارجية المصرية ليعلمها بالتقرير الذى نشره حزب العمال البريطانى والذى اشتمل على ضرورة تغيير حدود فلسطين بتوسيعها بناء على اتفاقات مع مصر وسوريا وشرق الأردن(٩٣) قام بنصح الحكومة المصرية بضرورة التفكير فى تعمير المناطق القابلة للسكن فيما بين قناة السويس والحدود الشرقية لمصر مع فلسطين بأكثر عدد ممكن من المصريين ، وذلك لأن اليهود لهم أطماع لا شك فيها فى سيناء(٩٤).

لم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية فى مجابهة النفوذ الصهيونى فى لندن فقط بل كان من المفروض عليها تتبع تأثير الدعاية اليهودية فى أنحاء الإمبراطورية البريطانية واتخاذ الوسائل الممكنة للحد منها. ومن بين هذه الأنحاء جنوب إفريقيا.

فيذكر القنصل المصرى بالكاب "مصطفى أبو الفتوح" فى رسالته المؤرخة فى ٦ مارس ١٩٤٤ للخارجية المصرية أنه من تأثير الدعاية اليهودية فى هذه البلاد أن أعلن المارشال "سمطس" رئيس وزراء اتحاد جنوب إفريقيا ووزير خارجيتها عن عطفه على اليهود وتأييده لقضيتهم وانتهاز كل فرصة تسنح لإعلان هذا التأييد والإعراب عن أمله فى نجاح مشروع الوطن القومى لليهود فى فلسطين(٩٥).

وكان على الحكومة المصرية أن تواجه هذا التأييد الذى أعلنه سمطس ، فقام مصطفى النحاس بإرسال مذكرة إليه عن طريق القنصل المصرى بالكاب فى ٨ مارس ١٩٤٤ يبلغه فيها أن حكمه فى قضية فلسطين هو حكم جائر وخاطئ لسبب بسيط وهو أن سمطس لم يتقابل من قبل مع عرب فلسطين أو أى من عرب الشرق عمومًا وبالتالى لم يتعرف على وجهة النظر العربية تجاه قضية

فلسطين. كما أعرب النحاس عن قلقه الزائد تجاه تلك التصريحات المشجعة لأهداف الصهيونية[٩٦].

وفى ٣٠ مارس رد سمطس على رسالة النحاس حيث ذكر أن تصريحه بشأن فلسطين لم يذكر فيه إقصاء الشعب العربى عن فلسطين ، وأن الهدف أن يتواجد مكان واحد للعرب واليهود معًا داخل حدود فلسطين القديمة والتاريخية كما كانت عبر العصور ، إلا أن النحاس لم يقتنع برد سمطس فأرسل إليه مرة أخرى ليبين له وجهة النظر العربية العادلة فى قضية فلسطين وختم رسالته قائلاً "إنه ليس من المنطقى أو الطبيعى أو من العدل أن يهودًا مجمعين من أماكن مختلفة من العالم يدعون للاستيطان داخل فلسطين دون قيود ، وأن يصبح هؤلاء بمرور الزمن وبفضل حماية القوى الخارجية أسياد البلاد[٩٧ـ].

والواضح أن حجم الدعاية اليهودية فى جنوب إفريقيا كان كبيرًا للغاية ، ففى رسالة من مصطفى أبو الفتوح القنصل المصرى بالكاب فى أواخر مارس ١٩٤٤ يوضح فيها نشاط الدعاية الصهيونية فى هذه البلاد، وذلك لكسب معونة وتأييد سكانها سواء كانوا يهودًا أو غير يهود للمساعدة فى إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين. فيذكر القنصل المصرى أن د. وولفجانج فون ويزل " Dr. Wolfgang Von Weisl رئيس الهيئة الصهيونية الجديدة بفلسطين صرح لمجموعة من الصحفيين " بأن من يعمل على تقوية مركز اليهود فى فلسطين يعمل على تقوية القاعدة الشرقية لأوروبا فى البحر المتوسط ، وعلى توفير الرجال لدول الدومينون الأخرى " ويعلق القنصل المصرى على هذا التصريح بأن الهدف منه هو الحصول على تأييد جنوب إفريقيا للمساعدة فى إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين ، وإظهار مسألة فلسطين كدولة يهودية ترتبط عن قرب بمصالح جنوب إفريقيا ودول الدومينون الأخرى[٩٨].

ويضيف القنصل المصرى أن هناك بعض الشخصيات اليهودية التابعة للوكالة اليهودية فى فلسطين تقوم بالدعاية فى هذه البلاد لنفس الغرض ، وأن هذا الغرض هو أن يكون لكل يهودى الحق فى الاستقرار فى أية جهة من فلسطين ، وأن الستمائة ألف يهودى الموجودين الآن فى فلسطين يمهدون السبيل للخمسة ملايين من اليهود الذين سيلحقون بهم(٩٩).

وفى رسالة من قنصل مصر بالكونغو فى ١٩٤٤/٤/٦ إلى الخارجية المصرية يوضح فيها مدى نشاط الدعاية اليهودية فى هذه البلاد ، فيذكر أن الدكتور "داهون"(*) سيصل إلى "إليزابيث فيل " لكى يحادث الأوساط الإسرائيلية فيها عن تطورات المسألة الفلسطينية، وما قدمته فلسطين اليهودية من مساعدات حربية للحلفاء. ويعلق القنصل المصرى على هذه الحركة بأنها تدل على تنظيم دعاية واسعة النطاق فى جميع أطراف العالم الغرض منها " تنبيه الأفكار وتوحيد الجهود ولشحذ الهمم وللمطالبة بالوطن القومى المزعوم" ويضيف القنصل المصرى بأن هناك جالية يهودية كبيرة فى الكونغو، وأن معظم هذه الجالية قد قدمت من جزائر "رودس" قبيل الحرب وهم إيطاليو الجنسية، هاجروا إلى بلادهم خوفًا من الاضطهاد وسعيًا وراء الثروة فى الكونغو ، وأنهم جمعوا المال وأصبحوا أثرياء فى وقت قصير ويعمل لهم ألف حساب(١٠٠).

مما لا شك فيه أن الدعاية اليهودية داخل الإمبراطورية البريطانية كانت منظمة ومؤثرة إلى حد كبير ، بفضل ما تمتلكه من مال وعقول راجحة. على عكس الدعاية العربية التى افتقرت إلى التنظيم والعمل الجاد فى الحصول على تأييد الدول الكبرى لوجهة النظر العربية ، وهذا ما استرعى انتباه معظم قناصل مصر فى الدول العربية والأجنبية. ولذلك سعت الحكومة المصرية فى فترة الحرب الثانية أن تركز جهودها الدبلوماسية فى تكوين جبهة عربية متحدة، والتى

أثمرت تلك الجهود عن إنشاء الجامعة العربية على نحو ما سبق. حيث أدركت أن الدعاية العربية لقضية فلسطين لا يمكن أن تكون مؤثرة إلا إذا انطلقت فى شكل عمل عربى مشترك.

ومما لاشك فيه أيضًا أن الدور الدبلوماسى المصرى فى مجابهة النفوذ الصهيونى داخل الإمبراطورية البريطانية ارتكز على ركيزتين أساسيتين لما لهما من خطورة كبيرة على الوضع فى فلسطين بل وعلى البلاد العربية بشكل عام ، الركيزة الأولى مسالة الهجرة اليهودية والثانية مسألة الجيش اليهودى الذى يرغب اليهود فى تكوينه. وفيما يلى أهم تلك الجهود الدبلوماسية التى قامت بها مصر فى مواجهة هاتين المسألتين.

الدبلوماسية المصرية والهجرة اليهودية إلى "فلسطين"

تشير رسائل ممثلى مصر فى الخارج إلى الخارجية المصرية إلى خطورة الهجرة اليهودية وخاصة غير المشروعة على الأوضاع فى فلسطين ، حيث حاول اليهود استغلال ظروف الحرب العالمية فى إدخال الكثير من يهود العالم إلى فلسطين بطريقة غير مشروعة حتى يصبحوا الأغلبية فى فلسطين.

وقد كانت بريطانيا فى بداية الأمر تقوم بمحاولات جادة لوقف هذه الهجرة غير الشرعية وذلك لكسب ود العرب وعدم استثارتهم، ولكن مع نهاية الحرب الثانية حيث بدا النصر حليفًا للحلفاء وبالتالى لا حاجة لمساعدة العرب بدأت تتغاضى عن هذه الهجرة والعمل على تنفيذ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الشأن.

فيرسل قنصل مصر بالقدس فى ١٩٣٩/٤/٢٤ رسالة إلى الخارجية المصرية يطلب منها أن تقوم بالاتصال بمصلحتى خفر السواحل والمنائر وذلك لاستئجار قوارب بخارية لاستخدامها فى مراقبة السواحل الفلسطينية لمنع تهريب اليهود إلى فلسطين، وأن المستر "جايلز" مساعد مدير إدارة المباحث الجنائية العامة بالقدس سيحضر إلى مصر من أجل تحقيق هذا الغرض. وبالفعل تم تسهيل مهمة "جايلز" لدى مصلحة خفر السواحل والمنائر لما لهذا المشروع من أهمية كبرى فى تحقيق أمنية العرب(١٠١).

وفى ١٨ ديسمبر من العام نفسه يرسل القنصل المصرى بالقدس للخارجية المصرية رسالة يخبرها أن السلطات البريطانية قد اعتقلت نحو ١٨٠٠ مهاجر يهودى أتوا إلى فلسطين بطريقة غير شرعية ، ويذكر أيضًا أن ستة مراكب كانت فى طريقها إلى فلسطين ، غرقت إحداها فى بحر "مرمرة" وكان عليها ٢٨٦

يهوديًا ، وغرقت الثانية بجوار جزيرة "رودس" وكان عليها نحو ٥٠٠ مهاجر يهودي[١٠٢].

ويذكر القنصل المصرى فى رسالته المؤرخة فى ١٠ مارس ١٩٤٠ أن اليهود يبدون نشاطًا كبيرًا فى الأوقات الحالية لانتهاز الفرص والانتفاع من كل طرف فى العمل على زيادة عددهم بفلسطين ، لذلك يبذلون المساعى لاستجلاب يهود البلقان وعرقلة مساعى من يريد منهم النزوح من فلسطين إلى أمريكا أو البرازيل حتى لقد زاد عددهم الفعلى الآن على نصف مليون[١٠٣].

وفى يناير ١٩٤٣ يرسل القنصل المصرى للخارجية المصرية يعلمها بمحاولة الدعاية اليهودية فى استغلال اضطهاد النازى لليهود فى أوروبا فى إدخال هؤلاء اليهود إلى فلسطين، حيث أعلن اليهود أن فلسطين هى المكان الطبيعى للأمة اليهودية، ووقف وايزمان الزعيم اليهودى يستصرخ العالم أجمع للتدخل فى سبيل إنقاذ اليهود وإيوائهم فى فلسطين[١٠٤].

وعندما أرسلت المفوضية المصرية بلشبونة فى يناير ١٩٤٤ رسالة توضح احتمال وصول باخرة برتغالية تحمل اسم " Nyassa " إلى بور سعيد فى ٢ فبراير وعليها ٧٤٠ يهوديًا فى طريقهم إلى فلسطين ، قامت الخارجية المصرية بمخاطبة وزارة الداخلية لكى تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع وصول هذه الباخرة إلى فلسطين[١٠٥].

وفى ٢ إبريل ١٩٤٤ أرسل القائم بالأعمال بالنيابة بأنقرة برقية إلى الخارجية المصرية يعلمها برحيل خمسة آلاف يهودى من رومانيا إلى فلسطين وذلك عن طريق تركيا ، وأن اليهود يقومون بجهود كبيرة لدى الحكومة التركية فى تسهيل هذه المهمة ، إلا أن الحكومة التركية رفضت ذلك فتدخلت أمريكا عن طريق سفيرها بأنقرة بهدف تسهيل هذه المهمة حيث تحدث مع وزير الخارجية التركية

فى الموضوع واشترك معه فى الحديث مستر "هرتزوج" حاخام فلسطين الأكبر والذى أبدى استعداده واستعمال نفوذه لإعادة العلاقات بين تركيا وإنجلترا إلى ما كانت عليه قبل الحرب مقابل نقل هؤلاء المهاجرين إلى فلسطين. فأجاب وزير الخارجية بأن ذلك يحتاج إلى استطلاع رأى المجلس الوطنى الكبير(١٠٦). ومع ذلك استمر السفير الأمريكى بأنقرة فى مساعيه لدى الحكومة التركية حتى نجح فى السماح للجنة لاجئ الحرب باستئجار الباخرة " تارى" التركية فى نقل نحو ١٥٠٠ طفل يهودى من رومانيا إلى فلسطين تتراوح أعمارهم من ٥ : ١٦ سنة(١٠٧).

ويخبر القائم بالأعمال بالنيابة بأنقرة عن وصول باخرة بلغارية تقل نحو ٢٤٣ يهوديًا من رومانيا ، وأنهم لا يحملون أوراقًا تثبت جنسيتهم، وأن هناك مفاوضات جارية بين لجنة لاجئى الحرب والسلطات التركية للسماح لهم بالنزول فى تركيا على أن يرحلوا بعد ذلك إلى فلسطين. ويذكر القائم بالأعمال بالنيابة " أنه لم يعلم الأسباب التى حملت الحكومة التركية على الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين عبر أراضيها"(١٠٨). ويبدو أن الولايات المتحدة كان لها دور بارز فى هذه الموافقة.

وعلى الرغم من دخول أعداد كبيرة من اليهود بطريقة غير شرعية إلى فلسطين إلى جانب الأعداد اليهودية المسموح لها بالدخول حسب الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ إلا أن وزير المستعمرات البريطانى أعلن فى ٩ نوفمبر ١٩٤٢ أمام مجلس العموم عن اعتزام الحكومة البريطانية إلى إبقاء باب الهجرة مفتوحًا إلى فلسطين بعد ٣١ مارس ١٩٤٤ (موعد انتهاء الكتاب الأبيض) بحجة أن ظروف الحرب الدائرة لم تسمح بدخول الـ ٧٥ ألف يهودى المقررين فى الكتاب الأبيض(١٠٩).

فقامت الخارجية المصرية بإرسال تعليماتها إلى سفيرها فى لندن لبذل المساعى وجمع المعلومات عن هذا الموضوع ، وعما إذا كانت الهجرة إلى فلسطين قد امتد أجلها إلى وقت محدد أو لم يحدد هذا الامتداد بأجل ، وبالفعل قام السفير المصرى ببذل مساعيه لدى المسئولين الإنجليز من أجل جمع المعلومات بشأن هذا الموضوع ثم أبرق للخارجية المصرية فى ٦ يناير ١٩٤٤ يعلمها بما يلى:

أولاً : إن تاريخ إنهاء مدة الهجرة المسموح بها لليهود إلى فلسطين الذى كان الكتاب الأبيض حدده بنهاية مارس ١٩٤٤ قد قررت الحكومة البريطانية امتداده.

ثانيًا : إن هذا الامتداد لم يحدد بأجل إذ أن الغرض منه هو أن يسمح بدخول فلسطين العدد الباقى من اليهود الذين كان قد أجاز لهم الكتاب الأبيض الهجرة إليها، لكن منعتهم ظروف الحرب من ذلك وبلغ عددهم ٣١,٠٨٧ يهودى.

ثالثًا : إن قرار الحكومة البريطانية بامتداد الهجرة لا يعنى أن الحكومة البريطانية تضمن نقل المهاجرين إلى فلسطين بل إن القرار قاصر على إزالة عقبة قانونية فى سبيل المهاجرين الداخلين فى نطاق العدد المسموح به فى الكتاب الأبيض(١١٠).

وفى تقرير من القنصل المصرى بالقدس مؤرخ فى ١٢ مارس ١٩٤٤ يفسر فيه أسباب قرار الحكومة البريطانية بامتداد الهجرة ، حيث يذكر أن إنجلترا تعانى من ضغط أمريكى عليها فى مسألة الهجرة ، كما أنها ترى أن لظروف تغيرت منذ صدور الكتاب الأبيض خصوصًا والكلام دائر الآن عن الوحدة العربية ، وأنها تريد إنقاذ كرامتها بإظهار التماسك بارتباطاتها فى الكتاب ، بينما تأمل أن يساعدها العرب على الخروج من المأزق "وأنا كرجل عملى أفهم أن الجمود وتجاهل الظروف المتغيرة ليس من الحكمة، ولكنى أرى كذلك أن من واجبى أنا وزملائى السؤال عن الشيء الذى نكسبه فى ناحية أخرى إذا تساهلنا فى ناحية

الهجرة . . ولكن يجب أن نرضى ضميرنا ونبرر موقفنا بأن نكسب مقابل ذلك شيئًا زيادة على ما ورد فى الكتاب الأبيض ، ولابد كذلك من أن نتبين بوضوح ما يمكن أن تكسبه فلسطين من الوحدة العربية"(١١١).

الدبلوماسية المصرية ورغبة اليهود فى تكوين جيش لهم فى فلسطين

سعى اليهود قبل بداية الحرب العالمية الثانية وأثناءها إلى إقامة جيش يهودى لهم فى فلسطين ، لاعتقادهم أن القوة المسلحة سوف يكون لها الدور الكبير فى حسم الموقف فى فلسطين.

ولقد تنبهت الدبلوماسية المصرية لهذه الرغبة والخطر الذى سوف يحيق بفلسطين ومصر من وجود هذا الجيش. ففى رسالة من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٩٣ يذكر فيها أنه تحدث مع "المستر بتلر" الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية - على اعتبار أنه من الرجال الأكثر اتصالاً بالمسألة الفلسطينية - بخصوص هذه الموضوع، وبين له مواضع الخطر فى إيجاد قوة يهودية كاملة العدد والسلاح فى فلسطين ، وخاصة أنه لا يزال بين العرب واليهود من التنافر، وما يترتب على ذلك بعد انتهاء الحرب من مخاطر وتعقيدات للمسألة الفلسطينية(١١٢).

وبعد ذلك قام السفير المصرى بطرح فكره على الحكومة البريطانية فى أنه إذا أراد اليهود معاونة بريطانيا فإنهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك بالتطوع فى القوات البريطانية خارج فلسطين، وإذا كانت الظروف تقضى حتمًا بتسليح أهالى

فلسطين فليكن ذلك للعرب واليهود بنسبة عددهم. فأعرب "بتلر" عن ترحيبه بوجهة نظر السفير المصرى وأنه سوف يطرح هذه الفكرة على الحكومة البريطانية إذا جاء الوقت الذى تنظر فيه هذا الأمر ، وأنه سوف ينقل هذا الكلام إلى اللورد "هاليفاكس" وزير الخارجية البريطانية فى عناية خاصة(١١٣).

وفى رسالة من قنصل مصر بالقدس "محمد خيرت" فى ١١ يوليو ١٩٤٠ يوضح فيها أن السلطات البريطانية توجه قسطًا كبيرًا من عنايتها نحو تجنيد الفلسطينيين، ونتج عن ذلك آراء متعارضة، فاليهود يرغبون إنشاء فرقة خاصة لهم تكون جميعها من يهود فلسطين ويتسلحون على حسابهم ، ولكن الإنجليز لايوافقون على هذه السياسة الصهيونية مخافة أن تكون هذه الفرقة نواة لجيش يهودى منظم يستطيع عند اللزوم معارضة السياسة البريطانية إذا لم تتفق والمصالح اليهودية ، ويستطيع فى الوقت المناسب مقاومة العرب دون معونة الإنجليز(١١٤).

ويضيف القنصل المصرى أن العرب لا يقبلون على التجنيد إلا قليل منهم ، ويرجع ذلك إلى أنهم يتوجسون خيفة من هذه الحركة الصهيونية التى يعتقدون أنها تهدد كيانهم فى فلسطين، ولذلك فإن السياسة البريطانية فى فلسطين ترمى إلى إنشاء فرقة مختلفة من اليهود والعرب يسلحون بأسلحة الجيش البريطانى(١١٥).

وفى رسالة ثانية من القنصل المصرى بالقدس "محمود فوزى" فى ٧ مارس ١٩٤٢ يوضح فيها جهد اليهود فى فلسطين وإنجلترا للضغط على البرلمان الإنجليزى فى الموافقة على إقامة الجيش اليهودى. فأوضح أن صحيفة "بالستين بوست" نشرت محادثات دارت فى البرلمان الإنجليزى أشير فيها بشكل غير

مباشر إلى جهد اليهود لحمل إنجلترا على الاعتراف بجيش يهودى قائم بذاته[116].

ورسالة أخرى فى ١٦ مارس ١٩٤٢ يذكر فيها قيام د. وايزمان بتقديم كتاب إلى مستر "تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا يشكو فيه عدم اعتراف إنجلترا بالجيش اليهودى. كما أوضح القنصل المصرى أن عرب فلسطين يساعدون إنجلترا من الناحية الحربية أكثر مما يساعدها به اليهود ، وأن ذلك يسهل بصفة خاصة الوضع الدولى لفلسطين وارتباطها بإنجلترا فى الحرب والسلم[117].

ولعل إنجلترا كانت لا تريد إغضاب العرب فى هذا الوقت ضمانًا لاستمرار مساعدتهم لها أثناء الحرب ، وهذا ما أكده القنصل المصرى بالقدس فى رسالته المؤرخة فى ١٣ يونية ١٩٤٢ عندما ذكر أن مجلس اللوردات رفض طلبًا قدمه أحد أعضائه يطلب فيه تسليح اليهود وإقامة جيش لهم فى فلسطين. ومن بين الأعضاء الذين رفضوا هذا الطلب وزير المستعمرات اللورد كرانبورن الذى قال "إن الحكومة البريطانية عليها واجبات إزاء فلسطين لا تريد أن تتملص منها" كما استنكر اللورد "نستوبال" عن حزب العمال هذا الطلب ، بينما ذكر اللورد "كروفت" "أن باب التطوع مفتوح أمام اليهود أى لا ضرورة لإقامة جيش يهودى قائم بذاته"[118].

وكنتيجة للدعاية اليهودية الواسعة فى إنجلترا ، وكذلك اتجاه سير العمليات العسكرية فى الحرب الدائرة لصالح الحلفاء تمكن اليهود من استصدار قرار من الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٤٢ يسمح بإنشاء آليات يهودية فلسطينية قائمة بذاتها ، وكذلك آليات عربية فلسطينية ، مما كان لهذا القرار الأثر العظيم على الدوائر اليهودية[119].

ويوضح القنصل المصرى بالقدس الأسباب التى دفعت إنجلترا لإصدار هذا القرار حيث ذكر - بناءً على برقية خاصة من لندن إلى القدس فى ١١ أغسطس ١٩٤٢ - أن الحكومة البريطانية عندما قررت ذلك كان بهدف تعزيز الدفاع المحلى فى فلسطين، وأن هذا القرار قد شفع بتدابير ليست إلا خططًا عسكرية وضعتها وزارة الحربية لا دخل للسياسة المحلية فيها مطلقًا[١٢٠].

وعلى أية حال ففى عام ١٩٤٣ تم تأليف الجيش اليهودى وإلحاقه كوحدة مستقلة بالجيش البريطانى مما أدى إلى احتجاج عرب فلسطين على تأليف هذا الجيش، حيث يذكر القنصل المصرى بالقدس أن العرب يعتبرون سماح الحكومة البريطانية بتشكيل الفرقة العسكرية اليهودية تحديًا لهم وتهديدًا لكيانهم ، كما يعتبرونه خروجًا من بريطانيا على وعودها بعدم السماح بتأليف هذا الجيش ، لما سيكون له أكبر الأثر فى تنفيذ برنامج اليهود الاستعمارى فى استملاك فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية[١٢١]. فلا شك أن هذا القرار يعد نجاحًا للدعاية اليهودية الواسعة فى كل أنحاء الإمبراطورية البريطانية ، وعونًا لهم فى تنفيذ مخططهم نحو فلسطين.

رابعًا - الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى داخل الولايات المتحدة الأمريكية

أدركت المنظمات الصهيونية أن العالم سوف يتغير حتمًا بعد الحرب العالمية الثانية ، وأن من هذه المتغيرات تخلى بريطانيا عن دورها القيادى فى العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك ركزت تلك المنظمات جهودها ودعايتها منذ وقت مبكر داخل الولايات المتحدة لحملها على تحقيق أهداف الصهيونية

وتحويل فلسطين إلى دولة يهودية. وكان على الحكومة المصرية أن تكثف نشاطها الدبلوماسى من أجل مجابهة النفوذ الصهيونى داخل تلك البلاد والعمل على شرح وجهة النظر العربية فى دوائرها السياسية.

وتشير الرسائل المتبادلة بين الخارجية المصرية وممثلها فى الولايات المتحدة إلى مدى ما وصلت إليه الدعاية اليهودية من نشاط وتأثير قوى على الشعب الأمريكى وهيئاته السياسية، بدليل إعلان الرئيس الأمريكى فى ١٦ مارس ١٩٤٤ عدم موافقته على ما جاء بالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ وضرورة فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية دون قيد أو شرط، وإنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين[١٢٢].

ولذا أدركت الحكومة المصرية أهمية الدعاية العربية فى أمريكا منذ وقت مبكر، وبالأخص قبل قيام الحرب الثانية بعامين تقريبًا. ففى رسالة من "محمود حسن" وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى وزارة الخارجية فى ٢٤ يناير ١٩٣٨ يذكر فيها مقابلته مع كل من مستر "والاس مرى" – رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية –ووكيله مستر "النج" حيث تحدث معهم بخصوص مسألة فلسطين. وأوضح لهما أن من مصلحة الديمقراطيات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إرضاء العرب وقضيتهم وذلك لأمرين : الأول ، مصلحتهما فى ذلك إذ أن البلاد العربية قد يمتد إليها النفوذ الألمانى والإيطالى الذى أصبح على أبواب الأستانة ، وأن من مصلحة إنجلترا وفرنسا أن تتفاهما مع العرب حتى يقفوا بجانبهما أمام هذا التيار الجارف. أما الأمر الثانى ، فإن ما يربط إنجلترا ومصر من روابط الود والمخالفة يجعل لكلمة مصر وزنًا خاصًا عند تقدير الأمور[١٢٣].

وبعد أن أوضح محمود حسن للمسئولين الأمريكيين المصالح التى ستعود على الدول الديمقراطية من جراء صداقتهم مع العرب ، قام بحثهم على ضرورة وقوف الولايات المتحدة بجانب قضية العرب وألا تتخذ طريقًا آخر فى هذا الموضوع ، لأن الطريق الآخر قد يجعلها فى عزلة قد تضر بمصالحها فى الشرق العربى[١٢٤]. ولعل الوزير المصرى أراد من حديثه أن يبرز أهمية صداقة العرب فى تلك الفترة على أنها أعظم فائدة لهم من صداقة اليهود ، كما أراد أن يلفت نظر المسئولين الأمريكيين بطريقة غير مباشرة إلى احتمال انضمام البلاد العربية بجانب المحور فى حالة عدم تأييد أمريكا لقضية العرب.

ومع بداية الأربعينيات نشطت الدعاية اليهودية داخل أمريكا بشكل ملحوظ حيث نشط زعماء الصهيونية فى الدعاية لقضيتهم. ففى ١١ مايو ١٩٤٢ اجتمعت المنظمة الصهيونية الأمريكية فى نيويورك وأقرت سياسة صهيونية جديدة عرفت باسم "برنامج بلتيمور الصهيونى" وتتلخص هذه السياسة فى إنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين وإنشاء جيش يهودى يحارب تحت علمها مع تفويض الوكالة اليهودية فى القيام بهذه المهمة[١٢٥].

وفى ١٤ يونية ١٩٤٢ يذكر "محمود حسن" وزير مصر المفوض فى واشنطن أن "وايز مان" الزعيم اليهودى قد استمال إليه جماعة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وذلك لمساعدته على تحقيق أمانى اليهود فى فلسطين[١٢٦] ولقد شعر محمود حسن بخطورة هذه الدعاية اليهودية ولذلك سعى لدى المسئولين الأمريكان لمحادثاتهم وتوضيح وجهة النظر العربية. على الرغم أن عبء وعرض المسألة الفلسطينية كان يقع على عاتقه وحده "اللهم إلا ما ندر من اشتراك سفير تركيا فيها من وقت لآخر"[١٢٧].

فتحدث الوزير المصرى مع المستر "والاس مرى " مدير القسم الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية موضحًا له عدالة القضية العربية حيث تساءل "عما إذا كان من العدالة والديمقراطية أن تفرض أقلية يهودية على أغلبية إسلامية وأن يسمح للأولى بالتضخم على حساب ملة أخرى ؟ وإذا كانت فلسطين بلدًا مسيحية فهل كنتم تفرضون عليها مثل هذا الحل ؟ وإذا فرضنا جدلاً أن مسلمى مصر طردوا وولوا وجوههم شطر مكة والمدينة واختاروا تلك الأنحاء دارًا للتوطن فهل تظن أن تلك البلاد الإسلامية ترحب بمقدمهم وهم يعلمون أنهم سيشاطرونهم خيرات تلك البلاد؟ فما بالك بعرب فلسطين وأنتم ترسلون لغزوهم قومًا مختلفى الدار واللغة والتقاليد ؟ "ولم يستطع المسئول الأمريكى الإجابة على هذه التساؤلات لاقتناعه بوجهة نظر الوزير المصرى حيث وعده بعرض هذا الكلام على وزير الخارجية للعمل على تأييد وجهة النظر العربية العادلة(١٢٨).

ويرسل محمود حسن معلومات وافية عن وضع يهود أمريكا فيقول عنهم بأنهم ليسوا محبوبين كما يتصور البعض لأول وهلة بل هم على العكس. "وأن هذه الجعجعة من اليهود" ناتجة عن أمور ثلاثة أوضحها فى الآتى :

١ - البروباجنده (وسائل الإعلان) حيث إن اليهود يملكون جميع محطات الإذاعة بأمريكا وجميع الصحف المهمة عدا اثنين أو ثلاثة على الأكثر منها.

٢ - المال وهو عصب له أهميته.

٣ - أن اليهود يملكون عقولاً راجحة مثقفة وعزيمة لا تعرف الملل كما يعملون بجهد لا يعتريه الكلل"(١٢٩).

ويضيف محمود حسن أن ما ينقص العرب هو على الأقل السلاحين الأولين ، كما أن العرب يفتقدون العزيمة الماضية والعمل الجدى المستمر واقترح "حسن" بضرورة التمسك بالمطالب العربية والعمل على تحقيق الدعاية لها فى الولايات

المتحدة ، وعدم ربط قضية اليهود العالمية بقضية فلسطين وذلك عن طريق التمسك بمبدأ توزيع اليهود على أقطار العالم كلاً بنسبة عدد سكانه فى حالة إصرار الدول الكبرى على إخراج اليهود من أوروبا[١٠٢].

وفى رسالة أخرى من "محمود حسن" فى ٩ يناير ١٩٤٢ يوضح فيها نتائج اتصالاته مع المسئولين فى أمريكا ، فيذكر أن الحكومة الأمريكية ميالة إلى جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود وذلك بسبب تأثير النفوذ اليهودى والبروباجنده الصهيونية. وأن الحكومات المتحدة لا سيما أمريكا وإنجلترا تضع من الآن القواعد والأنظمة التى سيبنى على أساسها العالم المقبل ، وأن هذه الدول ستضع الأمم الصغيرة أمام الأمر الواقع. ولذلك اقترح الوزير المصرى بضرورة أن تتحد الأمم العربية من الآن وتقديم مذكرة مفصلة بالرأى الذى تراه خاصة بفلسطين ، وأن تدعمه بالحجج القيمة والقوية ، وذلك وفقًا لبرنامج موضوع يحقق المطالب والأمانى العربية ، والاتصال بحكومتى أمريكا وإنجلترا عارضين هذه المطالب مؤيدة بالحجج الدامغة والعزيمة الصادقة التى لا تقبل مهادنة[١٣١].

ففى فبراير ١٩٤٣ أرسل محمود حسن بالفعل مذكرة إلى الخارجية الأمريكية وضح فيها أهمية فلسطين بالنسبة لمصر فذكر أن تحقيق الأمانى الفلسطينية هى من أهم أهداف السياسة المصرية حيث إن حكومة الملك فاروق قد نجحت فى إظهار الدليل لبيان اهتمامها بحقوق عرب فلسطين وذلك بمجرد انضمام مصر إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧ والتى صاغت مصر وجهة نظرها فى مسألة فلسطين فى الكلمة التى ألقاها وزير الخارجية المصرى فى مناقشات العصبة فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٧ والتى أكد فيها اهتمام الشعب المصرى وحكومته بشأن فلسطين نتيجة الروابط التاريخية والدينية التى تربط الشعبين، بالإضافة إلى علاقات الود التى تربط مصر ببريطانيا ، وأضاف الوزير المصرى أن هناك اقتراحات

مصرية قدمت بطريقة عملية من جانب الحكومة المصرية والتى ترى بقاء فلسطين فى أيدى العرب الفلسطينيين الأصليين على اختلاف أديانهم[١٣٢].

وبعد سرد للأحداث التى جرت بشأن فلسطين مع توضيح أهمية فلسطين بالنسبة لمصر قام الوزير المصرى بالتأكيد على الروابط الوثيقة التى تربط مصر بالولايات المتحدة ونظرة مصر لها بأنها نصيرة الديمقراطية ، وفى نهاية المذكرة طالب الحكومة الأمريكية بعدم إصدار أى تصريحات أو وعود للصهيونيين تخلق من شأنها مشكلات تؤثر على تلك العلاقات الودية بين مصر وأمريكا(١٣٣).

وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية حول موقف أمريكا تجاه قضية فلسطين والتى أوضحها " محمود حسن" فى رسائله السابقة إلا أنه واصل سعيه الدبلوماسى لإقناع المسئولين الأمريكيين بعدالة قضية العرب ، فيذكر فى رسائله المؤرخة فى ٣ فبراير ١٩٤٣ أنه تحدث مع المستر "كورديل هل" وزير الخارجية الأمريكية عن قضية فلسطين وأوضح له الحجج القوية التى تستند عليها قضية العرب العادلة والتى تبين كذب ادعاءات اليهود بجعل فلسطين وطنًا قوميًا لهم ، وأن العرب أحق بتلك البلاد من غيرهم[١٣٤].

وقد أوضح محمود حسن للوزير الأمريكى أن مصلحة اليهود أنفسهم تقتضى بألا يتمسكوا بفكرة الوطن القومى لهم فى فلسطين وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : سيؤدى ذلك إلى احتكاك دائم بينهم وبين العرب وهذا ليس من مصلحة اليهود فى شىء إذ سيكونون فى نزاع مستمر مع جيرانهم "وليس فى هذا هناء العيش الذى ينشدونه".

ثانيًا : أن العرب لن يرضوا ذلك وهذا معناه استبقاء جيش عظيم بعد الحرب بتلك البلاد ليحمى اليهود من العرب ، و"هذا طبعًا" لا يحقق السلام المنشود للعالم المقبل".

ثالثًا : يجعل إنشاء وطن قومى لليهود وسيلة ستتذرع بها بعض الأقطار التى لا ترغب اليهود فى أراضيها لإجبارهم على الرحيل إلى فلسطين وهذا ليس من مصلحة اليهود فى شيء(١٢٥).

وبعد ذلك واصل الوزير المصرى حديثه عن الأثر السيئ الذى تحدثه وسائل الإعلان (البروباجنده) التى يقوم بها اليهود فى أمريكا (خصوصًا أن عددًا غير قليل من أصحاب النفوذ السياسى والاقتصادى فى أمريكا يقرنون أسماءهم بهذه الأعمال) لدى الأوساط العربية عامة والمصرية خاصة، حيث يؤدى ذلك إلى " الاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية تريد أن تحابى اليهود على حساب العرب مما يزيد تعقيد المسألة الفلسطينية أكثر من الآن"(١٢٦).

وعندما قام وزير الخارجية الأمريكية "هل" بسؤال الوزير المصرى عن الحلول التى يمكن أن تتخذ لحل هذه القضية ، أجاب محمود حسن الوزير المصرى بأن الحكومة المصرية تقدمت بحلول عملية أثناء مؤتمر لندن ١٩٣٩، ولكن فشل المؤتمر وقيام الحرب العالمية عقد المشكلة. وأضاف قائلاً " أعتقد بأن مسألة اليهود قد تحل من نفسها ذلك لاعتقادى بأن الحلفاء سيكسبون الحرب وأنهم بالتالى سيضعون نظام العالم المستقبل ، وهذا معناه حرية الأديان بجميع البلدان وعدم التمييز بين قوم وآخرين ، وعليه فقد يبقى ليهود فى البلاد التى هم منتسبون إليها" وأضاف "حسن" أنه فى هذه الحالة يمكن إرجاع من رحل لفلسطين إلى بلاده الأصلية حيث لا خوف عليه من الاضطهاد(١٢٧).

وعندما حاول "هل" أن يجعل من هذا الاعتقاد وهذا الحل حلاً غير عملى، حيث ذكر أن هذا الحل لا يخول اليهود الحقوق والامتيازات التى كانوا ينعمون بها قبل الحرب، حيث يكونون قد فقدوا مراكزهم وأموالهم ببلادهم الأصلية، قام "حسن"بتفنيد ادعاءات "هل" حيث أجابه "بأن هذه النظرية إذا ما صحت فإنها

ليست مقصورة على اليهود وحدهم ، لأن هناك الآلاف من اللاجئين الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين والنرويجيين وغيرهم من جميع أنحاء أوروبا يتدينون بديانات مختلفة وقد يطبق عليهم مبادئ هذه النظرية ، حيث هم أيضًا بعيدون عن أوطانهم وفقدوا مراكزهم الأولى وكل ما كانوا يمتلكون ، ومع ذلك فسيعودون فرحين إلى أوطانهم التى غادروها مكرهين"(١٣٨).

ويبدو أن "هل" لم يقتنع بالحل الذى أوضحه الوزير المصرى "محمود حسن" ولذلك قدم "حسن" حلاً بديلاً للقضية فقال إنه يجب ألا تزيد نسبة جميع اليهود فى فلسطين عن ثلث عدد سكانها بأى حال من الأحوال ، أما الباقى من اليهود المشردين فيتم توزيعهم على بلاد الأمم المتحدة كل بنسبة عدد سكانه(١٣٩).

وعلى الرغم من الجهود التى بذلها الوزير المصرى فى واشنطن من أجل إقناع وزير الخارجية الأمريكية بعدالة القضية العربية إلا أنه شعر بصعوبة التكهن بما سيكون عليه موقف الحكومة الأمريكية التى ينهال عليها ضغط الصهيونية من كل جانب – بشأن فلسطين، فذكر فى نهاية رسالته أنه يعتقد أن الحكومة الأمريكية مضطرة لمراعاة شعور العرب من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها لا تتخذ خطة حاسمة دون استشارة الحكومة الإنجليزية فى مشكلة فلسطين ، كما اعتقد أيضًا بأن الحكومة الإنجليزية مضطرة لمراعاة شعور العرب ، نظرًا لما لهم من السلطان فى الشرق الأوسط ولما لهم من مصالح مهمة فى تلك الأنحاء(٣).

ويواصل محمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطن جهوده لتتبع نشاط الدعاية اليهودية فى أمريكا وما وصلت إليه فى استجلاب عطف الشعب الأمريكى لحمله على تأييد مطالبهم ، ففى ١٧ فبراير ١٩٤٣ يرسل محمود حسن للخارجية المصرية رسالة يعلمها بأن اليهود سيضاعفون جهودهم خلال الفترة المقبلة وأن هناك منشورات واجتماعات عديدة فى الوقت الحاضر بغية الحصول

على طلباتهم(١٤١) كما كثرت النداءات التى توجهها الهيئة الصهيونية الجديدة إلى الشعب الأمريكى لاستدرار عطفه ومساعدة اليهود ماليًا وأدبيًا فى تحقيق هدفهم(١٤٢). حتى أن المستر "اكز" وزير الداخلية تصدر إحدى اجتماعاتهم وألقى خطابًا فى موضوع اليهود وما يعانونه على أيدى "هتلر" وأعوانه(١٤٣).

ويضيف الوزير المصرى المفوض بأن المستر "اكز" كان عازمًا على ذكر الوطن القومى اليهودى فى خطبته ، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تدخلت لإقناعه بالعدول عن ذلك ، ليس لرغبتها فى إنصاف العرب بل خشية ما تسببه سياستها بإنشاء الوطن القومى اليهودى من آثار تضر بمصالحها. كما أرجع الوزير المصرى أسباب تدخل وزارة الخارجية فى ذلك إلى أمرين الأول : احتجاج الأمم العربية لا سيما مصر والعراق بلسان وزرائها فى أمريكا على رفض مشروع الوطن القومى اليهودى ، أما الأمر الثانى : هو - خوفًا - من أن تنتهز دول المحور هذه الفرصة لتحريض المسلمين ضد الحلفاء وخاصة فى شمال إفريقيا ، مما قد يضر بعمليات الحلفاء العسكرية هناك(١٤٤).

ونتيجة لذلك رأى "محمود حسن" ضرورة مواصلة السعى لدى المسئولين الأمريكان لإقناعهم بوجهة النظر العربية ، فتقابل مع المستر "سمنر ولز" وكيل وزارة الخارجية - باعتباره المختص بمسألة اليهود بصفة عامة - وأوضح له تخوف الحكومة المصرية من رحيل يهود أوروبا إلى فلسطين ، مما سيكون له الأثر السيئ فى نفوس العرب والمسلمين جميعًا وتقليب النظام الاقتصادى لتلك البلاد. فأعرب "ولز" بأن الحكومتين الأمريكية والإنجليزية لا تنويان فى الوقت الحاضر الالتجاء إلى فلسطين لنقل اليهود المضطهدين إليها، وأنهم لن يفرضوا أى حل فرضًا عليها وإنما ستستشار الدول ذات الشأن فى إيجاد الحل الملائم الذى يرضى الجميع(١٤٥).

على العموم فقد كانت الهيئة الصهيونية الجديدة الأمريكية من أنشط الهيئات اليهودية التى تبث دعايتها على الشعب الأمريكى عن طريق النداءات التى تذيعها فى الصحف الأمريكية من حين لآخر(١٤٦) وكان محمود حسن وزير مصر المفوض فى أمريكا حريصًا على إرسال قصاصات الصحف الأمريكية التى اشتملت على تلك النداءات اليهودية ليبين مدى ما وصلت إليه الدعاية اليهودية فى تلك البلاد. ولكن وكيل الخارجية المصرية "محمد شرارة" أرسل إليه تعليمات بأن يكف عن إرسال تلك النداءات وأن يواصل سعيه الدبلوماسى لدى المسئولين الأمريكان لإقناعهم بوجهة النظر العربية(١٤٧).

وفى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ عقد المؤتمر اليهودى الأمريكى بنيويورك للبحث فى شئون اليهود المضطهدين ، ولقد كان لهذا المؤتمر صدى عظيم على الدوائر اليهودية فى كل أنحاء العالم ، حيث أرسلت الوكالة اليهودية بفلسطين برقية إلى المؤتمر حث فيها يهود أمريكا على توحيد المساعى ومواصلة الجهود لإنقاذ اليهود من هذا الاضطهاد(١٤٨).

وأثناء انعقاد المؤتمر اقترح د "ستيفان وايز" بأن يرسل المؤتمر وفدًا إلى الرئيس الأمريكى "روزفلت" للمطالبة بالإسراع فى اتخاذ الخطوات لإنقاذ يهود أوروبا وفتح أبواب فلسطين للهجرة ، كما تقدم المستر " هنرى مونسكى" رئيس إحدى الهيئات اليهودية بنفس الطلب ، كما تكلم د. وايزمان رئيس الهيئة الصهيونية العالمية عن أهمية هذا المؤتمر لليهود ، وأنه لأكبر دليل على إصرار اليهود على المثابرة فى طريقهم(١٤٩).

وأثناء انعقاد المؤتمر الصهيونى "السادس والأربعين" الذى افتتح فى "كولمبس" بولاية "أوهايو" فى ١٢ سبتمبر من العام نفسه، بعث الرئيس "روزفلت" ووزير خارجيته "كورديل هل" رسائل إلى المؤتمر، حيث ذكر روزفلت فى رسالته "أن

الإجراءات تتخذ الآن للتخفيف عن الشعب اليهودى المضطهد فى أوروبا ، وأن التبرعات التى يتبرع بها الأمريكيون لبناء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين سوف تستمر"[١٥٠].

ولقد كان لهذا الدعم الأمريكى أثره فى قرارات هذا المؤتمر التى كان من بينها المطالبة بمنح الوكالة اليهودية فى فلسطين حقوقًا إدارية وتنظيمية فى داخل فلسطين تمهيدًا لاستلام اليهود أمور الحكم والإدارة بعد الحرب ، وقرار آخر خاص بالمطالبة بإلغاء الكتاب الأبيض[١٥١].

والواضح أن الموقف الأمريكى تجاه فلسطين كان مؤيدًا لفكرة الوطن القومى اليهودى وذلك بفضل تأثير الدعاية اليهودية ، وفى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة حريصة على عدم إغضاب العرب فى ظل هذه الظروف وذلك لكسب الوقت إلى أن يتم النصر للحلفاء ، ومما يدل على ذلك تصريح مستر "لنج" الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية فى إحدى الصحف بأن موقف بلاده من مسألة فلسطين هو موقف اعتدال صرف[١٥٢] ودليل ثان فى تفسير وزير مصر المفوض فى واشنطن زيارة عاهل السعودية لأمريكا حيث ذكر أن الغرض من وراء هذه الزيارة ودعوة أمريكا له هو غرض سياسى حيث أرادت أن تنفى الشبهة عنها حول ما تردد فى الأوساط جميعًا أنها تناصر الحركة الصهيونية، وفى الوقت نفسه كسب ود الأمم العربية[١٥٣].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أصبح النصر حليفًا للحلفاء ، وضح الموقف الأمريكى المساند للحركة الصهيونية ، ففى يناير ١٩٤٤ أصدر الكونجرس الأمريكى قرارًا على شكل طلب إلى حكومة الولايات المتحدة بأن تبذل كل مساعيها الحميدة لفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وإنشاء دولة يهودية حرة ديمقراطية فيها[١٥٤].

ونتيجة لذلك تقابل محمود حسن وزير مصر المفوض بواشنطن ومعه وزير العراق المفوض فى ٩ فبراير ١٩٤٤ بالمستر "إدوارد ستتنيوس" وكيل الخارجية الأمريكية ، حيث أعرب محمود حسن عن قلق الحكومة المصرية الشديد من هذا القرار ، وطلب إيضاحًا لهذا الأمر. كما انضم الوزير العراقى إلى زميله المصرى ملحًا على ضرورة تأجيل موضوع فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية للمناقشة بعد الحرب. فأبدى ستتنيوس لهما بأن وزير الخارجية "كورديل هل" يتابع الموقف باهتمام ويقدر تمامًا وجهة نظرهما[١٥٥].

ولقد كان لموقف حكومة مصر من هذا القرار باعثًا للحكومات العربية الأخرى فى اتخاذ موقف مماثل ، فقد احتجت حكومات العراق وسوريا والسعودية على هذا القرار ، كما انضمت دول عربية أخرى لتعطى للموقف العربى وزنًا إضافيًا يحوله إلى لقاء إجماع عربى ، ومن هذه الدول مملكة شرق الأردن ولبنان[١٥٦].

وعندما صرح الرئيس الأمريكى "روزفلت" فى ٩ مارس ١٩٤٤ بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية ، كانت مصر أول من تحرك ، حيث استدعى مصطفى النحاس "مستر كيرك" وزير أمريكا المفوض فى القاهرة ، وأبلغه بقلقه الشديد واستياء الشعب المصرى من هذا التصريح ، وطلب منه إيضاحًا من الرئيس الأمريكى[١٥٧].

وفى ١٥ مارس أبرق وزير الخارجية الأمريكية برقية إلى وزيره المفوض فى القاهرة ليعلم النحاس بأن روزفلت تحدث عن وطن قومى لليهود فى فلسطين طبقًا لوعد بلفور ، ولم يتحدث عن دولة يهودية كما جاء فى قرار الكونجرس ، وأن حكومة الولايات المتحدة لم تعط أية موافقة من جانبها على الكتاب الأبيض ١٩٣٩ ولكنها لن تحدث تغييرات أساسية بالنسبة لسياستها فى فلسطين دون تشاور كامل مع كل من العرب واليهود[١٥٨].

وعاد الرئيس "روزفلت" يوم ١٥ مارس ليصرح تصريحًا صحفيًا يساند فيه اليهود (١٥٩) مما يؤكد وجود ضغط صهيونى عليه ، وخاصة أن معظم مستشاريه كانوا من اليهود(١٦٠) فاستدعى النحاس مرة أخرى "كيرك" الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة، وأعرب له عن أمله فى أن تمتنع كل الأطراف عن إصدار تصريحات يمكن أن تؤدى إلى تعقيدات كبيرة فى البلاد العربية، "فالشعوب العربية تنظر إلى الولايات المتحدة بأنها نصيرة الحرية والديمقراطية، وأن تصريحات من نوع ما صدر عن روزفلت وقرارات من نوع ما يصدر عن الكونجرس تسىء إلى الصورة العامة " وفى نهاية حديثه أبدى النحاس تسليمه بأن هناك اضطهادًا واقعًا على اليهود فى أوروبا لكنه لا يفهم لماذا يجرى تعويض هذا الاضطهاد على حساب الفلسطينيين وحقهم فى السيادة(١٦١).

والواضح أن النحاس كان يرفض تمامًا الربط بين مسألة فلسطين ومسألة اليهود العالمية وهذا ما صار عليه محمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطن عندما أدلى بتصريح إلى وكالة رويتر فى ٢٩ فبراير ١٩٤٤ جاء فيه "أن مصر والبلاد العربية تستنكر الربط بين مسألة فلسطين ومسألة اليهود المضطهدين، فالقضيتان ليست شيئًا واحدًا على الإطلاق ، ولا يصح أن ينصف اليهود على حساب العرب أهل فلسطين الذين يتألفون من مسلمين ومسيحيين ويهود"(١٦٢).

وقد فسر محمود حسن الأسباب التى أدت إلى اتجاه الكونجرس الأمريكى نحو الصهيونية فى رسالته المؤرخة فى ٤ مارس ١٩٤٤ والتى يقول فيها أنه تحدث مع عدد من أعضاء الكونجرس الذين أدلوا عن أن السبب الرئيسى وراء اتجاههم نحو الصهيونية هو قرب موعد الانتخابات الأمريكية، فيقولون أن كمية من الخطابات الواردة من دوائر الانتخابات التى تخص اليهود ، تشترط عليهم لإعادة انتخابهم بأن تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وجعلها وطنًا قوميًا لهم

"ومن سوء حظ العرب أن عددهم بهذه البلاد لا يذكر بالنسبة لعدد اليهود، وأن مقدرتهم على وسائل الإعلان (البروباجنده) لا تذكر بالنسبة لمقدرة اليهود الذين يملكون أعنة الصحافة والإذاعة، كما ليس مستبعد أن يكون الرئيس الأمريكى نفسه تصله مثل تلك الخطابات فهو نفسه مرشح للرئاسة مرة أخرى" ولقد علق الوزير المصرى المفوض على هذا الكلام ، فى أن التفسير الحقيقى لموقف أمريكا فى مسألة فلسطين يرجع إلى الانتخابات أولاً ثم المبادئ ثانيًا(١٦٣).

وعندما تقرر تأجيل مشروع الكونجرس الخاص بجعل فلسطين وطن قومى لليهود قام الوزير المصرى المفوض فى واشنطن بإعلام الخارجية المصرية فى ١٧ مارس ١٩٤٤ أسباب تأجيل هذا المشروع حيث ذكر "أن الرجال المسئولين والحربيين بهذه البلاد قد أقروا بأن تنفيذ هذا المشروع فى الوقت الحاضر لا يتفق والمصلحة العامة ، كما أنه يتعارض مع الضرورات الحربية"(١٦٤) أى أن المصالح الحربية لأمريكا والحلفاء فى الشرق الوسط كانت العامل الرئيسى وراء تأجيل قرار الكونجرس الموالى لليهود والصهيونية. وهذا ما أوضحه مساعد وزير الحربية "جون ماكلوى" فى مذكرته التى أرسلها إلى مساعد وزير الخارجية "لنج" فى ٢٦ فبراير ١٩٤٤ حينما ذكر فيها أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة زيادة التوتر الآن لأن ذلك سيؤثر بالقطع على المجهود الحربى للحلفاء فى هذه المنطقة(١٦٥).

وعلى أية حال ففى ٢٧ يونية ١٩٤٤ أصدر الحزب الجمهورى الوطنى قراره بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة ، وحرية انتقال الأراضى إلى اليهود وتحويل فلسطين إلى كومنولث حر يهودى ديمقراطى. كما قرر الحزب الديمقراطى فى ٢٤ يوليو من نفس العام نفس القرار(١٦٦).

وبمجرد صدور قرارات الحزبين سعت الحكومة المصرية إلى الاحتجاج لدى الحكومة الأمريكية -لأن القواعد لا تبيح اتصالاً حكوميًا بين مصر وهذه الأحزاب - إلا أن مصطفى النحاس بوصفه رئيسًا لحزب الوفد قام بالاتصال بهذه الأحزاب كى لا تؤثر هذه القرارات الضارة على الرأى العام العالمى لصالح اليهود[١٦٧]. كما انتقت الحكومة المصرية بعض العلماء العرب فى الولايات المتحدة للاعتماد عليهم فى القيام بدعاية واسعة لمناصرة قضية العرب ، ومن بين تلك الشخصيات "د. فيليب حتى" أستاذ التاريخ والساميات بجامعة "برنستون"[١٦٨].

ولكن هذه الجهود للأسف لم يكلل لها النجاح حيث إن الظروف العالمية والمحلية داخل أمريكا كانت تسير عكس مصلحة العرب حتى أن الكونجرس الأمريكى أصدر قراره الشهير فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ بأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية ، وجعل فلسطين (كومنولث ديمقراطى يهودى)[١٦٩].

وخلاصة القول إن دراسة دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين فى مجابهة النفوذ الصهيونى فى كل من بريطانيا وأمريكا، قد أظهرت حقيقة مهمة فى أن سياسة أمريكا تجاه قضية فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية تتماشى تمامًا مع نظيرتها البريطانية. ففى المرحلة الأولى من الحرب العالمية وحتى نهاية عام ١٩٤٢ كانت ترتكز سياسة الدولتين على ضرورة كسب ود العرب وإظهار روح الاعتدال تجاه مطالبهم وذلك للحصول على مساعدتهم خلال الحرب.

فبريطانيا اتخذت الكثير من الوسائل لإظهار هذه السياسة الموالية للعرب ، فقد أعلنت تمسكها بالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ورفضت تكوين جيش يهودى فى فلسطين فى بادئ الأمر كما اتخذت الكثير من الإجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين ، ودعت إلى وحدة العرب. وقد كان الباعث الأساسى وراء

تلك الوسائل هو الظروف الحربية التى كانت تقتضى فى تلك الفترة عدم إثارة العرب حتى تفوت الفرصة على دول المحور أن يتخذوا من تعنت بريطانيا لمطالب العرب ذريعة لبث دعاياتهم فى البلاد العربية والإسلامية ، مما يسبب تأثيرًا كبيرًا على المجهود الحربى للحلفاء فى منطقة الشرق الأوسط.

ومع بداية عام ١٩٤٤ بدا النصر واضحًا للحلفاء وبالتالى لا حاجة ضرورية لمساعدات العرب فخرجت السياسة البريطانية بثوبها الحقيقى الموالى للصهيونية فسمحت بتأليف الجيش اليهودى وأعلنت فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية بعد انتهاء مدة الكتاب الأبيض ، كما أعلن حزب العمال البريطانى أكبر الأحزاب فى بريطانيا ضرورة توسيع رقعة فلسطين على حساب مصر وسوريا وشرق الأردن لاستيعاب الهجرات اليهودية، كما قامت بريطانيا بوضع العراقيل أمام الوحدة العربية ، وذلك لإفشالها أو على الأقل الحد من قوتها. كل ذلك يجعل العوامل الحربية المحرك الأساسى للسياسة البريطانية تجاه فلسطين خلال الحرب الثانية.

نفس السياسة تقريبًا اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية المدفوعة أيضًا بالظروف الحربية فعلى الرغم من قوة الدعاية اليهودية فى أمريكا إلا أن المسئولين الأمريكيين صرحوا أكثر من مرة حتى نهاية عام ١٩٤٣ بأن موقف الولايات المتحدة من قضية فلسطين سيظل ثابتًا ولن يحدث تغيير فيه قبل استشارة العرب. أى أنها انتهجت نفس سياسة بريطانيا منعًا لإثارة العرب. ولكن مع بداية عام ١٩٤٤ وتغير سير المعارك لصالح الحلفاء وتمشيًا مع السياسة البريطانية الموالية للصهيونية صدر قرارا الحزبين الجمهورى والديمقراطى المواليان لليهود ، كما صدر قرار الكونجرس الموالى لهما أيضًا فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ كما أظهرت دراسة الدور الدبلوماسى المصرى فى مجابهة النفوذ الصهيونى

فى أمريكا حقيقة أخرى مهمة تتمثل فى أن البلاد العربية تفتقر بشكل واضح إلى الدعاية النشطة لقضيتهم فى تلك البلاد ، وإن اليهود يمتلكون العديد من مقومات التأثير على السياسة الأمريكية وأهمها وسائل الإعلان وأصوات الناخبين اليهود وتأثيرها على الانتخابات الأمريكية بصفة عامة وهذا يفسر لنا أسباب صدور التصريحات الموالية للصهيونية من قبل رجال السياسة الأمريكية فى بداية الحرب على الرغم من عملهم بتأثير هذه التصريحات على المجهود الحربى فى الشرق الأوسط. حتى أن البعض قد وصف السياسة الأمريكية تجاه فلسطين فى هذه الفترة بالارتباك. ولكن الحقيقة أن هذه السياسة كانت لها أهدافها التى أعلنتها فى نهاية الحرب والتى تتماشى تمامًا مع سياسة بريطانيا الموالية للصهيونية.

ولاشك أن مصر أول من تنبهت بأهمية الدعاية العربية لقضية فلسطين فى كل من بريطانيا وأمريكا ، وهذا ما أوضحه ممثلو مصر فى الخارج فى رسائلهم التى أرسلوها للخارجية المصرية ، ونتيجة لذلك شعرت الحكومة المصرية بضرورة العمل على تنشيط الدعاية العربية فى هذه البلاد من خلالِ عمل عربى جماعى مشترك (من خلال الجامعة العربية) كما سيتضح فى الفترة القادمة.

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد فشلت فى مقاومة النفوذ الصهيونى داخل بريطانيا وأمريكا إلا أن هذا الفشل لا يرجع بسبب تقصير من جانب الحكومة المصرية أو من جانب ممثليها فى هذه البلاد ، بل على العكس فقد قاموا بمجهود عظيم فى الدفاع عن وجهة النظر العربية خلال تلك الفترة ، وإنما الفشل يعود إلى الفرق الشاسع بين الدعاية اليهودية والدعاية العربية فى هذه البلاد ، وقد أظهر ذلك الفرق ممثلو مصر فى كل من بريطانيا وأمريكا.

وعلى الرغم من ذلك فإن دراسة دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية قد أظهرت نجاح هذا الدور فى كثير من الأمور والتى تتمثل فى الآتى:

أولاً: - نجاحها فى تحقيق أمل ظل يراود الشعوب العربية سنين طويلة ، وهذا الأمل هو الوحدة العربية ، فقد قادت مصر البلاد العربية فى ظل الظروف العصيبة التى كانت تمر بها الأمة العربية من احتلال وصهيونية وشيوعية فى إنشاء الجامعة العربية ١٩٤٥.

ثانيًا: - نجاحها فى كسب ثقة عرب فلسطين بالرغم من المكائد الأجنبية والصهيونية - وبعض الأحيان من بعض المسئولين العرب أمثال نورى السعيد رئيس وزراء العراق والأمير عبدالله أمير شرق الأردن - فى الوقيعة بين مصر وعرب فلسطين. ويذكر فى هذا الشأن أن بعض زعماء فلسطين أعلنوا عن أملهم فى ضم فلسطين إلى مصر(*) إلا أن مصر رفضت هذا المطلب مما يدل على أن دفاع مصر عن فلسطين نابع من منطلق العروبة ، بينما لم يخف نورى السعيد والأمير عبد الله أطماعهم فى فلسطين خلال طرحهم لمشروعى الهلال الخصيب ، وسوريا الكبرى. مما كان لموقف مصر دافعًا على اقتناع عرب فلسطين بأن تتولى مصر نيابة عنهم الدفاع عن قضيتهم.

ثالثًا: - نجاح الجهود الدبلوماسية المصرية خلال مشاورات الوحدة العربية فى إشراك الوفد الفلسطينى فى تلك المشاورات على الرغم من العراقيل التى وضعتها بريطانيا واليهود لمنع ذلك، بل إن من بين تلك الجهود تدخل الحكومة المصرية لدى نظيرتها البريطانية فى الإفراج عن الزعماء الفلسطينيين ومنهم جمال الحسينى وأمين التميمى فى محاولة منها فى

تشكيل الوفد الفلسطينى وتحقيقًا لرغبة كل جموع عرب فلسطين ورغبة فى أن يكون الوفد الفلسطينى حاصلاً على رضاء الشعب الفلسطينى. وعلى الرغم من فشل المساعى التى بذلتها الحكومة المصرية فى الإفراج عن الزعماء الفلسطينيين إلا أنها لم تدخر جهدًا فى اختيار الشخصيات الفلسطينية الأكثر تأهيلاً لتمثيل فلسطين، فجاء اختيارها على موسى العلمى ليكون ممثلاً للوفد الفلسطينى ولقد أبدت كل طوائف الشعب الفلسطينى هذا الاختيار.

رابعًا - نجحت الدبلوماسية المصرية فى رسم صورة كاملة عن أبعاد القضية الفلسطينية وأبرزت نقاط الضعف فى الدعاية العربية ومن أهم هذه النقاط :

١ ـ غياب الدعاية العربية لقضية فلسطين فى كل من بريطانيا وأمريكا.

٢ ـ غياب العمل الجماعى العربى المنظم فى الدفاع عن قضية فلسطين.

٣ ـ افتقار العرب للعزيمة والعمل الجاد فى الدفاع عن قضيتهم بالرغم من صدق نواياهم.

٤ ـ عدم القدرة على اقتناص الفرص التى لاحت لهم لاستثمارها لصالحهم، ومن بين هذه الفرص والتى أوضحها ممثلو مصر فى الخارج حاجة الحلفاء الشديدة لمساعدة العرب أثناء الحرب ، وكذلك الخلافات فى وجهات النظر بين الهيئات اليهودية.

وعلى أية حال فإن عالم ما بعد الحرب قد شهد تغيرات كبيرة كان لها أثرها على قضية فلسطين ، وكان من المفروض أن تتعامل الدبلوماسية المصرية مع تلك المتغيرات وهذا ما سوف يتضح تباعًا.

الهوامش

(1) Nicholas Bethell; The Palestine traingle, The Struggle between British, The Jews and Arabs 1935-1948 (London, 1969) pp. 130, 131.

(٢) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية (القاهرة، معهد البحوث العربية، (١٩٦٦) ص ١٤،٣ .

(٣) حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٨٢) ص ١٩٥ .

(٤) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧ ٤٠/٤/جـ ٥ سرى جداً ، تقرير رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/٥/٢٠ .

(٥) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

(٦) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٩، ٢٠ .

(٧) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٦٤ فلسطين ، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٣، رسالة من عونى عبد الهادى إلى مصطفى النحاس فى ١٩٤٣/١٢/١٤ .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٤ سرى جداً، تقرير رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية فى٣١/١/١٩٤٤ .

(١٠) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٤ سرى جداً، تقرير رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية فى ١٩٤٤/١/٣١ .

(١١) نفس المصدر ، تقرير رقم ١ (١٩٤٤) من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/١/٣١ .

(١٢) نفس المصدر

(١٣) نفس المصدر

(١٤) نفس المصدر، من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى٣١/٨/١٩٤٤ .

(١٥) نفس المصدر ، محفظة ١١٥٠ فلسطين ، ملف ٣٧/٥٠/٢ سرى جداً ، مذكرة من الحكومة العراقية إلى الحكومة المصرية (سرى للغاية) فى ١٩٤٤/٤/١٧.

(١٦) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٥ سرى جداً، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٤/٦/١٧.

(١٧) نفس المصدر ، تقرير رقم (٩) لسنة (١٩٤٤) من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية ، سرى جداً ، فى ١٩٤٤/٥/٢٠.

(١٨) نفس المصدر ، محفظة بغداد رقم ٣ ملف ١/٧/٢١٧جـ ٦ سرى ، من وزير مصر المفوض فى بغداد إلى النحاس فى ١٩٧٣/٤/٢٠.

(١٩) نفس المصدر، محفظة١٥٦٤، ملف من ٣٧/٤٠/٤ قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٣٩/٨/١٣.

(٢٠) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

(٢١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧ فلسطين ، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٥ سرى جداً ، من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جداً" بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٠.

(٢٢) نفس المصدر ، مذكرة من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جداً" فى ١٩٤٤/ ٥/٢١.

(٢٣) نفس المصدر ، تقريره رقم (٩) لسنة (١٩٤٤) بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٠.

(٢٤) أحمد حامد السيد، مرجع سابق ، ص ١٥٤.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٥٥.

(٢٧) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٤ سرى جداً ، تقرير عن محادثات حول فلسطين أرسله القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٣/١٢/٣٠.

(٢٨) نفس المصدر.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) نفس المصدر ، برقية من القنصل المصرى إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" فى ١٩٤٤/١/٣.

(٣١) نفس المصدر، تقرير القنصل المصرى بالقدس (سرى جدًا) ١٩٤٣/١٢/٣٠.

(٣٢) نفس المصدر ، برقية من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" ١٩٤٤/١/٣.

(٣٣) نفس المصدر ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" فى ١٩٤٤/١/٥.

(٣٤) نفس المصدر ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/٢/١٥.

(٣٥) نفس المصدر ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية " سرى جدًا فى ١٩٤٤/٣/٥.

(٣٦) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥سرى جدًا ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" بتاريخ ١٩٤٤/٢/١٢.

(٣٧) نفس صدر ، محفظة ١٥٠٠، ملف ٢/٥٠/٣٧ سرى جدًا، تلغراف من توفيق صالح الحسينى وكيل الحزب العربى الفلسطينى إلى النحاس فى ١٩٤٤/٧/٢٢.

(٣٨) نفس المصدر ، محفظة ١٤١٨، ملف ٦٦/٥٠/٣٧ سرى ، من وزير مصر المفوض بأنقرة على وكيل الخارجية المصرية فى ٦ مارس ١٩٤٤.

(٣٩) نفس المصدر ، محفظة ١٥٠٠، ملف٢/٥٠/٣٧ سرى جدًا ، برقية من وكيل الخارجية المصرية إلى القائم بالأعمال بالنيابة المصرى بدمشق فى ١٤ مارس ١٩٤٤.

(٤٠) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ ـ سرى جدًا ، تقرير رقم ٦ من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى جدًا" فى ١٩٤٤/٣/١٢.

(٤١) نفس المصدر، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" فى ١٩٤٤/٣/٣٠.

(٤٢) نفس المصدر، تعزيز من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" فى ١٩٤٤/٥/٢٠.

(٤٣) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية "سرى جدًا" فى ١٩٤٤/٣/٢٤.

(٤٤) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/٤/١١.

(٤٥) نفس المصدر.

(٤٦) نفس المصدر ، محفظة ١٤٩٧، ملف ٤٨/٥٠/٣٧ سرى ، من قنصل مصر بالقدس بالنيابة إلى وكيل الخارجية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٤.

(٤٧) نفس المصدر ، محفظة ١٤١٨، ملف ٢/٧٢/٤ سرى، مستخرج من الجلسة السابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام بالإسكندرية فى ١٩٤٤/١٠/٥.

(٤٨) نفس المصدر.

(٤٩) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٥٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٨٢٩، ملف ٣/٧/١٦٣ جـ ٢ سرى ، تقرير رقم ٥ لسنة (١٩٤١) من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤١/١٠/٧.

(٥١) نفس المصدر.

(٥٢) نفس المصدر.

(٥٣) نفس المصدر ، تقرير رقم ٥ لسنة (١٩٤٢) من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية سرى، بتاريخ ٤ يونية ١٩٤٢.

(٥٤) نفس المصدر.

(٥٥) نفس المصدر ، تقرير رقم ٩ لسنة (١٩٤٢) سرى من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية ، بتاريخ يونية ١٩٤٢.

(٥٦) نفس المصدر ، رسالة من وكيل الخارجية المصرية إلى قنصل مصر بالقدس، يونية ١٩٤٢.

(٥٧) نفس المصدر ، تقرير رقم ١٤ لسنة (١٩٤٢) سرى من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية ، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٤٢.

(٥٨) نفس المصدر.

(٥٩) نفس المصدر، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية سرى ، بتاريخ ١٩٤٣/٥/١١.

(٦٠) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ سرى جدًا ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية " سرى جدًا" فى ١٩٤٤/١/٢٣.

(٦١) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جدًا، من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/١/٢٨.

(٦٢) نفس المصدر ، ملف ٤٨/٥٠/٣٧ سرى ، من قنصل مصر بالقدس إلى وكيل الخارجية فى ١٩٤٤/١٠/٢٢.

(٦٣) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى جداً ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩ مايو ١٩٤٣.

(٦٤) نفس المصدر ، من القنصل المصرى إلى الخارجية المصرية فى ٢٠ مايو ١٩٤٣.

(٦٥) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ «سرى جداً" من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٣/٨/٢٨.

(٦٦) نفس المصدر ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/١/١٤.

(٦٧) نفس المصدر ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية «سرى» جداً" فى ١٩٤٤/١/١٧.

(٦٨) نفس المصدر ، تقرير رقم ٥ لسنة (١٩٤٤) من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ٨ فبراير ١٩٤٤.

(٦٩) نفس المصدر، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٤/٢/٦.

(٧٠) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً ، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٤/٥/١٨.

(٧١) نفس المصدر.

(٧٢) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جداً ، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٢٨ ١٩٤٤/١.

(٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٨٢٩، ملف٣/٧/١٦٢ جـ ٢ ـ سرى ، من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٨ يوليو١٩٤٢.

(٧٤) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٢ـ سرى ، تقرير رقم ١١ لسنة (١٩٤٢) من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٢/٩/٢.

(٧٥) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٧،ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً ، تقرير رقم ١٠ لسنة (١٩٤٤) من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٤/٥/٣٠.

(٧٦) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٤ سرى جداً ، رسالة من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/٩/٨.

(٧٧) نفس المصدر.

(٧٨) نفس المصدر، محفظة ٨٢٩، ملف ٢/٧/١٦٣ جـ ٢سرى، تقرير رقم ٥.

(٧٩) نفس المصدر.

(٨٠) نفس المصدر، محفظة ١٤٩٧، ملف ٤٨/٥٠/٣٧ سرى ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٥/١١/ ١٩٤٣.

(٨١) نفس المصدر.

(٨٢) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جداً ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/٨/٢٨.

(٨٣) نفس المصدر، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى" فى ١٩٤٣/٩/١٥.

(٨٤) نفس المصدر، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى جداً" فى ١٩٤٤/١/٥.

(٨٥) نفس المصدر ، ملف٤/٤٠/٣٧ جـ ٥، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، سرى جداً فى ١٩٤٤/٤/٢.

(٨٦) آلان تايلور ، كيف قامت إسرائيل ، ترجمة وتعليق على محمد على (القاهرة، الدار القومية للنشر، د. ت) ص ١١١.

(٨٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٦٤ ملف ٤/٤٠/٣٧ سرى ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٢/٨/١٢.

(٨٨) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جداً ، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر بلندن فى ٦ ديسمبر ١٩٤٣.

(٨٩) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢١٢.

(٩٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً، رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٤/٤/٢٥.

(٩١) نفس المصدر ،

(٩٢) نفس المصدر ، رسالة من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية "سرى " فى ١٩٤٤/٤/٣٠.

(٩٣) نفس المصدر، رسالة من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية «سرى» فى ١٩٤٤/٥/٥.

(٩٤) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٩٥١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧ ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية «سرى» فى ٦ مارس ١٩٤٤.

(٩٦) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٩٧) المرجع السابق ن ص ٢١٦، ٢١٧.

(٩٨) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً، رسالة من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية فى مارس ١٩٤٤.

(٩٩) نفس المصدر ، رسالة من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٤/٥/٥.

(١٠٠) د. داهون حاصل على دكتوراه من جامعة ميلانو ورأس تحرير جريدة (إسرائيل)، كما رأس لعدة أعوام الحركة الصهيونية فى ميلانو، ثم هاجر إلى فلسطين وعمل فى مكتب الصهيونية "كيرين كايميت" وهو المركز الذى كان يشغله فى ذلك الوقت.

(٣) نفس المصدر، رسالة من القنصل المصرىَ بمدينة ليو بولد فيل بالكونغو إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٤/٤/٦.

(١٠١) نفس المصدر ، محفظة٨٢٦، ملف ٧/١/١٦٩ سرى، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٤ انظر محفظة ١٥٦٤ ملف ٤/٤٠/٣٧ نفس الرسالة.

(١٠٢) نفس المصدر ، محفظة ٨٢٩ ملف، ٣/٧/١٦٣ جـ سرى ، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٨.

(١٠٣) نفس المصدر، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩٤١/٣/١٠.

(١٠٤) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٤، ملف جـ ٢ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٣/١/١٢.

(١٠٥) نفس المصدر، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جداً ، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية ، يناير ١٩٤٤.

(١٠٦) نفس المصدر، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى جداً ، من القائم بالأعمال المصرية بالنيابة بانقرة إلى

الخارجية المصرية فى ٢٠ مارس ١٩٤٤.

(١٠٧) نفس المصدر ، من القائم بالأعمال بالنيابة بأنقرة إلى الخارجية المصرية فى ٣٠ مارس ١٩٤٤.

(١٠٨) نفس المصدر.

(١٠٩) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى جداً ، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر بلندن ، فى ١٩٤٣/١٢/٦.

(١١٠) نفس المصدر ، من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية ، فى ١/٦

١٩٤٤.

(١١١) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٥ سرى جداً ، تقرير رقم ٦ لسنة (١٩٤٤) من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" ، فى ١٩٤٤/٢/١٢.

(١١٢) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى ، من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٣٩/٩/١١.

(١١٣) نفس المصدر.

(١١٤) نفس المصدر محفظة ٨٢٩، ملف ٣/٧/١٦٣ جـ ٢، من قنصل مصر بالقدس «محمد خيرت» الخارجية المصرية «سرى جداً» فى ١٩٤٠/٧/١١.

(١١٥) نفس المصدر.

(١١٦) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى، من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ٧ مارس ١٩٤٢.

(١١٧) نفس المصدر. من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٦ مارس ١٩٤٢.

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ٨٢٩، ملف ٣/٧/١٦٣ جـ ٢ سرى ، من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٢ يونية ١٩٤٢.

(١١٩) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٢/٨/١٠.

(١٢٠) نفس المصدر ، من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٢/٨/١٢.

(١٢١) نفس المصدر، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٣، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ٢٨ أيلول (يناير) ١٩٤٤.

(١٢٢) الأمانة العامة للجامعة العربية ، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، ص ٢٤٠.

(١٢٣) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤١٨، ملف

٤/٧٢/٣ سرى ، من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية ، فى ٢٤ يناير ١٩٣٨.

(١٢٤) نفس المصدر.

(١٢٥) محمد حافظ غانم ، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى (القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية بجامعة الدول العربية ١٩٦٤-١٩٦٥) ص٩٠.

(١٢٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٢ سرى، وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٢/٦/١٤.

(١٢٧) نفس المصدر ، ملف٣٧/٤٠/٤ جـ ٣ سرى ، من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية ، فى ٦ يناير ١٩٤٣.

(١٢٨) نفس المصدر.

(١٢٩) نفس المصدر.

(١٣٠) نفس المصدر.

(١٣١) نفس المصدر ، من الوزير المصرى المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" ، ٩ يناير ١٩٤٣.

(132) Foreign Relation of The United States. Diplomatic Papers, 1943, pp. 751-754.

(133) Ibid.

(١٣٤) الخارجية المصرية. الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٣، من الوزير المصرى المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية، سرى، فى ٢ فبراير ١٩٤٣.

(١٣٥) نفس المصدر.

(١٣٦) نفس المصدر.

(١٣٧) نفس المصدر.

(١٣٨) نفس المصدر.

(١٣٩) نفس المصدر.

(١٤٠) نفس المصدر.

(١٤١) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٧ فبراير ١٩٤٣.

(١٤٢) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ٢٣ فبراير ١٩٤٣.

(١٤٣) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩مارس ١٩٤٣.

(١٤٤) نفس المصدر.

(١٤٥) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ٣٠ مارس ١٩٤٣.

(١٤٦) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية فى ٨ ابريل ١٩٤٣.

(١٤٧) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض بواشنطن، أبريل ١٩٤٣.

(١٤٨) نفس المصدر ، محفظة ١٦٠٧ ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٣/٩/١.

(١٤٩) نفس المصدر.

(١٥٠) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/٩/١٥.

(١٥١) نفس المصدر.

(١٥٢) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/١٢/٢١.

(١٥٣) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٣/٩/٢٥.

(١٥٤) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الطبعة السابعة القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧) الجزء الأول، ص ١٧٣.

(١٥٥) المرجع السابق ، ص ١٧٣، ١٧٥.

(١٥٦) المرجع السابق ، ص ١٧٥، ١٨٠.

(157) Foreign Relation of U.S.A. 1944, Vol. V, P. 590.

(158) Ibid

(١٥٩) الأمانة العامة للجامعة العربية ، الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين ، ص ٢٤٠.

(١٦٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٥ سرى جداً ، من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٠ مارس ١٩٤٤.

(161) Foreign Relation of U.S.A., OP. Cit., P. 598.

(١٦٢) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

(١٦٣) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦٠٧ ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٥ سرى جداً، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية «سرى جداً» فى مارس ١٩٤٤.

(١٦٤) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية " سرى" فى ١٩٤٤/٣/١٧.

(١٦٥) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق ، ص ١٧٧.

(١٦٦) الأمانة العامة للجامعة العربية ، الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين ، ص ٢٧٨ ـ ٣٤٢.

(١٦٧) أحمد حامد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

(١٦٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٦٠٧ ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٥ سرى جداً، من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ٢٩ مايو ١٩٤٤.

(١٦٩) الأمانة العامة للجامعة العربية، الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(*) ذكر راغب النشاشيبى - رئيس حزب الدفاع الفلسطينى - أثناء انعقاد مؤتمر لندن ١٩٣٩ لعلى ماهر رئيس الوفد المصرى عن أمله فى ضم فلسطين إلى مصر ذاكرًا " أن هذا الأمر سهل إذ يكون كزيادة واحدة إلى مديريات مصر" ولقد أجابه على ماهر قائلاً: " ما تلخبطناش يا نشاشيبى زيادة عن ما احنا متخلبطين" الخارجية المصرية، محفظة ٨٢٩، ملف ٣/٧/١٦٣ جـ ٢ سرى، رسالة من قنصل مصر بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٤ يوليو ١٩٤١.

الفصل الثالث

الدبلوماسية المصرية

وقضية فلسطين

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠ حتى صدور قرار التقسيم ١٩٤٧

- محاربة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين عقب الحرب العالمية الثانية.

- الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى فى بريطانيا وأمريكا عقب الحرب العالمية الثانية.

  - الدبلوماسية المصرية واللجنة الأنجلو أمريكية ١٩٤٦

- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين من خلال الجامعة العربية

  - مؤتمر انشاص ٢٨ مايو ١٩٤٦

  - مؤتمر بلودان ٨ يونية ١٩٤٦

- الدبلوماسية المصرية ومؤتمر لندن (١٩٤٦ - ١٩٤٧)

- الدبلوماسية المصرية وعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة ١٩٤٧.

أولاً ـ محاربة النفوذ الصهيونى داخل فلسطين عقب الحرب العالمية الثانية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سعى اليهود داخل فلسطين إلى القيام بمحاولات عديدة للضغط على الحكومة البريطانية لتحقيق مطالبهم، وأهمها إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين. ومن بين تلك المحاولات قيامهم بالعمليات الإرهابية داخل الأراضى الفلسطينية ضد العرب والسلطات البريطانية، وكذلك تنشيط دعايتهم داخل فلسطين وخارجها لتحقيق أمانيهم.

وقد قامت القنصلية المصرية بالقدس بإرسال العديد من الرسائل التى تبرز نشاط اليهود فى تلك الفترة وموقف الدبلوماسية المصرية من هذا النشاط. ففى رسالة من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس فى ١٨ مايو ١٩٤٥ يذكر فيها أن جماعة إرهابية يهودية تطلق على نفسها اسم "المدافعين عن حرية إسرائيل" قامت بالكثير من العمليات الإرهابية ضد سلطات الانتداب البريطانى فى أنحاء متفرقة من فلسطين(١).

ورسالة ثانية يرسلها القنصل المصرى فى ٣ يناير ١٩٤٦ يوضح فيها ازدياد العمليات الإرهابية اليهودية داخل فلسطين، مما دفع المندوب السامى البريطانى إلى استدعاء زعماء اليهود لمحادثتهم فى أمر هذه الاعتداءات، فأعربوا عن استنكارهم لها وفى نفس الوقت رفضوا التعاون مع سلطة الانتداب لتعقب الإرهابيين(٢) ورسالة ثالثة يذكر فيها قيام الحكومة البريطانية بزيادة قواتها فى فلسطين بنحو ثلاثين ألفًا من الجنود بكامل عتادهم للحد من هذه الاعتداءات(٣).

وفى رسالة أخرى من القنصل المصرى بالنيابة يذكر فيها أن الحوادث الإرهابية فى فلسطين قد نتج عنها استقالة اللورد "جورت" المندوب السامى فى فلسطين، وأن أسباب الاستقالة ليست أسبابًا صحية كما أعلن، ولكن هناك أسباب ودوافع سياسية أدت إليها، ومنها اختلاف الرأى العام بين السلطات الإنجليزية فى لندن وبين "جورت" حول أسلوب الحكم فى فلسطين ، ومن هذه الاختلافات اتجاه وزارة المستعمرات البريطانية إلى اصطناع سياسة اللين والمراوغة مع يهود فلسطين، بينما يرى "جورت" أن العمليات الإرهابية التى يقوم بها اليهود "تعتبر تحديًا للسلطات المسئولة وانتقاصًا من هيبتها إذا وقفت حيالها مكتوفة الأيدى تنفيذًا لأوامر لندن"(٤).

لم تتوقف جهود القنصلية المصرية عند حد رصد الاعتداءات اليهودية، بل قامت القنصلية بتوضيح نشاط الدعاية اليهودية فى فلسطين – على نحو ما سبق ذكره فى الفصل السابق ـ ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس فى ٤ مارس ١٩٤٥ يذكر فيها " أن نشاط اليهود على أشده ولا يترك مناسبة إلا انتهزوها لخدمة مصالح الصهيونية، وأن وايز مان وألتمان ورجال الوكالة اليهودية يتنقلون فى مختلف بلاد العالم لخدمة أغراضهم". وينبه القنصل المصرى نظر الخارجية المصرية بأن الدعاية العربية لفلسطين غير منظمة التنظيم الذى تستحقه فيقول "فالعالم يجهل إلى الآن المسألة الفلسطينية العربية ـ جهلاً يكاد يكون تامًا، وأنها فى أشد الحاجة إلى الدعاية التى تجعل الناس يدركون حقيقتها " ويختم القنصل المصرى رسالته مبديًا بعض الآراء من أجل تنشيط الدعاية العربية وتفعيل دور المكاتب العربية التى قررت الجامعة العربية إنشاءها فى عواصم العالم المختلفة فينصح القنصل المصرى بالقدس أنه إذا كانت مسألة الدعاية العربية متوقفة على اختيار أعضاء المكاتب " فالواجب يقتضى بأن لا تقوم هذه المسألة عقبة فى هذا السبيل إذ يحسن البدء بعدد قليل من الموظفين ثم زيادتهم تدريجيًا كلما اقتضى الأمر، فالمهم البدء، فالعمل والزمن كفيلان بإظهار العيوب فنعمل على تداركها" كما اقترح أيضًا أن تكون البعثات

الدبلوماسية للدول العربية مشرفة على عمل تلك المكاتب ، مع إنشاء مكتب فى فلسطين يقوم بجمع المعلومات والإحصاءات ليمد بها المكتب المركزى الذى سينشأ فى القاهرة لتنسيق عمل الدعاية(٥).

ويلاحظ أن القنصل المصرى أراد أن ينبه الحكومة المصرية إلى الأخطار التى سوف تتعرض لها قضية العرب نتيجة قلة دعايتهم ، بينما كانت الدعاية اليهودية مؤثرة للغاية ، ويستدل القنصل المصرى بذلك إلى تغير سياسة الحكومة المنتدبة فى فلسطين التى عملت على إحلال اليهود بتولى بعض المناصب القيادية التى كان يشغلها العرب فى فلسطين.

ويتضح ذلك فى رسالة من القنصل المصرى بالنيابة فى ١٩٤٥/٣/٢١ التى يقول فيها إن من بين هذه المناصب التى فقدها العرب "رئاسة بلدية القدس" حيث أعلن المندوب السامى البريطانى فى فلسطين اتباع نظام دورى لرئاسة البلدية بحيث يتولى الرئاسة بالدور لمدة سنة عضو مسلم ثم يهودى ثم مسيحى. على الرغم من أن هذا المنصب كان يشغله مسلم منذ بداية الانتداب. مما كان لهذا القرار الأثر السيئ فى الدوائر العربية الفلسطينية والأثر الحسن عند اليهود(٦).

وعلى الرغم من العمليات الإرهابية التى كان يقوم بها اليهود فى فلسطين إلا أن القنصلية المصرية نظرًا بالقدس كانت حريصة على استمرار العلاقات الطيبة مع زعماء الوكالة اليهودى، "نظرًا لما للوكالة من صفة رسمية معترف بها" وهذا ما أوضحه القنصل المصرى فى رسالته المؤرخة فى ٥ يناير ١٩٤٦ والتى يذكر فيها أن أعضاء القنصلية المصرية يتصلون بزعماء الوكالة اليهودية فى كثير من الشئون، ويتبادلون الزيارات ويجتمعون فى المناسبات. على اعتبار أن من الواجبات الضرورية للممثل القنصلى أن يرعى طيب العلاقات مع السلطات التى يباشر عمله فى بلادها، وأن يتجنب الدخول فى جدل معها "ولا شك أن الوكالة اليهودية سلطة من سلطات فلسطين الرسمية المعترف بها فى البلاد طبقًا لصلة الانتداب، حيث إن الحكومة الإنجليزية وصفتها أخيرًا بأنها حكومة داخل حكومة

فلسطين " ويبرر القنصل المصرى شرعية هذه العلاقات قائلا" إن اليهود لا يزالون يفدون إلى مصر بإذن إدارة الجوازات بوزارة الداخلية، فضلاً عن أن الوكالة اليهودية تصدر مطبوعات اقتصادية ونشرات إخبارية ترد للقنصلية وتطلع عليها فى أعمالها"(٧).

ولم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية عند هذا الحد ، بل قامت بتتبع النشاط الصهيونى لدى بعض الجمعيات الصهيونية التى تبث دعايتها فى مصر ، فعندما أرسل الاتحاد العربى بالقاهرة إلى الخارجية المصرية ليعلمها عن نشاط الجمعية الصهيونية المصرية التى يرأسها اليهودى " ليون كاسترو" والتى عقدت مؤتمرها بالقاهرة أوائل عام ١٩٤٥ والذى وافقت فيه على نظامها الأساسى المؤيد للصهيونية. قامت القنصلية المصرية بالقدس بإرسال برقية للخارجية المصرية تعلمها أيضًا بمدى نشاط هذه الجمعية وتحذرها من العواقب الوخيمة التى ستتعرض لها مصر والقضية الفلسطينية من استمرار نشاطها فيقول القنصل المصرى " إنه من الخير أن تراقب السلطات المختصة مظاهر هذا النشاط لتجنب البلاد ما ينطوى عليه من اتجاهات"(٨).

وبوصول هذه المعلومات قامت الخارجية المصرية بالاتصال بوزارة الداخلية للأمن العام لكى تتخذ الإجراءات اللازمة حيال هذه الجمعية(٩). وبالفعل قامت الداخلية المصرية بإنذار "ليون كاسترو" ومعظم أعضاء هذه الجمعية ، مع مراقبة نشاطهم(١٠).

وعندما شارك الشعب المصرى شعب فلسطين فى الاحتجاج ضد "وعد بلفور" حيث أعلن الإضراب فى مصر لعدة ساعات، فأرسل القنصل المصرى بالنيابة بالقدس فى ١٩٤٥/١١/٧ رسالة يبين فيها أثر هذا العمل على الرأى العام العربى فى فلسطين ، فيقول إن عرب فلسطين قد اغتبطوا من موقف مصر، وأعدوه دليلاً على اتخاذ الوعى العربى فى مصر اتجاهًا عميقًا سرى به إلى الأوساط الشعبية بعد أن كان يقتصر فيما مضى على الهيئات المشتغلة بالقضية العربية"

ويضيف القنصل المصرى بالنيابة أن الدوائر العربية لم تكن تتوقع اندفاع الشعور المصرى إلى الحد الذى بلغه فى حوادث ٢ و ٣ نوفمبر " ولذا فقد جاءت أنباء المظاهرات والحوادث التى اقترنت بها مباغتة لأهل فلسطين ، وقوبلت لدى العرب بحماس وإعجاب شديدين غير أن رد الفعل لدى اليهود كان شديد الوقع، وانبرت الصحافة العبرية تندد بما حدث"(١١).

وعندما أرسلت الحكومة المصرية اثنين من الخبراء المصريين للقيام بأعمال التحسين والتنظيم فى مدينة يافا ، بعثت القنصلية المصرية فى أوائل يونية ١٩٤٦ مذكرة توضح فيها الأثر الحسن الذى تركه هذا العمل فى نفوس أهل يافا ، الذين أعربوا عن احترامهم وتقديرهم للحكومة المصرية(١٢).

ثانياً ـ الدبلوماسية المصرية ومجابهة النفوذ الصهيونى فى بريطانيا وأمريكا عقب الحرب العالمية الثانية:

كانت الحركة اليهودية الصهيونية على أرض فلسطين وخارجها تتحرك بكل الوسائل لتثبيت أقدامها فى فلسطين، حيث عقدت المؤتمرات العديدة لبث دعايتها الصهيونية. بينما كانت الدعاية العربية تخطو أولى خطواتها بإنشاء المكاتب العربية فى عواصم دول العالم ـ ومنها لندن وواشنطن ـ لشرح وجهة النظر العربية ومقاومة الادعاءات اليهودية.

ففى رسالة من "عبدالفتاح عمرو" سفير مصر بلندن فى يوليو ١٩٤٥ إلى الخارجية المصرية يبين فيها أول نشاط للمكتب العربى بلندن لبث الدعاية العربية، فيذكر أن المكتب العربى قد دعا بعض الصحفيين إلى اجتماع فى فندق " نورماندى" لإيضاح وجهة النظر العربية فى مسألة فلسطين ، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيونى بلندن(١٣).

وقد كان السفير المصرى حريصًا على ضرورة حضور الهيئات الدبلوماسية للبلاد العربية فى هذه الاجتماعات الصحفية نظرًا لأهميتها فى خدمة قضية فلسطين ، وكذلك لملاحظة اتجاهات البحث والأسئلة فى شأنها ، فقام بالاتصال بسكرتير المكتب العربى لإقناعه بهذا الرأى ، وبالفعل تم الاستجابة لاقتراح السفير المصرى حيث أرسل المكتب العربى دعوة عامة لجميع الهيئات العربية لحضور هذه الاجتماعات(١٤).

ولم تقتصر جهود السفير المصرى عند هذا الحد بل قام بمقابلة المسئولين البريطانيين من أجل الدفاع عن فلسطين ، ففى ٨ أكتوبر ١٩٤٥ اتصل السفير المصرى بلندن بالمستر بيفن وزير الخارجية البريطانية وتناقش معه بشأن مشكلة فلسطين والصعوبات التى تواجه حل تلك المشكلة ، وقد عبّر بيفن بأن السياسة البريطانية ما زالت غير مستقرة فى المنطقة وأعرب عن أمله فى اجتماع العرب واليهود معًا فى مؤتمر يكون غرضه الحل السلمى لهذه المشكلة. وقد أوضح السفير المصرى بأن المصريين لديهم نفس الرغبة من أجل تقليل حالة الهياج وعدم الاستقرار ويرحبون بأى اقتراحات فى هذا الشأن وأن مصر ترحب بأية خطوة لحل هذه المشكلة بشكل يضمن وحدة فلسطين وعروبتها(١٥).

ومن الموضوعات المهمة التى قامت بها الدبلوماسية المصرية بدور فعال فى مجابهة النفوذ الصهيونى فى بريطانيا موضوع الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين، حيث واصلت الدبلوماسية المصرية جهدها فى محاربة هذه الهجرة عقب الحرب العالمية الثانية والذى زاد حجمها بشكل كبير بتدعيم من الحكومتين البريطانية والأمريكية.

فقد أرسل القنصل المصرى بالقدس " عبدالمنعم مصطفى" رسالة إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٥/١٠/١ يقول فيها " إنه ما زالت حركة تهريب اليهود إلى فلسطين مستمرة، وأن معدل ما يفد إلى فلسطين من يهود مهربين يبلغ نحو ألف شخص فى الشهر، وأن هذا التهريب يتم من الشمال عبر سوريا ولبنان

وكذلك من جهة الجنوب عبر مصر[١٦]. ورسالة ثانية يذكر فيها أن هناك أكثر من ١١,٠٠٠ يهودى يونانى يتأهبون للمجىء إلى فلسطين بطريقة غير شرعية[١٧].

وعلى الفور قامت الخارجية المصرية بإصدار تعليماتها لمفوضيها فى كل من سوريا ولبنان واليونان لبذل مساعيهما فى هذا الشأن وجمع المعلومات والتحقق منها. كما اتصلت أيضًا بمصلحة الحدود المصرية من أجل اتخاذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة للحدود المصرية منعًا لتسرب اليهود إلى مصر أو من مصر إلى فلسطين[١٨].

وفى ٧ نوفمبر ١٩٤٥ أرسل القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى دمشق مذكرة للخارجية المصرية يعلمها بنتائج اتصالاته ومساعيه لدى المسئولين فى سوريا حول هذا الموضوع والتى أجملها فى نقطتين:

الأولى : وجود جمعيات صهيونية تنظم تهريب اليهود على طول الحدود السورية الشمالية وأن هناك جماعة من السوريين المأجورين يقومون بتيسير تحقيق برنامج هذه الجمعيات.

الثانية : أن التهريب من ناحية البحر عن طريق صنعاء وبيروت أشد خطرًا منه عن طريق البر، كما أنه من ناحية لبنان أوسع منه من على حدود سوريا[١٩].

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٤٥ أرسل القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببيروت تقريرًا هو الآخر للخارجية المصرية يعلمها بنتائج مساعيه، فيذكر أن اليهود المهربين إلى فلسطين عن طريق لبنان ينقسمون إلى فئتين:

الأولى : اليهود النازحون من أوروبا وهؤلاء يأتون عبر الحدود التركية السورية ويهربون إلى فلسطين عبر الحدود السورية الفلسطينية ، وبعض منهم يتسربون إلى لبنان بواسطة شركات النقل اليهودية أو جمعيات سرية يهودية.

أما الفئة الثانية : فتتمثل فى تهريب "أطفال فقراء اليهود فى لبنان" عن طريق تلك الجمعيات السرية التى تقوم بإغراء العائلات اليهودية الفقيرة على التخلى عن أولادها الصغار لإرسالهم إلى فلسطين ، حيث يدخلون المستعمرات اليهودية وهناك تتولى تربيتهم وتعليمهم وتدريبهم من صغرهم تدريبًا عسكريًا. ويضيف القائم بالأعمال بالنيابة فى تقريره أيضًا أن هناك تواطؤًا من قبل موظفى الحدود اللبنانية بسبب مرتباتهم الصغيرة مما يساعد على ذلك التهريب[٢٠].

وفى ٣٠ نوفمبر من نفس العام أرسل القائم بالأعمال بالنيابة فى بيروت رسالة أخرى إلى الخارجية المصرية يعلمها بأن الحكومة اللبنانية قد عززت الحراسة على حدود فلسطين ، حيث زادت من عدد رجال الدولة زيادة كبيرة لمنع التهريب ، كما أبعدت نحو ١٢ يهوديًا حاملى الجنسية السورية من المشتبه فيهم بالقيام بالتهريب إلى سوريا[٢١].

والواضح أن الحكومة البريطانية كانت على علم تام بهذه الهجرة غير الشرعية، كما أنها لم تتخذ الإجراءات التى تكفل منعها فعندما ألقت السلطات البريطانية فى فلسطين القبض على بعض المهاجرين اليهود غير الشرعيين صدرت تعليمات من لندن للإفراج عن هؤلاء المهاجرين وتسليمهم إلى الوكالة اليهودية[٢٢].

ونتيجة لذلك ركزت الجهود الدبلوماسية المصرية فى منع الهجرة غير الشرعية على اتصالاتها مع الحكومة البريطانية ، وبفضل هذه الجهود طلبت الحكومة البريطانية من تسع دول أوروبية مساعدتها فى تنفيذ تدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية.

فيذكر عبد المنعم مصطفى قنصل مصر بالقدس فى هذا الشأن فى رسالته المؤرخة فى ١٩٤٦/٨/٢٧ أن ثلاث دول من بين الدول التسعة وهى روسيا وبولونيا ورومانيا قد ردت على الطلب البريطانى ردودًا غير ودية وأن معظم اليهود الذين يهاجرون إلى فلسطين بطريقة غير شرعية هم من الدول الثلاث وإن المنظمات

الصهيونية وضعت خطة لتهجير مليونى يهودى من روسيا إلى فلسطين ، وأن الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة قد جمعت ، فقامت الحكومة البريطانية باتخاذ بعض الإجراءات لمنع هذه الهجرة إلى فلسطين ، حيث قررت السلطات البريطانية فى فلسطين ضبط السفن الناقلة للمهاجرين فى عرض البحر واقتيادها إلى قبرص بدلاً من تركها تصل إلى موانئ فلسطين[٢٣]. كما أرسلت الحكومة البريطانية أيضًا تعليماتها إلى ممثليها فى فرنسا وإيطاليا وبعض دول أوروبا بطلب معاونة هذه الدول فى مكافحة هذه الهجرة ، وقد استجابت بعض الدول فعلاً لهذا التعاون ، ومن بينها فرنسا[٢٤].

أما بخصوص النفوذ الصهيونى داخل أمريكا وموقف الدبلوماسية المصرية منه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فتشير وثائق الخارجية المصرية على الجهود العظيمة التى قامت بها الحكومة المصرية وممثلها فى واشنطن فى الحد من هذا النفوذ.

فعندما أعلن الرئيس الأمريكى "هارى ترومان" فى أغسطس ١٩٤٥ بضرورة السماح بإدخال مائة ألف يهودى دفعة واحدة إلى فلسطين، قامت الحكومة المصرية بإصدار تعليماتها إلى وزيرها المفوض فى واشنطن ليقوم بمساعيه الدبلوماسية لدى المسئولين الأمريكيين - بالتعاون مع الوزراء المفوضين للدول العربية فى واشنطن - وذلك لمنع هذه الهجرة وشرح وجهة النظر العربية فى قضية فلسطين.

وبناءً على تلك التعليمات قام "محمود حسن" وزير مصر المفوض فى واشنطن بالاجتماع مع الوزراء المفوضين العرب عدة مرات ، تناولوا الموضوع من جميع نواحيه بالبحث والدراسة ، وانتهوا إلى طلب مقابلة وزير الخارجية بالنيابة "مستر سيشون" والوزير المستشار لقسم الشرق الأدنى بالوزارة "مستر لوى هندرسون[٢٥]".

وبالفعل تمت المقابلة، وتحدث محمود حسن معهما نيابة عن زملائه الوزراء المفوضين العرب بحكم أقدميته، فقام ببسط وجهة النظر العربية فى هذا

الموضع، حيث سألهم عما إذا كان تصريح الرئيس ترومان يعد تغييرًا فى السياسة الأمريكية حيال فلسطين؟ كما أوضح لهما ما يساور العرب من قلق لأى تغيير فى السياسة الأمريكية حيث حذر قائلاً" إنه ليس من حق أمريكا ولا بريطانيا نفسها تغيير الوضع القائم فى فلسطين ، وأن فلسطين بمواردها الصغيرة لا يمكن أن تهضم هذا العدد الهائل الذى يتدفق عليها من كل صوب". وقد أيد الوزراء العرب المفوضون كل ما ذكره الوزير المصرى كما أكدوا على فى أن الأمر يعد تغييرًا أساسيًا فى سياسة الهجرة إلى فلسطين[٢٦].

بينما لم يستطع وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة مستر "سيشون" الرد ، حيث لم يعط جوابًا قاطعًا فى هذا الموضوع ، نظرًا لحداثة عهده بوكالة الخارجية وفى الوقت نفسه صرح بأنه يجهل أنه قد طرأ تغيير فى السياسة الأمريكية بالنسبة لهذا الموضوع[٣].

كما تقابل "محمود فوزى" مستشار المفوضية المصرية بواشنطن مع "مستر أيرلند" أحد المسئولين بقسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، وتحدث معه بخصوص تصريح "ترومان" وكتابه الذى أرسله إلى الحكومة البريطانية كى تسمح بإدخال اليهود إلى فلسطين. وقد ذكر "أيرلند" أنه بالفعل قد أرسل الكتاب، وأن الضغط من الجهات اليهودية على ترومان شديد[٤].

وفى ١٢ أكتوبر ١٩٤٥ قدم الوزراء المفوضون العرب فى واشنطن مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكية ، يعربون فيها عن استياء الحكومات العربية من تصريح ترومان[١]. ونتيجة لذلك أعلن "مستر جيمس . ف . بيرنز" وزير الخارجية الأمريكية فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٥ بيانًا قال فيه "إن الحكومة الأمريكية لن تؤيد أى قرار نهائى يكون من شأنه فى نظرها المساس بالوضع الأساسى فى فلسطين دون استشارة تامة مع اليهود والعرب" ، بينما أشار "ترومان" فى اجتماع صحفى فى اليوم نفسه الى تبادله وجهات النظر مع رئيس وزراء بريطانيا ، وذلك للاهتداء إلى وسائل للتخفيف من حالة اليهود فى أوروبا[١].

وقد أحدث بيان وزارة الخارجية الأمريكية ردود أفعال متباينة داخل أمريكا ، وهذا ما أوضحه "محمود فوزى" فى رسالته المؤرخة فى ١٩/١٠/١٩٤٥ حيث ذكر أن العناصر الأمريكية التى تميل إلى العرب قد أبدوا عدم ارتياحهم لهذا البيان ، وتخوفهم من احتمال أن تكون الخطوة التالية فى غير صالح العرب. أما الجهات الميالة إلى اليهود فإنها أبدت استياءها الذى عبر عنه فى وسائل الإعلام المختلفة فى أمريكا[٣].

وقد تمت اتصالات بين الحكومة البريطانية ونظيرتها الأمريكية بشأن فلسطين ، حيث اقترح "المستر بيفن" وزير الخارجية البريطانية على نظيره الأمريكى بضرورة التهدئة فى التصريحات التى يبدو فيها التأييد لقيام دولة يهودية فى فلسطين وفتح أبوابها للهجرة اليهودية فى تلك الفترة ، "حيث إن موسم الحج إلى مكة سوف يحل فى نوفمبر ، وليس من الضرورى أن نعطى لهذا المحفل الإسلامى الحاشد فرصة للتهيج ضدنا إذا ما صدرت تصريحات يعتبرها العالم العربى معادية لهم"[٤].

ونتيجة لهذه الاتصالات بدأت وزارة الخارجية الأمريكية تتعمد التدرج ولكن بسرعة فى تصحيح الخطأ الذى وقع فيه ترومان عند تناوله المسألة الفلسطينية فى بعض أعماله، وفى بعض تصريحاته للصحف فيذكر كل من " ميجور روبير" و "كيرنل هنرى" وهم من المشتغلين فى الاستعلامات الحربية الأمريكية لمحمود فوزى القائم بالأعمال بالإنابة فى واشنطن أن الخطأ الذى وقع فيه ترومان إنما ناتج عن عدم دراسة الموضوع دراسة كافية[٥].

ثالثًا - الدبلوماسية المصرية واللجنة الأنجلو أمريكية ١٩٤٦

فى نوفمبر ١٩٤٥ أصدر "بيفن" وزير الخارجية البريطانية بيانًا عن السياسة البريطانية الجديدة تجاه فلسطين معلنًا تشكيل لجنة مشتركة من الإنجليز

والأمريكان لبحث قضية فلسطين. وفى أول رد فعل دبلوماسى تجاه هذا البيان أرسل القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية رسالة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٥ يحذرها من دخول أمريكا إلى ميدان هذه القضية ، فيقول فيها " إن دخول أمريكا إلى ميدان هذه القضية ليس فى مصلحة العرب ، نظرًا لما عرف عنهم من انحياز واضح إلى جانب الصهيونية"(٣٤).

ويفسر القنصل المصرى بالنيابة الأسباب التى دفعت إنجلترا لاشراك أمريكا فى القضية، فذكر أن إنجلترا أرادت من ذلك إصابة هدفين فى وقت واحد وهما:

الأول : إنجلترا تدرك تمامًا أنه لا سبيل لإيجاد حل يرضى به العرب واليهود معًا ، وأنها مع حرصها على اكتساب صداقة العرب ، فإن الضغط التى يقع عليها من جانب الأمريكيين واليهود يضطرها إلى تجاوز السياسة التى رسمها الكتاب الأبيض ، مما يسبب غضب العرب ، فرأت أن تشرك أمريكا معها فى مسئولية ذلك العمل محاولة منها فى تبرير موقفها أمام العرب.

أما الثانى: فهو رغبتها فى إسكات أصوات الاعتراض التى تنبعث من أمريكا، فيما لو انفردت بمعالجة القضية، وكان الحل التى تصنعه فيها لا ترجح معه كفة الصهيونية (أصدقاء أمريكا)(٣٥).

كما قام القنصل المصرى بالنيابة بتفنيد بيان وزير الخارجية البريطانية، وتساءل عما إذا كان هذا البيان قد ألغى الكتاب الأبيض التى وعدت إنجلترا بالمحافظة على أحكامه؟ "فالواقع أن بيفن تفادى الإشارة فى بيانه إلى الكتاب الأبيض" إلا أن بعض العبارات فى البيان كانت مرتبطة ببعض أحكام الكتاب الأبيض وخاصة فيما يتعلق باستمرار الهجرة حيث أشار إلى القيام باستشارة العرب وهو ما يشترطه الكتاب الأبيض إذا ما أريد إدخال مهاجرين جدد إلى

فلسطين، كما أشار البيان إلى أن المعدل الشهرى للهجرة سيكون بواقع ١٥٠٠ مهاجر طبقًا لأحكام الكتاب الأبيض. بينما خالف البيان بعض ما جاء به الكتاب الأبيض من الوعد بالتدرج من الحكم الذاتى فى البلاد إلى الاستقلال " إذ أن البيان يعلق الفصل فى مستقبل فلسطين السياسى إلى تأليف لجنة تحقيق تنتهى بأعمالها على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية" وفى هذا نقض صريح للكتاب الأبيض[٣٦].

وبناءً على تعليمات الخارجية المصرية قام "محمود فوزى" مستشار المفوضية المصرية بواشنطن باتصالاته الدبلوماسية للتعرف على اتجاهات اللجنة الأنجلو أمريكية المزمع إرسالها إلى فلسطين. فتقابل مع كل من د. ناحوم جولدمان ومستر إلياهو أبشتين ـ ممثلين عن الوكالة اليهودية – فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ وتحدث معهم فى أمر هذه اللجنة فذكر جولدمان أن اللجنة المزمع إرسالها إلى فلسطين سوف تؤلف بالفعل، وتقسم فى البداية إلى فرعين إحداهما يعمل فى أوروبا والآخر فى فلسطين. كما اتصل ببعض المسئولين فى أمريكا الذين أعربوا له عن وجود اتجاه قوى داخل الدوائر الأمريكية نحو تكوين تلك اللجنة، والعمل على تحديد وقت تنتهى فيه من أعمالها وتقديم نتيجة لهذه الأعمال[٣٧].

وعندما بدأت اللجنة أعمالها بعقد أولى جلساتها فى ٧ يناير ١٩٤٦ بوزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن ، قامت المفوضية المصرية هناك بإرسال ملاحظاتها على تلك الجلسة فى ١٨ يناير ١٩٤٦ والتى أوضحها القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة فى أربع نقاط وهى:

أولاً: – لم يشهد فى الجلسة من العرب سوى ممثلى معهد الشئون العربية الأمريكية بنيويورك، وأن المكتب العربى بواشنطن لم يمثل، وظل متأثرًا بقرار اللجنة العربية العليا بعدم التقدم إلى اللجنة.

ثانيًا: – على الرغم من أن المكتب العربى لم يتقدم إلى اللجنة فإنه أخذ بنصيب طيب فى متابعة أعمالها وأرسل المحاضر يوميًا إلى المكتب العربى فى لندن ، كما أرسل تعليقه على الموقف ، وكان فى الوقت نفسه وثيق الصلة باليهود والعرب الذين تقدموا إلى اللجنة كممثلين لمعهد الشئون العربية الأمريكية.

ثالثًا :– أبدت الدوائر العربية فى أمريكا ارتياحًا عامًا لاعتدال اللجنة وعدم تحيزها مع استثناء "مستر ماكدونالد" عضو اللجنة الذى لاحظ العرب عليه تحيزًا واضحًا لليهود.

رابعًا: – اتفق اليهود على المطالبة بإلغاء الكتاب الأبيض وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية ، ولكنهم اختلفوا حول فكرة الدولة اليهودية فبعضهم طالب بها والآخر عارضها[٣٨].

ويضيف القائم بالأعمال بالنيابة أنه على الرغم من عدم ارتياح اليهود منذ البداية لفكرة اللجنة ، واعتبارهم إياها من وسائل التسويف لإضاعة الأمانى الصهيونية ، إلا أنهم يحاولون بالإشاعات الصحفية وسواها بث التفرقة والخلاف بين البلاد العربية[٣٩].

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمعدل ١٥٠٠ مهاجر شهريًا أثناء عمل اللجنة المشتركة ، مخالفة بذلك سياستها التى أعلنتها من قبل فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قام القنصل المصرى بالنيابة بالقدس بتوضيح ردود الأفعال المتباينة داخل فلسطين من هذا الإعلان ، فيذكر فى رسالته المؤرخة أول فبراير ١٩٤٦ أن اللجنة العربية العليا احتجت على قرار الحكومة البريطانية ، وعقدت اجتماعًا قررت فيه إعلان الإضراب العام الشامل فى فلسطين ، وتقديم مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية ، والاتصال بمجلس

الجامعة العربية والحكومات العربية فى هذا الصدد مع مطالبة الوفود العربية بإثارة قضية فلسطين فى هيئة الأمم المتحدة(٤٠).

أما الجانب اليهودى فإنه قام هو الآخر بالاحتجاج ، حيث إن اليهود لا يرضون إلا بفتح أبواب فلسطين للهجرة المطلقة ، فقاموا بمظاهرات عامة للمطالبة بإقرار الهجرة غير المحددة . وفى نهاية الرسالة يلفت القنصل المصرى بالنيابة نظر الخارجية المصرية بأن "الدوائر اليهودية تميل إلى الضغط على الحكومة البريطانية بعد أن قامت بقرارها هذا بنقض أهم أحكام الكتاب الأبيض . . كما أن قرار الحكومة البريطانية مناقض تمامًا لما أعلنه بيفن - وزير الخارجية -فى ١٩٤٥/١١/١٣ من أن السماح بالهجرة المؤقتة مرتبطة بمشورة العرب"(٤١).

وعندما وصلت اللجنة فلسطين وعقدت جلساتها ، أرسل "عبد المنعم مصطفى" القنصل المصرى بالقدس رسالة للخارجية المصرية فى ١٤ إبريل ١٩٤٦ يوضح فيها اتجاهات هذه اللجنة فيقول إن كثيرًا من أعضاء اللجنة أبدوا روحًا وأفكارًا مناهضة للعرب، ومن المتوقع أن تقريرها سيكون فى غير صالح العرب(٤٢). وهذا ما حدث بالفعل ففى ٢٠ إبريل ١٩٤٦ أصدرت اللجنة المشتركة تقريرها الذى تضمن عشر توصيات من بينها وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية لفترة غير محددة وفتح أبوابها لهجرة اليهود دون قيد(٤٣).

وبخصوص موقف الدبلوماسية المصرية تجاه تقرير اللجنة المشتركة وتعليقها على هذا التقرير ، فيظهر هذا جليًا فى رسالة القنصل المصرى بالقدس "عبد المنعم مصطفى" المؤرخة فى ١٩٤٦/٥/٣ حيث أوضح فيها " أن تقرير اللجنة جاء على عكس تقارير اللجان السابقة التى حققت فى مشكلة فلسطين "حيث جاء خلوًا من الاستقصاء العميق ، ومن البحث العلمى الرصين، سريعًا فى وصفه للأشياء، سطحيًا فى استنتاجاته وتوصياته"، وقام القنصل المصرى بتفنيد تقرير اللجنة فذكر أن توصية اللجنة بإدخال عشرة آلاف مهاجر يهودى إلى فلسطين

دليل على تأثر اللجنة بمذهب الرئيس ترومان - الذى نادى بإدخال ١٠٠ ألف يهودى إلى فلسطين - كما ذكر أيضًا أن تقرير اللجنة لم يشر إلى الكتاب البيض لعام ١٩٣٩ سوى مرتين وكان يهدف من وراء ذلك الطعن فيه ، كما أقحمت اللجنة "المسيحية" إقحامًا غير كريم فى تقريرها "فدلت بذلك على رجعية بغيضة"، كما أن اللجنة طالبت باستمرار الانتداب البريطانى على البلاد إلى أن ينشأ نظام الوصاية فى نطاق الأمم المتحدة ، بالرغم من علمها أنه فى اجتماع لندن قد اعترض على إنشاء نظام الوصاية(١).

ولما كان لتقرير اللجنة الأنجلو أمريكية ردود أفعال متباينة ، كان على الدبلوماسية المصرية أن ترصدها للاستفادة منها فى مواجهة تقرير اللجنة وتدعيم وجهة النظر العربية ، ففى ٢ مايو ١٩٤٦ أرسل القنصل المصرى بالقدس رسالة وضح فيها ردود الأفعال داخل فلسطين ، فبالنسبة للعرب يقول إن تقرير اللجنة قد "أحدث ثورة عنيفة فى نفوس الفلسطينيين" ، إلا أن البلاغ الرسمى الذى أذاعته الحكومة البريطانية والذى تضمن أن تقرير اللجنة ما هو إلا توصيات فحسب قد هدأ من حدة هذه الثورة. ويضيف عبد المنعم مصطفى إن اجتماعات الأحزاب العربية نشطت نشاطًا جمًا ، وكذلك قادة الفكر العربى وذلك لتحديد موقف البلاد من توصيات التقرير ، كما قررت الهيئات العربية فى فلسطين الإضراب احتجاجًا على ما جاء بالتقرير(٤٥).

أما الدوائر اليهودية فى فلسطين فيذكر عبد المنعم مصطفى أنها قابلت التقرير "بسرور عظيم كامن فى النفوس" وإن كان متطرفو اليهود أبدوا استياءهم من عدم توصية اللجنة بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين(٤٦).

وفى رسالة من القنصل المصرى بالنيابة فى ٢١ مايو ١٩٤٦ يوضح فيها موقف الأحزاب اليهودية فى فلسطين من تقرير اللجنة، فيقول إن هناك بعض الأحزاب اليهودية التى أعربت عن أملها فى الأخذ بتوصيات اللجنة مثل حزب "الأوحد" الذى يرأسه د. ماجنس عميد الجامعة العبرية فى القدس أما حزب العمال

اليهودى الشيوعى فيطالبه بإشراك روسيا فى الوصاية على فلسطين ، بينما كان موقف الوكالة اليهودية من تقرير اللجنة أنها أبدت عدم موافقتها على التقرير "بكل حذافيره" إلا أنها قبلت بعض ما ورد فيه لمصلحة اليهود(٤٧).

أما بخصوص ردود الأفعال فى الولايات المتحدة فيذكر وزير مصر المفوض فى واشنطن فى تقريره المؤرخ فى ١٩٤٦/٥/١٤ انه انقسمت آراء الصحف والهيئات المختلفة فى حكمها على ذلك التقرير "فمنها من كان يرى وجوب تركيز اللجنة بحثها على أساس وجهة النظر اليهودية ووعد بلفور ، ومنها من قال أن التقرير قد وضع على عجل وأن أعضاء اللجنة تنقصهم الخبرة اللازمة(٤٨).

ويذكر الوزير المفوض أنه دعا ممثلى البلاد العربية فى واشنطن إلى الاجتماع يوم ١٩٤٦/٥/٦ لتدارس الموقف، فقرروا ضرورة تقديم النصح للحكومات العربية على أن تتفق على رسم خطة عملية مشتركة وتبليغها إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية "مشفوعة بتهديد بتنفيذها إذا ما عمدت الحكومتان إلى الأخذ بالتوصيات الواردة بتقرير اللجنة"(٤٩).

وينبه الوزير المصرى على ضرورة احتجاج البلاد العربية على هذا التقرير، على اعتبار أن استعداد بريطانيا وأمريكا لتنفيذ التوصيات يتوقف على الأثر الذى سيحدثه نشر التقرير فى البلاد العربية، وينصح الوزير المصرى بضرورة عدم طرح موضوع فلسطين على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة "حيث من المتوقع أن حكم المجلس سيكون فى صالح اليهود، الذين أثروا بدعايتهم تأثيراً قويًا صوروا فيه قضيتهم بصورة إنسانية ودعوا الأمم كافة إلى المساهمة فى حلها"(٥٠).

كما واصل الوزير المصرى المفوض فى واشنطن جهوده الدبلوماسية لدى المسئولين الأمريكيين لإقناعهم بعدم عدالة تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية، فيذكر فى برقيته المؤرخة فى ١٠ مايو ١٩٤٦ أنه تقابل مع وزير الخارجية الأمريكية

بالنيابة وتحدث معه باسم البلاد العربية قائلاً له " إنه لتسكين الخواطر ولإعادة الثقة فى العدالة الدولية نرجو أن تصدر الحكومة الأمريكية تصريحًا تذكر فيه أنها لا ترتبط بحال بالتوصيات الواردة فى تقرير لجنة التحقيق" وقد وعد وزير الخارجية بالنيابة بدراسة هذا الطلب ، ويعتقد الوزير المصرى المفوض بأنه من المحتمل قبوله(٥١).

ويحذر الوزير المصرى فى نهاية البرقية من الانسياق وراء روسيا موضحًا أن ذلك الاتجاه سيكون له الأثر السيئ فى جميع الأوساط الأمريكية. ويستدل بذلك عندما اتجهت بعض الهيئات السياسية العربية نحو موسكو للحصول على تأييدها ومساعدتها مما كان لذلك الأثر السيئ فى الدوائر الأمريكية ولذلك "من المفيد جدًا الآن العمل على تبديد هذا الأثر"(٥٢).

وعلى أثر الاحتجاجات العربية على تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية قررت الحكومتان البريطانية والأمريكية إرسال لجنة من الخبراء الإنجليز والأمريكان فى يوليو ١٩٤٦ وذلك للقيام بدراسة وفحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة، وخاصة فيما يخص باليهود المشردين فى أوروبا ومشاكل فلسطين الأخرى ، وانتهت لجنة الخبراء من أعمالها وأعلنت تقريرها الذى تضمن مشروعًا يقضى بإنشاء منطقة عربية ومنطقة يهودية بالإضافة إلى منطقة القدس ومنطقة النقب، وقد عرف هذا المشروع باسم "مشروع موريسون" نسبة إلى صاحبه "موريسون" عضو مجلس العموم البريطانى(٥٣).

ومشروع موريسون لم يذهب إلى حد إقرار مبدأ قيام الدولة اليهودية ، ومع ذلك اعترضت عليه البلاد العربية على أساس أن وجود منطقة يهودية سينتج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتى وبالتالى يسمح لهم بشراء الأراضى بدون قيد أو شرط فى تلك المنطقة، مما سيترتب عليه زيادة الهجرة اليهودية بالقدر الذى

يسمح بدخول ١٠٠,٠٠٠ يهودى إلى فلسطين ، وبذلك يكون تصريح " ترومان" قد دخل حيز التنفيذ ، وفى تلك الحالة سيؤدى حتمًا إلى التقسيم وهو ما يرفضه العرب كلية[٥٤].

رابعًا - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين من خلال الجامعة العربية :

مؤتمر إنشاص ٢٨ مايو ١٩٤٦

إذا كان حزب الوفد بزعامة النحاس يعود له الفضل الأول فى إنشاء الجامعة العربية، من أجل توحيد العرب للدفاع عن عروبة فلسطين ، فإن الملك "فاروق" ملك مصر يرجع له الفضل فى عقد أول اجتماع قمة عربى من أجل فلسطين.

فقد رأى الملك فاروق فى الظروف الدقيقة التى تجتازها الأمة العربية – وأهمها تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية ـ أن يدعو ملوك العرب ورؤساءهم إلى الاجتماع لبحث القضية الفلسطينية. فدعا ملك الأردن والوصى على عرش العراق ورئيس جمهورية سوريا ورئيس جمهورية لبنان وملك اليمن وملك السعودية، وذلك للتداول بشأن فلسطين. وبالفعل لبى الجميع الدعوة حيث حضر الملك عبد الله (الأردن) والأمير عبد الله (العراق) وشكرى القوتلى (سوريا) وبشارة الخورى (لبنان) والأمير سعود نيابة عن والده عبد العزيز (السعودية) والأمير سيف الإسلام عبد الله نيابة عن الإمام حميد الدين (اليمن). وتم الاجتماع فى قصر "الزهراء" بإنشاص فى ٢٨ مايو١٩٤٦[٥٥]

وأهمية مؤتمر إنشاص تكمن فى أنه أول مؤتمر يعقد على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية المشتركة فى الجامعة العربية، وأنه جاء كرد فعل على أعلى مستوى احتجاجًا على تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية.

وقد تشكل الوفد المصرى فى هذا المؤتمر من موظفى القصر الملكى دون اشتراك أحد من الوزراء أو غيرهم من رجال الحكومة ومن السياسيين المهتمين بالشئون العربية. فيضم "حسن يوسف" رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، و "عبد العزيز بدر" مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى ، و "أحمد يوسف" السكرتير الخاص المساعد للملك فاروق بجانب "عبد الرحمن عزام" الأمين العام للجامعة العربية الذى تولى أعمال السكرتارية فى المؤتمر[٥٦].

وفى بداية الجلسة الأولى للمؤتمر ألقى الملك فاروق كلمة عبر فيها عن الروابط التى تربط مصر بالعالم العربى ، وأكد على عدم وجود انقسام بين العرب ، وأن الغرض من هذا الاجتماع هو التشاور فى الشئون التى تهم البلاد العربية[٥٧].

وفى ختام المؤتمر صدر بيان فى ٢٩ مايو ١٩٤٦ يمكن اعتباره بداية عمل عربى مشترك على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية، حيث قرر أن قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعًا، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضًا صريحًا للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى[٥٨]. كما تقرر أيضًا تشكيل هيئة وطنية تمثل كل القوى الفلسطينية بحيث يتفقون جميعًا على منهج واحد ينأى بهم عن الخلافات التى تستغلها الحركة الصهيونية من أجل تحقيق أهدافها[٥٩].

والجدير بالذكر أن مؤتمر إنشاص كان له ردود أفعال قوية وواسعة النطاق ، فبالنسبة لليهود فقد عبروا عن تخوفهم من الاندفاع المصرى نحو قضية فلسطين، فبعد يومين من اجتماع إنشاص قابل الحاخام اليهودى "حاييم ناحوم" الملك فاروق وأبدى للملك أنه لا يؤيد قيام دولة يهودية فى فلسطين، ولكن يرى أن وقوف مصر ضد هجرة اليهود ينطوى على إنكار لكل ما تعرض له اليهود فى

أوروبا تحت الاحتلال النازى ، كما أظهر قلقه من أن يؤدى الاندفاع المصرى إلى موجة من العداء ضد رعايا "الملك" اليهود، وهم دائمًا من المخلصين لعرشه وبلده. وقد عبر الملك فاروق له عن مسئوليته فى حماية رعايا اليهود ، كما أبدى رغبته فى أن يستعمل يهود مصر نفوذهم مع يهود فلسطين لكى يخففوا من غوائهم ضد العرب ، موضحًا أنه فى حالة وقوع صدام فى فلسطين "فإن حكومته لا تستطيع أن تظل بعيدة عن المشاعر العربية"(٦٠).

كما اجتمع "إلياهو ساسون" مستشار الشئون العربية فى الوكالة اليهودية فى فلسطين ، برئيس الوزراء المصرى "إسماعيل صدقى" وكذلك اجتمع بعدد من الساسة المصريين ومنهم "محمود فهمى النقراشى" و "مصطفى النحاس" وعدد من كبار موظفى وزارة الخارجية المصرية ، كما اجتمع عدة مرات مع "حسن يوسف" ونقل إليه رسائل موجهة إلى الملك فاروق من زعماء الحركة الصهيونية وبينهم وايزمان وبن جوريون. وكان ذلك طوال صيف ١٩٤٦ بهدف شرح وجهة النظر اليهودية والإعراب عن قلقهم تجاه موقف مصر بشأن فلسطين(٦١).

ونتيجة لهذا المؤتمر أيضًا أصدرت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين لتوضيح الأمور لدى الحكومات العربية، وعلى إثر ذلك تقرر دعوة مؤتمر آخر فى نطاق الجامعة العربية وهو مؤتمر بلودان بسوريا فى ١٩٤٦/٦/٨(٦٢).

مؤتمر بلودان ٨ يونية ١٩٤٦

عقد هذا المؤتمر فى ٨ يونية ١٩٤٦ بفندق "بلودان" بسوريا ، وقد حضره مندوبو الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة العربية. وتشكل الوفد المصرى من "محمد حسنين هيكل" رئيس مجلس الشيوخ "ومحمود فهمى النقراشى" و"مكرم عبيد" عضوى مجلس النواب " ومحمد حافظ رمضان" عضو مجلس الشيوخ و "عبد الرحمن حقى" وزير مصر المفوض فى سوريا ولبنان إلى جانب "أحمد فتحى العقاد" مدير إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية، كما انضم إليهم "عبدالرازق السنهورى" من رجال القانون فى مصر(٦٣).

وأثناء انعقاد المؤتمر قدم الوفد المصرى اقتراحًا يقضى بأنه فى حالة تضميم الحكومتين الإنجليزية والأمريكية على وضع تقرير اللجنة المشتركة موضع التنفيذ، فلابد من المقاطعة الاقتصادية من جانب العرب، مع مطالبة عرب فلسطين بحمل السلاح، وبذل المساعى لعرض مسألة فلسطين على هيئة الأمم المتحدة. وبالفعل وافق أعضاء المجلس على عرض قضية فلسطين على الهيئة، كما اقترحوا تأليف لجنتين الأولى خاصة بشئون الخارجية لفلسطين ومثَّل مصر فيها مكرم عبيد، والثانية رشح فيها عن مصر محمد حافظ رمضان(٦٢).

وفى الوقت الذى كان فيه وفد مصر فى مؤتمر بلودان يسير فى اتجاه الدفاع عن عروبة فلسطين، كان إسماعيل صدقى رئيس الوزراء المصرى يسير فى اتجاه آخر حيث أجرى "صدقى" مجموعة اتصالات مع زعماء اليهود ومنهم "الياهو ساسون" ممثل الوكالة اليهودية فى فلسطين.

فقد كان "صدقى" يحاول فى هذه الاتصالات أن يحصل على تأييد اليهود له فى موقفه مع الإنجليز مقابل الموافقة على هجرة يهودية معقولة إلى فلسطين. فقد عرض "ساسون" على صدقى عرضًا يتضمن مساعدة الدوائر الصهيونية لمصر فيما يتعلق بالجلاء مقابل أن يسعى صدقى إلى إقناع الجامعة العربية بقبول تقسيم فلسطين(٦٢) وهو التقسيم الذى كان صدقى من أنصاره كما كان صدقى يرى أن عدم التوصل إلى حل من شأنه أن يجعل من فلسطين بؤرة لانتشار الشيوعية، وهو ما يمكن تلافيه فى حالة إقرار السلام(٦٦).

وعلى الرغم من ذلك فقد كان وفد مصر فى مؤتمر بلودان بمستواه العالى على علم بما يقوم به رئيس الوزراء المصرى، حتى أن مكرم عبيد عضو الوفد المصرى كان الأكثر وضوحًا وحسمًا بشأن فلسطين ، حيث أشار إلى أن قيام دولة يهودية فى فلسطين سوف يعرقل اتصال البلاد العربية ببعضها، وسوف يخلق مشكلة على حدودها، وقد يعطل محاولاتها للتقدم(٦٧).

وبعد اجتماع اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية، نوه مكرم عبيد أمام المجلس إلى ما اتفقت عليه تلك اللجنة فى التفاوض مع بريطانيا وذلك لتغيير الحالة فى

فلسطين من الانتداب إلى الوصاية أو الاستقلال وذلك تطبيقًا لميثاق سان فرانسيسكو ، كما اتفقوا أيضًا على إرسال رد على توصيات اللجنة المشتركة وأشاروا على أنه ليس من حق أمريكا التدخل فى قضية فلسطين ، بالإضافة إلى أن تلك اللجنة لا تحمل الصفة القانونية سواء من حيث الشكل أو التحقيق(٦٨).

وفى نهاية المؤتمر اتفق المجتمعون على أن الحل الذى ترتئيه الدول العربية لإنهاء تلك المشكلة هو منع الهجرة اليهودية وتسرب الأراضى إلى اليهود والعمل على تأسيس دولة عربية فلسطينية -كما تقرر أيضًا إرسال مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت مفاوضة بريطانيا على أساس ما ورد بالكتاب الأبيض. وتقدم كل من حافظ رمضان عضو الوفد المصرى ، وجميل مردم عضو الوفد السورى باقتراحين أضيفا إلى بنود تلك المذكرة. وكان نص الاقتراح المصرى كالآتى : "أعلنت الحكومة البريطانية تشكيل جيوش مسلحة فى فلسطين، وأن بريطانيا العظمى لم تستطع إلى الآن أن تحل هذه الجيوش وتنزع سلاحها ، فأصبح من حق الشعوب العربية أن تدافع عن نفسها ، وهى لهذا تلفت نظر الحكومة البريطانية بخطورة هذا الموقف، الذى قد يحمل مجلس الجامعة أن يشير إلى الدول العربية بتقديم معونتها للشعوب العربية التى أصبحت مهددة فى حياتها وكيانها(٦٩).

وقد أنهى المؤتمر أعماله بإصدار عدة قرارات من بينها رفض العرب تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية رفضًا تامًا ، ورجاء الحكومة البريطانية إجراء مفاوضات بشأن مستقبل فلسطين ، واتخاذ الإجراءات التى تضمن مكافحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنقاذ الأراضى العربية من أطماع اليهود ، ومقاطعة المنتجات اليهودية(٧٠).

ولقد كان لهذه القرارات الأثر الحسن فى نفوس عرب فلسطين، وهذا ما أوضحته رسالة القنصلية المصرية المؤرخة فى يوليو فيقول "محمد مصطفى يس" القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إن ساسة عرب فلسطين وطائفة من المثقفين قد

قابلوا قرارات بلودان بالترحيب ، أما العناصر العربية الفلسطينية ذات النزعة اليسارية فقد شعرت باستياء وخيبة أمل من هذه القرارات " لأنها لا ترى فيها أكثر من ترديد للقرارات السابقة"(٧١).

وعلى أثر قرارات بلودان أبرق "أحمد لطفى السيد" وزير الخارجية المصرية برقيتين إلى كل من سفير مصر بلندن ووزيرها المفوض فى واشنطن فى ٢٥ يونية ١٩٤٦ لإعلامهما بأن الحكومة المصرية أرسلت إلى نظيرتها البريطانية كتابًا فى ٢٠ يونية تدعو فيه بريطانيا باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين إلى المفاوضة مع البلاد العربية ذات المصلحة المشتركة من أجل عقد اتفاق ينهى الحالة الراهنة فى فلسطين وينتقل بها إلى الحالة التى تنطبق على أحكام ميثاق الأمم المتحدة(٧٢).

كما طلبت الحكومة المصرية من إنجلترا ألا تتخذ أى تدابير تخل بعهودها فى الكتاب الأبيض قبل أن تنتهى هذه المفاوضات، ولا سيما فيما يتعلق بالهجرة وبيع الأراضى وما يتصل بهما، كما طلبت أن تجرى هذه المفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق قبل اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة سبتمبر ١٩٤٦(٧٣).

وفى ٢٥ يونية أبلغت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى القاهرة الحكومة المصرية قبولها الدخول مع مصر والبلاد العربية فى هذه المفاوضات ، وطلبت إيفاد وفد مصر إلى لندن لهذا الغرض قبل اجتماع الجمعية العمومية(٧٤).

خامساً ـ الدبلوماسية المصرية ومؤتمر لندن (١٩٤٦ـ١٩٤٧)

فى ٢٥ يونية وافقت الحكومة البريطانية على طلب الدول العربية بشأن التفاوض لإقرار مستقبل فلسطين ، وأعلن المندوب السامى البريطانى فى فلسطين بأن حكومته تعتزم اتخاذ مشروع لجنة الخبراء "مشروع موريسون" أساسًا لأعمال المؤتمر ، وأعلن فى نفس الوقت أن للوفود العربية التى ستحضر

المؤتمر أن تتقدم باقتراحات أخرى وأن هذه الاقتراحات سوف تلقى كل عناية ، فالحكومة الإنجليزية لن تتقيد بمشروع لجنة الخبراء – المشار إليه – دون مراعاة نتيجة لأعمال المؤتمر(٧٥).

وفى ٢٩ أغسطس ١٩٤٦ قررت الحكومة البريطانية عدم قبول اشتراك المفتى فى وفد عرب فلسطين لدى المؤتمر ولكنها رحبت بأعضاء الهيئة العربية العليا الآخرين(٧٦). ونتيجة لذلك قررت الهيئة العربية رفض الدعوة الموجهة إليها احتجاجًا على قرار الحكومة البريطانية الذى قضى على حق من حقوق عرب فلسطين الأساسية وهو حق اختيار زعيمهم السياسى ، ولأن القرار البريطانى ينافى تمامًا المبادئ الديمقراطية والدستورية(٧٧).

وفى رسالة من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية فى سبتمبر ١٩٤٦ توضح رد فعل الشعب الفلسطينى العربى من قرار الهيئة العربية العليا ، وتساؤله عما إذا كان من الجائز لدول الجامعة العربية الاشتراك فى أعمال المؤتمر؟ وقد أجاب القنصل المصرى بالنيابة على هذا التساؤل فذكر أن عرب فلسطين انقسموا فى ذلك إلى قسمين:

- قسم يرى أن اشتراك الحكومات العربية فى المؤتمر أمر معقول ، لأن الحكومات العربية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات " فرجوعها الآن عن موقفها غير جائز من الناحيتين السياسية والدبلوماسية" كما يرى ذلك القسم أن تلك الحكومات منفردة تعطف على قضية فلسطين كعطف أهلها عليها، وأنها كأعضاء فى الجامعة ترتبط بمطالب فلسطين الأساسية بالميثاق القومى لعرب فلسطين ، علاوة على أن الحكومات العربية أعلنت "بأن الكلمة الأخيرة هى لأهل فلسطين".

- أما القسم الآخر فيرى أن اشتراك الحكومات العربية فى مفاوضات لندن يرجع إلى إرادة تلك الحكومات، وأن موقف الحكومات العربية من قضية فلسطين

موقف حسن إلا أنه لا يعدو الكلام والقرارات التى تتقرر فى اجتماعاتها، ويتساءل هذا القسم عما إذا كانت تلك الحكومات ستترك الدور النظرى لتبدأ الدور العملى؟ "وأنه لو حزمت الحكومات العربية أمرها وواجهت الإنجليز بحقوق عرب فلسطين بغير نظر إلى مصالحها الخاصة ومنافعها المادية المختلفة، لوجدت من الإنجليز استعداداً لإرضاء العرب المسلمين أكثر من استعداداً لإرضاء اليهود والأمريكيين"(٧٨).

وعلى أية حالة فقد افتتح المؤتمر فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٦، وتشكل الوفد المصرى من عبد الرازق السنهورى وعبد المنعم مصطفى ومحمد حافظ رمضان وأحمد أمين وأحمد فتحى العقاد(٧٩). وألقى بيفن وزير الخارجية البريطانية بياناً فى الجلسة الأولى عرض فيه مشروع لجنة الخبراء "موريسون" باعتباره مشروع الحكومة البريطانية وطلب من الوفود العربية مناقشة هذا المشروع(٨٠). وقد قام رئيس الوفد المصرى عبد الرازق السنهورى بالرد على هذا البيان مفنداً لهذا المشروع ، موضحًا أن تطبيق النظام الاتحادى أو التعاهدى الذى يرمى إليه المشروع سيقضى إلى نتيجتين محتومتين : الأولى التقسيم والثانية فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية بلا قيد أو شرط "ومعنى هذا أننا نكون قد قبلنا تقسيم فلسطين ووافقنا على إنشاء دولة يهودية مستقلة ، وساعدنا على تحقيق البرنامج الصهيونى ، وستكون هذه الدولة اليهودية خطراً ذريعًا يهدد البلاد العربية المجاورة وجسراً يمكن اليهود من الوثوب على جميع العالم العربى فى الشرق"(٨١).

وأضاف عبد الرازق السنهورى أن فلسطين لا يمكن أن تكون إلا دولة عربية بها أقلية يهودية أو دولة يهودية بها أقلية عربية ، واليهود مصممون على تنفيذ الحل الأخير مستعينين بوسائل ثلاث: الهجرة وشراء الأراضى والتقسيم. فأما الهجرة فقد وصل عدد اليهود الآن بفضلها أكثر من ٦٠٠ ألف نسمة ، وأما شراء الأراضى فقد اشترى اليهود نحو ٢ مليون دونم من إجمالى مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين التى تبلغ نحو ٦,٥ مليون دونم، أما التقسيم فقد أثبتت لجنة "وود هيد" أنه لا يمكن تنفيذه لا من الناحية الاقتصادية ولا الإدارية. "ونتيجة لكل هذه الاعتبارات لا يجوز التردد فى رفض مشروع لجنة الخبراء(٨٢).

ومع نهاية أعمال المؤتمر فى مرحلته الأولى التى انتهت فى ٢ أكتوبر ١٩٤٦ قد أصبح مؤكدًا عدم التوصل إلى حل حاسم للقضية الفلسطينية، وهذا ما أوضحه عبد الرازق السنهورى فى تقريره عندما أعرب عن وجهة نظره على المؤتمر فقال فيه "وقد يكون من التسرع ونحن لا نصل بعد على المرحلة الحاسمة فى هذا المؤتمر أن نستبق الحوادث ، نتنبأ عن مصيره من نجاح أو فشل ، ولكن يمكن القول منذ الآن أن مسالة فلسطين لو كانت مقصورة على العلاقات فيما بين العرب والحكومة البريطانية لكان من السهل حلها ، ولكن اليهود -أردنا أم لم نرد - فريق ثالث ينبغى أن يحسب حسابه ، وهذا هو ما يجعل المسألة تنطوى على كثير من التعقيد"(٨٣).

عمومًا فقد انتهت الوفود العربية من توضيح موقفها من مشروع لجنة الخبراء وبناءً عليه عرض بيفن وزير الخارجية البريطانية على الوفود العربية أن يدلوا بمقترحاتهم ، فتقدم العرب بمشروع موحد يقضى بحصول فلسطين على استقلالها فى موعد محدد بعد فترة انتقالية يقوم خلالها المندوب السامى البريطانى بتعيين حكومة مؤقتة وتأسيس جمعية تأسيسية تمثل جميع طوائف فلسطين وإعداد دستور للبلاد وإجراء انتخابات لتشكيل برلمان مع ضمان حقوق الأقلية اليهودية فى فلسطين(٨٤). وبناءً على ذلك تم تأجيل المؤتمر ليستأنف فى يناير ١٩٤٧، حيث اقترحت الحكومة البريطانية إعطاءها فترة من الوقت لدراسة المشروع العربى.

وعلى إثر إعلان بريطانيا تأجيل المؤتمر صرح الرئيس الأمريكى "هارى ترومان" فى ٤ أكتوبر ١٩٤٦ بضرورة إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين(٨٥). مما أدى إلى استياء البلاد العربية من هذا التصريح واعتباره إعلانًا صريحًا لعداء العرب وتحديًا بالغًا لشعورهم وعواطفهم وإهدارًا لكرامتهم (٨٦).

ونتيجة لذلك شعر عرب فلسطين بخطورة الوضع، فقررت الهيئة العربية العليا فى فلسطين ضرورة الاشتراك فى أعمال المؤتمر عند استئناف أعماله. حيث

آرسل جمال الحسينى نائب رئيس الهيئة العربية رسالة إلى وزير الخارجية المصرية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦ يطلب فيها ضرورة وجود ممثلين لفلسطين فى المؤتمر ، وفى حالة رفض الحكومة البريطانية هذا الطلب فإن الهيئة العربية العليا تطلب من الدول العربية أن تمتنع عن الاشتراك فى المؤتمر. "فليس من المعقول ولا من الطبيعى أن تبحث قضية فلسطين ومصيرها دون اشتراك ممثليها خصوصًا بعد أن ظهر جليًا التواطؤ بين إنجلترا وأمريكا من جهة والصهيونية من جهة أخرى على مشروع لتقسيم فلسطين والإضرار بحقوقها"(٨٧).

وبالفعل قام وكيل الخارجية المصرية "محمد كامل عبد الرحيم" بالإبراق إلى سفير مصر بلندن فى ٥ يناير ١٩٤٧ بأن يبذل مساعيه لدى الحكومة البريطانية من أجل موافقتها على وجود وفد من فلسطين فى مؤتمر لندن حينما تستأنف أعماله ، كما أرسل مذكرة إلى السفير البريطانى فى القاهرة تحمل هذا المعنى تحقيقًا لرغبة عرب فلسطين(٨٨). وبالفعل وافقت الحكومة البريطانية على الطلب الفلسطينى وكذلك على طلب مماثل تقدم به اليهود فى يناير ١٩٤٧ (٨٩).

وقبل استئناف المؤتمر وصلت معلومات للخارجية المصرية بأن اللجنة العربية العليا الفلسطينية لا تقبل مشروع البلاد العربية ، وتطلب الاستقلال التام لفلسطين ، وهنا شعرت الخارجية المصرية بخطورة الوضع لأن هذا يضر بقضية فلسطين وسيظهر الجبهة العربية بأنها غير متحدة ولا متماسكة، فقام وكيل الخارجية المصرية بإعطاء تعليماته للأمين العام للجامعة العربية فى أن يقوم بالتوسط لدى الهيئة العربية العليا. فتم الاتفاق على أن يكون موقف وفد فلسطين فى المؤتمر يتلخص فى انتظاره رد البريطانيين على المشروع العربى، وبعد صدور هذا الرد يمكن للهيئة الفلسطينية أن تدرس الموقف على ضوئه ، كما أعطيت التعليمات بذلك إلى وفد فلسطين بالمؤتمر(٩٠).

كما صرح نائب رئيس الوفد المصرى لمندوب وكالة رويتر فى ٢٣ يناير ١٩٤٧ بأن وفد مصر ووفود البلاد العربية متمسكة بالاقتراحات التى سبق أن قدمتها

إلى الجانب البريطانى أثناء الاجتماعات الأولى للمؤتمر ، وأنها لا يمكن لها قبول أية فكرة ترمى إلى تقسيم فلسطين[٩١].

وفى ٢٤ يناير ١٩٤٧ اجتمعت الوفود العربية بدار السفارة المصرية فى لندن ، حيث استعرضت فيه الموقف الذى تقتضى المصلحة أن يتخذه عرب فلسطين فى المؤتمر، وقد تم الاتفاق بالإجماع على ظهور جميع الوفود العربية بما فيها عرب فلسطين جبهة واحدة ، لا تحدوها إلا الرغبة والتصميم فى العمل على حل قضية فلسطين، حلاً يصون عروبتها ويحقق أمانيها وآمالها[٩٢].

وقد افتتح المؤتمر يوم ٢٧ يناير ١٩٤٧، وتشكل الوفد المصرى من عبد الفتاح عمرو سفير مصر بلندن رئيسًا للوفد وعبدالرحمن حقى وعبدالمنعم مصطفى ومحمد مصطفى يس أعضاء ، بينما تشكل وفد فلسطين من جمال الحسينى وأميل الغورى[٩٣].

وفى ٢٨ يناير اجتمعت الوفود العربية بدار السفارة المصرية بناءً على دعوة السفير المصرى بلندن "عبدالفتاح عمرو" وذلك لتنظيم الخطة العربية التى سيتم انتهاجها فى المؤتمر. وفى أثناء الاجتماع قام عبد الرحمن حقى عضو الوفد المصرى بلفت نظر الحاضرين إلى الفرق الشاسع بين الدعاية اليهودية والدعاية العربية فى كل من بريطانيا وأمريكا، وذكر أن الذى يزيد من محدودية الدعاية العربية هو عدم إذاعة مناقشات المؤتمر بسبب سرية جلساته. ولذلك طالب "حقى" بضرورة جعل جلسات المؤتمر علنية إلا ما تقتضى المصلحة الاحتفاظ بالسرية له. وقد أيد "فارس الخورى" رئيس وفد سوريا هذا الاقتراح كما طالب بضرورة دعوة الصحافة لحضور الجلسات العلنية مما يكفل لأعمال المؤتمر أكبر دعاية للعرب[٩٤].

ونتيجة لذلك قرر الحاضرون أن المصلحة تقتضى تنظيم اتصالات الوفود العربية للصحافة والإدلاء لها بمختلف التصريحات تنويرًا للرأى العام ودفاعًا عن

قضية فلسطين ودحضًا للمزاعم اليهودية ، ولكى يتم تحقيق ذلك تم تكليف هيئة برياسة "فاضل جمالى" رئيس وفد العراق وعضوية عبد المنعم مصطفى عضو الوفد المصرى "وأركان عبادى" عضو وفد العراق تقوم بالاتصال عقب كل جلسة من جلسات المؤتمر بالجانب البريطانى للاتفاق معه على صيغة البلاغات الرسمية التى تصدر عن أعمال المؤتمر ، وتراعى هذه الهيئة تضمين هذه البلاغات كل ما ترى فى نشره خدمة للقضية الفلسطينية. كما تقرر اعتبار "فاضل جمالى" الناطق باسم الوفود العربية المعبر عن موقفها ، كما تم تعيين "عبد المنعم مصطفى" سكرتيرًا عامًا للوفود العربية ليتولى جميع الأعباء والاتصالات التى تقتضيها الأعمال المشتركة للوفود(٩٥).

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوات التى رسمتها الوفود العربية فى اجتماعها بدار السفارة المصرية بلندن والتى قادها سفير مصر بلندن ورئيس وفدها "عبد الفتاح عمرو" تنم عن إحساس قوى وإيمان راسخ لدى ممثلى الوفود العربية بعدالة قضية فلسطين ، كما تنم عن نضج الدبلوماسية المصرية ووعيها بخطورة المرحلة الحرجة التى تمر بها تلك القضية.

وهذا ما شعر به ممثلو الوفود العربية بعد إلقاء "بيفن" وزير الخارجية البريطانية كلمة الوفد البريطانى فى جلسة ٢٧ يناير، حيث كان الانطباع العام لدى الوفود العربية اليأس وخيبة الأمل. ولم تتوان الوفود العربية فى إظهار هذا الانطباع عند الجانب البريطانى أثناء حفلة الاستقبال التى أقامها "بيفن" لهم بعد ظهر يوم ٢٧ يناير. مما دفع السير "نورمان بروك" عضو الوفد البريطانى ليقوم بمحاولة لإزالة هذا التشاؤم حيث قال "إن الكلمة التى ألقاها مستر بيفن فى جلسة استئناف أعمال المؤتمر جاء بها أن مشروع الوفود العربية يقضى على اليهود بأن يظلوا أقلية فى فلسطين مدى الدهر، ولكن مستر بيفن لم يقصد ذكر

ذلك تمامًا إنما اراد أن هذا المشروع يؤدى إلى أن يكون اليهود أقلية فى فلسطين حتى ولو أخذ بنظام الكانتونات" وأضاف نورمان بأنه لا يوجد مبرر لدى الوفود العربية فى أن تبدى تشاؤمها لأن الوفد البريطانى لم يدل بعد برأيه فى ذلك المشروع(٩٦).

والواضح أن السفارة المصرية بلندن كانت هى المقر الرئيسى لاجتماعات الوفود العربية التى كانت تعقد باستمرار عقب نهاية كل جلسة من جلسات المؤتمر لتداول بحث القضية الفلسطينية ، وهذا ما وضح فى مذكرة عبد المنعم مصطفى - عضو وفد مصر - المؤرخة فى ١٩٤٧/٢/٦ والتى ذكر فيها أنه عقب البيان الذى ألقاه بيفن فى جلسة ٣٠ يناير اجتمعت الوفود العربية بدار السفارة المصرية وذلك لمناقشة هذا البيان ، واتفق رأى المجتمعين على وجوب الرد على بيان بيفن بحيث يبرز موقف العرب من حيث عدم موافقتهم على التقسيم أيًا كان شكله ورفضهم لكل هجرة يهودية إلى فلسطين ، كما قرروا تأليف لجنة فرعية من فاضل جمالى وعبد المنعم مصطفى وأميل الغورى لإعداد رد الوفود العربية على هذا البيان(٩٧).

وعندما تقدم الجانب البريطانى باقتراحات جديدة فى جلسة ٧ فبراير ١٩٤٧ التى تضمنت وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة وتطبيق نظام المقاطعات (كانتونات) مع السماح بهجرة ١٠٠,٠٠٠ يهودى إلى فلسطين(٩٨). اجتمعت الوفود العربية فى ٨ فبراير بدار السفارة المصرية لمناقشة تلك الاقتراحات التى قدمها الجانب البريطانى، واجتمعت كلمة هذه الوفود على رفض تلك الاقتراحات ، كما أن بعض الحاضرين قد أعرب عن خيبة الأمل واليأس واقترحوا قطع المفاوضات وإنهاء المؤتمر، حيث إن فاضل جمالى أبرق إلى حكومته العراقية طالبًا العودة إلى بغداد إلا أن جمال الحسينى رأى أن من مصلحة فلسطين الرد على هذه الاقتراحات ودحضها بالحجج القوية، بينما رأى

كميل شمعون (لبنان) التوسط بحيث ترد الوفود العربية على تلك الاقتراحات ردًا كتابيًا يتم فيه تفنيدها وإظهار عدم صلاحيتها أساسًا للمناقشة ثم رفضها والتذكير بمطالب العرب(٩٩).

وفى صباح ١١ فبراير ١٩٤٧ عندما ذكر بيفن "أن دولة أو دولتين من الدول العربية لن تعترض جديًا إذا ما وضع مشروع تقسيم فلسطين موضع التنفيذ" محاولا بذلك بث الخلاف بين البلاد العربية قام على الفور "عبد الفتاح عمرو" رئيس الوفد المصرى بالرد عليه مبررًا موقف مصر فى هذا الموضوع حتى لا يترك فى مخيلة الحكومة البريطانية أى شك بالنسبة لموقف مصر، ولذلك صرح فى الجلسة الختامية للمؤتمر يوم ١٤ فبراير ١٩٤٧ تصريحًا جاء نصه " هناك مسألة أود إيضاحها ، فقد أشار مستر بيفن فى جلسة يوم الأربعاء إلى أنه يعتقد أن هناك دولة أو دولتين عربيتين لن تعترضا اعتراضًا جديًا على مشروع تقسيم فلسطين إذا ما وضع موضع التنفيذ ، وقد تلقيت تعليمات بأن أصرح علنًا وبصفة رسمية أن مصر لا توافق على أى حل للمسألة الفلسطينية على أساس مشروع يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى فكرة التقسيم بجميع صوره"(١٠٠).

ولقد كان لتصريح رئيس الوفد المصرى فى الجلسة الختامية دافع قوى لقيام الوفود العربية الأخرى بتصريحات مماثلة.وعندما أيقن الحاضرون من فشل المؤتمر، صرح الوفد البريطانى بأنه استحال عليه التوفيق بين مطالب العرب ومطالب اليهود؛ ولذا قررت الحكومة البريطانية عرض الأمر على الأمم المتحدة(١٠١).

ونتيجة لذلك رأى رئيس الوفد المصرى – استعدادًا لاحتمال عرض القضية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة – التباحث مع الوفود العربية فى ضرورة مطالبة الحكومة البريطانية باحترام الوضع الذى كان قائمًا قبل النزاع فى فلسطين وذلك لحين اتخاذ هيئة الأمم قرارًا نهائيًا فى الموضوع وقد أجمعت الوفود العربية على القيام بهذا المسعى(١٠٢).

وبالفعل عندما صرح الوفد البريطانى فى الجلسة الختامية للمؤتمر بقرار الحكومة البريطانية بعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة. تدخل رئيس الوفد المصرى معقبًا على ذلك بالتصريح التالى " حيث إن الحكومة البريطانية قد قررت عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة فإن من العدل والإنصاف ألا يتخذ أى إجراء فى خلال هذه المدة - ولحين صدور قرار نهائى من الهيئة -من شأنه إلحاق الضرر بمصالح العرب"(١٠٣).

وعقب فشل المؤتمر كان من المفترض أن تستمر الجهود الدبلوماسية المصرية لمناصرة قضية فلسطين وخاصة فى إنجلترا وأمريكا، للوقوف على ما وصل إليه النفوذ الصهيونى فى الدولتين ، وهذا ما حدث بالفعل. ففى برقية من سفير مصر بلندن "عبد الفتاح عمرو" بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٧ يذكر فيها أن البرلمانيين العمال قد عقدوا اجتماعًا طويلاً تحدث فيه بيفن عن فلسطين وعن الأسباب التى أدت إلى اتخاذ القرار الخاص بعرض القضية على الأمم المتحدة، كما تعرض لموقف الولايات المتحدة وأشار إلى السياسة التى كان فى مقدور بريطانيا اتباعها فى فلسطين لو أن الحكومة الأمريكية كانت على استعداد لبذل معونتها(١٠٤).

وقد أظهر بعض الأعضاء استياءهم، بينما أبدى آخرون رغبتهم فى معرفة ماذا سيحدث أثناء الفترة السابقة لعرض القضية على هيئة الأمم وبحثها ، كما طالب غيرهم السماح بهجرة عدد كبير من اليهود، ولقد دافع وزير المستعمرات على سياسة الحكومة التى نالت الثقة والتعضيد من الأغلبية فى الاجتماع(١٠٥).

وفى برقية أخرى من سفير مصر بلندن بتاريخ ٢٧ فبراير يذكر فيها موقف بيفن المتشدد تجاه اليهود حيث بدأ يهاجمهم بسبب دسائسهم وحملاتهم الخبيثة عليه، فقد ذكر بيفن أن تصريح ترومان كان السبب فى عدم الاتفاق بين العرب واليهود وقال "لا يمكننى تسوية الأمور إذا ما أصبحت هذه المشكلة خاضعة لعوامل سياسة الانتخابات المحلية "كما قال أيضًا لابد من احترام الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ حيث لا يمكن تعديله إلا بمقتضى مفاوضات يقرها البرلمان البريطانى. وعندما سأله النائب الصهيونى "مستر سلفرمان" عن تعريف الوطن

القومى أجاب بيفن "إن لورد بلفور قد مات ولا يمكن العثور على أثر لتعريفه فى المستندات"(١٠٦).

وهكذا يتضح أن الحكومة البريطانية قد أطلقت يدها عن قضية فلسطين تاركة مسئولية حلها على الأمم المتحدة لتفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لكى تقوم بضغوطها على المجتمع الدولى لنصرة الصهيونية مدفوعة فى ذلك بتأثير النفوذ الصهيونى فيها حيث يذكر "محمود حسن" وزير مصر المفوض فى واشنطن فى هذا الشأن فى رسالته المؤرخة فى ١٨ إبريل ١٩٤٧ حيث يقول فيها "إننى لا أجهل المصاعب التى تكتنف هذه المهمة وحظها الضئيل من النجاح ، نظرًا لأن الجو قد سممته الدعاية الصهيونية القوية منذ سنين ، ونفوذ الصهيونية فى هذا البلد ، على حين أن البلاد العربية لم تقم بشىء الآن" . وعلى الرغم من ذلك يعرب محمود حسن بأنه سيبذل كل الجهد لخدمة قضية فلسطين(١٠٧).

سادسًا - الدبلوماسية المصرية وعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة (١٩٤٧)

قررت الحكومة البريطانية عقب فشل مؤتمر لندن عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ، وذلك لفض النزاع بين العرب واليهود بشأن فلسطين ، وتشير وثائق الخارجية المصرية فى الفترة التى أعقبت انتهاء مؤتمر لندن حتى صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ إلى عظم الجهود الدبلوماسية التى قامت بها مصر فى الدفاع عن قضية فلسطين ومنع صدور قرار التقسيم.

ففى ٧ مارس ١٩٤٧ يبرق السفير المصرى بواشنطن برقية إلى الخارجية المصرية يعلمها باقتراح السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة الذى يقضى بتعيين لجنة تحقيق فى قضية فلسطين ، تنتخب من بين الدول العظمى الخمس وسبعة دول أخرى صغيرة، مع استبعاد تمثيل العرب فيها بحجة أن اليهود أيضًا لن

يكونوا ممثلين، ويؤكد السفير المصرى بأن النية متجهة إلى تشكيل تلك اللجنة[١٠٨].

ونتيجة لذلك رأى السفير المصرى أن يلفت نظر الخارجية المصرية بأنه إذا تشكلت هذه اللجنة فسيكون ذلك خطيرًا نظرًا لما للإنجليز والأمريكيين من نفوذ على اللجنة ، ولذلك يرى السفير المصرى بضرورة "محاولة اجتثاث الشر من جذوره والسعى إلى تحريض دولة عظمى على معارضة هذا الإجراء ، إذ بهذه المعارضة يوقف تنفيذ الحركة " واقترح السفير المصرى بأن تكون هذه الدولة هى روسيا " ولذلك فمن الأجدى القيام بمساع فى هذا الصدد عن طريق المفوضية المصرية فى موسكو وخاصة أننا سنحتاج إلى تأييدها عند بحث القضية المصرية"[١٠٩].

وعلى الفور وبمجرد وصول تلك المعلومات للخارجية المصرية ، قام وكيل الخارجية "محمد عبد الرحيم" بالاتصال بالسفارة المصرية بواشنطن وإعطاء التعليمات لسفيرها هناك بأن يقوم بالاتصال بسكرتير الهيئة وإبلاغه عدم موافقة الحكومة المصرية على فكرة تأليف اللجنة مع إيمانها بمشاركة البلاد العربية فى هذا الرأى، كما طلب منه أيضًا أن يقوم بالاتصال بممثلى البلاد العربية فى مجلس الأمن لتنسيق الجهود التى تبذل لدى السكرتير العام[١١٠].

وقد وافقت البلاد العربية على رأى الحكومة المصرية فى رفض تشكيل اللجنة، حيث رفضت لبنان[١١١] وسوريا[١١٢] والسعودية[١١٣] والعراق[١١٤] فكرة تكوين اللجنة بينما رأت الأردن الموافقة على تكوينها على اعتبار أن الغرض منها ينحصر فى الرغبة فى تكليفها بإعداد وتهيئة الوثائق والبيانات اللازمة من قضية فلسطين ، لتكون هذه البيانات جاهزة أمام الجمعية العامة عندما تعرض عليها هذه القضية[١١٥].

ونتيجة لاحتجاج البلاد العربية على اقتراح السكرتير العام تقرر إرجاء فكرة تكوين اللجنة. ففى برقية من سفير مصر بواشنطن فى ١٤ مارس ١٩٤٧ يقول فيها إن فكرة لجنة التحقيق قد طرحت جانبًا، وأن السكرتير العام سيكتفى بجمع المعلومات اللازمة فى الموضوع فى انتظار انعقاد الجمعية العمومية ويرجع ذلك إلى احتجاج البلاد العربية على تكوين اللجنة وكذلك إلى إعلان الحكومة الأمريكية بأنها لم توافق على اقتراح السكرتير العام إلا إذا وافق جميع أعضاء الأمم المتحدة على قبوله[١١٦].

وفى ٢ ابريل ١٩٤٧ تقدم رئيس الوفد البريطانى بطلب باسم حكومته إلى الأمم المتحدة يطلب فيه عقد اجتماع استثنائى للجمعية العمومية للهيئة لبحث القضية الفلسطينية[١١٧]، وقد وافقت الدول العظمى الخمس على هذا الطلب، كما تقرر عقد الدورة الخاصة فى ٢٨ إبريل من نفس العام[١١٨].

ويواصل سفير مصر بواشنطن جهوده الدبلوماسية من أجل تدعيم وجهة النظر العربية والتعرف على الاتجاهات داخل الأمم المتحدة ، فيبرق إلى الخارجية المصرية ببرقية فى ١١ إبريل ١٩٤٧ يشرح فيها أهم النتائج التى توصل إليها نتيجة تلك الجهود وفيما يلى أهم تلك النتائج :

- إن جميع المحاولات التى تبذل لمنع تشكيل لجنة التحقيق ستبوء بالإخفاق، ويرى السفير المصرى أنه من المستحسن الامتناع عن الاعتراض على اللجنة " لأن مثل هذا الاعتراض يوحى بأن القضية العربية - من حيث الموضوع - مستندة على أسس ضعيفة".

- ليس هناك فائدة من المحاولة التى يبذلها العرب ليكون لهم ممثلون فى لجنة التحقيق ، لأن الجمعية العمومية ستناصر الرأى القائل بأنهم طرف فى النزاع، ويرى السفير المصرى فى هذا الشأن "الانتفاع بهذه الحجة لمنع إنجلترا وأمريكا من الاشتراك فى عضوية اللجنة، لأنهما قاما من تلقاء ذاتهما بإجراء تحقيق وبإبداء رأيهما فى نتائجه".

ـ ليس فى الميثاق نص يحتم أن تكون جميع الدول الكبرى ممثلة فى لجنة مشكلة لإجراء تحقيق فى بعض الوقائع "والنجاح متاح للعرب خارج اللجنة أما فى داخلها فستكون أقلية، اللهم إلا إذا استطاع العرب منع انضمام إنجلترا وأمريكا إلى لجنة التحقيق فتتفادى بذلك تأثيرها عليها"[١١٩].

وعلى ضوء هذه النتائج التى توصل إليها السفير المصرى بواشنطن ، قام بدعوة ممثلى البلاد العربية وكذلك موسى العلمى ومحمود فوزى بدار السفارة ، وذلك لتبادل وجهات النظر ، وفى الاجتماع تم الاتفاق على الآتى:

أولا ـ عدم المعارضة فى تأليف اللجنة بشرط أن تبحث قضية فلسطين برمتها توطئة لمعرفة ما إذا كان هناك محل لتأليف لجنة التحقيق المطلوبة.

ثانيًا ـ عدم الإصرار على تمثيل العرب فى اللجنة بشرط أن تستبعد منها إنجلترا وأمريكا.

ثالثًا ـ أن ترسل البلاد العربية وفودًا تؤلف من شخصيات كبيرة مختصة وخبيرة بالموضوع لتتابع القضية.

رابعًا ـ القيام بدعاية فى أمريكا الشمالية والجنوبية وخاصة دول أمريكا اللاتينية نظرًا لقيمتها العددية.

خامسًا ـ فتح اعتماد للدعاية العربية وتنشيط دور المكتب العربى بواشنطن[١٢٠].

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بدمشق يومى ١٦، ١٧ إبريل وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن فلسطين فى الهيئة ـ قام الوفد المصرى فى الاجتماع بتقديم اقتراح يقضى بضرورة المطالبة باستقلال فلسطين وانتهاء الانتداب البريطانى عليها، وإدراج هذه المطالب كمواد إضافية على جدول أعمال الدورة الخاصة بفلسطين[١٢١].

وقد وافقت اللجنة السياسية على الاقتراح المصرى مع إضافة أنه إذا لم تقبل إضافة هذه المادة إلى جدول الأعمال، فعلى الدول العربية أن تباشر عرض

القضية الفلسطينية من أساسها مطلقًا وبجميع تفاصيلها عندما تبدأ المناقشات فى تلك الدورة " على اعتبار أنه لا يجوز مطلقًا البحث فى تعيين تلك اللجنة قبل الاطلاع على تفاصيل القضية التى من أجلها ينوى تعيين اللجنة المذكورة" كما أوصت اللجنة السياسية الدول العربية أن تبعث وفودًا خاصة قوية للدفاع عن قضية فلسطين وبذل المساعى الدبلوماسية لكسب تأييد الدول الأعضاء فى الهيئة لصالح القضية العربية(١٢٢).

ونتيجة لذلك صدرت التعليمات لدى المبعوثين والمفوضين المصريين فى عواصم دول العالم المختلفة من أجل بذل المساعى الدبلوماسية للحصول على تأييد الدول الأعضاء لوجهة النظر العربية ، والموافقة على قرار الجامعة العربية بإدراج فقرة "استقلال فلسطين وانتهاء الانتداب عنها" فى جدول الأعمال للدورة الخاصة.

وفيما يلى خلاصة الردود التى احتوتها برقيات السفراء والمفوضين المصريين ، والتى تبرز مدى اهتمام بلاد العالم المختلفة بقضية فلسطين فى هذه الفترة :

- أفغانستان : موقفها سيكون مؤيدًا لوجهة النظر العربية ، حيث أخطرت الخارجية الأفغانية وزيرها المفوض بواشنطن رأى الحكومة الأفغانية فى مساندة قضية العرب(١٢٣).

- إيران: ستؤيد وجهة النظر العربية، حيث أعطيت التعليمات لممثل إيران فى هيئة الأمم المتحدة لتأييد وجهة النظر العربية، وفى هذا الصدد يذكر وزير الخارجية الإيرانى " أن مصر هى الدولة الوحيدة التى قامت بهذا المسعى لدى الحكومة الإيرانية"(١٢٤).

- تركيا : ستؤيد وجهة النظر العربية مع مراعاة تحالفها مع إنجلترا وعلاقات المودة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ميدان السياسة الدولية. وعلى ذلك فإنها ستعطى صوتها إذا أمكن فى صالح فلسطين ، وإلا فإنها ستمتنع عن التصويت(١٢٥).

- اليونان : صرح وزير الخارجية اليونانية لوزير مصر المفوض فى أثينا بأن اليونان ستؤيد وجهة النظر العربية تأييدًا وديًا[١٢٦].

- أسبانيا: على الرغم أنها ليست عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها يمكن أن تبذل مساعدتها فى قضية فلسطين"ولذلك فعلى البلاد العربية أن تتخذ موقفًا وديًا بالنسبة للمسألة الإسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها المقبل"[١٢٧].

- يوغسلافيا : تقابل القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بلجراد مع مساعد وزير الخارجية اليوغسلافية وكذلك مع مدير الشئون السياسية بالوزارة - وهما رؤساء الوفد اليوغسلافى - وفهم من الاثنين أنهما مقتنعان بفكرة ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها، وأن يوغسلافيا ستحاول الحصول على عضوية اللجنة المقترح تكوينها إذا ما حبذت الوفود العربية ذلك[١٢٨].

- البرازيل : يذكر وزير مصر المفوض فى ريودى جانيرو أنه قام بالمساعى المطلوبة لدى وزارة الخارجية البرازيلية، فوعدت بأن تفحص بعطف وجهة النظر العربية. وأضاف الوزير المفوض بأنه اتصل بزملائه ممثلى سوريا ولبنان لدراسة إمكان القيام بمسعى مشترك لدى الحكومة البرازيلية[١٢٩].

- الصين : أكد وزير الخارجية الصينية أن حكومته تنضم عن طيب خاطر إلى الاقتراح الخاص بإنهاء الانتداب والاعتراف باستقلال فلسطين، كما أضاف بأنه "لا يحبذ الانتداب أو الوصاية"[١٣٠].

- بولنده: يرى وزير الخارجية البولونية "موزولفسكى" أن قيام بريطانيا بعرض قضية فلسطين على هيئة الأمم معناه تخليها عن الانتداب ، ولذلك فستعمل بولنده على إلغاء الانتداب كما أنها تقترح قيام نوع من الإشراف الدقيق أثناء فترة الانتقال، ثم الوصول إلى اتفاق بين العرب واليهود كشكل نهائى[١٣١].

- الاتحاد السوفيتى : يذكر وزير مصر المفوض فى موسكو فى برقيته أن الاتحاد السوفيتى ربما يلزم خطة التحفظ والانتظار فى الاجتماع الاستثنائى القادم ، ويعتقد الوزير المفوض " أن المسألة الفلسطينية ربما لا تلقى فى هذا الوضع أو فى هذا الاتجاه تعضيده"(١٣٢).

- السويد والنرويج والدانمارك : يقول وزير مصر المفوض فى استوكهولم أنه قام بعمل المساعى المطلوبة لدى حكومات تلك الدول(١٣٣).

وتستكمل الصورة برقية من السفارة المصرية بواشنطن فى ١٩٤٧/٤/٢٥ يتضح فيها نتائج الاتصالات والأبحاث التى قام بها السفير المصرى بشأن الموقف الذى تتخذه مختلف الحكومات نحو مسألة فلسطين ، والتى تعتبر توضيحًا لمواقف الدول الأعضاء فى الهيئة وكذلك استكمالا للجهود الدبلوماسية المصرية فى الدفاع عن فلسطين. وفيما يلى خلاصة ما جاء فى البرقية:

- الولايات المتحدة الأمريكية : ستؤيد اقتراح بريطانيا وتعارض اقتراح العرب ، حيث ستعارض فى بحث المسألة الفلسطينية من حيث الموضوع ، وستوصى بتشكيل لجنة من الدول المحايدة ، على أن تترك مهمتها بغير تحديد. ويضيف السفير المصرى بواشنطن أن سياسة الولايات المتحدة ترمى إلى إنشاء وطن قومى لليهود وليس إنشاء دولة يهودية فى فلسطين.

- حكومات أمريكا اللاتينية : " فأغلبها متردد إلى الآن، وتزداد خشيتها من ضغط صحافة اليهود - هذا الضغط الذى له تأثير مباشر فى الولايات المتحدة - وليس هناك من يجهل أن دول أمريكا اللاتينية فى حاجة إلى مساعدة وبالأخص مساعدة مالية من قبل الولايات المتحدة فإن فى يد الصحافة تقليب الرأى القائل بقبول هذه المساعدة أو الرأى المضاد له بعدم قبولها".

- أفغانستان : اعتزمت نهائيًا الوقوف فى صف العرب.

- إيران والهند : وعدتا بتعضيد العرب " إذ لم تنس إيران إلى الآن الدور الذى قامت به مصر حينما بحث مجلس الأمن النزاع بين روسيا وإيران".

- اليونان وتركيا : فهما إذا كانا يعطفان على القضية العربية " إلا أنهما سينضمان بلا شك إلى جانب بريطانيا وأمريكا"

- البلاد السكندنافية (السويد - النرويج - الدانمارك): "تريد بحث الموضوع بغير تحيز، ولكن إذا قامت فى نفسها ريبة، فإن هذه الريبة ستجعلها تنضم إلى بريطانيا وأمريكا"

- الكتلة الروسية السلافية: " ستحاول أن تجد لنفسها مغنمًا من الظروف كلها"(١٣٤).

ومن الواضح من تلك الردود والنتائج التى توصل إليها ممثلو مصر فى عواصم العالم المختلفة أن اتجاه معظم دول العالم سيكون ضد الاقتراح المصرى وذلك بتأثير وضغط من الحكومتين البريطانية والأمريكية وكذلك بتأثير النفوذ الصهيونى - بفضل دعاياتهم - على هذه الدول. وعلى هذا الأساس وضع سفير مصر بواشنطن خطته البديلة، وسعى لدى الوفود العربية لانتهاجها ، وهذه الخطة قد ذكرها فى برقيتين الأولى مؤرخة فى ١٨ إبريل ١٩٤٧ والثانية فى ٢١ إبريل وتتضمن الآتى:

أولاً - على الوفود العربية أن تتضافر فى جهودها ، وأن تؤلف جبهة واحدة تحت رياسة شخصية لها مكانة رفيعة فى أمريكا ، ويرى السفير المصرى " أن خير من ينطبق عليه هذا الوصف هو الأمير فيصل"(١٣٥).

ثانيًا - هناك طريقان أمام البلاد العربية: الأول أن تبدأ الاتصال ببريطانيا العظمى وبالتالى بالولايات المتحدة بقصد أن تضمن لهما قواعد فى فلسطين مع السماح لهما بتحصينها. مقابل تنازل الدولتين عن إنشاء

الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، وكذلك تعدان ببذل تأييدهما لإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين. أما الطريق الثانى فهو إذا رفض ذلك " نثير كل حجة للدفاع عن القضية العربية مستندين على أن الانتداب قد تقرر بغير موافقة العرب أصحاب الشأن الأول فى ذلك، وأن إنشاء وطن قومى لليهود لا ينبغى أن يحجب غرضه الأصلى، ألا وهو مصلحة أهل البلاد" مع مطالبة أهل فلسطين بالاستقلال تطبيقًا لمبدأ حق كل شعب فى تقرير مصيره وكذلك فى ملكية أرضه "وهو حق لا ينازع فيه"(١٣٦).

وأضاف السفير المصرى " أنه تحتم هذه الخطة الاستعانة بمساعدة محام دولى قدير من المقيمين بالولايات المتحدة" وقد قام السفير المصرى بإطلاع زملائه ممثلى البلاد العربية على هذه الخطة فوافقوه عليها جميعًا على شرط أن تحصل الدول العربية فيما يتعلق بالطريق الأول على تأكيدات الولايات المتحدة"(١٣٧).

وعلى الرغم من تلك الجهود الدبلوماسية التى قامت بها مصر ، وعلى الأخص الجهود التى قام بها سفير مصر بواشنطن، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود المتمثل فى موافقة الجمعية العمومية على إضافة الاقتراح المصرى الخاص بإنهاء الانتداب عن فلسطين وإعلان استقلالها -على جدول أعمالها فى دورتها الخاصة. وهذا ما توقعه السفير المصرى بواشنطن قبل عقد اجتماع الجمعية العمومية بيوم واحد. فيذكر فى برقيته المؤرخة فى ٢٧ إبريل ١٩٤٧ بأنه ليس واثقًا من أن الجمعية الاستثنائية ستتعرض لبحث القضية الفلسطينية من حيث الموضوع ويقول " بالرغم من ذلك فإننى سأبذل وباقى مندوبى الدول العربية كل ما فى وسعنا للدفاع عن القضية"(١٣٨).

وعلى أية حال فقد عقدت الدورة الخاصة للجمعية العمومية فى الفترة من ٢٨ إبريل إلى ١٥ مايو ١٩٤٧ وأصدرت قرارها بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من إحدى عشرة دولة ونتيجة للجهود الدبلوماسية التى قام بها ممثلو الدول العربية فى الهيئة تم إبعاد الدول الكبرى من تشكيل تلك اللجنة(١٢٩).

وفى تقرير أرسله الأمين العام للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية فى ٢٥ مايو ١٩٤٧ يتضح منه مواقف حكومات الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة من قضية فلسطين أثناء فترة انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العمومية ، ويتضح منه الآتى :

- إنجلترا: اتخذت موقفًا معتدلاً من مطالب الدول العربية بشأن فلسطين ، حيث أيدت بعض هذه المطالب.

- الولايات المتحدة : تظاهرت كثيرًا بالتحيز والمحاباة نحو اليهود بسبب الضغط الصهيونى الواقع عليها.

- الاتحاد السوفيتى: " من العسير التكهن بموقفه من مسألة فلسطين، وتكييفه فى المراحل الأولى للاجتماعات" فقد أيد مطالب العرب أحيانًا لغرض ما، ولكنه اتخذ فى الاجتماعات الأخيرة موقفًا ناصر فيه اليهود، ومع ذلك فليس من السهل التكهن بموقفه النهائى".

فرنسا: "كان وفدها محايدًا على وجه العموم".

- الصين: كان وفدها يشوبه التردد " وربما كان هذا راجعًا إلى عدم إلمام الصين بالمشكلة الفلسطينية إلمامًا كافيًا أو لرغبتها فى الوقوف على الحياد".

- الهند: رأس وفدها السفير "آصف" سفيرها فى واشنطن "وهو سياسى قدير وقد وضع مزاياه فى خدمة القضية الفلسطينية بطريقة لبقة وغير مباشرة فى بعض الأحيان وصريحة فى كثير من الأحيان".

- أفغانستان : ناصر وفدها وجهة النظر العربية منذ البداية "وبغير أى تحفظ".

- تركيا : انضم وفدها بصوته إلى مجموعة الدول العربية وصوت إلى جانبها.

- دول أمريكا الوسطى : انحازت هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة.

- دول أمريكا الجنوبية : فقد انضمت كل من البرازيل وشيلى إلى موقف الولايات المتحدة أما الأرجنتين فقد ناصرت الدول العربية.

- المكسيك : "لم تتدخل طول المناقشة ويقال إنها أميل للعرب".

- دول أوروبا الشرقية : (روسيا البيضاء - أوكرانيا - بولونيا - تشيكوسلوفاكيا) كانت فى جانب الاتحاد السوفيتى ، كما كان مندوب بولونيا (بولندة) معبرًا عن أمانى اليهود ، وكذلك الوفد التشيكى الذى كان مواليًا لهم أيضا(١٤٠).

ولقد كان لهذا التقرير أهمية عظيمة بالنسبة للجهود الدبلوماسية المصرية فى قضية فلسطين حيث يعتبر الأساس الذى ارتكزت عليه تلك الجهود بعد ذلك، كما أنه من خلاله يمكن تصنيف دول العالم المختلفة فى موقفها بشأن فلسطين إلى ثلاث فئات:

- الأولى : التى ناصرت وجهة النظر العربية وتشمل الدول العربية الممثلة فى الهيئة وبجانبها أفغانستان وتركيا وإيران والهند والأرجنتين.

- الثانية : التى تناصر وجهة النظر اليهودية وتدعمها وتشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ودول أمريكا الوسطى والبرازيل وشيلى.

- الثالثة : تشمل بريطانيا والصين وفرنسا والمكسيك فبعض هذه الدول اتخذت موقف الحياد وبعضها كان مترددًا لعدم الإلمام بالقضية العربية.

ونتيجة لذلك ركزت الدبلوماسية المصرية جهودها فى الفترة التى أعقبت قرار تشكيل اللجنة (الأردن – العراق – سوريا) بدار الشريف حسين ناصر قنصل العراق بالنيابة وذلك للتباحث فى أمر تلك اللجنة. وفى الاجتماع تقرر الآتى :

١ – قبول الدعوة التى يقيمها المندوب السامى فى داره احتفالا بلجنة التحقيق، وقبول الدعوات الأخرى التى يقيمها قناصل الدول الأجنبية " على شرط ألا تقام فى محل يهودى".

٢ – عدم حضور جلسات لجنة التحقيق وذلك مجاراة للشعور العربى العام وتفاديًا لإثارة سخط الأوساط العربية فى فلسطين ، وعدم الاتصال رسميًا بأعضاء اللجنة.

٣ – يعفى القنصل من قرار عدم حضور الجلسات إذا أمرته حكومته بحضورها ، وفى هذه الحالة يجب عليه تبليغ زملائه بأمر حكومته هذا[١٤١].

وعمومًا فقد وصلت اللجنة فلسطين ، وعقدت أولى جلساتها بالقدس فى ١٦ يونية ١٩٤٧، ووالت اللجنة بعد ذلك اجتماعاتها وسمعت أقوال الوكالة اليهودية التى مثلها مستر "شرتوك" ، كذلك أدلى ممثلو الحكومة الفلسطينية بأقوالهم ، وبعد ذلك زار أعضاء اللجنة بعض أنحاء فلسطين ولم يكن فى استقبالهم أى شخص من العرب. وذلك وفقًا لخطة المقاطعة التى قررتها الهيئة العربية العليا[١٤٢].

وفى محاولة من الدبلوماسية المصرية للتعرف على اتجاهات اللجنة ، قام القنصل المصرى بالنيابة بالقدس مع قناصل البلاد العربية بمقابلة عضو لجنة التحقيق الإيرانى "د. انتظام" وذلك بدار القنصلية الإيرانية بالقدس فى ٢٢ يونية ١٩٤٧، وقد تحدث انتظام مع قناصل العرب حيث أشار عليهم عدة ملاحظات مهمة وهى:

١ - ملاحقة اليهود للجنة التحقيق وإحاطة اللجنة بشتى أنواع الدعايات لتأييد مطالبهم، فى الوقت الذى امتنع فيه العرب امتناعًا تامًا عن الاتصال باللجنة "الأمر الذى يؤثر على توصيات اللجنة فى تقريرها".

٢ - السبب الأساسى وراء كثرة زيارات اللجنة لشتى المناطق والمنشآت فى فلسطين، هو مقاطعة العرب للجنة مما جعل وجود فراغ استغله اليهود فى الدعاية، كما استغلته اللجنة فى زيارة تلك الأماكن "لتضفى على عملها الناقص شيئًا من الزخرف".

٣ - توصيات اللجنة فى تقريرها سيكون له قيمة ووزن كبيرين فى قرار هيئة الأمم، وعدم سماع كلمة العرب يجعل تقريرها أميل للجانب اليهودى بسبب ضخامة دعايتهم.

٤ - أما بخصوص ردود الدول العربية فإن مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن ليس لديهم مانع بزيارة اللجنة لهم، أما السعودية فلم توضح رأيها فى ذلك قبل أن يطلب منها رسميًا، ويضيف انتظام فى هذا الشأن ضرورة أن تطلب اللجنة من البلاد العربية إرسال مندوبين عنها إلى مقر اللجنة بالقدس ليدافعوا عن حقوق العرب فيها[١٤٣].

وحول ميول أعضاء اللجنة فتروى رسالة أخرى من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٦ يوليو ١٩٤٧ بأن د. انتظام العضو الإيرانى تحدث فى هذا الشأن ويستنتج من حديثه ميول واتجاهات أعضاء تلك اللجنة على النحو التالى:

عضو إيران : مؤمن بعدالة قضية العرب ، ويود أن يعمل لصالح العرب على قدر المستطاع " ولو أن مظهره فى مختلف المناسبات لا يوحى بهذا الإيمان".

عضو الهند : "مائة فى المائة نصير العرب ، ولكنه متهور ومندفع ويظهر ميوله فى ذلك بسرعة".

رئيس لجنة التحقيق "القاضى ساند ستروم" : "رجل محترم غير مغرض" وهو بحكم رياسته للجنة مضطر لأن يكون محايدًا.

عضو يوغسلافيا : يأتمر بأمر حكومته "التى تتلقى الوحى من موسكو".

عضو تشيكوسلوفاكيا : "رجل فاضل ويظهر بمظهر المستقل" إلا أن مركز حكومته يجعله فى نفس موقف العضو اليوغسلافى.

عضو هولندا : " فهو يهودى".

عضوا كندا وأستراليا : "يسيران فى سياستهما طبقًا لما تمليه عليهما المصالح البريطانية" وعضو كندا مستقل أما عضو أستراليا فقد سبق له أن وقف موقفًا عارض فيه ممثلى بريطانيا فى هيئة الأمم المتحدة.

عضو جواتيمالا : يميل لليهود بحكم تغلغل نفوذهم فى أمريكا الوسطى والجنوبية وكذلك بالنسبة لمندوب أورجواى.

عضو بيرو : "مستقل الرأى»(١٤٤).

وفى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ٩ يوليو ١٩٤٧ يذكر فيها اتصالاً سريًا بين بعض أعضاء الهيئة العربية العليا والسير عبد الرحمن عضو الهند باللجنة ، وكان هذا الاتصال بناء على طلب العضو الهندى وذلك للحصول على البيانات والتفاصيل التى تقضى على ادعاءات اليهود التى يدلى بها زعماؤهم أمام اللجنة. ويؤكد القنصل المصرى فى هذه الرسالة أيضًا بأن العضوين الهندى والإيرانى يرغبان فى خدمة القضية الفلسطينية(١٤٥).

وقد كانت لجنة التحقيق حريصة على أن تقوم الحكومات العربية بإدلاء رأيها أمامها بشأن فلسطين ، فقد تلقت الحكومة المصرية دعوة رسمية من "د. فكتور

هو" الممثل الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة ، يدعو فيها باسم لجنة التحقيق الحكومة المصرية لتقدم بالطريقة المناسبة وجهة نظرها فى قضية فلسطين(١٤٦). كما أرسل دعوات مماثلة للحكومات العربية الأخرى. ويقول القنصل المصرى بالقدس فى هذا الشأن إن اللجنة ترى "أنه إذا أرادت الحكومة المصرية تقديم شهادتها شفهيًا فى هذا الموضوع ، فيكون ذلك فى نفس الوقت وفى نفس المكان الذى يناسب الدول المشتركة ومندوبى اللجنة "، ويقترح القنصل المصرى بأنه يجب أن تكون مصر هى المكان المناسب باعتبارها مقر الجامعة العربية(١٤٧).

والواضح أن اللجنة كانت تسير نحو تقسيم فلسطين ، هذا ما أكدته رسالة القنصل المصرى بالنيابة بالقدس فى ١٨ يوليو ١٩٤٧ حيث تحدث مع السير عبد الرحمن العضو الهندى وفهم من الحديث أن رئيس اللجنة يميل للتقسيم حيث أعرب بذلك للمندوب السامى البريطانى " فمن المعروف أن فيكتور هو - الممثل الشخصى للسكرتير العام - يؤثر كثيرًا على رئيس اللجنة " ساند ستروم" بل وعلى بعض أعضاء اللجنة، حيث إنه يميل كثيرًا للجانب اليهودى"(١٤٨). وهذا ما أكدته رسالة المفوضية المصرية فى عمان بالأردن عن هذا الاتجاه حيث قام وزير مصر المفوض فى عمان بالتحدث مع أحد أعضاء اللجنة وذلك للتعرف على قرارها ، فذكر العضو أن أعضاء اللجنة لم يقطعوا برأى فيما بينهم وإن كان هناك اتجاه نحو التقسيم(١٤٩).

وبالفعل كما كان متوقعًا من قبل ممثلى مصر، فقد أوصت لجنة التحقيق فى تقريرها الصادر فى ٣١ أغسطس١٩٤٧ إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع اتحاد اقتصادى بينهما، وجعل القدس منطقة دولية(١٥٠). ونتيجة لذلك نشطت الدبلوماسية المصرية بشكل مكثف من أجل منع صدور قرار من الجمعية العامة بهذا التقسيم.

وبدأت الخارجية المصرية ترسل تعليماتها إلى ممثلى مصر فى عواصم العالم ليبذلوا مساعيهم من أجل نصرة فلسطين ومنع صدور قرار تقسيم فلسطين. وتلقى وثائق الخارجية المصرية الضوء على مجهودات ممثلى مصر فى الخارج فى التعرف على مواقف الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة وفيما يلى نتائج تلك المجهودات التى تبين مواقف هذه الدول:

ـ **الإكوادور** : يذكر "محمد عبد الشافى اللبان" القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بمدريد فى رسالته المؤرخة فى ١٩٤٧/٩/٢١ بأنه وصله خطاب – سرى خاص – من السنيور "البرتوبويج" سفير الإكوادور فى كولومبيا – يفيد بأنه تحدث مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للإكوادور بشأن القضية المصرية والقضية الفلسطينية ، وأنهما اقتنعا تمامًا بوجوب تعضيد الإكوادور لمصر وفلسطين[١٥١]. كما أكد سفير الأكوادور أنه أرسلت فعلاً تعليمات إلى مندوب الإكوادور فى هيئة الأمم المتحدة بضرورة تعضيد وجهة النظر العربية " وتود الأكوادور فى مقابل هذا التأييد أن تقوم الحكومة المصرية والبلاد العربية بتعضيد مبدأ المعاهدات ، كما تود أن تعتمد على تأييد هذه البلاد لها عند مطالبتها بتعديل معاهدة "ريودى جانيرو" المنعقدة فى ١٩٤٢ بينها وبين بيرو[١٥٢].

ـ **أفغانستان** : قامت وزارة الخارجية الأفغانية بالإبراق إلى مندوبها فى هيئة الأمم المتحدة بأن يؤيد وجهة النظر العربية[١٥٣].

ـ الصين : قام وكيل الخارجية المصرية "سامى أبو الفتوح" بمقابلة وزير الصين المفوض فى القاهرة للتعرف على موقف الصين من قضية فلسطين ، فذكر وزير الصين بأن حكومته ستتوخى سياسة العطف على قضية فلسطين ، على الرغم أنه وصلته برقية من وزير خارجيته تفيد بأن "ممثل مصر فى إحدى اللجان قد أيد بشدة اقتراح روسيا فى اشتراك منغوليا الخارجية فى مؤتمر حرية الصحافة، وذلك بالرغم من معارضة مندوب الصين معارضة قوية" وأضاف وزير الصين المفوض أن مثل هذا الموقف لو تكرر "لأضعف ما ينشده من توثيق للعلاقات بين

الصين والبلاد العربية" فقام وكيل الخارجية المصرية بمحاولة من أجل محو الأثر السيئ الذى تسبب فيه المندوب المصرى حيث قال لوزير الصين أنه على يقين بأن مندوب مصر قد تصرف من تلقاء نفسه فى مسألة اعتبرها من المسائل الفرعية فى اللجان ، حيث لم ترسل الحكومة المصرية أى تعليمات له فى هذا الشأن " والتى كنت أرجو أن يتصل رئيس الوفد الصينى فى الهيئة برئيس الوفد المصرى هناك للتفاهم على مثل هذه المسألة[١٥٤].

- **الاتحاد السوفيتى** : عندما أعلنت الحكومة السوفيتية عن تأييدها لتقسيم فلسطين ، قام وزير مصر المفوض بموسكو بالاجتماع مع زملائه الوزراء المفوضين لكل من العراق ولبنان وسوريا وذلك بدار المفوضية المصرية لدراسة الموقف. فاتفقوا على مقابلة وزير خارجية الاتحاد السوفيتى للإعراب له عن الأثر الشديد الذى أحدثه موقف روسيا فى الرأى العام فى جميع البلاد العربية " الذى يعتبر تحولاً مفاجئًا فى السياسة السوفيتية" واتفقوا على ترك مذكرة شفوية مشتركة تحمل هذا المعنى ، "وأن التقسيم مأساة ستجعل من الشرق الأدنى مسرحًا للاضطراب وإراقة الدماء[١٥٥].

كما قامت الخارجية المصرية بإرسال تعليماتها إلى ممثلها فى موسكو بمواصلة مساعيه لدى الحكومة السوفيتية من أجل تغيير موقفها ، والعمل على التعرف على العوامل التى أثرت فى الاتحاد السوفيتى حتى اتخذ هذه الخطة الموالية للتقسيم[١٥٦].

- **اليونان** : بناء على الاتصال الذى قام به "محمد حسنى عمر" وكيل الخارجية المصرية مع ممثل حكومة اليونان فى القاهرة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ فقد تم الاتصال برئيس وفد اليونان فى نيويورك كى يؤيد وجهة نظر البلاد العربية فى قضية فلسطين ، أما إذا كانت الظروف غير ملائمة لليونان لاتخاذ ذلك " فما

عليه إلا الامتناع، ويحسن أن يؤيد اقتراح مصر بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية بشأن اختصاص الجمعية العامة فى القضية[١٥٧].

- **بلجيكا**: قامت الخارجية المصرية بالاتصال بالقائم بالأعمال بالنيابة للمفوضية البلجيكية فى القاهرة – مسيو هوتمان - من أجل الحصول على تأييد بلجيكا لوجهة النظر العربية، فقام "هوتمان" بإبراق حكومته مطالبًا منها أن تعطف على وجهة نظر العرب بشأن فلسطين[١٥٨].

كما قام وزير مصر المفوض فى بروكسل ببذل مساعيه لدى الحكومة البلجيكية حيث تقابل مع "البارون دى جروبن" مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية - نظرًا لضغط العمل على وزير الخارجية ومرض وكيلها – وقد أعرب " جروبن" للوزير المصرى أن هم بلجيكا ورائدها فى تصرفاتها هو رغبتها الصحيحة فى العمل على حفظ الأمن وتتبع العدالة " كما وعد جروبن بأنه سيدرس الموضوع مع المختصين إلا أن وزير مصر المفوض علم من "جهة جديرة بالثقة " أن الوفد البلجيكى بالمجلس سيكون موقفه عند عرض القضية الفلسطينية هو موقف الحياد، أى الامتناع عن التصويت ، على الرغم أن وزارة الخارجية "لم تعط رأيها فى الموضوع حتى الآن"[١٥٩].

المكسيك: وعدت بالامتناع عن التصويت[١٦٠].

- **الأرجنتين**: وعدت الخارجية الأرجنتينية بتأييد وجهة النظر العربية[١٦١].

- شيلى: ر القائم بأعمال المفوضية الشيلية بالقاهرة أن حكومته قد اتصلت بمندوبها فى هيئة الأمم المتحدة لكى يوافيها تطورات الموقف فى قضية فلسطين، وألا يعطى أى صوت فى الموضوع قبل أخذ رأى الحكومة " وأن حكومته لا يمكنها البت نهائيًا فى تعليماتها إلى مندوبها قبل أن تتعرف على الاقتراح أو الاقتراحات التى ستعرض للتصويت ، وعلى كل حال فإنها ستحاول تلبية رغبة الحكومة المصرية[١٦٢].

وعندما علمت الخارجية المصرية فى ٢ نوفمبر ١٩٤٧ بأن الوفد الشيلى قد تلقى تعليمات من حكومته بتأييد تقسيم فلسطين، قامت بإرسال تعليماتها إلى وزير مصر المفوض فى شيلى كى يقوم بمساعيه لدى حكومة شيلى من أجل مناصرة الدول العربية فى قضية فلسطين[١٦٣].

كما قام وكيل الخارجية المصرية باستدعاء القائم بأعمال المفوضية الشيلية فى القاهرة وبين له أخطار التقسيم ، والعمل على الإبراق إلى حكومته كى تعطى تعليماتها لمندوبها لدى الهيئة بالتصويت لصالح العرب. فأعرب القائم بأعمال المفوضية الشيلية بأن هناك ضغوطًا على الحكومة الشيلية لتصوت لصالح التقسيم ، وفى نفس الوقت قال أنه سيواصل مساعيه لدى حكومته لتصوت فى جانب العرب أو على الأقل لتمتنع عن التصويت[١٦٤].

وبالفعل اتصل ممثل شيلى فى القاهرة بحكومته، ثم نقل نتيجة هذا الاتصال لوكيل الخارجية المصرية فذكر له أن الحكومة الشيلية بالرغم من الضغط الواقع عليها فإنها لم تكون رأيًا قاطعًا فى الموضوع بعد، "إذ أن المسألة الفلسطينية مازالت أمام هيئة الأمم المتحدة فى دور البحث، وعلى كل حال فإن حكومته ستبذل قصارى الجهد لتكون فى جانب الوفود العربية[١٦٥].

- **إثيوبيا** : يذكر وزير مصر المفوض فى أديس أبابا بأنه تقابل مع وزير الخارجية الإثيوبية بالنيابة وتحدث معه بشأن فلسطين ، وأكد وزير الخارجية بالنيابة بأنه تلقى برقية من وفد إثيوبيا لدى هيئة الأمم توضح موقف إثيوبيا المؤيد لصالح البلاد العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين[١٦٦].

وتكمل هذه الصورة مذكرة أعدتها الخارجية المصرية فى ٤ نوفمبر١٩٤٧ توضح مواقف الدول المختلفة فى قضية فلسطين، وفيما يلى أهم ما جاء بالمذكرة:

- **الولايات المتحدة الأمريكية** : بذلت الوفود العربية جهودها لدى الحكومة الأمريكية، ولكن سياستها ترمى إلى تقسيم فلسطين.

- **بولونيا** : فى مقابلة بين القائم بالأعمال المصرى فى فرسوفيا ووزير خارجية بولونيا قال الأخير إن بولونيا مدينة لليهود - بعدما قتل الألمان الملايين من رعاياها اليهود أثناء الحرب - وإن بولونيا عقدت النية على السعى لإلغاء الانتداب مع الوصول إلى تشكيل رقابة دولية فى فلسطين حتى يتمكن العرب واليهود من الاتفاق على تشكيل حكومة مستقلة.

- **جنوب إفريقيا** : تقابل القنصل المصرى بالكاب مع سكرتير وزارة الخارجية لجنوب إفريقيا وشرح له وجهة النظر العربى، فرد السكرتير بأنه لا يمكنه أن يعطى وعداً بتأييد العرب ولكن ليس معنى ذلك أن جنوب إفريقيا ترفض تأييد العرب وإنما لا يمكن أن ترتبط بوعد مع مصر.

- **البرازيل**: قام وزير مصر المفوض فى البرازيل بالمساعى اللازمة لدى الخارجية البرازيلية، فوعدت بأن تفحص بعطف وجهة النظر العربية.

- **تركيا** : "ستؤيد قضية فلسطين مع مراعاة تحالفها مع إنجلترا وعلاقات المودة مع أمريكا فى ميدان السياسة الدولية، وعلى ذلك فإنها ستعطى صوتها إذا أمكن فى صالح فلسطين وإلا فإنها ستمتنع عن التصويت".

- **حكومات الدول الشمالية** (السويد - النرويج - الدانمارك) : قام وزير مصر المفوض فى استوكهلم بالمساعى المطلوبة.

- يوغسلافيا : ذكر مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية اليوغسلافية للقائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة ببلغراد أن يوغسلافيا ستتبع سياسة أساسها مناوأة الاستعمار.

- **تشيكوسلوفاكيا** : أثناء حديث رئيس الجمهورية التشيكى مع وزير مصر المفوض ببراج أظهر العطف على عرب فلسطين ، كما قام الوزير المصرى بالمساعى اللازمة لدى الخارجية التشيكية لتأييد وجهة النظر العربية.

- **الهند** : ستؤيد وجهة النظر العربية.

- **إنجلترا وهولندا** : الأولى طرف فى النزاع ، والثانية معروف أنها لا تؤيد وجهة النظر العربية خوفًا على مطامعها الاستعمارية فى إندونيسيا .

- **فرنسا** : قابل سفير مصر بباريس مع سكرتير عام الخارجية الفرنسية الذى صرح "بأن موقف مندوب فرنسا فى الجمعية العامة سيكون موقف المعارضة فى كل ما من شأنه أن يفرض على العرب حلاً يرتضونه" كما تقابل السفير المصرى مع وكيل الخارجية الفرنسية الذى صرح أيضًا أن الوفد الفرنسى سيعارض فرض أى حل ضد رغبة العرب(١٦٧).

ومع اقتراب موعد انعقاد الجمعية العمومية كثفت الدبلوماسية المصرية نشاطها – خاصة لدى الدول التى تبدى ترددًا فى موقفها أو الدول التى تعانى من ضغوط. فيذكر محمود فوزى فى برقيته المؤرخة فى ١٩٤٧/١١/٢٦ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطًا مستمرة على الدول الأعضاء " حتى لوحظ أخيرًا ترددا خطيرا من الوفد الإثيوبى الذى كان قد امتنع عن التصويت على الاقتراح الخاص بالدولة الموحدة وعلى اقتراح التقسيم أمام اللجنة الفلسطينية " ويضيف فوزى أن الوفد الإثيوبى سيستمر على اتباع هذه الخطة " ولكن من الممكن أن يؤدى به الضغط المتزايد إلى التصويت فى صالح التقسيم»(١٦٨).

كما أعرب فوزى فى البرقية أن الوفد البلجيكى قد بدأ فى التردد "فقد أعرب أمس أمام اللجنة أن نيته أولاً كانت تتجه إلى الموافقة على إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن بالنظر إلى طول الوقت الذى مر منذ تقديم الاقتراح المصرى، فقد قرر الوفد ألا يؤيد فكرة الإحالة إلى المحكمة، واتبع خطة

الامتناع عن التصويت أمام اللجنة عندما وضعت الاقتراحات وقد فاجأنا الوفد اليوم بتشجيعه للتقسيم"[١٦٩].

ومن الوفود التى اتبعت خطة الوفد البلجيكى ، الوفدين الفرنسى والأرجنتينى، ونتيجة لذلك طالب "فوزى" بضرورة القيام بمساع جديدة لدى حكومات تلك الدول، كى يبعثوا بتعليماتهم إلى وفودها بالتصويت ضد التقسيم[١٧٠].

وبالفعل صدرت التعليمات من الخارجية المصرية لمفوضيها فى تلك البلاد لعمل المساعى المطلوبة للحصول على تأييدها لوجهة النظر العربية. فقام مستشار المفوضية المصرية بباريس بالاشتراك مع ممثلى البلاد العربية هناك بمقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية وبحضور وزير الخارجية الفرنسية بالنيابة "مسيو أندريه ماران" وتحدث وزير لبنان بالنيابة عن الممثلين العرب وأوضح لهما الموقف الخطير الذى سينجم من تغيير فرنسا لموقفها الذى كان يرمى إلى الامتناع عن التصويت. فأعرب رئيس الجمهورية لممثلى العرب عن عطفه على البلاد العربية ، إلا أنه لا يستطيع من الوجهة الدستورية التدخل فى قرار أصدره مجلس الوزراء الفرنسى[١٧١].

وبناءً على هذه المقابلة ، قام المسيو "بونو " Bonneon بمقابلة مستشار المفوضية المصرية بباريس وكذلك القائم بأعمال المفوضية العراقية وأخبرهم أنه قد أرسلت تعليمات للمسيو بارودى Parodi مندوب فرنسا لدى هيئة الأمم المتحدة وذلك للعمل على التوسط ولإيجاد حل يكفل به إرضاء الطرفين. وأضاف بونو أن هناك اتفاقا تم بين بارودى ومندوبى البلاد العربية لدى هيئة الأمم يتضمن قيام بارودى بإدلاء تصريح يذكر فيه " بأن مناقشة المسألة الفلسطينية لم تبلغ بعد الحد الذى يصح فيه للمجلس طرحها لأخذ الأصوات، حيث أن لديه بعض المقترحات الخاصة لم تبحث بشأن قوام نظام الوحدة الفلسطينية" وعليه يقترح مندوب الحكومة الفرنسية تأجيل الجلسة ، حتى يتاح لجميع مندوبى الدول الوقت الكافى لإعادة التفكير وتبادل الآراء[١٧٢].

كما كان لسفير تركيا بباريس مجهود عظيم قام به لدى الحكومة الفرنسية من أجل عدول فرنسا عن موقفها بشأن فلسطين ، فيذكر مستشار المفوضية المصرية أن السفير التركى قد تقابل مع سكرتير عام الخارجية الفرنسية لأجل أن تتمسك الحكومة الفرنسية بموقفها السابق -الامتناع عن التصويت- بشأن المسألة الفلسطينية(١٧٣).

لم تقتصر جهود مصر الدبلوماسية من أجل فلسطين عند هذا الحد، بل إنه عندما لاحظ الوفد المصرى لدى هيئة الأمم المتحدة ـ بعد انتهاء المناقشات العامة فى الأمم المتحدة ـ أن الأمور لا تسير لصالح العرب، تقدم باقتراح يهدف إلى استفتاء محكمة العدل الدولية فى اختصاص الجمعية العامة بشأن التوصية بتقسيم فلسطين. ولكن للأسف لم تتم الموافقة على هذا الاقتراح. وحسم الموضوع فى النهاية بالتوصية التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين(١٧٤).

وعلى الرغم من فشل الجهود المصرية الدبلوماسية فى منع صدور قرار الجمعية بتقسيم فلسطين، إلا أن الوفد المصرى فى الهيئة قد دافع عن قضية فلسطين أحسن دفاع ، فقد قام محمد حسنين هيكل ـ رئيس وفد مصر فى نهاية مناقشات اللجنة العامة الخاصة بمشكلة فلسطين ـ بإلقاء خطاب يتبين منه حسن دفاع مصر عن القضية الفلسطينية، فحذر من التقسيم موضحًا أنه لا ينتج عنه سوى إراقة الدماء فى الشرق الأوسط ، وأبرز أهمية وحدة فلسطين مبينًا علاقات الود بين العرب واليهود مستدلا بذلك تولى اليهود مناصب حكومية ودخولهم البرلمان فى مصر والدول العربية، ورفض يهود البلاد العربية الهجرة إلى فلسطين. وبعد ذلك تساءل هيكل هل من المعقول أن نعرض ملايين اليهود لخطر مؤكد فى سبيل إنقاذ ١٠٠ ألف يهودى فى أوروبا ؟(١٧٥).

كما قام محمود فوزى بإلقاء خطبة حذر فيها أعضاء هيئة الأمم المتحدة من نتيجة التسرع فى اتخاذ قرار بهذا الشأن - تقسيم فلسطين -الأمر الذى يفقد هيئة الأمم هيبتها واحترامها أمام الرأى العام العالمى[١٧٦].

ومما لا شك فيه أن تصويت الأمم المتحدة لصالح التقسيم كان ناتجًا تحت ضغوط الدول الكبرى السياسية ، فكثير من الدول التى كان من المفترض أن تصوت ضد التقسيم كانت واقعة تحت ضغط الدول الكبرى ومن هذه الدول (الصين - أثيوبيا - اليونان - هايتى - ليبريا - الفلبين) بينما كان هناك دولة واحدة وقفت أمام هذه الضغوط ألا وهى اليونان[١٧٧].

فقد قام أحد المسئولين فى البيت الأبيض من خلال علاقاته الشخصية بحث حكومة هايتى بأن تأمر وفدها ليصوت لصالح التقسيم ، كما قام ممثل الولايات المتحدة فى ليبيريا بالضغط على الحكومة الليبيرية لتغيير سياستها لتكون مناصرة للتقسيم ، ونتيجة لذلك تراجعت هايتى وليبريا وكذلك الفلبين وأثيوبيا وصوتوا لصالح التقسيم بينما امتنعت الصين عن التصويت[١٧٨].

على العموم فقد حصل مشروع التقسيم فى قرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧على موافقة (٣٣) صوتًا ضد (١٣) صوتًا وامتناع (١٠) دول عن التصويت[١٧٩]. كما اتخذ القرار نتيجة الاتفاق بين الدول العربية والكتلة الشيوعية على فرض التقسيم إلى جانب إحدى عشرة دولة من أمريكا اللاتينية وهى ذات ثقل لإنجاح أى قرار. وبذلك يكون قرار التقسيم قد حصل على موافقة ثلثى الأعضاء ، وهى النسبة المطلوبة لتنفيذ أى اقتراح يعرض على الجمعية العمومية للأمم المتحدة[١٨٠].

من العرض السابق للدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥حتى صدور قرار التقسيم ١٩٤٧ يتضح أن الدبلوماسية

المصرية قد قامت بنشاط مكثف على كافة المستويات العربية والإسلامية والدولية من أجل الدفاع عن قضية فلسطين.

فقد كانت السياسة البريطانية متوافقة تمامًا مع نظيرتها الأمريكية بشأن فلسطين فى تأييدهما للصهيونية ، وإن كانت السياسة البريطانية تظاهرت -فى كثير من الأحيان - بالاعتدال إلا أنها فى الحقيقة كانت تسير وفق خطة متفق عليها مع الجانب الأمريكى والتى ترمى فى نهاية الأمر إلى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين. وتبدو مظاهر هذا الاتفاق فى عدة نقاط وهى:

١ ـ تشكيل اللجنة الأنجلو أمريكية ١٩٤٦ والتى أوصت بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين ، والسماح بالهجرة اليهودية دون قيد أو شرط إلى فلسطين.

٢ ـ عندما صرح الرئيس الأمريكى "ترومان" بضرورة إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين ، كان رد فعل الجانب البريطانى إصدار قرار باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين بواقع ٥٠٠ مهاجر شهريًا أثناء عمل اللجنة الأنجلو أمريكية. مما يعد ذلك مخالفًا للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩.

٣ ـ مشروع "موريسون" الذى وضعته لجنة الخبراء (الإنجليزية ـ الأمريكية) فى صيف ١٩٤٦ والذى يرمى إلى شكل آخر من أشكال التقسيم وهو نظام المقاطعات (الكانتونات).

تعمد بريطانيا إفشال مؤتمر لندن ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ وذلك لترك عبء حل القضية على عاتق الأمم المتحدة ، وبالتالى ترك الفرصة للولايات المتحدة لتمارس ضغوطها المتنوعة على الدول الأعضاء من أجل تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية فيها.

لقد أثبتت الدبلوماسية المصرية خلال تلك الفترة حسن دفاعها عن قضية فلسطين بداية من مؤتمر لندن (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) حيث قاد فيه وفد مصر فى لندن الوفود العربية بكل حنكة ومهارة وذلك لدحض الادعاءات اليهودية والبريطانية،

وأظهر كفاءة نادرة فى الدفاع عن فلسطين، كما كانت دار السفارة المصرية بلندن مقر اجتماعات الوفود العربية ، كما كان رئيس وفد مصر قائد هذه الاجتماعات، يرسم السياسة ويضع الخطط للوفود العربية كى تنتهجها أثناء أعمال المؤتمر، والعمل على إزالة الخلافات بين الوفود العربية لكى يظهر العرب وحدة واحدة، كما وضح أن دفاع مصر عن فلسطين فى مؤتمر لندن كان من أحسن دفاعات الوفود العربية فقد اتسم بالصلابة والقدرة على التأثير والحسم والوضوح ليس فيه غموض رافضًا كل الرفض لأى شكل يرمى إلى تقسيم فلسطين.

كما كان لمصر دور عظيم فى الدفاع عن فلسطين من خلال الجامعة العربية ، فقد كان لحكومة الوفد الفضل الكبير فى إنشائها وجعل مقرها القاهرة ، كما يعود الفضل للملك "فاروق" فى عقد أول اجتماع قمة عربى من أجل الدفاع عن فلسطين ـ الذى عقد فى إنشاص مايو ١٩٤٦ ـ حيث اعتبر هذا الاجتماع مظاهرة عربية كبرى على أعلى مستوى للتعبير عن رفض العرب ـ حكامًا وشعوبًا ـ توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية ، وبداية العمل العربى الجماعى المشترك والمنظم من أجل الدفاع عن عرب فلسطين.

وقد أظهرت الرسائل والبرقيات التى أرسلتها السفارة المصرية بلندن وكذلك فى واشنطن إلى حقيقة مهمة تتمثل فى تعاظم الدعاية اليهودية فى كل من إنجلترا وأمريكا، بينما كانت الدعاية العربية فى هذه البلاد محدودة ، وإن كانت قد زادت إلى حد قليل عقب إنشاء الجامعة العربية، حيث أنشأت الجامعة العديد من مكاتب الدعاية فى لندن وواشنطن للقضية العربية، ولقد ساهمت مصر بجهود عظيمة فى تنشيط وتفعيل دور هذه المكاتب فى محاولة لصد النفوذ الصهيونى فى هذه البلاد.

كما كان دور مصر فى الدفاع عن قضية فلسطين فى هيئة الأمم المتحدة بداية الجهود المصرية فى الدفاع عن القضية على النطاق الدولى، بعد أن كان هذا الدور مقصورًا على المباحثات الثنائية مع الحكومة البريطانية فى فترة ما قبل

عام ١٩٤٥. كما كان هذا الدور ينطلق من إيمان قوى وعزيمة راسخة فى عدالة وجهة النظر العربية وضرورة استقلال فلسطين.

ولا شك أن الجهود الدبلوماسية المصرية التى قامت بها خلال عرض القضية على الأمم المتحدة قد أظهرت مواقف الكثير من دول العالم المختلفة تجاه قضية فلسطين ، حيث لم يقف بجانب العرب سوى أفغانستان وباكستان وإيران والهند وتركيا واليونان ، بينما كانت باقى الدول الأخرى بعضها يؤيد الصهيونية بشكل علنى ويسعى على تدعيمها مثلا أمريكا وروسيا وبريطانيا ، ودول أخرى أيدت الصهيونية مدفوعة بضغوط أمريكية وبريطانية مثل أستراليا ونيوزيلنده وكندا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وبلجيكا ودول أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من صدور قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين إلا أن الدبلوماسية المصرية واصلت جهودها من أجل منع تنفيذ هذا القرار، علمًا بأن مناقشة القضية المصرية فى الأمم المتحدة لم تكن عائقًا أمام الدبلوماسية المصرية، فتشير كثير من وثائق الخارجية أنه عندما كان الممثلون المصريون يقومون بالمساعى فى الحصول على تأييد الدول الأعضاء فى الهيئة لصالح القضية المصرية ، كانوا فى نفس الوقت يقومون على نفس المستوى فى الحصول على تأييدها لصالح القضية الفلسطينية.

الهوامش

(١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٣٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٧ سرى ، أحداث فلسطين ، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٥/٥/١٨

(٢) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٦/١/٣.

(٣) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧/ جـ ٧ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٥/١٠/٣.

(٤) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨ سرى ، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٥/١١/٦.

(٥) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٧ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ٤ مارس ١٩٤٥.

(٦) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٥/٣/٢١.

(٧) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٦/١/٥.

(٨) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٧ ـ سرى ، من وكيل الخارجية المصرية إلى وكيل الداخلية المصرية "سرى" فى ١٩٤٥/٤/١٠.

(٩) نفس المصدر.

(١٠) نفس المصدر ، من وكيل الداخلية المصرية إلى الخارجية المصرية ، "سرى سياسى" فى ١٩٤٥/٤/٢٢

(١١) نفس المصدر، ملف ٤/٤/٣٧ جـ ٨ سرى ، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية"سرى" فى ١٩٤٥/١١/٧.

(١٢) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، تقارير سرية ، مذكرة من مدير الإدارة القنصلية بالخارجية المصرية إلى وزير الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٦/٦/٨.

(١٣) نفس المصدر ، محفظة١٥٣٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٧ سرى من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية ، د. ت. ر من الأرجح أن يكون تاريخها فى ١٩٤٥/٧/٣١).

(١٤) نفس المصدر.

(15) F.O. 371 / 45926/8, Oct. 8, 1945, No. 678.

(١٦) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٧ سرى ، محفوظات سرية ، المسألة الفلسطينية ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية سرى جداً فى ١٩٤٥/١٠/١ .

(١٧) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨ سرى ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٥/١١/٢٨.

(١٨) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية إلى مصلحة الحدود "سرى" فى ١٩٤٦/١/٢.

(١٩) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى دمشق إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٥/١١/١٧.

(٢٠) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بيروت إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٥/١١/١٩.

(٢١) نفس المصدر، محفظة ١٥٣٤، ملف ٤/٤٠/٣٧جـ ٨ سرى. من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بيروت إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٥/١١/٣٠.

(٢٢) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٥/١١/٢٨.

(٢٣) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٦/٨/٢٧.

(٢٤) نفس المصدر ، محفظة ١٥٧٥، ملف ١٤٢/١٣٩/١جـ ٢سرى، هيئة الأمم المتحدة ـ قضية فلسطين ، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بلندن إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/٤/١١ .

(٢٥) نفس المصدر ، محفظة ١٥٣٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٧ سرى ، من وزير المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" ١٩٤٥/١٠/٩.

(٢٦) نفس المصدر.

(٢٧) نفس المصدر.

(٢٨) نفس المصدر ، مذكرة من محمود فوزى مستشار المفوضية المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٥/٩/٢٥.

(٢٩) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٢/١٠/١٩٤٥.

(٣٠) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية العربية إلى سفير مصر بلندن "سرى" أكتوبر١٩٤٥ .

(٣١) نفس المصدر ، من محمود فوزى القائم بالأعمال بالنيابة فى واشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩/١٠/١٩٤٥.

(٣٢) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٣٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٢٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٧ سرى ، من القائم بالأعمال بالنيابة فى واشنطن "محمود فوزى" إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ٢٠/١١/١٩٤٥.

(٣٤) نفس المصدر ، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٨ سرى ، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٤/١١/١٩٤٥.

(٣٥) نفس المصدر.

(٣٦) نفس المصدر.

(٣٧) نفس المصدر ، من محمود فوزى مستشار المفوضية المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ٢١/١١/١٩٤٥..

(٣٨) نفس المصدر ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٨/١/١٩٤٦.

(٣٩) نفس المصدر.

(٤٠) نفس المصدر، من القنصل العام بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى" فى ١/٢/١٩٤٦.

(٤١) نفس المصدر.

(٤٢) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ٤/٤/١٩٤٦.

(٤٣) م . ف. سيتون وليمز ، مرجع سابق ، ص ١٦٠، ١٦١.

(٤٤) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية سرى" فى ٣ مايو ١٩٤٦.

(٤٥) نفس المصدر ، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ٢/٥/١٩٤٦.

(٤٦) نفس المصدر.

(٤٧) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٨، ملف ٧/٤٠/٢٧ سرى ، فلسطين — لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٦/٥/٢١.

(٤٨) نفس المصدر ، تقرير من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٦/٥/١٤.

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) نفس المصدر.

(٥١) نفس المصدر ، برقية من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٦/٥/١٠.

(٥٢) نفس المصدر.

(٥٣) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٨٢.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٤٨٢.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٤٧١، ٤٧٢.

(٥٦) المرجع السابق . ص ٤٧٤.

(٥٧) المرجع السابق.

(٥٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٩٧، ملف ٤٨/٥٠/٢٧ سرى ، التكتل لمصلحة الدول العربية ، من رئيس ديوان الملك بالنيابة إلى وزير الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٦/٥/٢٩.

(٥٩) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢١٤.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) المرجع السابق ، ص٢١٤، ٢١٥.

(٦٢) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥.

(٦٣) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

(٦٤) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦.

(65) Jones-Martin. Failure in Palestine "British and United States Policy After The Second World War" (London and New York). P. 161.

(٦٦) عبدالعظيم رمضان ، مساعى السلام العربية الإسرائيلية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص ٢٥.

(٦٧) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

(٦٨) حامد محمد على جاد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦.

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٤٧٧، ٤٧٨.

(٧٠) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ٢٥٨ ملف ٤ ملخص كتاب القنصلية المصرية بالقدس ، فى ١٩٤٦/٧/٢.

(٧١) نفس المصدر.

(٧٢) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٨ ملف ٧/٤٠/٣٧ سرى، من وزير الخارجية إلى سفير مصر بلندن ووزير مصر المفوض فى واشنطن، فى ١٩٤٦/٦/٢٥.

(٧٣) نفس المصدر ، مذكرة مرفوعة إلى وزير الخارجية فى ١٩٤٦/٨/٧.

(٧٤) نفس المصدر.

(٧٥) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف٤ من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٦/٨/١١.

(٧٦) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٦/٨/٣١.

(٧٧) نفس المصدر ، محفظة ١٤٤١، ملف ٥/٧٢/٤ سرى ، سوريا وفلسطين - مؤتمر المائدة المستديرة، لندن ١٩٤٦، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٦/٩/٣.

(٧٨) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى" فى ١٩٤٦/٨/٣.

(٧٩) حامد محمد على حامد ، مرجع سابق ، ص ٤٨١.

(80) Jones-Martin, OP. Cit, P. 165.

(٨١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٤١، ملف ٥/٧٢/٤ سرى، تقرير من عبد الرازق السنهورى إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٦/١٠/٧.

(٨٢) نفس المصدر.

(٨٣) نفس المصدر.

(٨٤) الأمانة العامة للجامعة العربية، الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين ، ص ٤٥٦، ٤٥٨.

(٨٥) نفس المصدر، ص ٤٥٩، ٤٦١.

(٨٦) الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٤٤١، ملف ٥/٧٢/٤ سرى من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بدمشق إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٦/١٠/٩ .

(٨٧) نفس المصدر، من جمال الحسينى إلى وزير الخارجية المصرية، فى ١٩٤٦/١٢/٢٣.

(٨٨) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر بلندن "بريد جوى" ٥ يناير ١٩٤٧ .

(٨٩) نفس المصدر ، محفظة ١٦١٢ ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ١٠ سرى، الدعاية الصحفية لقضية فلسطين ، برقية من عباس حلمى مندوب الجامعة العربية إلى الديوان الملكى المصرى، رقم ٢٥ من برن، فى ١٩٤٧/١/١٨.

(٩٠) نفس المصدر ، محفظة ١٤٤١، ملف ٥/٧٢/٤ سرى ، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية ، فى ٢٥ يناير ١٩٤٧.

(٩١) نفس المصدر ، من نائب رئيس وفد مصر بلندن إلى الخارجية المصرية (بريد جوى) فى ١٩٤٧/١/٢٤

(٩٢) نفس المصدر ، من سفير مصر بلندن " عبد الفتاح عمرو" ورئيس الوفد المصرى إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٧/١/٢٨.

(٩٣) نفس المصدر ، مذكرة من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/١/٣٠.

(٩٤) نفس المصدر.

(٩٥) نفس المصدر.

(٩٦) نفس المصدر.

(٩٧) نفس المصدر ، مذكرة من عبد المنعم مصطفى "عضو وفد مصر فى المؤتمر " إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/٢/٦.

(٩٨) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٧/٢/٩.

(٩٩) نفس المصدر.

(١٠٠) نفس المصدر ، برقية من عبد الفتاح عمرو سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٧/٢/١٤.

(١٠١) نفس المصدر.

(١٠٢) نفس المصدر.

(١٠٣) نفس المصدر.

(١٠٤) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية "سرى" رقم ١٧/١٠٩، فى ١٩٤٧/٢/٢٢.

(١٠٥) نفس المصدر.

(١٠٦) نفس المصدر ، محفظة ١٦١٢، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ١٠ سرى ، برقية من سفير مصر بلندن إلى الخارجية المصرية ، رقم ١٨/١١٧ «سرى» فى ١٩٤٧/٢/٢٦.

(١٠٧) نفس المصدر ، محفظة ١٥٧٥، ملف ١/١٤٢/١٢٩جـ٢ سرى ، برقية من وزير مصر المفوض فى واشنطن إلى الخارجية المصرية رقم ٤٦/٢٢٨، فى ١٩٤٧/٤/١٨.

(١٠٨) نفس المصدر، محفظة ١٦١٢، ملف٣٧/٤٠/٤ جـ١٠ سرى ، برقية من سفير مصر بواشنطن رقم ٢٠/١٣٤، فى ١٩٤٧/٣/٧.

(١٠٩) نفس المصدر.

(١١٠) نفس المصدر ، رسالة من وكيل الخارجية المصرية إلى وزير العراق المفوض فى القاهرة ، سرى ، فى ١٩٤٧/٣/٢٦.

(١١١) نفس المصدر ، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بيروت على الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٧/٣/١٢.

(١١٢) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بواشنطن رقم ١٥٣/٣٧ «سرى» فى ١٩٤٧/٣/١٤.

(١١٣) نفس المصدر، من وزارة الخارجية بالسعودية إلى المفوضية المصرية بجدة "سرى" فى ١٩٤٧/٣.

(١١٤) نفس المصدر، من وزير الخارجية العراقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة "سرى" فى ١٩٤٧/٣/١٠.

(١١٥) نفس المصدر ، من رئيس وزراء الأردن ووزير خارجيتها إلى قنصل مصر بالقدس"سرى جداً" فى ١٩٤٧/٣/١٥.

(١١٦) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بواشنطن رقم ١٥٣/٣٧ سرى" فى ١٩٤٧/٣/١٤.

(117) K. Shadid-Mohammed, The United States and The Palestinians (London, Room Helm, 1981). P. 34.

(١١٨) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٧٥. ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٢ سرى، مذكرة أعدها "محمد مصطفى يس" بوزارة الخارجية المصرية "سرى" فى إبريل ١٩٤٧.

(١١٩) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بواشنطن رقم ٢٧/٢٠٥ «سرى» فى ١٩٤٧/٤/١١.

(١٢٠) نفس المصدر ، برقية من سفير مصر بواشنطن رقم ٣٤/٢١٣ «سرى» فى ١٩٤٧/٤/١٢.

(١٢١) نفس المصدر ، ملخص مذكرة من وكيل الخارجية المصرية إلى رئيس الوزراء المصرى "سرى جداً" فى ١٩٤٧/٤/١٨.

(١٢٢) نفس المصدر، برقية من وكيل الخارجية ورئيس الوفد المصرى فى اجتماع اللجنة السياسية "محمد كامل عبد الرحيم" من دمشق ، رقم ١١/٢٢٧، فى ١٩٤٧/٤/١٨ .

(١٢٣) نفس المصدر، برقية من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كابول ، رقم ١/٢٢٨، فى ١٩٤٧/٤/٢٢.

(١٢٤) نفس المصدر، رسالة من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٧/٤/٢٣.

(١٢٥) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض بأنقرة رقم ٨/٢٤٩، فى ١٩٤٧/٤/٢٥.

(١٢٦) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى أثينا، رقم ١٦/٢٤٠، فى ١٩٤٧/٤/٢٢.

(١٢٧) نفس المصدر ، برقية من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى مدريد ، رقم ٧/٢٣٩، فى ١٩٤٧/٤/٢٢.

(١٢٨) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصر ببلجراد على الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/٤/٢١.

(١٢٩) نفس المصدر ، برقية من وزير مصر المفوض فى ريودى جانيرو، رقم ٤/٢٥٩، فى ١٩٤٧/٤/٢٩.

(١٣٠) نفس المصدر ، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٢ سرى ، برقية من وزير مصر المفوض فى نانكنج ، رقم ١٣/٢٤٤، فى ١٩٤٧/٤/٢٤.

(١٣١) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٢ سرى، برقية من القائم بالأعمال المصرى فى وارسو، رقم ١٤/٢٥٥، فى ١٩٤٧/٤/٢٦.

(١٣٢) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى موسكو، رقم فى ١٩/٢٥٢، فى ١٩٤٧/٤/٢٥.

(١٣٣) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى استوكهلم، رقم ٥/٢٥٠، فى ١٩٤٧/٤/٢٥.

(١٣٤) نفس المصدر، برقية من سفير مصر بواشنطن، رقم ٥٢/٢٥١ فى ١٩٤٧/٤/٢٥ .

(١٣٥) نفس المصدر، برقية من سفير مصر بواشنطن، رقم ٤٧/٢٢٠ فى ١٩٤٧/٤/١٨.

(١٣٦) نفس المصدر ، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٢ سرى، برقية من سفير مصر بواشنطن، رقم ٤٨/٢٣٦ فى ١٩٤٧/٤/٢١.

(١٣٧) نفس المصدر.

(١٣٨) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٢ سرى ، برقية من سفير مصر بواشنطن ، رقم ٥٤/٢٥٧، فى ١٩٤٧/٤/٢٧.

(*) وهى كندا – الهند – أستراليا – جواتيمالا – بيرو – أوراجواى – تشيكوسلوفاكيا – يوغسلافيا – هولندا – السويد – إيران.

(١٣٩) نفس المصدر، ١/١٤٢/١٣٩ جـ١ سرى ، تقرير من الأمين العام للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية ، سرى، فى ١٩٤٧/٥/٢٥.

(١٤٠) نفس المصدر.

(١٤١) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية «سرى» فى ١٩٤٧/٦/١٦.

(١٤٢) نفس المصدر ، ملخص مكاتبات القنصلية المصرية بالقدس من لجنة التحقيق، فى ١٩٤٧/٦/٣٠.

(١٤٣) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٧/٧/٤.

(١٤٤) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، ملخص كتاب القنصلية المصرية بالقدس عن لجنة التحقيق فى ١٩٤٧/٧/٦.

(١٤٥) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٧/٧/٩.

(١٤٦) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٧/٧/٩.

(١٤٧) نفس المصدر، مذكرة عن لجنة التحقيق أعدتها وزارة الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/٧/١٢.

(١٤٨) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٧/٧/١٨.

(١٤٩) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٩جـ ٢. سرى، قضية فلسطين وعرضها على هيئة الأمم المتحدة، من وزير مصر المفوض فى عمان إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/٨/٢٥.

(١٥٠) عادل حسن غنيم ، الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين (١٩٤٧– ١٩٤٨) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص ٢٠.

(١٥١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٦١٢، ملف٤/٤٠/٣٧ جـ ١٠ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بمدريد إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/٩/٢١.

(١٥٢) نفس المصدر، برقية من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بمدريد ، رقم ١٥/٥٥٦ فى ١٩٤٧/٩/٢١.

(١٥٣) نفس المصدر، برقية من القائم بالأعمال فى كابول ، رقم ٢/٥٦٢، فى ١٩٤٧/٩/٢٧.

(١٥٤) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف ١٤٢/١٢٩/٤/ ١–٤ سرى ، من وكيل الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض فى تانكين "سرى" فى ١٩٤٧/١٠/٧.

(١٥٥) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى موسكو ، رقم ٣٨/٥٨٨، فى ١٩٤٧/١٠/١٦.

(١٥٦) نفس المصدر من وزير الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض فى موسكو فى ١٩٤٧/١٠/١٨.

(١٥٧) نفس المصدر، من وكيل الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض فى أثينا، فى ١٩٤٧/١٠/٢٠.

(١٥٨) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/١٠/٢١.

(١٥٩) نفس المصدر ، من وزير مصر المفوض فى بروكسيل إلى الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٧/١٠/٢٤.

(١٦٠) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض ببيروت ، رقم ١٨/٦١٤، فى ١٩٤٧/١٠٢٩.

(١٦١) نفس المصدر.

(١٦٢) نفس المصدر، برقية من وزير الخارجية إلى الوفد المصرى بنيويورك، رقم ٢١/٦٨٣، فى١٩٤٧/١٠/٣٠.

(١٦٣) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية ، فى ٢ نوفمبر ١٩٤٧.

(١٦٤) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية ، فى ٦ نوفمبر ١٩٤٧.

(١٦٥) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية ، فى ٩ نوفمبر ١٩٤٧.

(١٦٦) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى أديس أبابا ، رقم ٨/٥٩٠، فى ١٩٤٧/١٠/١٧.

(١٦٧) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١١/٤.

(١٦٨) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى هيئة الأمم ، رقم ٢٠/٦٦٥، فى ١٩٤٧/١١/٣٦.

(١٦٩) نفس المصدر.

(١٧٠) نفس المصدر.

(١٧١) نفس المصدر ، برقية من مستشار المفوضية المصرية بباريس، رقم ٥٣/٦٩٧ فى ١٩٤٧/١١/٢٨.

(١٧٢) نفس المصدر ، مذكرة من مستشار المفوضية المصرية بباريس ، فى ١٩٤٧.

(١٧٣) نفس المصدر.

(١٧٤) عادل حسن غنيم، الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ٤٧ـ ١٩٤٨، ص ٢٥.

(١٧٥) المرجع السابق ، ص ١٦٦ : ١٢٥.

(١٧٦) حامد محمد على جاد، مرجع سابق، ص ٥٣٣.

(177) Cattan-Henry, Palestine, The Arabs and Israel, The Search for Justice, P.P. 25, 26.

(178) K. Shadid-Mohamed, OP. Cit., P. 35.

(١٧٩) م . ف. ستون وليمز، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(١٨٠) حامد محمد على جاد، مرجع سابق، ص ٥٢٤.

الفصل الرابع

الدبلوماسية المصرية

وقضية فلسطين

منذ صدور قرار التقسيم نوفمبر ١٩٤٧ حتى قيام حرب فلسطين مايو ١٩٤٨

الدبلوماسية المصرية وصدى قرار التقسيم

- الدبلوماسية المصرية ومحاربة تنفيذ التقسيم داخل هيئة الأمم المتحدة

- الدبلوماسية المصرية وتدعيم الموقف العسكرى العربى فى فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨

الدبلوماسية المصرية وصدى قرار التقسيم

لقد أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية، حيث عمتها موجة من السخط والاستنكار، تجلت فى اضطرابات شاملة ومظاهرات عنيفة فى فلسطين وسائر البلاد العربية، وفيما أثير فى البرلمانات العربية من حملات شعواء، وفى إقبال الشباب العربى على التطوع لإنقاذ فلسطين، وفى هجمات قام بها المتظاهرون على أماكن تخص الدول التى وافقت على التقسيم، وافتتاح مكاتب للتطوع فى البلاد العربية، وصدامات دموية بين العرب واليهود فى كل أنحاء فلسطين أسفرت عن مئات القتلى والجرحى[١].

ففى مصر اندلعت المظاهرات المناهضة للتقسيم على الرغم من إعلان حالة الطوارئ، وطالب المتظاهرون بإسقاط دولة اليهود والأمم المتحدة وروسيا وأمريكا، كما نادى البعض باستقالة حكومة النقراشى حيث اتهموها بالضعف فى تعاملها مع الأحداث الجارية فى فلسطين[٢].

وفى المجالس النيابية المصرية، قدمت الأسئلة والاستجوابات إلى الحكومة، فقد استنكر رئيس مجلس النواب المصرى قرار التقسيم، ودعا إلى عدم الرضوخ له والتعاون مع الدول العربية للحفاظ على فلسطين عربية موحدة، ودعا الحكومة المصرية والحكومات العربية إلى عمل حاسم، كما رأى كثير من أعضاء المجلس ضرورة مناقشة الخطوات العملية لمنع مشروع التقسيم ومساندة لفلسطين[٣].

وفى مجلس الشيوخ اقترح أحد الأعضاء الانسحاب من الأمم المتحدة. ودعا آخر إلى العمل الجاد من أجل فلسطين، واقترح عشرة أعضاء استنكار التقسيم وبالفعل انتهى المجلس إلى مشروع قرار باستنكار التقسيم والعمل مع الدول العربية لمنع تنفيذه(٤).

وقد أعلنت الوفود العربية فى نيويورك استياءها من قرار التقسيم ومن الدول التى صوتت لصالح القرار، حيث رفضت الوفود العربية دعوة الرئيس "ترومان" لحفلة استقبال كبرى أقامها فى البيت الأبيض مساء يوم أول ديسمبر ١٩٤٧ مبدية بذلك استياءها من قرار التقسيم وعلى ما بذلته الحكومة الأمريكية عامة والبيت الأبيض خاصة من التأثير على حكومات البلاد الأخرى للتصويت ضد العرب(٥).

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٧ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة اجتماعات فى القاهرة وسط المظاهرات الصاخبة، وحضرها رؤساء الوزارات العربية، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم، والحيلولة ضد قيام دولة يهودية فى فلسطين، كما أذاع رؤساء الحكومات العربية فى ١٧ ديسمبر بيانًا نددوا فيه بقرار الهيئة التى أوصت بالتقسيم، "وأن حكومات الدول العربية فى الجامعة العربية تقف صفًا واحدًا فى جانب شعوبها فى نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم الفلسطينيين وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم، ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها"(٦).

وتلقى وثائق الخارجية المصرية الضوء على نشاط الممثلين المصريين فى الخارج فى رصد ردود الأفعال العربية والإسلامية والعالمية من قرار التقسيم، ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ يوضح فيها موقف عرب فلسطين من قرار التقسيم، فيذكر أن الهيئة العربية العليا قررت رفض قرار التقسيم، والتأكيد بأن الأمة العربية لن تسمح بتنفيذه، وناشدت الشعب الفلسطينى الاستمرار فى المقاطعة، كما قدمت مذكرة

احتجاج بهذا المعنى للمندوب السامى البريطانى فى فلسطين. أما رد فعل الشارع العربى الفلسطينى فيذكر القنصل المصرى أن المظاهرات عمت كل أنحاء فلسطين احتجاجًا على هذا القرار، بل ذهب المتظاهرون إلى دار القنصلية السعودية فى القدس يطلبون من قنصلها مطالبة حكومته بإلغاء امتيازات البترول التى منحت للشركات الأمريكية. وكان رد القنصل السعودى على المتظاهرين قوله " إن السعودية تضحي فى سبيل فلسطين بما هو أغلى من الزيت،وهو الأرواح" . كما أخذت الجرائد والصحف العربية فى فلسطين تقوم بحملات شديدة على هيئة الأمم المتحدة والدول التى وافقت على التقسيم(٧).

أما عن الدوائر اليهودية فى فلسطين فيذكر القنصل المصرى فى رسالته أنها أعربت عن فرحتها، حيث صرح "بن جوريون" - رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية - لجريدة "بالستين بوست" بأنه لا خوف على العرب من قرار التقسيم، "وليس للدولة اليهودية أى مطمع فى البلاد العربية . . وستعمل الدولة اليهودية كل ما فى وسعها لرفع المستوى الاقتصادى لكل من هم فى حدودها" . بينما تعمدت الصحف اليهودية على نشر الأخبار الكاذبة عن الخلاف بين البلاد العربية، وبث الفرقة بينها، ومن بين تلك الأكاذيب نشر خبر ليس فيه أساس من الصحة بأن مندوبى مصر ولبنان فى هيئة الأمم المتحدة أسرا عقب قرار التقسيم لأحد موظفى الوكالة اليهودية " سنكون جيرانًا طيبين"(٨).

وفى رسالة من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى عمان فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ يوضح فيها رد فعل الشارع الأردنى من قرار التقسيم، فيذكر أن مدينة عمان أعلنت الإضراب احتجاجًا على قرار التقسيم، وأن جموعًا كثيرة من المتظاهرين أخذوا يهتفون بحياة مصر وملكها الملك فاروق(٩). كما وقع الإضراب فى المدن الكبرى الأخرى بالأردن، وتألفت لجنة عليا للدفاع عن فلسطين وجمعت التبرعات لإنقاذها، كما استنكر مجلس النواب قرار التقسيم، وطالب بالعمل الجدى وتنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية، وقد أعلن "سمير الرفاعى" رئيس وزراء الأردن تضامن الحكومة مع الشعب فى ثورته من أجل فلسطين(١٠).

أما موقف الملك عبد الله من التقسيم فقد كان مغايراً لموقف حكومته وشعبه، فيذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بعمان أن الناس فى دهشة من الموقف الغامض الذى يقفه الملك عبد الله "ويخشى المتشائمون أن يكون جلالته راضياً فى نفسه عن قرار التقسيم فتتحقق له فرصة ذهبية لضم الدولة العربية الجديدة إلى شرق الأردن"(١١).

وقد أكد القائم بالأعمال بالنيابة فى عمان هذا الموقف فى رسالته المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ حيث تحدث مع الملك عبد الله فى مسألة فلسطين حيث قال الملك مدللاً على أهمية فلسطين بالنسبة للأردن، "أنها مفتاح الأردن، والباب الأول لها، وجل اعتماد شرق الأردن فى تجارتها على الموانئ الفلسطينية" ولهذه الأهمية قال الملك عبد الله ما نصه "إنه لن يسمح مطلقاً بأن تكون فى فلسطين دولة عربية أخرى خلاف شرق الأردن ولا حتى حكومة فلسطينية على رأسها سماحة المفتى، وذلك لأن قيام سلطة غير أردنية فى فلسطين، معناه دائماً التهديد المستمر للمصالح الأردنية"(١٢).

أما بخصوص رد الفعل فى المملكة العربية السعودية من قرار التقسيم، فيذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجدة فى رسالته المؤرخة فى ١ ديسمبر ١٩٤٧ أن حالة الرأى العام السعودى لم يظهر شعوره نحو فلسطين " كأن ما حدث لا يفهمه أو لا يعنيه" ويضيف القائم بالأعمال بالنيابة " ولما كنا نعرف أنه لا يوجد رأى عام فى هذا البلد، وأن الرأى الأعلى إنما هو للحكومة" فقد رأى وزير سوريا المفوض فى جدة أن يكتفى فى صلاة الجمعة بالحرم المكى بالدعاء لفلسطين، حيث إن جميع الشعوب العربية عبرت عن شعورها بمختلف الطرق والوسائل من إرسال برقيات احتجاج أو القيام بالمظاهرات(١٣).

ويشير القائم بالأعمال المصرى فى طهران إلى حديث نشر فى إحدى الصحف الإيرانية بين الملك عبد العزيز آل سعود وبين المستر جانر ـ الممثل الأمريكى فى الرياض ـ حيث قال الملك إنه سيحمى المصالح الأمريكية فى

السعودية على الرغم من الخطأ الذى وقعت فيه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين وإنه يحرص على إبقاء العلاقات القائمة بينه وبين الولايات المتحدة على أمل أن تعيد هذه الأخيرة النظر فى موقفها(١٤).

أما بخصوص رد فعل الدوائر الرسمية الإيرانية من قرار التقسيم، فقد كانت تتوقع أن تصدر هيئة الأمم المتحدة قرارها ضد وجهة النظر العربية، ولذلك لم يقع قرار التقسيم موقع المفاجأة لمواجهة الموقف من هذه الدوائر " ولو أنها أخذت تتساءل عما عسى أن تقوم به الدول العربية لمواجهة الموقف " وتعتقد الحكومة الإيرانية أنه بتأييدها للدول العربية فى هيئة الأمم المتحدة، قد قامت بما يمكن أن يطلب منها فى مناصرة وجهة النظر العربية " فهى لا تفكر ـ على الأقل فى الوقت الحاضر ـ فى الذهاب إلى أبعد من ذلك، ويمكن فى هذا المقام تشبيه موقف إيران فى هذا الصدد بموقف تركيا(١٥).

أما الرأى العام الإيرانى فيذكر القائم بالأعمال المصرى فى طهران أنه قابل القرار بشىء من خيبة الأمل. فالصحافة الإيرانية قد تابعت نشر الأنباء عن حوادث فلسطين، وعلقت على قرار التقسيم مؤيدة لحق العرب فى فلسطين، فجاء مقال نشر فى جريدة "اطلاعات" أولى الصحف الإيرانية " أن قرار التقسيم يجور على حق العرب الواضح فى فلسطين" وأعربت صحيفة "ديموقراط إيران" عما يساور بلاد الشرق من القلق من جراء الحركة الصهيونية، وأضافت الصحيفة أن الجامعة العربية بموقفها موقف العداء من روسيا السوفيتية منذ تكوينها، قد حملت هذه الأخيرة على تأييد فكرة التقسيم. أما جريدة "إيران ما" أهم الصحف اليسارية فقد نشرت مقالاً أشارت فيه إلى حوادث المظاهرات التى وقعت فى القاهرة ودمشق وبغداد، وقالت عنها إنها كانت موجهة على الأخص ضد أمريكا. وفى مقال جريدة " إيران " وهى من كبريات الصحف المحلية " أن قرار التقسيم هو أجحف قرار صدر عن هيئة الأمم المتحدة إلى الآن، وهو قرار لم تراع فيه مبادئ القانون الدولى والعدالة" ويختتم القائم بالأعمال رسالته بأن إيران ما زالت مستمرة فى مساعدة العرب ماديًا ومعنويًا فى الموقف الراهن(١٦).

وفى باكستان يذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كراتشى فى رسالته المؤرخة فى ١٩٤٧/١٢/١٧ أن " مجلس الرابطة الإسلامية لجميع الهند" أصدر بالإجماع قرارًا أعلن فيه استياءه من قرار التقسيم، كما أعلن عن تأييده للعرب فى كفاحهم ضد الصهيونية(١٧). وفى رسالة أخرى يذكر القائم بالأعمال بالنيابة أن رئيس وزراء باكستان "لياقت على خان" صرح له بأن فلسطين تهم باكستان بقدر ما تهم البلاد العربية "وأثر وجود دولة يهودية بين الأقطار العربية ستشعر به أيضًا) كما صرح أيضًا بأنه على الرغم من المشاكل الداخلية فى باكستان ومشاكلها مع الهند إذا كانت الدول العربية تنشد أى مساعدة من باكستان – فإنه يسره أن تتقدم الحكومات العربية بنوع المساعدة التى تطلبها " وستكون موضع التقدير من حكومة باكستان"(١٨).

وتواصل الدبلوماسية المصرية جهودها فى التعرف على ردود الأفعال الناتجة عن قرار التقسيم فى كثير من بلدان العالم. ففى إسبانيا قام القائم بالأعمال المصرى هناك برصد ما جاء فى الصحف الإسبانية على أساس أنها تمثل جانبًا كبيرًا من الرأى العام الإسبانى، فى محاولة منه للتعرف على صدى قرار التقسيم فى هذه البلاد، فيذكر أن مقالاً نشرته جريدة الإثنين (Hoja de Lunes) فى ٨ ديسمبر ١٩٤٧ تحت عنوان "القرار المنطوى على الجهل بشأن فلسطين، وما قد ترتب عليه من إحلال قوات سوفيتية فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط "ومهدت له بالإشارة إلى الخطورة البالغة لهذا القرار وإلى الحرب الثائرة فى البلاد المقدسة، والتى سوف يزيد اشتعالها بعد أخذ العرب واليهود فى التعبئة العامة وفتح مكاتب التجنيد. وذكرت الجريدة أن قرار الهيئة بتقسيم فلسطين هو قرار باطل قانونيًا، وأنه سوف يخلق من المشاكل الخطيرة المتشعبة النواحى ما لا حد لخطورته". وفى مقال آخر نشرته مجلة " موندو" بعنوان " الدولة اليهودية " ومقال ثان بعنوان " قرار تقسيم فلسطين وصداه فى البلاد العربية" تناولا أيضًا بطلان قرار الهيئة ووصفه بأنه قرار "صناعى"(١٩).

وفى رسالة من القائم بالأعمال المصرى ببراج إلى الخارجية المصرية فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ تروى رد الفعل فى تشيكوسلوفاكيا من قرار التقسيم فيقول إن هذا القرار قد قوبل من طبقات مختلفة كثيرة بالسخط والازدراء، حيث إن تأييد الوفد التشيكى لقرار التقسيم سوف يزيد من سوء الحالة الراهنة بسبب خسارتهم لعطف البلاد العربية وسيفقدون أسواقها، وخاصة أن قرار التقسيم بعيد كل البعد عن قواعد العدالة ويتعارض مع القواعد التى نص عليها ميثاق الأطلنطى وعن الأغراض التى قامت من أجلها هيئة الأمم المتحدة، وتتوقع الأوساط داخل تشيكوسلوفاكيا بأن مصير قرار التقسيم سيكون الفشل. أما الدوائر اليهودية فى هذه البلاد فقد بالغت فى الترحيب بهذا القرار، حيث تناولت الصحف التشيكية ما أخذوا يعدونه من وسائل وهيئات فى الدول لإقامة دولتهم الجديدة(٢٠).

وفى بولونيا يذكر القائم بالأعمال المصرى هناك مدى تحيز الحكومة البولونية وتعضيدها للتقسيم، وكذلك الصحافة البولونية التى تناصر التقسيم بل وتهاجم زعماء عرب فلسطين، ومنهم المفتى وشخصيات عربية بارزة من المجاهدين، ويتحدث القائم بالأعمال عن كثرة المقالات فى هذه الصحف التى تهاجم هؤلاء الزعماء، فمقال تحت عنوان " الحاج أمين الحسينى صديق هتلر" وثان تحت عنوان " الجنرال فوزى القاوقجى عربى فاشى ذهب لنصرة فلسطين وقد باركه المفتى" وثالث تحت عنوان " تدمير الخطط العربية" ورابع تحت عنوان " اللغة الألمانية سائدة بين أركان حرب العرب" وغير ذلك من المقالات التى تهاجم العرب. ويعلق القائم بالأعمال على ذلك بأنه لا غرابة فى تحدث الصحف البولونية بهذه اللهجة " إذ أن أغلب تلك الصحف شيوعية أو اشتراكية يسارية" وعلى الرغم من كراهية اليهود فى هذه البلاد إلا أن الحكومة البولونية متحيزة لهم، حيث تساعدهم على الهجرة إلى فلسطين(٢١).

وفى البرازيل وقفت بعض الصحف تناهض سياسة الحكومة البرازيلية تجاه فلسطين، فيذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى ريودى جانيرو فى رسالته

المؤرخة فى ١٨ فبراير ١٩٤٨ أنه تعددت المقالات لكبار الصحفيين التى تندد بسياسة الحكومة إزاء قضية فلسطين، وتندد بالمسلك الذى سلكته فى الجمعية العمومية أثناء النظر فى القضية، فقد طالب أحد الصحفيين الكبار بجريدة "الكوريودامانيا" فى ١٧ فبراير - الحكومة البرازيلية بضرورة إعادة النظر فى سياستها ووضع سياسة أخرى تتفق والحقائق حتى لا تتعرض البرازيل لمعاداة البلاد العربية(٢٢).

وفى رسالة من القنصل المصرى بالكاب فى ٨ ديسمبر ١٩٤٧ توضح أثر صدور قرار التقسيم على جنوب إفريقيا فتقول الرسالة إن اليهود أقاموا احتفالات كبيرة ابتهاجًا بهذا القرار، وبدأت تظهر جمعيات يهودية منظمة تعمل فى الخفاء لجمع الأموال والشبان للتطوع فى الجيش الذى يعدونه لمحاربة العرب فى فلسطين. ولقد شارك بعض وزراء جنوب إفريقيا فى احتفالات اليهود معبرين عن سرورهم بقرار التقسيم، واعتبروا هذا القرار خطوة مباركة فى تاريخ اليهود، وسيعقبه قريبًا تأسيس دولة يهودية مستقلة. كما أشارت الصحف المحلية - وكلها فى أيدى اليهود - إلى حرب الجهاد التى أعلنها مسلمو العالم ضد اليهود فى فلسطين بشىء من السخرية وأفاضت بوصف الاضطرابات والمشاغبات التى قامت فى القاهرة وبغداد وفلسطين "بأنها حركات صبيانية وحشية همجية"(٢٣).

أما الدوائر الإسلامية فى جنوب إفريقيا فيقول القنصل المصرى أن كثيرًا من الهنود والملايو المسلمين، تقدموا بقصد التطوع فى الجيش العربى للدفاع عن فلسطين، حتى أنه "تقدم كثير من الإنجليز والجنوب إفريقيين الذين كانوا يحاربون فى الجيش الثامن كطيارين ومهندسين بقصد التطوع فى الجيش العربى"(٢٤). كما احتج مسلمو جنوب إفريقيا على تقسيم فلسطين فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا لمسلمى جنوب إفريقيا فى ٦ ديسمبر ١٩٤٧ وأعربت عن احتجاجها ضد التقسيم واستعدادهم للتطوع فى الجيش العربى(٢٥).

هذه أهم ردود الأفعال الناتجة عن قرار الجمعية العمومية بتقسيم فلسطين لدى بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية، والتى أوضحتها رسائل الممثلين المصريين فى هذه البلاد حيث يمكن استخلاص ملحوظتين مهمتين:

الأولى : أن الرأى العام فى الدول العربية والإسلامية قد أعرب عن استيائه من قرار الجمعية العمومية بتقسيم فلسطين، معبرًا عن هذا الاستياء بأساليب مختلفة من مظاهرات واحتجاجات رسمية وبيانات الاستنكار من المجالس النيابية والبرلمانية وغيرها. والواضح أن هذا الاستياء الشعبى كان متماشيًا مع موقف تلك الحكومات ورؤساء هذه البلاد الرافض لقرار التقسيم، باستثناء الموقف الأردنى الذى ظهر فيه تناقض بين موقف الشعب الأردنى وحكومته الرافض للتقسيم وموقف الملك عبد الله المؤيد له مدفوعًا بأطماع شخصية متمثلة فى رغبته ضم الجزء العربى من فلسطين إلى مملكته.

كما يستثنى أيضًا رد الفعل فى المملكة العربية السعودية على المستوى الشعبى، حيث لم يكن على مستوى ردود الأفعال الشعبية فى البلاد العربية والإسلامية الأخرى، ويرجع ذلك إلى الظروف الخاصة التى تتميز بها السعودية، حيث إن الرأى العام والأعلى فيها إنما هو للحكومة.

الملحوظة الثانية : إن ردود الأفعال على المستوى الشعبى فى الدول الأجنبية وخاصة التى صوتت لصالح التقسيم بعضها كان رافضًا للتقسيم وبالأخص فى الدول التى كانت واقعة تحت ضغوط أمريكية مثل البرازيل، حيث ناهضت الصحافة البرازيلية سياسة الحكومة تجاه فلسطين. بينما كانت هناك ردود أفعال متباينة فى بعض البلاد مثل تشيكوسلوفاكيا، وبعضها كان متوافقًا مع رأى الحكومة فى تأييد التقسيم مثل بولونيا.

ويتضح أن هناك فجوة بين الحكومة والشعب فى الدول الصغيرة التى أيدت التقسيم مثل دول أمريكا اللاتينية مما يؤكد شيئين :

أولاً ـ اقتناع شعوب تلك الدول بعدالة القضية العربية ووجهة نظر العرب.

ثانيًا ـ أن هناك ضغوطًا قوية قد مورست على حكومات تلك الدول وخاصة من أمريكا.

الدبلوماسية المصرية ومحاربة تنفيذ قرار التقسيم داخل هيئة الأمم المتحدة

كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد طلبت من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع التقسيم. وكان على الدبلوماسية المصرية قبل قيامها بمحاربة تنفيذ التقسيم أن تقوم بدورها فى التعرف على الأسباب التى دفعت بعض حكومات الدول لتأييد التقسيم، وذلك حتى يتسنى لها إزالة هذه الأسباب ومن أجل أن تقف بجانب وجهة النظر العربية، وخاصة أن قرار الجمعية ما هو إلا توصية وأن تنفيذ هذه التوصية إنما يكون على عاتق مجلس الأمن.

ولقد كانت الدبلوماسية المصرية تركز جهودها على الدول الدائمة فى مجلس الأمن والتى ناصرت التقسيم، وكان لها التأثير القوى على الدول الأخرى ومن هذه الدول الدائمة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا. فبالنسبة للولايات المتحدة فالمعروف أنها تؤيد الصهيونية منذ بداية الانتداب على فلسطين وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير النفوذ الصهيونى داخلها، كما أنها أصبحت طرفًا فى القضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فاللجنة الأنجلو أمريكية وقراراتها أبسط دليل على ذلك، وبالتالى فقد كانت الدبلوماسية المصرية على علم تام بموقف الولايات المتحدة المناصر للتقسيم.

ولكن موقف كل من الاتحاد السوفيتى وفرنسا ظل غامضًا تجاه فلسطين حتى بداية عام ١٩٤٧ بل كان اعتقاد الدبلوماسية المصرية احتمال وقوف الدولتين

لتأييد وجهة النظر العربية، ولكن حدث العكس، فقد صوتت الدولتان لصالح التقسيم، بل إن الاتحاد السوفيتى كان له تأثيره القوى على حكومات دول أوروبا الشرقية لتأييد هذا القرار، ولذلك سعت الدبلوماسية المصرية لبذل جهودها للتعرف على الأسباب التى دفعت كلاً من الاتحاد السوفيتى وفرنسا فى التصويت لصالح التقسيم.

الاتحاد السوفيتى : ففى رسالة من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كراتشى (باكستان) إلى الخارجية المصرية فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ يوضح فيها الأسباب التى دفعت الاتحاد السوفيتى للتصويت لصالح التقسيم فيقول إن رئيس وفد باكستان - ظفر الله خان - أثناء اجتماع هيئة الأمم المتحدة صرح بأن الأسباب التى حملت روسيا على التصويت لصالح التقسيم هى رغبة روسيا فى إيجاد الخلاف بين الولايات المتحدة والبلاد العربية، وبالتالى تثبيت أقدامها فى الشرق الأوسط وبسط نفوذها فى المسألة الفلسطينية(٢٦).

وفى رسالة أخرى من مندوب مصر الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية فى ٢٩ يوليو ١٩٤٨ يذكر فيها أن إحدى اللجان الفرعية لمجلس النواب الأمريكى وضعت تقريرًا عن السياسة السوفيتية تجاه فلسطين، ويتضمن التقرير الأسباب التى دفعت روسيا لتأييد التقسيم فيقول "إن تعضيد الاتحاد السوفيتى لقرار التقسيم يشكل جانبًا من الاستراتيجية الشيوعية" ويرمى إلى تحقيق غرضين :

الأول : خلق اضطراب وحالة عدم استقرار لدفع إنجلترا إلى الإسراع فى الانسحاب وإعاقة استغلال أمريكا لمنابع الزيت، كما تسنح الفرصة لإدخال أتباع روسيا فى المنطقة إما بطريق قانونى - دخول قوات دولية فلسطين بقرار من مجلس الأمن - أو بطريق غير مباشر أى بين المهاجرين من أوروبا.

الثانى : جعل مشروع التقسيم سابقة يمكن الاستناد إليها فى تقسيم بلاد أخرى مثل الأكراد فى أذربيجان وغيرها(٢٧).

وفى رسالة أخرى من وزير مصر المفوض فى موسكو إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٧/١٢/٣١ يقول فيها إنه تحدث مع "فيشينسكى" نائب وزير الخارجية السوفيتية فى مشكلة فلسطين، وقد فسر الأخير موقف الاتحاد السوفيتى المؤيد للتقسيم على اعتبار أن التقسيم هو الحل الوحيد فى الظروف الراهنة لإنهاء حالة الاحتلال والانتداب الإنجليزى عن فلسطين، وحاول المسئول الروسى إقناع الوزير المفوض المصرى بتبريرات عديدة فيقول " نحن لا مصلحة لنا فى فلسطين – وإنما فكرنا فى مصلحة الشرق الأدنى وبخاصة مصر، وستكشف الأيام لكم عن ذلك، وعن كذب الدعاية المغرضة" (٢٨).

ويضيف الوزير المصرى فى رسالته بأنه تحدث مع سفير يوغسلافيا فى موسكو – والذى كان أحد أعضاء الوفد اليوغسلافى – فيقول السفير " إن بعض اللوم فى نظره يقع على مندوبى البلاد العربية بنيويورك فى تحول الاتحاد السوفيتى من تعضيد حكومة مركزية إلى مناصرة التقسيم، وذلك على اعتبار أن يوغسلافيا تقدمت بمشروع فى بادئ الأمر يقرب من مشروع العرب، وكان من المحتمل تعضيد روسيا والكتلة السلافية له ولكنهم خذلوه" وأكد السفير اليوغسلافى أن الاتحاد السوفيتى راعى فى تحديد موقفه اعتبارات أهمها أن الظروف لم تترك له إلا هذا الموقف باعتقاده أنه يؤدى إلى إجلاء القوات الإنجليزية من فلسطين(٢٩).

فرنسا : قامت محاولات دبلوماسية من أجل التعرف على أسباب تغير موقف فرنسا، فيذكر السفير المصرى بباريس فى برقيته المؤرخة فى ٣ ديسمبر ١٩٤٧ موضحًا الأسباب التى دفعت الحكومة الفرنسية لكى تصوت لصالح التقسيم، فيقول إن السبب الرئيسى وراء تغير موقف فرنسا من الامتناع عن التصويت إلى تأييد التقسيم يرجع إلى خشية الرئيس الفرنسى من حدوث أزمة وزارية فى هذه الأوقات الحرجة حيث إن هناك ثلاثة وزراء من اليهود هددوا بتقديم استقالتهم

إذا ما أصرت الحكومة الفرنسية على مسلكها الأول - الامتناع عن التصويت - مما أدى إلى دعوة الرئيس الفرنسى إلى اجتماع وزارى تقرر فيه تأييد التقسيم، وتم إبلاغ المندوب الفرنسى فى هيئة الأمم المتحدة بهذا القرار(٣٠).

ولم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية عند حد التعرف على الأسباب التى دفعت كلاً من روسيا وفرنسا لتأييد التقسيم بل واصلت جهودها أيضًا فى التعرف على هذه الأسباب التى دفعت بعض الدول الأخرى نحو هذه السياسة الموالية لليهود ومنها بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والسويد.

فبالنسبة لبلجيكا يذكر وزير مصر المفوض فى بروكسل فى رسالته المؤرخة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ بأنه تحدث مع "المسيو سباك" رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا حول موقف بلجيكا تجاه فلسطين، فقال " سباك" أنه كان مترددًا بين الامتناع عن التصويت والتأييد، ولكنه آثر أخيرًا تأييد التقسيم مخافة أن تنهار الأمم المتحدة " وهو من العاملين الأوائل لها" وأضاف "سباك" بأنه لم يكن هناك أى ضغط خارجى لاتخاذ هذا الاتجاه، وأنه شخصيًا لا يميل إلى اليهود أو الصهيونية(٣١).

أما تشيكوسلوفاكيا فيقول القائم بالأعمال المصرى ببراج فى رسالته المؤرخة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧بأن موقف الوفد التشيكى المؤيد للتقسيم يرجع إلى الصلة الوثيقة بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وخاصة فى السياسة الخارجية حيث تعتقد روسيا السوفيتية أن قيام الاضطرابات والقلاقل فى الشرق الأوسط عند تنفيذ القرار مع إباحة هجرة اليهود إلى فلسطين سيتيح لها الفرصة للتوسع فى نشر مبادئها ومذاهبها الشيوعية بسهولة، عن طريق تسرب بعض أعوانها وأنصارها إلى هذه البلاد(٣٢).

ويضيف القائم بالأعمال بأن هناك سببًا آخر دفع تشيكوسلوفاكيا فى اتخاذ موقف تأييد التقسيم بخلاف علاقتها بروسيا ألا وهو حاجة التشيك إلى معونة أمريكا المادية وللقروض التى تمنحها إياها من حين لآخر، مما جعل التشيك

مضطرين بأن تتقيد برغبة أمريكا وأن تؤيدها فى موقفها نحو الموافقة على مشروع التقسيم، بجانب أن وزير خارجية التشيك "المسيو جان مازاريك" قد ساعدها على هذا التأييد بوصفه من أصل يهودى(٣٣).

وبالنسبة للسويد يقول وزير مصر المفوض فى استوكهلم فى رسالته المؤرخة فى ٣ يناير ١٩٤٧ بأنه تحدث مع وزير خارجية السويد " الهر اندين" فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ فى هذا الشأن حيث ذكر "اندين" أن الاعتبارات التى أدت إلى تصويت السويد لمشروع التقسيم ترجع إلى شعوره قبل جلسة الاقتراع بالرغبة الملحة لدى سائر الوفود فى أن تتخذ هيئة الأمم قرارًا فى المسألة الفلسطينية وخاصة بعد تصميم بريطانيا على التخلى عن الانتداب، مما أدى إلى قيام الوفد السويدى بإبداء رأيه لصالح التقسيم " بحسن نية" على اعتبار أن مشروع التقسيم هو مشروع أغلبية أعضاء لجنة التحقيق(٣٤).

وخلاصة القول يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كانا لهما الفضل الأول والكبير وراء صدور قرار تقسيم فلسطين، فالأولى بفضل النفوذ الصهيونى داخلها أيدت التقسيم ومارست ضغوطها على كثير من البلاد الصغيرة وخاصة على دول أمريكا اللاتينية، والثانية بفضل مصالحها السياسية فى المنطقة أيدت التقسيم وبالتالى انساقت وراءها دول شرق أوروبا الشيوعية، مما ساعد فى النهاية على صدور قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

وعلى أية حال فقد كان من المحتمل طرح قرار الجمعية العامة على مجلس الأمن وذلك لاتخاذ الإجراءات التنفيذية للمشروع، وكان على الحكومة المصرية أن تواصل جهودها الدبلوماسية لمنع تنفيذ التقسيم، وكانت أولى المحاولات الدبلوماسية نحو ذلك هو اقتراح "محمود فوزى" مندوب مصر لدى هيئة الأمم الذى تقدم به إلى الخارجية المصرية، يطلب فيه ضرورة تمثيل مصر فى مجلس الأمن أثناء مناقشة المشروع، مع قيام البلاد العربية الأخرى باتخاذ نفس الإجراء.

ويذكر فوزى مجدداً أنه مع ذلك يجب آلا ننظر إلى هذا الاقتراح إلا كطريقة لعرقلة قرار الجمعية العامة " وألا نبني عليه آمالاً كبيرة عند النظر إليه، وربما كان الأنسب ألا نقوم نحن الآن بإثارة المسألة فى المجلس، بل نكتفي بطلب الاشتراك فى بحثها إذا أثارها سوانا(٣٥).

كما قام فوزى بتأييد الاقتراح الذى تقدم به فارس الخورى على الحكومة السورية الذى يقضى بدعوة مؤتمر إسلامى لبحث مسألة فلسطين واتخاذ التدابير اللازمة فى شأنها، وعلى الرغم من أن فوزى كان مؤمنًا بأهمية هذا المؤتمر وخاصة لجمع الكلمة وإظهار خطورة الحالة إلا أنه رأى أيضًا عدم تبديد الجهود أو السهو عن الوسائل الأخرى التى تكون أقوى تأثيرًا فى تدعيم وجهة النظر العربية(٣٦).

وقد وافقت الخارجية المصرية على اقتراح لمحمود فوزى الخاص بتمثيل مصر والبلاد العربية فى مجلس الأمن طيلة المناقشة فى قرار التقسيم، كما رأت أيضًا ضرورة عرض هذا الاقتراح على مجلس الجامعة وذلك لإبداء الرأى وعدم المبالاة بعرض قرار الجمعية العامة على مجلس الأمن، والسير حثيثًا فى إتمام التدابير التى تتخذها البلاد العربية والهيئة العليا الفلسطينية لمنع تنفيذ التقسيم وبقاء فلسطين عربية موحدة، وعدم تعليق أمل كبير على ما سيقرره مجلس الأمن، وترك الشعور الوطنى فى البلاد العربية، واستمرار حركة التطوع لإنقاذ فلسطين(٣٧).

وبالفعل أبرقت الخارجية المصرية محمود فوزى تعلمه أنها أرسلت فعلاً للسكرتير العام للأمم المتحدة بطلب تمثيل مصر فى مجلس الأمن واعتماده ـ محمود فوزى ـ مندوبًا عن مصر للاشتراك فى جلسات المجلس عند نظر موضوع فلسطين "على اعتبار أن مصر ذات مصلحة فى هذا الموضوع". وأنه سيتم إبراق الحكومة اللبنانية إلى السكرتير العام بالترخيص لكميل شمعون بالاشتراك هو الآخر فى جلسات المجلس إلى جانب فارس الخورى مندوب سوريا فى مجلس

الأمن. ويختتم وزير الخارجية برقيته بإعطاء التعليمات لفوزى بضرورة الاتصال بفارس وشمعون مندوبى سوريا ولبنان وذلك للاتفاق على الخطة التى سيتم انتهاجها فى محاربة التقسيم مع اشتراك ممثل العراق " فاضل جمالى" فى إعداد هذه الخطة(٣٨).

لم تتوقف جهود "محمود فوزى" عند حد اقتراحه بتمثيل مصر فى جلسات مجلس الأمن، بل قام بالتنبيه على أهمية قيام دعاية قوية فى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم وجهة النظر العربية، وخاصة أن كثيرًا من الأوساط داخل أمريكا قد أبدت قلقًا شديدًا بل واستياء بعد صدور قرار التقسيم. فيقول فوزى فى مذكرته المؤرخة فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧ أن بعض الحربيين الأمريكيين قد أعربوا عن حنقهم على السياسة التى أدت إلى قرار التقسيم، ومهدت للسوفييت وسيلة للتوغل فى قلب الشرق الأوسط. ويرى فوزى " ضرورة استثمار هذا المناخ بالقيام برعاية عربية واسعة فى كل أنحاء الولايات المتحدة لتدعيم قضية فلسطين"(٣٩).

لم يكتف فوزى بالتنبيه على أهمية الدعاية العربية فى أمريكا بل أنه قام أيضًا بتوضيح الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الدعاية، ومن هذه الوسائل إقامة مكتب تابع لجامعة الدول العربية فى نيويورك يقوم بأعمال النشر والدعاية، على أن يكون عمل هذا المكتب متممًا لعمل المكاتب العربية الدائمة والسفارات العربية، وليس متعارضًا معه بأى حال، ويضيف فوزى أن نفقات إنشاء هذا المكتب لن تكون كبيرة حيث يستطاع البدء بمبلغ " يتراوح من ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف دولار" " وقد يهون ذلك أن لدى مكتب مصر الدائم حوالى ٣٥ ألف دولار متبقية مما تبرعت به مصر للدعاية لفلسطين ولدى سوريا ١٠ آلاف دولار"(٤٠).

ونتيجة لذلك وافقت الجامعة العربية على اقتراح فوزى بشأن مكتب الجامعة العربية فى نيويورك، حيث أرسل الأمين العام للجامعة مذكرة فى ٧ يناير ١٩٤٨ يعلن فيها عن موافقة الجامعة على اقتراح فوزى، ويطلب الأمين العام أن تقوم الخارجية المصرية بمخابرة فوزى لكى يرسل مشروعًا كاملاً " مقتصدًا كل

الاقتصاد" يبين فيه مقدار النفقات وعدد الموظفين وما يتعلق باستعدادهم ومرتباتهم لمدة سنة، وكذلك رؤيته تجاه المكتب العربى بواشنطن ومدى الاستفادة من هذا المكتب ومن يقترح اختياره لرئاسته(٤١). وبالفعل قامت الخارجية المصرية فى ١٣ يناير ١٩٤٨ بالاتصال بمحمود فوزى وإعلامه بمضمون مذكرة الجامعة العربية وضرورة عمل اللازم تجاه ذلك المشروع(٤٢).

ويواصل محمود فوزى جهوده الدبلوماسية لدى المسئولين الأمريكيين فى محاولة لعرقلة مشروع التقسيم فيذكر فى رسالته المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ بأنه تمكن - عن طريق بعض المعارف - من استنهاض عدد من رجال الكونجرس للاهتمام بقضية فلسطين " وما تنطوى عليه من احتمالات بالغة الخطورة، حيث بدأت فعلاً حملة ضد التقسيم وأنصاره، وضد الأساليب الفاضحة التى انتهجت للوصول إليه " ويضيف فوزى أنه سيتم تقديم عدة اقتراحات فى الكونجرس للتحقيق فى الأساليب التى اتبعتها الحكومة الأمريكية لكى يصدر قرار التقسيم. ويختتم فوزى رسالته بأنه سيواصل جهوده من أجل تقوية هذه الحملة الموجهة ضد التقسيم والعمل على توسيع دائرتها، مما قد يساعد على تغير الموقف الأمريكى(٤٣).

أما بخصوص اللجنة التى قررت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تعيينها للإشراف على دور الانتقال بفلسطين والعمل على تنفيذ التقسيم، فقد أرسل فوزى ليحيط الخارجية المصرية علمًا بأخبار تلك اللجنة، ففى رسالته المؤرخة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ يذكر فيها أنه بالرغم من أن اللجنة لم تتكون حتى الآن إلا أنه من المتوقع إرغام الحكومات التى تقرر تكوين اللجنة من رعاياها على إجراء التعيين اللازم، وذلك عن طريق وسائل الضغط " كالتى تمت بواسطتها الغالبية للتقسيم". وفى نهاية الرسالة يحذر فوزى من خطورة إقدام العرب على العمل فى هذه اللجنة " والاقتصار على تعيين شخص أو أكثر من بعض الدول التى تعطف على العرب مثل إيران أو تركيا أو باكستان، كما حذر فوزى أيضًا من خطورة قيام العرب بتأليف حكومة قاصرة على القسم المخصص لها فى فلسطين(٤٤). ولقد

أراد فوزى من هذا التحذير التنبيه على أن اتباع العرب هذه الخطوات يعنى اعترافهم عمليًا بالتقسيم.

لم يكن نشاط الدبلوماسية المصرية قاصرًا على جهود محمود فوزى مندوب مصر لدى هيئة الأمم بل كان لبعض ممثلى مصر فى الخارج دور لا يقل أهمية، وهذا ما وضح فى المحاولات الدبلوماسية التى قام بها القائم بأعمال المفوضية المصرية بدمشق مع نظيره الأمريكى من أجل إقناعه بعدالة قضية العرب وخطأ السياسة الأمريكية تجاه فلسطين.

ففى رسالته المؤرخة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ يقول فيها أنه دار حديث طويل بينه وبين القائم بالأعمال الأمريكى فى دمشق حول قضية فلسطين حيث أعرب الأخير عن اقتناعه بخطأ سياسة بلاده تجاه فلسطين فى تأييدها للتقسيم، واستبعد أن تلجأ بلاده إلى إرسال قوات عسكرية إلى فلسطين، ولكنه لا يستبعد أن تعمد إلى حمل الدول على توقيع عقوبات اقتصادية على الدول العربية كخطوة أولى، كما أشار بصفة خاصة إلى سوريا فقال إنها أكثر الدول تحديًا فى موضوع فلسطين، وأنها اتخذت من الإجراءات والخطوات كتقديم السلاح والمتطوعين إلى فلسطين(٤٥).

وقد رد القائم بالأعمال المصرى على نظيره الأمريكى بأن الدول العربية بحثت كل الاحتمالات التى قد تنشأ من تنفيذ الخطط التى أجمعت عليها " وأنه إذا كانت إحدى الدول العربية لظروفها الخاصة أو لاستعدادها فى ناحية من النواحى، بادرت إلى عمل معين بالذات فى سبيل الغرض المشترك، فليس معنى هذا أن الدول الأخرى تراخت فى تنفيذ ما اعتزمته، فالكل فى هذا الأمر سواء والقضية واحدة " ويواصل القائم بالأعمال المصرى حديثه عن خطأ السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، والتى ألحقت بمركز أمريكا فى البلاد العربية أبلغ الضرر، حيث حذر من أن استمرار هذه السياسة الخاطئة باستخدام سلاح

الضغط الاقتصادى على البلاد العربية سيؤدى إلى القضاء نهائيًا على مركزها فى هذه البلاد(٤٦).

وعندما سأل القائم بالأعمال الأمريكى لماذا تحمل الدول العربية على السياسة الأمريكية وتترك السياسة الروسية على الرغم أنها وقفت نفس الموقف تجاه فلسطين ؟ رد القائم بالأعمال المصرى مبررًا هذا الاتجاه على اعتبار أن علاقة البلاد العربية بروسيا علاقة تكاد تكون جديدة يحيطها قدر كبير من الحذر والحيطة أما علاقتها بأمريكا فهى علاقة قوية مبنية على مبادئ الحرية والعدالة حيث قال " لقد علقنا عليكم آمالاً كبارًا ورأينا فى المبادئ التى ناديتم بها خلال الحرب فجر عهد جديد قوامه حرية الشعوب الصغيرة، ولذا كانت الصدمة عنيفة، ونحن نرى هذه الآمال تنهار كبيوت من ورق، بعد أن أقررتم ظلمًا لا مثيل له فى التاريخ"، أما روسيا فقد أرادت من اتخاذها لهذا الموقف كسب عطف اليهود فى أمريكا وكذلك عدم ترك الأنجلو ساكسون يتصرفون فى أمور الشرق الأوسط بمفردهم "وما فلسطين إلا الخطوة الأولى ولها ما وراءها". واختتم الممثل المصرى حديثه راجيًا من الممثل الأمريكى أن يقوم بمساعيه لدى حكومته من أجل أن تعدل عن سياستها الخاطئة حيث قال له " إنكم عيون السياسة الأمريكية وآذانها فى هذه البلاد. وقد تحققتم بأنفسكم كيف تزعزع النفوذ الأمريكى واضمحل، ويكفى أنكم ناصرتم قضية ظالمة لا تستند إلى أى حق أو منطق"(٤٧).

ومع حلول عام ١٩٤٨ بدأت الأحوال داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأروقة هيئة الأمم المتحدة تتغير تدريجيًا لصالح العرب، وذلك لتأزم الأوضاع داخل فلسطين بشكل خطير، فأدركت الولايات المتحدة صعوبة تنفيذ التقسيم بالقوة، وهذا ما أكدته رسائل ممثلى مصر فى الولايات المتحدة وكذلك هيئة الأمم المتحدة.

فيذكر القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن فى رسالته المؤرخة فى ٩ يناير ١٩٤٨ أن وزارة الحربية الأمريكية قدمت تقريرًا إلى الرئيس ترومان عقب

صدور قرار التقسيم وعقب الاشتباكات الدامية بين العرب واليهود، أوضحت فيه خطورة المسألة وخطأ السياسة الأمريكية تجاه فلسطين. كما صرح "مستر مارشال" وزير الحربية الأمريكية أمام مجلس الشيوخ "بأن الجيش لا يمكنه إرسال إمدادات حربية إلى ميدان الشرق الأوسط إذا ما اندلعت نيران الثورة فى فلسطين"(٤٨).

ويضيف القائم بالأعمال المصرى أن الشرق الأوسط هو الجبهة التى تشغل الدوائر الحزبية ووزارة الخارجية الآن " وهم يعرفون تمامًا مغبة سياسة التقسيم، وما جرته عليهم من شعور الكراهية الآن الموجود بين الدول العربية ضد أمريكا والأمريكان" ولذلك فإن المسئولين الأمريكيين يفكرون فى إيجاد حل ومخرج لهم يرضى العرب، ويتوقف ذلك على مبلغ مقاومة البلاد العربية للتقسيم ومعارضتها لتنفيذه(٤٩).

ويؤكد فوزى هذا الاتجاه فى رسالته المؤرخة فى ٢٣ يناير ١٩٤٨ حيث يقول إن هناك تحولاً فى الرأى فى الولايات المتحدة تجاه قضية فلسطين لصالح العرب " فيما يتعلق بالبيت الأبيض وفى دوائر الحكومة والكونجرس والدوائر الحزبية فى واشنطن" ويرى فوزى ضرورة الاستفادة من هذا التحول لصالح القضية العربية(٥٠)(*).

وفى تقرير أعده القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٨ بشأن التيارات السياسية فى الولايات المتحدة إزاء فلسطين، يذكر فيه اقتناع بعض رجال السياسة الأمريكية بصعوبة تنفيذ التقسيم والخطأ الذى وقعت فيه الولايات المتحدة عندما أيدت قرار التقسيم. ففى هذا الشأن يقول مستر وليم كليتون – المستشار الخاص لوزير الخارجية الأمريكية "–أنه كان يعتقد أن حكومته درست الموضوع دراسة كافية، ولكن اتضح أنها كانت مخطئة " ويعلق القائم بالأعمال المصرى أن الحكومة الأمريكية تسعى الآن لإصلاح الخطأ الذى وقعت فيه " ولكن سبل التصحيح صعبة ومعقدة ولها نتائج بعيدة المدى "

ولذلك فعلى حكومات الدول العربية أن تفكر جديًا فى الحلول العملية التى يمكن عرضها للوصول إلى عدم تقسيم فلسطين[٥١].

ويواصل القائم بالأعمال حديثه عن الصعوبات الكبيرة التى تلاقيها أمريكا فى صدد تنفيذ قرار التقسيم حيث أجملها فى عدة نقاط وهى :

أولاً - وصول المسألة الفلسطينية إلى حد تعتبره أمريكا أزمة تهدد مصالحها الحيوية فى حوض البحر المتوسط.

ثانيًا - النتائج التى ترتبت عن صدور التقسيم كانت مخيبة للآمال الأمريكية، فبدلاً من الهدوء والأمن كانت النتيجة سفك الدماء والاختلاف وعدم النظام فى هذه البلاد.

ثالثًا - الأخطار الناجمة عن موقف الأمم المتحدة كثيرة سواء كان هذا الموقف سلبيًا أو إيجابيًا، فإذا كان الموقف سلبيًا فسينتج عنه القضاء على الهيئة وسيشجع على انتشار الفوضى مما يسمح للسوفييت من نشر دعايتهم فى هذه المنطقة. أما إذا كان الموقف إيجابيًا مثل إرسال قوة حربية لحفظ النظام، فهذا الإجراء لا يمكن تحقيقه قبل ١٥ مايو المقبل، وإذا تحقق ذلك وتشكلت هذه القوة فمن المحتمل أن ترفض الدول الصغرى إرسال جنودها إلى فلسطين للهلاك، خدمة لأغراض الدول الكبرى، كما أن رجال الجيش الأمريكى ضد فكرة إرسال قوات أمريكية إلى فلسطين. "فليس إذًا هناك حل عرضى أمام أمريكا . . ولذا نراها تتخبط حائرة غير قادرة على الخروج من المأزق الذى زجت بنفسها فيه"[٥٢].

ونتيجة لهذا التحول الذى تشهده الولايات المتحدة فى موقفها تجاه فلسطين، قام محمود فوزى - مندوب مصر لدى هيئة الأمم - بتنبيه الحكومة المصرية على ضرورة مضاعفة الجهود سواء فى الداخل أو الخارج، وتقوية ما قد يكون لصالح العرب من اتجاهات جديدة، وانتهاز الفرص كلما سنحت " حيث إن الصهيونيين يبذلون أقصى الجهد " كما أنه من المتوقع فى الأسابيع القادمة حسم القضية

الفلسطينية، " ومن ثم لابد من استيفاء وسائل العمل داخل الولايات المتحدة والدعاية للعرب"(٥٣).

ودليلاً على إحساس محمود فوزى بأهمية تلك الفترة قام بإرسال برقية إلى الحكومة المصرية فى ١٣ يناير ١٩٤٧ يطلب فيها أن تقوم مصر ببذل مساعيها لدى سوريا فى إيجاد وسيلة -ولو بطريقة استثنائية - لمد انتداب فارس الخورى مندوب سوريا فى مجلس الأمن، على اعتبار أن قضية فلسطين سيتم مناقشتها أمام المجلس فى الفترة القادمة. ولذلك يؤكد فوزى من ضرورة تواجد الخورى فى هذه الفترة الدقيقة وخاصة أنه ليس لديه مانع من البقاء(٥٤).

وعلى الرغم من وجود اتجاهات قوية داخل الولايات المتحدة تدعو إلى عدم تنفيذ التقسيم بالقوة، إلا أنه ظهر اتجاه قوى داخل مجلس الأمن يدعو إلى إرسال قوة دولية لتنفيذ قرار التقسيم، حيث أرسل فوزى للخارجية المصرية يعلمها بهذا الاتجاه ويطلب منها تعليماتها وأوامرها فى الخطوة التى سيتبعها لمنع تشكيل تلك القوة(٥٥).

وعلى الفور اتصلت الخارجية المصرية بمحمود فوزى وأعطته التعليمات باتباع الخطوات الآتية:

أولاً - ضرورة الاتصال بصفة شخصية بأعضاء اللجنة الخماسية، وأعضاء مجلس الأمن، وكل هيئة تنظر فى المسألة الفلسطينية على أن يعرض وجهة النظر العربية على الصورة الآتية "إن المناوشات الدائرة فى فلسطين إلى الآن لا تخرج عن دائرة الحرب الأهلية، فهى قاصرة على عرب فلسطين، وأن المتطوعين من خارج فلسطين قلة، ولم تتدخل دول الجامعة العربية بعد فى هذا النزاع، وأن اليهود مسلحون أحسن تسليح وهم يحصلون على كل ما يطلبون من سلاح، فى حين أن العرب ينقصهم السلاح.. كما أن أمريكا تمنع تصدير السلاح إلى العرب بينما يصل منه الكثير إلى اليهود".

ثانيًا - التظاهر بأن العرب لا يرفضون أية تسوية تحفظ لهم وحدة فلسطين، وتكون مطابقة لقواعد الميثاق وقواعد الديمقراطية.

ثالثًا - إن الحرب الأهلية تشتد يومًا بعد يوم، فإذا تدخلت أى قوة أجنبية فى النزاع فإن دول الجامعة العربية تتدخل فيه هى الأخرى، بكل وسائلها العسكرية والاقتصادية " وأنه يحسن أن يكون معلومًا أن كل دولة تشترك اشتراكًا مسلحًا فى فرض الحكم الصهيونى على عرب فلسطين، تعتبر فى نظر العرب دولة معتدية عليهم، ويعاملونها على هذا الأساس".

رابعًا - ضرورة العمل على منع مجىء اللجنة الخماسية إلى فلسطين، حتى لا يؤدى ذلك إلى زيادة إراقة الدماء فى فلسطين(٥٦).

كما قامت الخارجية المصرية بإرسال تعليماتها أيضًا إلى سفراء مصر بالخارج فى أن يبذلوا مساعيهم لدى الدول الأعضاء فى الهيئة، لمنعها من الموافقة - أو الاشتراك - على القوة العسكرية الدولية التى يسعى الصهيونيون لتأليفها، لإرغام عرب فلسطين على قبول التقسيم(٥٧).

وفيما يلى أهم الرسائل التى أرسلت من قبل ممثلى مصر فى الخارج والتى توضح نتائج جهودهم الدبلوماسية فى منع تشكيل القوة الدولية لتنفيذ التقسيم، والتى تبين أيضًا مواقف بعض الدول الأعضاء فى الهيئة من قضية فلسطين:

ففى رسالة من محمود فوزى - مندوب مصر لدى الهيئة - بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٨ يذكر فيها أنه من المتوقع أن تصر اللجنة الخماسية على تكوين القوة الدولية المسلحة لتنفيذ التقسيم، حيث قبل رئيس مجلس الأمن وضع موضوع القوة الدولية فى أحد جداول الأعمال القادمة، على أن يتولى المجلس بحثه فى أقرب فرصة. كما أن السكرتير العام للأمم المتحدة أعلن أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة يجب طاعته(٥٨).

وفى برقية مؤرخة من فوزى فى ٢١ فبراير ١٩٤٨ يتبين منها مواقف بعض أعضاء لجنة الخمسة فى هذا الشأن، فيذكر فوزى أنه اتصل بمندوب الفلبين الذى أبدى عطفه على العرب، حيث صرح للصحافة الأجنبية " أنه ينبغى محاولة التوفيق بين العرب واليهود " أى أنه يرفض إرسال قوة عسكرية لتنفيذ التقسيم. كما أعلن مندوب الصين هو الآخر فى مجلس الوصاية بأنه يحتفظ لنفسه بالحق فى التصويت برفض إرسال قوات دولية إلى فلسطين[٥٩]. وهذا ما أكده وزير مصر المفوض فى نانكنج فى برقيته المؤرخة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٨ حيث صرح وزير الخارجية الصينية بأن حكومته ستتبع نفس السياسة ضد التقسيم بالقوة " لأن ذلك يتماشى مع مبادئها ومع صداقتها للأمم العربية" حيث أرسلت التعليمات اللازمة بذلك إلى ممثلها فى نيويورك[٦٠].

أما بخصوص فرنسا فقد أرسل القائم بالأعمال المصرى فى باريس برقية فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ إلى الخارجية المصرية يعلمها - بأنه علم بصفة سرية - أن رأى وزارة الخارجية الفرنسية هو الامتناع عن الاشتراك فى القوة الدولية " حتى ولو عهد إليها بعمل بوليسى فقط" وأن وزير الخارجية الفرنسية سيعرض هذا الرأى على مجلس الوزراء قريبًا[٦١].

ويرسل وزير مصر المفوض فى بروكسل برقية فى ٢٦ فبراير ١٩٤٨ يعلم الخارجية المصرية عن موقف الحكومة البلجيكية الرافض اشتراك قواتها فى القوة الدولية، حيث ذكر المدير السياسى بوزارة الخارجية البلجيكية بأن بلجيكا ترفض ذلك بل إنها " لا تنصح بقية الدول بهذا العمل"[٦٢].

أما البرازيل فإنها ستمتنع عن الموافقة على أى قرار ضد العرب، وبالتالى فهى ترفض الاشتراك فى القوة الدولية[٦٣].

بينما يعرب وزير مصر المفوض فى موسكو عن تفاؤله من موقف الاتحاد السوفيتى، وخاصة بعد مقابلته لفيشينسكى نائب وزير الخارجية السوفيتية[٦٤].

وفى برقية من "محمود فوزى" فى ٢١ فبراير ١٩٤٨ توضح موقف الولايات المتحدة من تشكيل القوة الدولية، فيقول إن أمريكا تميل الآن نحو التخلص تدريجيًا من توصية الجمعية العامة، وخاصة بعد تصريح مندوبها فى مجلس الأمن الذى ينم عن ميل إلى اتباع سياسة أقل إضرارًا بالعرب. وعلى الرغم من ذلك يحذر فوزى بأنه لا يجب على العرب الإفراط فى التفاؤل(٦٥). أما بخصوص القوة الدولية المزمع إرسالها إلى فلسطين، فقد صرح الرئيس الأمريكى "ترومان" للسفير الأمريكى فى العراق بخصوص هذا الموضوع " أنه يفضل أن يعمل بواسطة الأمم المتحدة"(٦٦).

وفى ٣ مارس ١٩٤٨ يرسل محمود فوزى برقية أخرى يختتم فيها نتائج الاتصالات الدبلوماسية بخصوص القوة الدولية حيث يقول " إن خيبة الأمل والحيرة تزداد لدى أنصار التقسيم، حيث تبين أن الكثير من الدول لا يرون استعمال القوة لفرض التقسيم، وأن هناك احتمال تأجيل سفر لجنة الخمسة إلى فلسطين إلى أجل غير مسمى" ويضيف فوزى فى برقيته أن مركز العرب الآن متين جدًا من وجهة الميثاق والقانون الدولى " وسيزداد هذا المركز متانة عندما تتم استعدادات العرب، وخصوصًا فى مناطق الدولة اليهودية التى يقطنها أغلبية من العرب.. وإننى أعتقد أن العرب ـ مع تجنبهم التصلب ـ ينبغى لهم أن يستمروا على الحذر والثبات(٦٧).

وتواصل الدبلوماسية المصرية جهدها فى القضاء على قرار التقسيم، حيث لم تقتصر هذه الجهود على الممثلين المصريين فى الخارج بل كان لوزير الخارجية المصرية " أحمد محمد خشبة" اتصالاته ومباحثاته التى قام بها من أجل تحقيق هذا الغرض، ففى أوائل مارس ١٩٤٨ تقابل مع السفير الأمريكى فى القاهرة وأوضح له أن قرار التقسيم لا يمثل خطرًا على فلسطين فحسب، بل على العرب أجمعين، وتهديدًا لسلامتهم واستقلالهم فى بلادهم " وأنهم إذا وصلهم تأكيد قاطع بالعدول نهائيًا عن هذا التقسيم، لوجدت العرب مسارعين إلى إعادة الطمأنينة " وقد وعد السفير الأمريكى بأنه سيرفع إلى حكومته مضمون هذا

الحديث، لكنه أعرب عن أمله فى أن تقوم مصر بقطع معونتها عن الفلسطينيين، وهنا تدخل خشبة ليلفت نظر السفير الأمريكى بأن اليهود لديهم جيش يزيد عدده عن خمسين ألفًا مزود بالأسلحة وعلى أعلى مستوى من التدريب " وأنه إذا ترك العرب على وضعهم أمام هذا الجيش، سيكونون فريسة عاجزة وحدها عن الدفاع عن نفسها"(٦٨).

كما يواصل فوزى جهوده فى نقل الصورة من داخل مجلس الأمن وعن اتجاهات أعضاء المجلس نحو فرض التقسيم بالقوة فيقول فى برقيته المؤرخة فى ٣ مارس ١٩٤٨ إن ممثل الصين ـ رئيس مجلس الأمن ـ قد صرح " أنه لا فرق من تنفيذ التقسيم بالقوة وبين صون السلام فى فلسطين بقوة السلاح"(٦٩). وبرقية ثانية فى ٥ مارس يقول فيها إن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى المجلس صرح بأن اشتراك ممثل الهيئة العربية العليا فى المحادثات سيؤدى ذلك إلى تقوية الاتجاه الحالى نحو استبعاد مشروع التقسيم(٧٠). وبرقية ثالثة فى نفس اليوم يقول فيها إن مندوب الدانمارك فى لجنة الخمسة أعلن له بصفة سرية أن رأيه يتفق تمامًا ورأى البلاد العربية، وأنه يسعى لإيجاد وسيلة يقنع بها اللجنة بأن مهمتها مستحيلة " وخاصة أن المجلس يرى الآن فيما يبدو أن ليس له الحق فى تنفيذ التقسيم بالقوة" ويضيف فوزى فى البرقية أن أغلب الوفود فى الهيئة ترى أن مناقشات مجلس الأمن تدل على وجود تيار خفى ضد التقسيم " ويحاول وفد الولايات المتحدة ووفود أخرى أن تبعث فى نفوسنا الطمأنينة، ولكننا مستمرون على الاحتفاظ بمنتهى الحذر(٧١).

وفى برقية أخرى فى٢٢مارس ١٩٤٨ يذكر فيها فوزى خلاصة المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن حول مشروع التقسيم فيقول " إنه يعتبر أن مشروع التقسيم من الوجهة العملية قد عدل عنه" ومع ذلك يحذر فوزى من الإفراط فى التفاؤل حيث يقول إنه " ما زال هناك أخطار أخرى تقتضى الحكمة أن لا نهون من أمرها " وخاصة أن هناك رغبة الآن منصرفة نحو تهدئة اليهود نظرًا لنفوذهم فى العالم، واحتمال حدوث تحسن فى العلاقات بين روسيا والغرب

ونتيجة لذلك يختم فوزى كلامه بنصح العرب بأن يظلوا على قوتهم واستعدادهم وخاصة أن هذه الأخطار يمكن تفاديها " وضرورة قيام العرب بمساع دبلوماسية وبالدعاية لتدعيم قضيتهم(٧٢).

وترسل السفارة المصرية بواشنطن فى ٢٥ مارس ١٩٤٨رسالتها إلى الخارجية المصرية والتى توضح فيها اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه فلسطين فى الفترة المقبلة، حيث تناولت مضمون تصريح الرئيس الأمريكى ترومان فى اجتماعه برجال الصحافة بصدد فلسطين، حيث يستخلص من هذا التصريح اقتناع الحكومة الأمريكية باستحالة تنفيذ التقسيم سواء بالطرق السلمية أو بالقوة. كما توضح الرسالة المشروع الجديد الذى أعدته الحكومة الأمريكية ليكون بديلاً عن مشروع التقسيم، ألا وهو مشروع الوصاية الذى يهدف إلى تحقيق عدة أغراض منها إقامة حكومة تحفظ السلم فى فلسطين، وملء الفراغ الذى سيخلو بعد انتهاء الانتداب ١٥ مايو ١٩٤٨(٧٣).

وتضيف الرسالة ردود الأفعال الناتجة عن تصريح ترومان وخاصة لدى الوكالة اليهودية ولدى الأمم المتحدة،·حيث دعت الوكالة اليهودية إلى اجتماع فى نيويورك، كما صرح أحد اليهود المسئولين بالوكالة على إصرار اليهود على قبول التقسيم " وأنه أقل ما يمكن قبوله حلاً لهذه المشكلة" بينما أبدى سكرتير الأمم المتحدة " تريجفلى" دهشته من تحول الولايات المتحدة نحو مشروع الوصاية(٧٤).

ويعقب محمود فوزى على تصريح الرئيس ترومان فى برقيته المؤرخة فى ٢٥ مارس ١٩٤٨ بأن هذا التصريح " لا يعتبر تغييرًا جديًا فى السياسة الأمريكية " وينصح فوزى بأنه ينبغى من الوجه الاستراتيجية" أن يدخل فى تقدير العرب عنصر الزمن، " فهو اليوم فى صالحنا، وإن كان ما قد نحصل عليه فى الوقت الحاضر هو نظام الوصاية وليس استقلال فلسطين"(٧٥).

كما اتصل فوزى بفارس الخورى - مندوب سوريا - للتعرف على رأيه فى مشروع الوصاية، وقد أبدى الخورى قلقه من شروط الوصاية وأغراضها، ويفضل

الامتناع عن التصويت فى المجلس على اقتراح دعوة الجمعية غير العادية حتى ولو أدى ذلك إلى رفض الاقتراح(٧٦).

كما اتصل أيضًا بممثل أمريكا فى الأمم المتحدة، حيث أعرب الممثل الأمريكى أن حكومته ستكرر أمام المجلس فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ بيانها بضرورة وقف كل الإجراءات الخاصة بتنفيذ التقسيم، مع حمل الجمعية العامة على أن تقرر الوصاية فى اجتماعها الاستثنائى فى إبريل المقبل " حيث إن الحكومة الأمريكية أخذت فعلاً فى إعداد تفاصيل مشروع بوصاية الأمم المتحدة على فلسطين، ويمكن أن يتحول هذا المشروع بسهولة إلى مشروع يعهد فيه بالوصاية إلى دولة واحدة إذا ما لزم الأمر"(٧٧).

وبالفعل ناقش مجلس الأمن الاقتراح الأمريكى فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ فقام فوزى بالإبراق للخارجية المصرية فى نفس اليوم يعلمها بأهم ما دار فى تلك المناقشات وموقف بعض أعضاء المجلس من الاقتراح الأمريكى، فيقول فوزى فى البرقية أن أغلبية أعضاء المجلس " قابلت تصريح الولايات المتحدة بتحفظ ضمنى، ولكن من المحتمل أن تقبل مقترحاتها " وقد كان موقف بعض أعضاء المجلس كما يلى :

ممثل الأرجنتين : أعلن أنه لن يعطى صوته فى جانب دعوة الجمعية إلا إذا أعطى "الخورى" صوته أيضًا.

ممثل أمريكا: يعتقد أن هذا الاقتراح قد يرفض إذا لم تعط سوريا صوتًا إيجابيًا له.

ممثل سوريا: يعتقد " فارس الخورى" أنه قد يكون من المستحسن التصويت لهذا الاقتراح إذا لزم الأمر.

ممثل روسيا: فقد كان خطابه فى ظاهره لصالح الصهيونية " إلا أنه يعضد قضية العرب تعضيدًا غير مباشر(٧٨)

وفى جلسة أول إبريل ١٩٤٨ التى عقدها مجلس الأمن للنظر فى مشروعى الهدنة والوصاية الدولية على فلسطين ؟، أدلى " محمود فوزى" - مندوب مصر لدى الهيئة – ببيان يتضمن موقف مصر من المشروعين، فبالنسبة لمشروع الهدنة أوضح فوزى بأنه إذا كان الغرض منه هو استعمال القوة المسلحة للمحافظة على الأمن أثناء تقسيم فلسطين فإن العرب جميعًا يعارضونه، أما إذا كان الهدف من الهدنة هو المحافظة على الأمن وحفظ النظام فقط فإن العرب معها . أما بخصوص مشروع الوصاية فقد أجل فوزى الكلام فيه(٧٩).

وفى هذه الجلسة قرر مجلس الأمن دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد فى جلسة استثنائية فى ١٨ إبريل ١٩٤٨ وذلك لإعادة النظر فى مسألة مستقبل نظام الحكم فى فلسطين(٨٠). وبالتالى يكون قد قضى على قرار تقسيم فلسطين حيث وضح أمام هيئة الأمم استحالة تنفيذ التقسيم سواء بالطرق السلمية أو بالقوة.

ولا شك أن الجهود الدبلوماسية المصرية كان لها دور عظيم فى إحباط قرار التقسيم الذى أصدرته الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ فإذا كانت تلك الجهود لم يكلل لها النجاح فى منع صدور هذا القرار بسبب الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة وروسيا على الدول الأعضاء فى الهيئة إلا أنها نجحت - عن طريق الهيئة أيضًا - أن تقنع المجتمع الدولى باستحالة تنفيذ التقسيم.

كما كان مندوب مصر لدى هيئة الأمم - محمود فوزى - من أنشط ممثلى العرب دفاعًا عن قضية فلسطين حيث كان وطيد الصلة بمعظم ممثلى الدول فى هيئة الأمم المتحدة، يمتلك من المقومات التى تجعله خير من يمثل العرب دفاعًا عن قضية فلسطين، فلم تقتصر جهوده عند حد إرسال المعلومات عن المناقشات التى كانت تدور فى هيئة الأمم بل إنه قدم العديد من الاقتراحات والآراء من أجل تدعيم قضية العرب بل ووضع الوسائل المناسبة لتنفيذ تلك المقترحات، وهذا ما أوضحته وثائق الخارجية المصرية فى تلك الفترة.

وتواصل الدبلوماسية المصرية نشاطها فى الدفاع عن قضية فلسطين، فتقترح الحكومة المصرية اقتراحًا يقضى بعقد اجتماع الجمعية العامة - المزمع عقده فى ١٦ إبريل ١٩٤٨ فى جنيف السويسرية بدلاً من نيويورك، وذلك للابتعاد عن المحيط الصهيونى هناك، ولكن القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن أرسل للخارجية المصرية فى ٩ إبريل ١٩٤٨ يعلمها بصعوبة الموافقة على هذا الاقتراح، حيث إن هناك أسبابًا عديدة تمنع نقل الاجتماع إلى جنيف لخصها فى عدة نقاط وهى :

أن طلب الحكومة المصرية كان متأخرًا وخاصة " بعد تحضير اللازم هنا" .

لا يجوز نقل الاجتماع إلا إذا قرر الأعضاء فيما بينهم ذلك.

وجود أكثرية الأعضاء الآن فى نيويورك.

أن مدينة جنيف ليست مستعدة الآن فنيًا.

مؤتمر الأخبار وحرية الصحافة منعقدة الآن ولا يمكن الجمع بينهما فى وقت واحد(٨١).

وهذا ما أكده " محمود فوزى " فى برقيته المؤرخة فى نفس اليوم حيث يقول " إن سكرتارية الأمم المتحدة أخذت تعد العدة لعقد اجتماع الجمعية العامة فى نيويورك، وبالتالى استحالة إدخال تعديل على محل الاجتماع، لأنه سيترتب على ذلك تأخير كبير"(٨٢).

وعلى الرغم أن هناك كثيرًا من الدول(*) قد أبدت موافقتها على الاقتراح المصرى بنقل الاجتماع إلى جنيف إلا أن الحكومة المصرية تأكدت من استحالة تحقيق ذلك الهدف، وعلى هذا الأساس قامت بتكثيف نشاطها الدبلوماسى وإعداد العدة من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية.

ويقوم فوزى باتصالاته مع الجانب الأمريكى وذلك فى محاولة للتعرف على مضمون مشروع الوصاية الذى تعده الولايات المتحدة الأمريكية بشأن فلسطين،

فيذكر فى برقيته المؤرخة فى فبراير ١٩٤٨ بأنه اتصل ببعض المصادر العليا المسئولة بوزارة الخارجية الأمريكية للتعرف على مقترحات الحكومة الأمريكية بشأن فلسطين، وعلم أن هناك تقرير وصاية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على فلسطين، مع تطبيق نوع من النظام الكانتونى أو على الأقل إنشاء بلديات تتمتع بقسط من الاستقلال الذاتى مع السماح بهجرة ٣٠ ألف يهودى سنويًا لعدد من السنوات، ثم تستمر الهجرة بعد ذلك طبقًا لمقدرة الاستيعاب. ويختم فوزى برقيته فيقول " إن اللحظة الحالية هى أنسب وقت للظفر بأقصى ما يمكن من الغنائم فينبغى على العرب ألا يتركوا الفرصة تفلت من أيديهم"(٨٣).

ويواصل فوزى اتصالاته السرية مع الجانب الأمريكى، فيذكر فى برقيته المؤرخة فى ٦ إبريل ١٩٤٨ بأنه قام باتصالات سرية مع أعضاء الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة استكمالاً لمحاولته فى التعرف على المقترحات الأمريكية بشأن فلسطين، والتى استخلص منها أن الولايات المتحدة تهتم كثيرًا بالتدابير الضرورية لكى تتفادى كارثة إذا لم تفرغ الجمعية العمومية من بحث القضية قبل يوم ١٥ مايو " وخاصة أن الأمل ضعيف فى الوصول إلى هدنة حقيقية بين العرب واليهود"(٨٤) وعندما اطلع فوزى على مضمون المشروع الأمريكى للوفد الأمريكى - بصفة غير رسمية - أبدى ملاحظات عديدة عليه تراعى تمامًا السياسة الرسمية للعرب، والتى نالت موافقة الحكومة المصرية عليها. ومن هذه الملاحظات التى أبداها فوزى رفض العرب تمامًا للهجرة، ومنع انتقال الأراضى من العرب لليهود، مما دفع الوفد الأمريكى بأن يصرحوا له بأن مشروع الوصاية "قابل للتحوير ويمكن إدخال كثير من التعديلات عند المناقشة"(٨٥).

ومع اقتراب مناقشة القضية فى اجتماع الجمعية العمومية فى ١٦ إبريل ١٩٤٨ قام سفراء مصر فى الخارج بنشاط ملحوظ من أجل الحصول على تأييد الدول الأعضاء فى الهيئة لوجهة النظر العربية، فقام وزير مصر المفوض

باستوكهلم ببذل مساعيه لدى حكومات الدول الشمالية (السويد ـ الدانمارك ـ النرويج) حيث تقابل مع وزراء خارجية تلك الدول من أجل إقناعهم بعدالة القضية العربية والحصول على تأييدها[٨٦].

كما قام وزير مصر المفوض فى الفاتيكان بمقابلة بعض المسئولين هناك وذلك للحصول على تدعيم الفاتيكان لقضية العرب وخاصة عندما علم عن قرب وصول " مستر مايرون تيلر" المندوب الشخصى للرئيس ترومان. حيث سعى الوزير المفوض فى أن يقوم مسئولو الفاتيكان بالتوسط لدى "تيلر" لشرح الحالة فى فلسطين، وخاصة أن الإشارات التى يتلقاها فى هذا الشأن من قداسة "البابا " ستكون أكبر ضمان لحفظ السلام فى فلسطين فأيدوا الفكرة ووعدوا بالعمل على تحقيق هذا الغرض[٨٧].

وعندما صرح رئيس الحكومة الإيرانية لمراسل وكالة رويتر بأن موقف بلاده بالنسبة لفلسطين سيكون " موقف الحياد" قامت الخارجية المصرية بإرسال تعليماتها للقائم بأعمال السفارة المصرية فى طهران فى أن يقوم بمساعيه لدى الحكومة الإيرانية ليستبين الغرض من هذا التصريح، وعما إذا كان موقف إيران المؤيد للعرب قد تغير أم لا. كما اتصلت الخارجية المصرية بالسفير الإيرانى فى القاهرة من أجل التعرف على ملابسات هذا التصريح. فأكد السفير الإيرانى أن موقف إيران سيظل مؤيدًا للعرب من الناحية الدبلوماسية، أما موقف الحياد الذى أعلنه رئيس الحكومة الإيرانية إنما يقصد فى المجال العسكرى، أى عدم إرسال قوات إيرانية إلى فلسطين[٨٨].

كما قام السفير المصرى بطهران باتصالاته مع بعض المسئولين الإيرانيين وتحدث معهم فى هذا الموضوع، فذكر أنه تقابل مع ضياء الدين الطاطبائى ـ وهو من أكبر الشخصيات الإيرانية ـ حيث قال إن رئيس الحكومة الإيرانية أراد بتصريحه الخاص بفلسطين أن يوضح للروس أن سياسته لا تسير على هوى السياسة البريطانية أو بوحى منها. ويذكر السفير المصرى أيضًا أن وزير

الخارجية الإيرانية صرح له أن موقف إيران لن يحدث فيه أى تغيير تجاه القضية الفلسطينية، فهو ما زال موقف التأييد التام للعرب، ويختم السفير المصرى رسالته بأن رئيس وزراء إيران أنكر صدور هذا التصريح منه بهذا المعنى، حيث ألقى المسئولية فيه على مراسل وكالة رويتر[٨٩].

وفى يومى ١٥ و١٦ إبريل ١٩٤٨ ناقش مجلس الأمن المشروع الأمريكى كما ناقش اقتراح مندوب كولومبيا - رئيس المجلس - الذى يتضمن مشروع قرار بعقد الهدنة فى فلسطين، فأعلنت كل من مصر والولايات المتحدة وسوريا وكندا والأرجنتين تأييدهما للهدنة، بينما طالب مندوب روسيا إمهاله بعض الوقت لبحث الموضوع، أما مندوب الوكالة اليهودية - شرتوك - فقد رفض الهدنة من حيث المبدأ[٩٠] وفى جلسة يوم ١٧ إبريل قرر مجلس الأمن دعوة لعقد الهدنة فى فلسطين[٩١].

وبدأت مناقشات الجمعية العمومية لبحث قضية فلسطين على ضوء مشروع الولايات المتحدة الأمريكية بعقد الهدنة وإقامة نظام الوصاية المؤقتة على فلسطين، ففى ٢٠ إبريل ١٩٤٨ ألقى مندوب أمريكا بيانًا أمام الجمعية العمومية تناول فيه الأسباب التى دفعت حكومته إلى قيام عمل سريع وحاسم لحفظ السلام فى فلسطين بمحاولة عقد هدنة لوقت القتال الدائر هناك بين العرب واليهود، ثم أشار البيان إلى تقرير لجنة فلسطين الموجه إلى هذه الدورة الخاصة للجمعية العمومية، وما جاء فيه أن العرب داخل فلسطين وخارجها قاموا بأعمال واسعة النطاق لإحباط مشروع التقسيم، " فالسبب الرئيسى لعدم تنفيذ مشروع التقسيم هو مقاومة العرب له " كما أشار إلى أن مسئولية إيجاد حل سلمى لمسألة فلسطين إنما تقع على أهل فلسطين أنفسهم[٩٢].

وأضاف المندوب الأمريكى أن الغرض من الهدنة ونظام الوصاية إنما هو وقف القتال وإنهاء النزاع السياسى للمحافظة على أرواح الناس وللوصول إلى إمكانية قيام مفاوضات مستقبلية الغرض منها إيجاد حل سياسى نهائى فى الموضوع[٩٣].

وفى برقية من محمود فوزى فى ٢٠ إبريل ١٩٤٨ يشير فيها إلى اجتماع الوفود العربية ووفد باكستان لتباحث الموقف على ضوء المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة، ويذكر فوزى أن الشعور السائد لدى تلك الوفود " لا يبشر بالخير، وأنه ينطوى على أخطار جسيمة سواء أخفق مشروع الوصاية أو وافقت عليه الجمعية العمومية" . وينبه فوزى إلى ضرورة التركيز على ما يدور داخل فلسطين، حيث اتفق الجميع " على أن خط دفاعنا ما زال فى فلسطين نفسها " ومع ذلك يقول فوزى "إننا جميعًا لن نألو جهدًا فى انتهاز كل فرصة تسنح لتحسين موقفنا، وفى الاستفادة من كل العناصر المجدية"[٩٤].

وفى نفس اليوم يبرق فوزى برقية أخرى لوزارة الخارجية المصرية يعلمها بأنه تقابل مع "مستر دين رسك " Dean Rusk مدير قسم الأمم المتحدة بوزارة الخارجية الأمريكية، وعضو الوفد الأمريكى فى الهيئة، فيقول فوزى فى البرقية أن "رسك" قال له بأنه مكلف بصفة سرية جداً لإخباره أن الولايات المتحدة – مهما كان مصير مشروع الوصاية – ترى أن صون النظام فى فلسطين ينبغى أن يعهد به إلى قوة مشتركة من عدة دول، قد يكون عددها ١٢ دولة من بينها مصر، ولم يستطع فوزى التعليق واكتفى برفع الأمر إلى الحكومة المصرية لكى ترسل له تعليماتها بشأن هذا الاقتراح[٩٥].

وفى جلسة ٢١ إبريل ١٩٤٨ ألقى فوزى كلمة مصر أمام الجمعية العمومية، حيث فند فيها مشروع التقسيم على اعتباره يتعارض ومبادئ السلام، كما أن الجمعية العمومية ومجلس الأمن ليس لهما الحق أو السلطة فى خلق الدول، وتنفيذ ذلك بالقوة الحربية " فنحن ما زلنا نقول ونؤمن بخطأ التقسيم من الناحية القانونية والواقعية " واستشهد فوزى بالأحداث الجارية الآن فى فلسطين والأحداث التى جرت فى أعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ والتى سببها هو محاولة التقسيم، واختتم فوزى كلمته بالإعراب عن أمله فى أن تقوم الأمم المتحدة فى تصحيح أخطائها لما لها من القوة التى تمكنها من تحقيق ذلك[٩٦].

الدبلوماسية المصرية وتدعيم الموقف العسكرى العربى فى فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨

لم تقتصر الجهود المصرية الدبلوماسية فى الدفاع عن قضية فلسطين عند حد نشاطها داخل هيئة الأمم المتحدة لمنع تنفيذ التقسيم، بل إنها صارت فى اتجاه آخر متواز، يتمثل فى تدعيم الموقف العسكرى العربى، وذلك عن طريق تزويد عرب فلسطين بالسلاح والذخيرة، وإرسال المتطوعين، والعمل على منع وصول أية إمدادات ليهود فلسطين.

وتؤكد وثائق الخارجية المصرية هذا الدور الذى قامت به مصر عن طريق ممثليها فى الخارج، فلم يكن محمود فوزى ـ مندوب مصر لدى هيئة الأمم ـ مكتفيًا بدوره فى الدفاع عن قضية فلسطين فى محاربة تنفيذ التقسيم من داخل هيئة الأمم المتحدة، بل إنه أرسل العديد من الرسائل والبرقيات التى توضح مدى النشاط الذى قام به من أجل تدعيم عرب فلسطين عسكريًا وذلك من خلال جهوده الدبلوماسية الواعية لمنع تهريب الأسلحة وخلافه من أمريكا إلى اليهود.

ففى رسالته المؤرخة فى ٦ يناير ١٩٤٨ يذكر فيها أنه بمجرد علمه بعمليات التهريب من أمريكا إلى اليهود، قام على الفور بالتشاور مع رؤساء الوفود العربية، وكذلك مع القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن من أجل التباحث وتدارس الأمر. وقد أبدت جميع الوفود العربية بضرورة الاتصال بالحكومة الأمريكية ومطالبتها بتشديد الرقابة على كل أنواع التهريب[٩٧].

وفى برقية مؤرخة فى ٧ يناير ١٩٤٨ يبين فيها فوزى الأخطار التى يمكن أن تترتب على استمرار عمليات التهريب، فيذكر أن دوام التهريب سيكون له أكبر الضرر فى التفاهم بين أمريكا والبلاد العربية، ويهدد السلم والأمن فى المنطقة - واختتم فوزى برقيته بالتأكيد على ضرورة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة. وإذا لزم الأمر - بهيئة الأمم أيضا(٩٨).

وبرقية أخرى فى ١٢ يناير أكد فيها " فوزى" من استمرار عمليات التهريب من أمريكا إلى اليهود، وأنه وزملاءه العرب يساورهم القلق لهذه الأمور حيث " لا يزالون على رأيهم بأنه ينبغى للعرب أن يعبروا عن هذا القلق لحكومة الولايات المتحدة" وفى نهاية البرقية نبه فوزى على ضرورة اتخاذ التدابير الصارمة لمنع التهريب وخاصة أنه من المتوقع ازدياده وعلى نطاق واسع فى الفترة القادمة(٩٩).

ولم تكن حركة التهريب قاصرة على الولايات المتحدة فقط، بل كانت نشطة أيضًا فى كثير من بلدان أوروبا، حيث قام ممثلو مصر فى هذه البلاد بمجهود عظيم للحد من هذا التهريب. ففى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى فرسوفيا "بولنده" فى ٣ مايو ١٩٤٨ يذكر فيها بأن هناك منظمات يهودية تقوم بتصدير بضائع وأسلحة من بلجيكا إلى ألمانيا، ويتم نقلها عن طريق لوريات محملة بالأسلحة وذلك لإرسالها إلى يهود فلسطين(١٠٠).

ورسالة ثانية من القنصل المصرى بأستانبول "تركيا" فى ١١ مايو ١٩٤٨ أرسلها إلى وزير الدفاع المصرى يعلمه فيها بأن هناك سفينة تركية محملة بالأسلحة والذخائر سوف تنزل ميناء بيروت ومنه إلى حيفا، وذلك لاستخدامها فى محاربة العرب فى فلسطين " ولذا يجب مصادرتها فى بيروت"(١٠١).

كما يرسل وزير مصر المفوض فى روما فى ٢٦ إبريل ١٩٤٨ ليعلم الخارجية المصرية عن هجرة اليهود من ميناء جنوا الإيطالى إلى فلسطين، ويؤكد فى نهاية الرسالة بأنه سيقوم بالمسعى اللازم لدى الخارجية الإيطالية للعمل على إيقاف هذه الحركة الصهيونية(١٠٢).

وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ يرسل الوزير المفوض فى روما ليعلم وزارته بنتائج مساعيه فيقول إنه تقابل مع " فرانشسكو فرانزونى" سكرتير عام الخارجية الإيطالية ووجه نظره إلى اهتمام مصر العظيم بقضية فلسطين، ومنع تسلط الصهيونيين عليها، وأضاف " إن مصر تنتظر من إيطاليا أن لا تترك أراضيها مرتعًا لعمال الصهيونية، يهيئون فيه وسائل العدوان علي فلسطين. «كما طالبه أيضًا مرتعًا لعمال الصهيونية، يهيئون فيه وسائل العدوان على فلسطين ". كما طالبه أيضًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذا النشاط الصهيونى. وقد أجاب "فرانزونى" بأن الحكومة الإيطالية تقف موقف الحياد إزاء قضية فلسطين، ويهمها ألا تتخذ أراضيها ميدانًا لأعمال تخرق هذا الحياد. وختم كلامه بأنه سوف يتدارس الموضوع مع المسئولين الإيطاليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الموضوع(١٠٣).

وفى رسالة من وزير مصر المفوض فى برن "سويسرا" فى ١٥ مايو ١٩٤٨ يذكر فيها أن هناك ثلاث شركات للطيران - أمريكية وإنجليزية وسويسرية - تعمل تباعًا على تهريب الصهيونيين إلى فلسطين، بواسطة طائرات من روما وباريس وزيورخ، وفى نهاية الرسالة ينبه الوزير المصرى بأنه من المحتمل هبوط تلك الطائرات وهى من طراز Pakota فى القاهرة، وبيروت فى طريقها إلى فلسطين(١٠٤).

وعلى صعيد الأوضاع الداخلية فى فلسطين، ينشط القنصل المصرى بالقدس ويرسل العديد من الرسائل التى توضح الحالة العسكرية فى فلسطين، منذ صدور قرار التقسيم حتى بداية الحرب العربى ـ الإسرائيلية، بالرغم من التهديدات التى تعرضت لها القنصلية المصرية بالقدس من بعض العصابات اليهودية، ومنها عصابة "شترن" الإرهابية(١٠٥).

ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ يذكر فيها سوء الأحوال فى مدينة القدس المقدسة حيث أصبح الوضع العسكرى فيها لصالح

اليهود. ونتيجة لذلك اجتمع القنصل المصرى مع قناصل الدول العربية فى القدس لتباحث الأمر فقرروا بالإجماع " أنه من المصلحة أن يصدر بيان باعتبار القدس مدينة مفتوحة" وقد توقع القنصل المصرى اعتراض بعض الفلسطينيين على إصدار مثل هذا البيان - حيث سيكون له رد فعل سيء لدى الأوساط العربية فى فلسطين وقد يؤدى إلى انهيار المقاومة خصوصًا فى حيفا ويافا لذلك رأى أنه من الضرورى فى حالة إصدار البيان أن يتم تقوية الدفاع فى حيفا ويافا، مع إعلام العرب بأن هذه الحركة لم تأت من العرب، وأن تتم بموافقة الجامعة العربية والهيئة العربية العليا بالقاهرة. كما يرى القنصل المصرى أيضًا وجوب إرسال أسلحة حديثة إلى القدس وعلى الجامعة العربية أن تبادر فورًا بإرسال تلك الأسلحة قبل جلاء الإنجليز عنها " لتفادى المجازر التى سيتعرض لها العرب" وخاصة أن اليهود لديهم الكثير من هذه الأسلحة(١٠٦).

وفى رسالة أخرى من القنصل المصرى بالقدس فى ٢٢ يناير ١٩٤٨ يؤكد فيها ضرورة إدراج موضوع جعل القدس مدينة مفتوحة فى جدول أعمال مجلس الجامعة العربية فى الدورة المقبلة ويرى أيضًا وجوب تدعيم الهيئة العربية العليا عن طريق الجامعة العربية للدفاع عن فلسطين وخاصة أن " إدارة الهيئة سيئة جدًا"(١٠٧).

وقد وافقت الخارجية المصرية على آراء القنصل المصرى، كما رأت وجوب بقاء القنصليات العربية بالقدس بعد جلاء الانجليز مع الوضع فى الاعتبار أن هذه الإجراءات لا تعتبر اعترافًا بالتقسيم(١٠٨).

ومع تزايد العنف فى فلسطين وتزايد قوة اليهود العسكرية والعمليات الإرهابية اليهودية ضد الفلسطينيين، يرسل القنصل المصرى بالقدس رسالة أخرى فى ١٠ إبريل ١٩٤٨ يلفت نظر الخارجية المصرية إلى ضرورة توجيه مساعدة مصر لعرب فلسطين توجيهًا صحيحًا. فيقول " إنه بالرغم من تقديم مصر المال والبعثات الطبية والسلاح وبعض المتطوعين للدفاع عن فلسطين إلا أن

هذه المساعدات لم توجه الوجهة الصحيحة، ولم تنتج الأثر المرجو لها من حيث وجهة النظر المصرية وهى الدعاية لمصر فى فلسطين والبلاد العربية، ولا من وجهة النظر الفلسطينية وهى فاعلية هذه المساعدات وأثرها فى الجهاد . . فيمكن لمصر أن تضحى فى مساعدة فلسطين أقل مما تضحيه الآن من حيث المال والمجهود ولكن بنتيجة أفضل لو وجهت المساعدات الوجهة الصحيحة"(١٠٩).

ويضيف القنصل المصرى بأن حالة العرب فى فلسطين سيئة جدًا " فالعرب ضعاف واليهود أقوياء " وأن وجود المسئولين العرب عن تسيير دفة الأمور العسكرية والسياسية خارج فلسطين فيه ضرر بالغ بالقضية " ومن الواجب أن يذهب إلى فلسطين هؤلاء المسئولون ليقفوا بأنفسهم على حقيقة الحالة " وينصح القنصل المصرى بأنه إذا لم تظهر قوة العرب العسكرية فورًا فيجب على العرب أن يتشددوا فى مطالبهم فى هيئة الأمم وأن يقبلوا الهدنة والوصاية " إن الحالة سيئة من الناحية العسكرية وتحتاج إلى علاج سريع"(١١٠).

وفى تقرير آخر فى مايو ١٩٤٨ يذكر فيه القنصل المصرى بالقدس بأن اليهود تمكنوا من الاستيلاء على حيفا فى ٢٢ إبريل بسبب ضعف الدفاع العربى عن المدينة ورفض الإنجليز تقديم أى مساعدات للعرب المقيمين فى حيفا. ويعلق القنصل المصرى على ذلك بأن الإنجليز بالرغم أنهم لم يجاهروا علنًا بموافقتهم على التقسيم إلا أنهم يساعدون خفية على تنفيذه، بينما حدث أنهم لم يتدخلوا لوقف العدوان اليهودى على حيفا باعتبارها داخلة فى المنطقة اليهودية، بينما حدث العكس فى يافا إذ تدخلوا لمنع استيلاء اليهود عليها باعتبارها داخلة فى المنطقة العربية طبقًا للتقسيم(١١١).

ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب، تسير الأمور بسرعة ضد مصلحة العرب، فيذكر القائم بالاعمال المصرى بالنيابة فى عمان "الأردن" أن الموقف فى فلسطين يتطور بسرعة غير عادية ضد مصلحة العرب، حيث أصبحت مدينة القدس تحت رحمة اليهود " ولا يستبعد أن تقع كلها فى أيديهم فى أية لحظة"(١١٢).

كما يذكر القنصل المصرى بالقدس أن الموقف خطير وضد مصلحة العرب وخاصة فى القدس، حيث بدأت الاعتداءات اليهودية على القنصليات العربية بما فيها القنصلية المصرية، وقد رأى قناصل العرب ضرورة الرحيل من القدس قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين(١١٣).

ومن المواقف المهمة للدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين والتى تبين توافق موقف مصر الرسمى وموقفها الشعبى تجاه القضية، موقفها الرافض لطلب الحكومة البريطانية بمنع إرسال المتطوعين المصريين إلى فلسطين.

فقد أرسلت الحكومة البريطانية تطلب من الحكومة المصرية أن تتخذ خطوات فعالة لمنع وصول المتطوعين المصريين إلى فلسطين(١١٤) كما طلبت من مستشارها بالسفارة البريطانية بالقاهرة أن يتصل بوزير الخارجية المصرية – أحمد محمد خشبة – ليبلغه عن قلق الحكومة البريطانية من اشتراك الحكومات العربية بجيوشها فى فلسطين(١١٥).

وفى أثناء مقابلة وزير الخارجية المصرية مع مستشار السفارة البريطانية فى القاهرة، تحدث الوزير المصرى ذاكرًا أن مصر تنظر بقلق إلى ثورة الرأى العام العربى تجاه الاعتداءات اليهودية على عرب فلسطين، وتعرض الرعايا المصريين للقتل على أيدى اليهود، وبالتالى لا يمكن بحال من الأحوال كبت الشعور الشعبى تجاه هذه الأحداث. ومع ذلك أعرب الوزير المصرى له بأن مصر لا تنوى فى الوقت الحاضر التدخل بقواتها فى فلسطين(١١٦).

وفى مقابلة أخرى بين أحمد خشبة وزير الخارجية مع السير "رونالد كامبل" السفير البريطانى فى مقر السفارة البريطانية فى القاهرة دار حديث طويل عن موقف مصر نحو فلسطين، حيث ذكر " خشبة " أن موقف مصر مازال كما هو أى عدم اشتراكها بجيشها فى فلسطين قبل انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . أما بخصوص المتطوعين المصريين فقد أكد "خشبة" أن مصر لا يمكن أن تمنع متطوعًا مصريًا يعلم بكل ما يجرى فى فلسطين من فظائع وتقتيل وغير

ذلك. وذكر الحديث الشريف القائل " إن أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع" وأضاف خشبة قائلاً له " إن ضميرى كإنسان لا يقر ذلك، وكذلك ضمير الحكومة فهى لا تستطيع أن تقره، وإن أقرته فلن تستطيع أن تثبت فى مكانها لحظة أمام السخط العام الذى يثيره بحق مثل هذا الظلم الصارخ" ويحذر " خشبة" من أن منع المتطوعين لا يؤدى إلى سقوط الحكومة فحسب، بل سيؤدى إلى إثارة الناس فى مصر ويفقد هدوءهم " فلا يجدون سبيلاً لشفاء ما فى صدورهم من ضيق وحرج وغل إلا الانتقام من يهود هذا البلد" وهو أمر لا ترضاه الحكومة المصرية ولا البريطانية فقد " كنا فى الماضى نحترم الأمم الغربية لا لقوتها بل باعتبارها أممًا رزقت قسطًا من الرقى والإنسانية والرحمة، ولكننا الآن لا نحمل لها فى نفوسنا أى احترام. إذن بأى حق يستحقونه ؟ "(١١٧).

أما بخصوص اشتراك مصر بجيشها مع الجيوش العربية لمساعدة عرب فلسطين سواء كان هذا الاشتراك قبل انتهاء الانتداب أو بعده فقد كان موقف الحكومة المصرية مترددًا حتى يوم ١٢ مايو ١٩٤٨ بسبب اعتراض محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء المصرى حيث أوضح هذا الاعتراض فى ثلاث نقاط وهى:

خوفه من أن يؤثر اشتراك مصر فى الحرب على قضيتها المطروحة أمام الأمم المتحدة، حيث إن هزيمة مصر فى هذه الحرب ستقضى على ادعاءاتها بأنها قادرة على الدفاع عن قناة السويس وعن نفسها دون مساعدة أجنبية.

أن القوات المصرية مشغولة الآن فى مهام داخلية، كما أن هناك احتمال انقلاب عسكرى يقوم به الجيش، واحتمال تجدد إضراب البوليس المصرى.

إن هزيمة الجيوش العربية فى الحرب أمر محتمل وبالتالى سيؤدى ذلك إلى الإضرار بإيمان الشعب الفلسطينى بانتمائه العربى(١١٨).

وبالرغم من اعتراض النقراشى على اشتراك مصر فى هذا العمل إلا أن الملك "فاروق" كان يرى ضرورة اشتراك الجيش المصرى كى لا تتخلف مصر عن بقية

الدول العربية، وتفقد مكانتها فى العالم العربى، ونتيجة لذلك مارس ضغوطه على رئيس الحكومة المصرية لكى يعدل عن موقفه الرافض(١١٩).

ونتيجة لذلك بدأ النقراشى يفكر جديًا فى اشتراك الجيش المصرى، حيث اتصل برجال القانون الدولى فى مصر يستفسر منهم عن وضع دخول الجيوش العربية إلى فلسطين فى نظر القانون الدولى. فأجابوه " بأن يقوم ممثلو الشعب الفلسطينى بإعلان استقلال فلسطين وتعترف البلاد العربية بالدولة الفلسطينية وحكومتها، وعلى أثر ذلك تقوم الحكومة الفلسطينية المعترف بها بطلب النجدة من الدول العربية لمساعدتها أمام اليهود، ففى هذه الحالة يكون وضع دخول الجيوش العربية فلسطين صحيحًا من الناحية القانونية (١٢٠).

وبالفعل وقف النقراشى فى جلسة سرية أمام مجلس النواب فى ١٢ مايو ١٩٤٨ ليعلن أمام أعضاء المجلس بقرار الحكومة المصرية فى الاشتراك فى معارك فلسطين، ليكون بذلك قد ميز موقفه فى دورة كاملة عن موقفه الأصلى – المتردد – إلى موقف المؤيد(١٢١). وتبدأ بذلك أول حرب عربية إسرائيلية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ لتكون بداية مرحلة جديدة فى الصراع العربى الإسرائيلى.

وخلاصة القول إن دور الدبلوماسية المصرية تجاه فلسطين منذ صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى قيام الحرب العربية الإسرائيلية ١٥ مايو ١٩٤٨ قد اتسم بالإيجابية وقوة التأثير، وهذا ما تجلى أثناء محاربة التقسيم داخل هيئة الأمم المتحدة وكذلك فى رصد الحالة العسكرية للعرب فى فلسطين.

فقد استطاع ممثلو مصر فى الخارج رصد ردود الأفعال المحلية والعالمية الناتجة عن قرار التقسيم، حيث تتبعوا حالة الرأى العام فى كثير من بلدان العالم، والذى اتضح منه الاستياء الشديد لدى معظم الشعوب العربية والإسلامية وكذلك الأجنبية. كما استطاع ممثلو مصر أيضًا التعرف على الأسباب التى حملت بعض الدول للتصويت لصالح التقسيم، حيث اتضح أن معظم هذه الدول كانت واقعة تحت ضغوط أمريكية وبالأخص دول أمريكا اللاتينية، بينما كانت روسيا تقود دول شرق أوروبا فى سياسة موالية للصهيونية وذلك لتحقيق أغراضها السياسية والعسكرية فى المنطقة.

وفى أثناء مناقشات الأمم المتحدة لتنفيذ قرار التقسيم بالقوة نشطت الدبلوماسية المصرية من أجل منع تنفيذ هذا القرار، وقد كان مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة – محمود فوزى – من أنشط الممثلين المصريين بل من أنشط الممثلين العرب دفاعًا عن قضية فلسطين، وهذا ما أكدته وثائق الخارجية المصرية فى تلك الفترة، حيث كان دائم الاتصال بمعظم الوفود العربية والأجنبية وبعض الأحيان بالوفد اليهودى، كما تقدم بكثير من الاقتراحات والآراء التى أفادت بلا شك القضية العربية، وكان لها الدور العظيم فى منع تنفيذ التقسيم بالقوة بل وإفشال المشروع فى نهاية الأمر.

كما تمكنت القنصلية المصرية فى القدس من رصد الحالة العسكرية للعرب واليهود فى فلسطين، وخاصة الجهود الدبلوماسية التى قام بها القنصل المصرى فى هذا الاتجاه والتى رسمت صورة كاملة عن هذه الحالة، حيث تبين مدى التفوق اليهودى على عرب فلسطين من الناحية العسكرية. مما يجعل لتلك الجهود أهميتها الاستراتيجية عند قيام الحرب العربية الإسرائيلية.

ولا شك أن موقف مصر تجاه قضية فلسطين بعد صدور قرار التقسيم كان منطلقًا من حقيقة مهمة ألا وهى معارضة مشروع التقسيم، أو أى مشروع يمت به بأية صلة، وهذا لإيمان مصر بضرورة استقلال فلسطين ووحدتها، تضامنًا مع طموحات وأمانى عرب فلسطين. فلقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى قيادة البلاد العربية داخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فى محاربة التقسيم حتى تحقق فى النهاية اقتناعهما بصعوبة تنفيذ هذا المشروع. كما قامت بتدعيم عرب فلسطين عسكريًا من خلال محاولاتها لمنع وصول الإمدادات العسكرية لليهود فى فلسطين، وكذلك إرسال المتطوعين المصريين إليها رغم معارضة الحكومة البريطانية لهذا الإجراء، حيث أعلن وزير الخارجية المصرية "أحمد خشبة" صراحة أمام المسئولين البريطانيين بأن الحكومة المصرية لا تستطيع منع المتطوعين من الذهاب إلى فلسطين. وفى نهاية الأمر قررت الحكومة إرسال الجيش المصرى ليشارك فى العمليات الحربية إلى جانب الجيوش العربية الأخرى فى فلسطين.

الهوامش

(١) أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(2) F.O. 371 / 162993 / 3, Dec., 6, 1947.

(٣) نبيه بيومى عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨، ٤٩.

(٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٥٠٨ ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٤ سرى، من القائم بالأعمال بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٧/١٢/١١ .

(٦) أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨٠ ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٤سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/١٨ .

(٨) نفس المصدر.

(٩) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بعمان إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٧/١١/٣٠

(١٠) نفس المصدر، ملخص كتاب المفوضية المصرية بعمان بشأن فلسطين، فى ١٩٤٧/١٢/٧.

(١١) نفس المصدر.

(١٢) نفس المصدر، محفظة ١٦١٢ ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ١٠ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بعمان إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/٢٣.

(١٣) نفس المصدر، محفظة، ١٥٨٠ ملف ١/١٤٢/١٣١ ٤-١ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة بجده إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/١.

(١٤) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٥ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بطهران إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٧/١٢/١٣.

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) نفس المصدر.

(١٧) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كراشى إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٧/١٢/١٧.

(١٨) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كراتشى إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٧/١٢/١٦.

(١٩) نفس المصدر، تقرير من القائم بالأعمال المصرى بمدريد إلى الخارجية المصرية بعنوان " مسألة فلسطين فى الصحف الإسبانية" فى ١٩٤٧/١٢/١٣.

(٢٠) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى ببراج إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/١٤.

(٢١) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣ ملف ١٤٢/١٣٩ /٧-١ سرى، قضية فلسطين وعرضها على هيئة الأمم المتحدة، من القائم بالأعمال المصرى فى فرسوفيا إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٣/٢٦.

(٢٢) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٦ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى ريودى جانيرو إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٢/١٨.

(٢٣) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/٨.

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٨ جـ ٥ سرى، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/٩.

(٢٦) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى كراتشى إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/١٥.

(٢٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى، فلسطين – المجهودات التى تبذل للمحافظة على فلسطين دولة عربية موحدة، من مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٧/٢٩.

(٢٨) نفس المصدر محفظة ١٤٦٧، ملف ١/٩/٤٠/٣٧ جـ سرى، برقية فلسطين – المجهودات التى تبذل للمحافظة على فلسطين دولة عربية موحدة، من وزير مصر المفوض فى موسكو إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/٣١.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٤ سرى، برقية من السفير المصرى بباريس، رقم ٥٦/٦٧٩، فى ١٩٤٧/١٢/٣.

(٣١) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٥ سرى، من وزير مصر المفوض فى بروكسل إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/٢٠.

(٣٢) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى ببراج إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٧/١٢/١٤.

(٣٣) نفس المصدر.

(٣٤) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٦ سرى، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/١/٣.

(٣٥) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف١/١٤٢/١٣٩ جـ٤ سرى، برقية من مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة، رقم ٢١/٦٧٥، فى ١٩٤٧/١٢/٢.

(٣٦) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة، رقم ٢٢/٦٧٦، فى ١٩٤٧/١٢/٣.

(٣٧) نفس المصدر، مذكرة من مدير الشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٤

(٣٨) نفس المصدر، برقية مفتوحة من وزير الخارجية المصرية إلى مندوب مصر لدى هيئة الأمم فى ١٩٤٧/١٢/٧.

(٣٩) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٥ سرى، مذكرة من مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية " سرى جداً" فى ١٩٤٧/١٢/٥.

(٤٠) نفس المصدر.

(٤١) نفس المصدر، مذكرة من الأمين العام للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٨/١/٧.

(٤٢) نفس المصدر، من وكيل الخارجية المصرية إلى مندوب مصر لدى هيئة الأمم " سرى" ١٩٤٨/١/١٢.

(٤٣) نفس المصدر، من مندوب مصر لدى هيئة الأمم إلى الخارجية المصرية "سرى " فى ١٢/١٩٤٧/ ٢٣.

(٤٤) نفس المصدر، من مندوب مصر لدى هيئة الأمم إلى الخارجية المصرية "سرى" فى١٩٤٧/١٢/٢٢.

(٤٥) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى بدمشق إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٧/١٢/٢٧.

(٤٦) نفس المصدر.

(٤٧) نفس المصدر.

(٤٨) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧جـ١ سرى، من القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ٩ يناير ١٩٤٨.

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٥ سرى، من مندوب مصر لدى هيئة الأمم إلى الخارجية المصرية، فى١٩٤٨/١/٢٣ .

(*) هذا ما لاحظه أيضًا القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن فى تحول الرأى العام الأمريكى لصالح العرب. انظر المصدر السابق، رسالة من القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية فى ١٩٤٨/١/٢٣.

(٥١) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣، ملف ١/١٤٢/١٢٩ جـ ٦سرى، تقرير من القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٢/١٧.

(٥٢) نفس المصدر.

(٥٣) نفس المصدر، من مندوب مصر لدى الهيئة إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/١/٢٧.

(٥٤) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٢/٤٤ من نيويورك فى ١٩٤٨/١/٣١.

(٥٥) نفس المصدر، من مندوب مصر لدى الهيئة إلى الخارجية المصرية " سرى " فى ١٩٤٨/٢/٥.

(٥٦) نفس المصدر، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، فبراير ١٩٤٨.

(٥٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧ ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ١سرى، من وكيل الخارجية المصرية إلى سفير مصر بلندن "سرى" فبراير ١٩٤٨.

(٥٨) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣ ملف ١/١٤٢/١٢٩ جـ ٩سرى، من مندوب مصر لدى الأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية، فى١٣ فبراير ١٩٤٨.

(٥٩) نفس المصدر، ملف١٣٩/١/١٤٢ جـ ٧ سرى، برقية من مندوب مصر لدى هيئة الأمم، رقم ٦/ ٨٠، من نيويورك، فى ٢١ فبراير ١٩٤٨.

(٦٠) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٦سرى، برقية من وزير مصر المفوض فى ناكنج، رقم ١/ ٨٣، فى ١٩٤٨/٢/٢٤.

(٦١) نفس المصد، برقية من القائم بالأعمال المصرى فى باريس، رقم ٥/٩٢، فى ١٩٤٨/٢/٢٥.

(٦٢) نفس المصدر، برقية من وزير مصر المفوض فى بروكسل، رقم ١/٩٨، فى ١٩٤٨/٢/٢٦.

(٦٣) نفس المصدر، برقية من وزير الخارجية إلى مندوب مصر لدى هيئة الأمم، رقم ١٥/١٢٤ فى ١٩٤٨/٢/٢٧.

(٦٤) نفس المصدر.

(٦٥) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٧، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٦/٨٠، فى ١٩٤٨/٢/٢١.

(٦٦) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٦٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨٣، ملف ١/١٤٢/١٣٩جـ٧ سرى، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة بنيويورك، رقم ١٨/١١٤، فى ٣ مارس ١٩٤٨.

(٦٨) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف ٤، مذكرة من أحمد محمد خشبة، فى ٢ مارس ١٩٤٨.

(٦٩) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٧ سرى، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ١٨/١١٤، فى مارس ١٩٤٨.

(٧٠) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ١٩/١١٥، فى ١٩٤٨/٣/٥.

(٧١) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٢٠/١١٩، فى ١٩٤٨/٣/٥.

(٧٢) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ١٣٩/١٦٩، فى ١٩٤٨/٣/٢٢.

(٧٣) نفس المصدر، من الملحق الدبلوماسى "حسن حسنى" بالسفارة المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٣/٢٥.

(٧٤) نفس المصدر.

(٧٥) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٤٢/١٧٨، فى ١٩٤٨/٣/٢٥.

(٧٦) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٤٧/١٧٩، فى ١٩٤٨/٣/٢٦.

(٧٧) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٤٨/١٨٢، فى ١٩٤٨/٣/٢٩.

(٧٨) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٤٩/١٨٣، فى ١٩٤٨/٣.

(٧٩) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ١٤٢/١٣٩، فى ١٩٤٨/٤/٢.

(٨٠) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٨ سرى، ملخص تقارير المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم، فى ١٩٤٨/٤/٩.

(٨١) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٧ سرى، من القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنطن إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٤/٩.

(٨٢) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٥٦/٢٠٥، فى ١٩٤٨/٤/٩.

(*) من هذه الدول التى أيدت الاقتراح المصرى (اليونان – تركيا – العراق – أفغانستان – باكستان – بلجيكا).

(٨٣) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٥٤/١٩٠، فى ١٩٤٨/٤/٤.

(٨٤) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٥٥/١٩٤، فى ١٩٤٨/٤/٦.

(٨٥) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣ جـ ٨ سرى، من محمود فوزى مندوب مصر لدى الهيئة إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٤/١٩.

(٨٦) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٧ سرى، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٤/٩.

(٨٧) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى الفاتيكان إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٤/٣.

(٨٨) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٤/١٢ .

(٨٩) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٨ سرى، من سفير مصر بطهران إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(٩٠) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٧ سرى، موجز محاضر جلسات مجلس الأمن فى ١٥و١٦ إبريل ١٩٤٨.

(٩١) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٦٧/٢٢٥، فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(٩٢) نفس المصدر، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٨ سرى، ترجمة برقية واردة من "محمود فوزى" مندوب مصر لدى الهيئة فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(٩٣) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩جـ ١٠سرى، مسألة فلسطين وعرضها على هيئة الأمم المتحدة، تابع برقية رقم ٧٥ ، الواردة من مكتب مصر الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٨/٤/٢١، بقية كلمة مندوب الولايات المتحدة".

(٩٤) نفس المصدر، محفظة ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٧ سرى، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٦٨/٢٣٨، فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(٩٥) نفس المصدر، برقية من مندوب مصر لدى الهيئة، رقم ٦٧/٢٢٥، فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(٩٦) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠ سرى، تصريح ألقاه فوزى أمام اللجنة السياسية، فى ١٩٤٨/٤/٢١.

(٩٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ١ سرى، من محمود فوزى إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/١/٦.

(٩٨) نفس المصدر، برقية من محمود فوزى، رقم ١/١٠، ١٩٤٨/١/٧.

(٩٩) نفس المصدر، برقية من محمود فوزى، رقم ٢/١٨، فى ١٩٤٨/١/١٢.

(١٠٠) نفس المصدر، من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى "فرسوفيا" فى ١٩٤٨/٥/٣.

(١٠١) نفس المصدر، محفظة ١٣٣١ ملف١٤٠/٣٨/٥ جـ١ سرى، محفوظات عامة، الإعانات والمساعدات والتبرعات لفلسطين، من القنصل المصرى فى استانبول إلى وزير الدفاع الوطنى بالقاهرة "سرى جدًا" فى ١٩٤٨/٥/١١.

(١٠٢) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ١سرى، من وزير مصر المفوض فى روما إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٤/٢٦.

(١٠٣) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى روما إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٥/١٤.

(١٠٤) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى برن إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٥/١٥.

(١٠٥) نفس المصدر، محفظة ١٥٢٣، ملف ١٧٧ سرى مؤقت، رعاية المصالح المصرية فى فلسطين، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٢/٢٩.

(١٠٦) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/١/٢٠.

(١٠٧) نفس المصدر، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/١/٢٢.

(١٠٨) نفس المصدر، مذكرة أعدتها إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٢/١.

(١٠٩) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف ٤ سرى، ملخص رسالة من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٨/٤/١٠.

(١١٠) نفس المصدر.

(١١١) نفس المصدر، محفظة ١٤١٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ١ سرى، ملخص تقرير القنصلية المصرية بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى مايو ١٩٤٨.

(١١٢) نفس المصدر، من القائم بأعمال القنصلية المصرية بالنيابة بعمان إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٥/٣.

(١١٣) نفس المصدر، محفظة ١٥٢٣، ملف ٢/٤٠/٣٧ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى جداً" فى ٣ مايو ١٩٤٨.

(١١٤) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨ ملف٤ سرى، من السفير المصرى بلندن على الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٤/٧.

(١١٥) نفس المصدر، مقابلات الوزير أحمد خشبة، فى ١٩٤٨/٤/٢٠.

(١١٦) نفس المصدر.

(١١٧) نفس المصدر، ملخص مقابلة بين رونالد كامبل وأحمد خشبة، فى ١٩٤٨/٤/٢٧.

(١١٨) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(١٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ١سرى، الإدارة المالية سرى، الجامعة العربية ـ فلسطين، من محمد حسين هيكل إلى محمود فهمى النقراشى، فى ١٩٤٨/٥/١٣.

(١٢١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٥٠، ٢٥١.

الفصل الخامس

الدبلوماسية المصرية
وقضية فلسطين
أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨

- الدبلوماسية المصرية وتدعيم الموقف العسكرى العربى فى فلسطين خلال حرب ١٩٤٨.
- الدبلوماسية المصرية ومفاوضات رودس.
- الدبلوماسية المصرية ومنع الاعتراف بدولة إسرائيل

الدبلوماسية المصرية وتدعيم الموقف العسكرى العربى فى فلسطين خلال حرب ١٩٤٨

فى ١٤ مايو ١٩٤٨ انتهى الانتداب البريطانى رسميًا على فلسطين، وفى نفس التاريخ أعلن المجلس الوطنى اليهودى قيام دولة إسرائيل ، واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها الاتحاد السوفيتى بهذه الدولة، ودخلت الجيوش العربية من بينها الجيش المصرى أرض فلسطين ، لتبدأ بذلك أول حرب عربية إسرائيلية تشهدها المنطقة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى(١).

وتلقى وثائق الخارجية المصرية الضوء على كثير من أحداث هذه الحرب والتى يتبين منها الدور العظيم الذى لعبته الدبلوماسية المصرية فى تدعيم الموقف العسكرى العربى فى هذه الحرب التى استمرت قرابة تسعة أشهر والتى انتهت بتوقيع اتفاقية رودس فى فبراير ١٩٤٩.

ففى أول يوم من القتال أى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ كادت تحدث أزمة بين مصر وبريطانيا، عندما ألقت طائرة مصرية قنابلها على القوات البريطانية فى "البريج" بالقرب من غزة، بطريق الخطأ، مما أدى إلى إصابة عدد من الجنود البريطانيين، وإتلاف ثلاث طائرات بريطانية. فقام السفير البريطانى فى القاهرة "رونالدكامبل" بالاتصال بوزير الخارجية المصرية " أحمد خشبة " لكى يقوم بالاتصال بالسلطات العسكرية المصرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث(٢).

وفى ٢٢ مايو ١٩٤٨ هاجمت خمس طائرات مصرية تابعة للسلاح الجوى المصرى المنشآت البريطانية فى مطار " رامات دافيد" فى فلسطين، مسببة بعض الخسائر فى الجانب البريطانى، وعلى الرغم من قيام القوات البريطانية بتدمير هذه الطائرات إلا أن الحكومة البريطانية احتجت فى اليوم التالى على هذا الحادث وطلبت تعويضات عن الأضرار التى وقعت على منشآت المطار ، وحذرت فى احتجاجها بأنه " إذا لم تعط تأكيدات بوقف هذه الحوادث ، فستصدر الأوامر إلى القوات البريطانية بمهاجمة كل طائرة أجنبية فى فلسطين"(٣).

ولقد أجابت الخارجية المصرية على هذا الاحتجاج البريطانى فى ٢٥ مايو باحتجاج مضاد حيث قدمت احتجاجًا رسميًا على تدمير الطائرات المصرية ، والتى كان هدفها مطار "مجيدو" الصهيونى القريب من مطار رامات دافيد. وأضافت الخارجية المصرية فى ردها على الاحتجاج البريطانى " أن الحكومة المصرية سبق أن أبدت فى عدة مناسبات واجتماعات على رجال سلاح الطيران البريطانى حسن نيتها، وعزمها على المحافظة على المنشآت البريطانية ، كما طلبت تحديد مناطق الاحتلال البريطانى، وموافاة الحكومة المصرية بالخرائط المفصلة الدالة على ذلك، ولكن لم تصل هذه الخرائط إلى يوم الحادث فى ٢٢ مايو " أى أن الخارجية المصرية ألقت اللوم على الجانب البريطانى، فلو كانت الخرائط وصلت قبل ذلك، ما كان قد حدث هذا الحادث كما أوضحت الخارجية المصرية " أن السلطات البريطانية لم تتصرف كما ينبغى حيث إنها تصرفت تصرفًا غير ودى وهو قيام عدد كبير من الطائرات البريطانية بانتظار وصول الطائرات المصرية وإسقاطها دون سابق إنذار"(٤).

وختمت الخارجية المصرية فى مذكرة الاحتجاج، " بأن الحكومة المصرية تبدى أسفها عن الأضرار التى وقعت بالطيران البريطانى، إلا أنها فى نفس الوقت تحتج بشدة على مسلك السلطات البريطانية ، الذى أودى بحياة خمسة طيارين مصريين وفقد طائراتهم؛ لذلك لا ترى الحكومة المصرية مانعًا فى النظر فى مسألة تعويض سلاح الطيران البريطانى على أساس تطبيق نفس المبدأ فى

تعويض سلاح الطيران المصرى" مع العلم بأنه قد أعطيت التعليمات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث(٥).

ولقد أجابت الحكومة البريطانية على مذكرة الاحتجاج المصرية عن طريق القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القاهرة " تشابمان اندروز" بأنها لا تقبل الاحتجاج المصرى "المعاكس" والتحفظات بخصوص تعويض الخسائر المصرية التى نجمت عن وسائل الدفاع البريطانى. وأنها مستعدة لقبول الاعتذار الذى قدمته الحكومة المصرية والمبنى على أن الهجوم كان نتيجة الخطأ(٦).

لم تكن جهود الدبلوماسية المصرية قاصرة عند هذا الحد، فعندما قرر مجلس الأمن فى ٢٢ مايو ١٩٤٨ دعوة كافة الحكومات والسلطات إلى الامتناع عن العمليات العسكرية المعادية فى فلسطين ، وتسهيل مهمة الوسيط الذى عينته الجمعية العمومية بمقتضى قرارها الصادر فى ١٤ مايو من نفس العام(٤). كان من رأى الخارجية المصرية عدم الموافقة على هذا القرار ، على اعتبار أن الموافقة على الهدنة سيكون لها تأثير سلبى على الوضع العسكرى العربى فى فلسطين، وهذا ما ظهر جليًا أثناء حديث دار بين وزير الخارجية المصرية " أحمد خشبة " والسفير البريطانى بالقاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٨. حيث طلب السفير البريطانى.

بضرورة موافقة مصر على الهدنة ، على اعتبار أن قبول الحكومات العربية لها سيكسب العرب عطف الكثير من دول الهيئة عليهم ، " وخاصة أن الصهيونيين قد استجابوا لهذا الطلب وأبرقوا بأنهم قرروا وقف القتال"(٨).

ولقد أجاب وزير الخارجية المصرية على الطلب البريطانى موضحًا أن مصر وسائر البلاد العربية حريصون على عدم سفك الدماء ، وعلى استتباب الأمن والطمأنينة لجميع سكان فلسطين، وأن هذا الحرص هو الذى دفع بها إلى تحريك جيوشها لتحقيق هذه الأغراض " وأنه كان بودها أن تلبى هذا الطلب، ولكن يمنعها عن قبوله ما تؤمن به من أن تلك العصابة الصهيونية الموجودة الآن فى فلسطين لا أمان لها، ولا يمكن التعويل على وعد به " واستمر "خشبة" فى

حديثه مبينًا أسباب رفض مصر لهذه الهدنة ، والتى أجملها فى عدم الثقة باليهود ، حيث قال " لعل مبادرتهم والإسراع فيها لقبول وقف القتال إنما نشأت عن ضرورة وقتية يتربصون زوالها فيعودون إلى سيرتهم من التخريب والتدمير. وإن فى وقف القتال ما يمكنهم من إدخال المدد الكبير من المهاجرين الصهيونيين الأقوياء من رجال وسكان تدربوا على القتال " وأوضح خشبة أن عدم إجابة مصر للهدنة ليس بسبب ابتغائها للقتال بل تجافيًا من نتائجه بما تجره من تقوية هذه العصابات الصهيونية وتمكينها من الاستزادة فى أعمال العنف والبطش ضد عرب فلسطين ، وما قد يترتب عليه من عدم الاستقرار لا فى فلسطين وحدها بل فى غيرها من البلاد(٩).

وأضاف "خشبة" بأن العرب لا يثقون فى اليهود " فلا شىء يدعو للاعتقاد بأنه بعد قرارهم وقف القتال لا ينتهزون كل فرصة للخروج من أوكارهم ، والإيقاع بالأبرياء غير المسلحين ، والاعتداء على القوات المتفرقة من الجيش ، مما يمكن لهم فى الاستمرار فى الفوضى" ، وختم خشبة حديثه متسائلاً " هل للدول التى تعرض علينا وقف القتال أن تضمن تفادى هذا كله ؟ فلو ضمنوا ذلك لوجدوا من العرب أكبر المسارعة بالاستجابة إلى طلبهم الذى يتفق تمامًا وأغراضنا من استقرار الأمن والنظام"(١٠).

ولقد رد السفير البريطانى على كلام الوزير المصرى قائلاً بأن للعرب كل العذر فى عدم الثقة فى اليهود ، وعدم التعويل على أقوالهم ، ولكنه فى الوقت نفسه تساءل عن مدى الضرر الذى يلحق بالعرب فى حالة الإصرار على عدم القتال " وهل تأمنون مع هذه الأضرار أن لا يأتى من البلاد الأخرى ما يزود هؤلاء الصهيونيين بالسلاح والذخائر، وما يستفيده البعض تلقاء هذا الموقف منكم من رفع الحظر وفى هذه بلاء عليكم ؟"(١١).

وفى نفس اليوم أيضًا تقابل السفير الأمريكى فى القاهرة مع "أحمد خشبة" وأعلمه بموافقة حكومة إسرائيل على قرار مجلس الأمن بوقف القتال، ورغبة الحكومة الأمريكية فى أن تستجيب الحكومات العربية لهذا القرار[١٢].

والواضح أن بريطانيا كانت تسعى إلى إقناع الحكومة المصرية بضرورة قبول الهدنة، وهذا ما وضح أيضًا فى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة ببغداد فى ٦ يونية ١٩٤٨ والتى ذكر فيها أن السفير البريطانى فى بغداد تحدث معه فى شأن الهدنة حيث يرى أن تقبل الدول العربية الهدنة لأن فى حالة عدم قبولها سيجعل أمريكا وروسيا تمدان اليهود بكل الأسلحة التى يمكنهم بها ضرب بغداد والقاهرة، وسوف يرفع الحظر عن إرسال الأسلحة والذخائر إلى الشرق الأوسط ، كما أنه سيسمح للشبان اليهود الموجودين فى قبرص حاليًا بالسفر إلى فلسطين. وأجابه الممثل المصرى بأن العرب من الممكن أن يقبلوا الهدنة ولكن بالشروط التى يشرطونها، كما أكد أن العرب لن يسمحوا بإقامة دولة يهودية فى قلب بلادهم مهما كلفهم الأمر[١٣].

ويتضح من سعى بريطانيا وأمريكا فى إقناع الحكومة المصرية للموافقة على الهدنة، أنه يرجع إلى اعتقاد الدولتين بأن موافقة مصر على هذه الهدنة سوف تدفع باقى الحكومات العربية الأخرى المشتركة فى القتال إلى الموافقة أيضًا عليها وخاصة أن معظم هذه الحكومات قد فوضت الحكومة المصرية فى اتخاذ ما تراه فى شأن الهدنة.

فقد أرسلت المفوضية اللبنانية بالقاهرة مذكرة إلى الخارجية المصرية فى ٥ يونية ١٩٤٨ تعلمها بأنها تلقت تعليمات من حكومتها بتفويض النقراشى رئيس الحكومة المصرية فى اتخاذ ما يراه بشان الهدنة[١٤]. كما أرسلت الحكومة السورية عن طريق مفوضيتها بالقاهرة أيضًا رسالة بنفس المعنى[١٥]. أما الموقف الأردنى فتذكر المفوضية اللبنانية فى عمان بأن الملك عبد الله قال للكونت برنادوت ـ وسيط الأمم المتحدة ـ أنه لن يوقف القتال حيث إنه لم يتلق طلبًا بذلك

من الدول العربية[١٦]. كما تقدمت الأردن باقتراح إلى اللجنة السياسية العربية يقتضى التشاور بين الحكومات العربية فى اجتماع تعقده اللجنة فى مصر بخصوص الهدنة[١٧].

وفى ١٠ يونية ١٩٤٨ قامت الخارجية المصرية بإبلاغ "برنادوت" الوسيط الدولى باسم الحكومة المصرية والحكومات العربية عن قبولها مقترحات الوسيط الدولى لوقف إطلاق النار فى فلسطين. فقام برنادوت بإبلاغ النقراشى - رئيس الحكومة المصرية - باتفاق الطرفين - العرب واليهود - على قبول مقترحاته دون قيد أو شرط فيما يتعلق بوقف القتال ، على أن تبدأ الهدنة من يوم ١١ يونية ١٩٤٨[١٨].

وكما كان متوقعًا من الخارجية المصرية بأن قبول العرب للهدنة سيكون له تأثير سلبى على الوضع العسكرى العربى فى فلسطين حيث إنه منذ أول يوم للهدنة فى ١١ يونية ١٩٤٨ قام اليهود بنقضها وسعوا إلى تقوية مركزهم فى فلسطين ، وهذا ما أكدته وثائق الخارجية المصرية. ففى مذكرة أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٢٧ يونية ١٩٤٨ يتضح منها بعد نظر الخارجية المصرية ، وجهة نظر وزيرها الصائبة تجاه اليهود، والتى أوضحها فى حديثه مع السفير البريطانى فى ٢٤ مايو ١٩٤٨ عندما ذكر أن اليهود شعب غير موثوق به، وأنهم سوف يستغلون الهدنة فى تقوية مركزهم. ففى أول يوم من الهدنة قام اليهود بنقضها وواصلوا عدوانهم فى مناطق عديدة فى فلسطين وخاصة ضد الجيش السورى، وأغارت طائراتهم على دمشق، وهاجمت بعض قواتهم الجيش العربى فى القدس واللد ، وفى ١٢ يونية هاجموا الجيش السورى فى بعض المواقع، كما هاجموا القوات اللبنانية والعراقية أيضًا. إلى جانب كل هذا وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود بكامل أسلحتهم وعتادهم من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، ووصول طائرات وأسلحة وذخيرة من أمريكا ومعظم دول أوروبا إليهم[١٩]. فكل هذه الاختراقات اليهودية تؤكد بعد نظر الخارجية المصرية عندما رأت عدم قبول الهدنة.

وعندما تقدم الوسيط الدولى "برنادوت" بمقترحات جديدة لإمداد الهدنة فى أواخر يونية ١٩٤٨ سعت بريطانيا عن طريق سفيرها فى القاهرة أيضًا لإقناع مصر بقبول تلك المقترحات ، وقد كان من رأى وزير الخارجية المصرية " أحمد خشبة" عدم قبول إمدادها لنفس الأسباب التى أوضحها من قبل. وهذا ما وضح فى حديث آخر بينه وبين السفير البريطانى فى القاهرة فى أول يوليو ١٩٤٨ حيث أعرب خشبة له بأنه لا يشجع على قبول امتداد الهدنة " إذ ليس فى هذا الامتداد أية بارقة من أمل فى أن ما تفضى إليه من اقتراحات سيحقق للعرب مطالبهم" وأضاف خشبة أنه كان من المتوقع أن يقبل العرب الهدنة لو حرص الطرفان معًا على مراعاة شروطها ، ولم يتخذ منها الصهيونيون وسيلة لتقوية أنفسهم " فما قبول العرب بعد ذلك إلا إمعان منهم فى تمكين عدوهم من الاستزادة من القوة عليهم ، وهذا ما لا يمكن أن يطالب به عاقل"(٢١).

وعلى أية حال قرر مجلس الأمن إمداد الهدنة ابتداءً من ١٨ يوليو ١٩٤٨ وقررت اللجنة السياسية للجامعة العربية الموافقة على القرار على الرغم من رفض العراق وسوريا له. ولقد كان لقبول العرب للهدنة الأثر السيئ لدى الشعب العراقى الذى حمل الحكومة المصرية المسئولية فى الموافقة على هذه الهدنة، فتروى رسالة من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد صدى موافقة الحكومات العربية على هذا القرار لدى الشعب العراقى. الذى اتهم مصر بأنها المسئولة الأولى فى اتخاذ هذا القرار "إذ لو رفضت الهدنة لسايرها فى الرفض كل من السعودية واليمن فأصبحت الأغلبية تؤيد الرفض" وعندما صرح النقراشى أن الدول العربية وافقت بالإجماع على قبول الهدنة قام على الفور رئيس الحكومة العراقية بالاحتجاج على هذا التصريح(٢٢).

وتعتبر الهدنة الثانية التى بدأت فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ نقطة تحول المهمة لصالح الجانب اليهودى، فقد تمكنت القوات اليهودية من ضم أجزاء من فلسطين أكثر مما خصص لها فى مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ حيث عززت مواقعها فى الجليل الغربى وقطاعات كبيرة من صحراء النقب(٢٣).

كما واصل اليهود كعادتهم خرقهم للهدنة أكثر من مرة، حيث هاجموا القرى العربية وارتكبوا فيها الأعمال الوحشية وأجلوا العرب عن قراهم(٢٣). ومما يؤكد هذه الاعتداءات رسالة القنصلية المصرية بالقدس فى ٧ أغسطس ١٩٤٨ التى يؤكد فيها القائم بالأعمال بالنيابة صحة هذه المعلومات وخرق اليهود للهدنة(٢٤).

لم تقتصر الجهود الدبلوماسية المصرية فى تدعيم الوضع العسكرى العربى عند حد موقف الخارجية المصرية إزاء الهدنة، بل إن ممثلى مصر فى مختلف بلدان العالم قاموا بدور عظيم، يتمثل فى تقديم معلومات وفيرة عن الإمدادات العسكرية التى كانت تفد إلى يهود فلسطين من كل أنحاء العالم، وكذلك دورهم الدبلوماسى فى منع وصول تلك الإمدادات إلى اليهود. فوثائق الخارجية المصرية تلقى الضوء على هذا النشاط الدبلوماسى المصرى والذى يتبين منه عظم المساعدات التى كانت تأتى لليهود من كل صوب وحدب. وفيما يلى أهم الدول التى ساعدت اليهود أثناء الحرب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومجهودات ممثلى مصر فى منع وصول هذه المساعدات:

إنجلترا : تكشف بعض وثائق الخارجية المصرية عن حقيقة مساعدة إنجلترا لليهود ، وذلك عن طريق تقديم بعض المعدات الحربية والأسلحة الفعالة لهم، ففى ١٨مايو ١٩٤٨ أرسل وزير مصر المفوض فى لبنان رسالة إلى الخارجية المصرية يعلمها أن اليهود قد نجحوا فى شراء نحو ٢٠ طائرة حربية من إنجلترا وهولندا وأنها موجودة الآن فى إيطاليا(٢٥). فقامت الخارجية المصرية على الفور فى إعطاء تعليماتها إلى ممثلها فى إيطاليا، لكى يقوم بمساعيه لمنع وصول تلك الطائرات إلى فلسطين. وبالفعل قام الوزير المصرى المفوض فى روما بالاتصال بوكيل الخارجية الإيطالية وأبلغه بضرورة رفض السماح بمرور تلك الطائرات من إيطاليا إلى فلسطين. إلا أن المسئول الإيطالى أجابه بأنه من الصعب على الحكومة الإيطالية " رفض السماح بمرور طائرات تنزل مطاراتها ـ طبقًا للحرية

الخامسة ـ طالما كانت مستنداتها مستوفاه . ومع ذلك فإنه سيبذل مساعيه لتشديد الإجراءات الإدارية، بحيث تقام الصعاب فى وجه مرور الطائرات وتأخير قيامها على قدر الإمكان[٢٦].

وفى رسالة أخرى من وكيل الخارجية المصرية إلى السفير المصرى بلندن، تؤكد مساعدة بريطانيا لليهود خلال الحرب، فيذكر أن إحدى الطائرات الصهيونية التى أغارت فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ على مواقع القوات المصرية فى المجدل والتى تمكنت المدفعية المصرية المضادة من إسقاطها، اتضح أنها طائرة بريطانية من طراز "دى هافيلاند" ومسجلة بالسجل البريطانى ونتيجة لذلك طلبت الخارجية المصرية من السفير المصرى بلندن اتخاذ الإجراءات اللازمة للاحتجاج لدى السلطات البريطانية على هذا الحادث[٢٧].

الولايات المتحدة الأمريكية: عندما أرسل وزير الدفاع المصرى للخارجية المصرية فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ يعلمها عن وجود طائرات أمريكية حربية حاملة لجنود وعتاد حربى إلى الصهيونيين بفلسطين[٢٨] ، قام وزير الخارجية المصرية على الفور باستدعاء "المستر باترسون" مستشار السفارة الأمريكية فى القاهرة ليستعلم منه حقيقة هذا الموضوع ، فذكر باتر سون بأن هذه الطائرات ما زالت فى قبرص ورجالها من العسكريين وأنها طائرات مدنية استقدمت لنقل الرعايا الأمريكيين فى البلاد العربية. وهنا انتهز وزير الخارجية المصرية الفرصة، فأعرب للمسئول الأمريكى عن استيائه من السياسة الخاطئة التى تتبعها الولايات المتحدة إزاء فلسطين حيث ختم حديثه قائلاً له " إننى أفهم اهتمام الولايات المتحدة برعاياها وقلقها عليهم بسبب السياسة الخاطئة التى ارتكبتها فى الشرق الأوسط ، ولكن لا أفهم سفر هذه الطائرات إلى فلسطين ، ولا أعلل إلا بأنه اشتراك فى الأعمال الحربية الدائرة هناك، ولو تم ذلك لكان عملاً على جانب عظيم من الخطورة ينذر بأوخم العواقب"[٢٩].

وفى رسالة من وكيل الخارجية المصرية إلى وكيل الداخلية فى ٤ يوليو ١٩٤٨ يتبين منها وصول معلومات من السفارة المصرية بالولايات المتحدة عن تهريب البواخر الأمريكية للمحاربين اليهود إلى فلسطين ، واستخدامهم على أنهم بحارة فى تلك السفن، حيث يتم تسهيل تسللهم إلى فلسطين من الموانئ الشرقية[٣٠].

ورسالة أخرى يذكر وكيل الخارجية فيها وصول معلومات من المفوضية المصرية فى استوكهلم تفيد أن بعض اليهود من الأمريكيين يمولون خطًا جويًا سريًا بين أمريكا ودولة إسرائيل "المزعومة" وأن هذا الخط يقوم بالعمل عليه بعض الملاحين "السويديين" وأن طائرات هذا الخط تقطع المسافة بين كازابلانكا وفلسطين فوق البحر المتوسط متحاشية مصر[٣١].

ورسالة ثالثة من وكيل وزارة الدفاع المصرية " لشئون الطيران" إلى الخارجية المصرية فى ٢٩ يوليو ١٩٤٨ توضح حصول اليهود على طائرات من تشيكوسلوفاكيا، ويتم نقلها بطريق الجو بواسطة طيارين أمريكيين إلى إسرائيل. وفى ختام الرسالة تطلب وزارة الدفاع المصرى ضرورة الاتصال بالطرق الدبلوماسية للعمل على منع هذه العمليات[٣٢]. كما يرسل السفير المصرى فى واشنطن للخارجية المصرية رسالة يؤكد فيها أن سبع قاذفات قنابل يقودها طيارون أمريكيون قد غادرت براغ إلى إسرائيل ، ويؤكد السفير المصرى أن لهذا الحادث مغزاه " إذ أنه لم يتم إلا برضى الاتحاد السوفيتى"[٣٣].

ويرسل وكيل الخارجية المصرية تعليماته إلى مندوب مصر لدى هيئة الأمم لكى يبذل مساعيه - بما لديه من وسائل مادية - للحصول على معلومات ، لدحض ادعاءات النزاهة والحياد التى يعلنها المسئولون من ساسة أمريكا فى النزاع القائم بين العرب واليهود ، وذلك أثناء بحث القضية فى اجتماعات الأمم المتحدة[٣٤]. كما يرسل أيضًا للأمانة العامة للجامعة العربية كى تبلغ الدول العربية ذات الموانئ بضرورة تشديد الرقابة على السفن التى ترسو فيها مهما كانت الشركات التابعة لها[٣٥].

الاتحاد السوفيتى: ففى مذكرة أرسلتها الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية فى ٣٠ مايو ١٩٤٨ يتضح منها أن الزعيم اليهودى "حاييم مايرو" فاوض الروس لشراء أسلحة والعمل على مضاعفة المساعدات الروسية لإسرائيل، وقد نجح فى مهمته. حيث زاد عدد المهاجرين اليهود من ضباط أو جنود روس إلى فلسطين. كما توضح المذكرة أيضًا أن اليهود تمكنوا من شراء أسلحة خفيفة من تشيكوسلوفاكيا، وأن هذه الأسلحة تأتى من موانئ ألبانيا ويوغسلافيا أكثر من موانئ البحر الأسود، تهربًا من مراقبة المضيق. وتختتم المذكرة بأنه من الضرورى قيام وزير مصر المفوض فى موسكو بالاتفاق مع زملائه الممثلين العرب هناك بمسعى لدى حكومة الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن(٣٦).

وعندما علمت الخارجية المصرية عن احتمال وصول طائرات من روسيا إلى اليهود فى فلسطين وذلك عن طريق يوغسلافيا، قامت بإرسال تعليماتها إلى المفوضية المصرية ببلجراد ببذل المساعى لدى حكومة يوغسلافيا لمنع وصول هذه الطائرات، إلا أن القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة فى بلجراد لم يتمكن من التحقق فى هذا الموضوع، حيث أرسل لوزارته فى ١٦ أغسطس ١٩٤٨ رسالة تحمل هذا المعنى على اعتبار أن يوغسلافيا منقطعة تمامًا عن ألبانيا فى الوقت الحاضر"(٣٧).

كما أرسلت الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية مذكرة تذكر فيها وصول باخرة - أبحرت من ميناء جنوا الإيطالى فى١٢ يونية ١٩٤٨- تقل خبراء عسكريين من الروس قادمة إلى فلسطين(٣٨). كما أرسل السفير المصرى بواشنطن فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ رسالة للخارجية المصرية يخبرها بأنه وصلت لديه معلومات تفيد بأن القوات اليهودية التى كانت تواجه القوات المصرية فى النقب كان يقودها قواد من الروس، وأن الأسلحة التى كان يستعملها اليهود قد اشتروها من روسيا. ويختم السفير المصرى رسالته بأنه يرى ضرورة إرسال بيانات مستوفاه عن هذا الأمر وذلك لاستخدامها فى الدعاية العربية لقضية فلسطين، على اعتبار أن الذى يؤثر فى الأمريكيين شعبًا وحكومة " هو كل ما يثبت

صلة السوفييت الوثيقة بإسرائيل . . ولا سيما بعد انتهاء الحملة الانتخابية وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعى"(٣٩).

إيطاليا: عندما قرر مجلس الأمن فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ وقف القتال بين العرب واليهود، أرسل وزير إيطاليا المفوض بالقاهرة للخارجية المصرية يعلمها أن الحكومة الإيطالية وافقت على قرار مجلس الأمن وأنها ستمنع هجرة المقاتلين اليهود وتمنع أيضًا تصدير الأسلحة إلى فلسطين بمجرد بدء الهدنة(٤٠). ومع ذلك فقد وصلت مساعدات كبيرة لليهود فى فلسطين عن طريق إيطاليا ، ففى ١٧ يونية ١٩٤٨ - أى أثناء سريان الهدنة - أرسل وزير مصر المفوض فى روما للخارجية المصرية يعلمها بمرور طائرات من تشيكوسلوفاكيا تعمل فى خدمة اليهود عن طريق روما(٤١). ورسالة ثانية من وكيل الخارجية يذكر فيها أن باخرة إيطالية تحمل اسم "أرجنتينا" غادرت نابولى فى ١٩٤٨/٦/٢٣ تحمل أسلحة لليهود(٤٢) ورسالة ثالثة فى ٢٢ يوليو ١٩٤٨ يذكر فيها وزير مصر المفوض فى روما، استمرار حركة تهريب الأسلحة من إيطاليا إلى اليهود فى فلسطين، ويختتم الرسالة قائلاً إن " السلاح هنا فى إيطاليا فى متناول من يريد ، ويمكن الحصول عليه من بعض المصانع طالما كان الدفع فورًا"(٤٣).

ونتيجة لذلك أرسل وكيل الخارجية رسالة لوزارة الدفاع المصرية اقترح فيها ضرورة انتداب أحد ضباط قسم المخابرات للجيش المصرى للذهاب إلى إيطاليا وذلك للإشراف على عملية تقصى الأخبار وتحرى حركات الصهيونية فى هذا الخصوص، مع فتح الاعتماد اللازم لذلك (٤٤). كما اتصل بوسيط الأمم المتحدة لكى يتخذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن، فقام الوسيط بالاتصال بممثل إيطاليا فى رودس وطلب منه أن يقوم بمساعيه ليلفت نظر حكومته إلى شكوى الحكومة المصرية لهذه العمليات(٤٥).

وفى مذكرة أرسلتها الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ أكدت فيها أن الصهيونيين اتخذوا من إيطاليا مركزًا لحركات

تهريب اليهود والأسلحة والبضائع إلى فلسطين، ولا تأخذ هذه الحركات صفة السرية بل تتسم بالعلانية، وتطلب الأمانة العامة من الخارجية المصرية أن تبذل مساعيها الدبلوماسية فى هذا الشأن ، وخاصة " أن سماح الحكومة الإيطالية بهذه الأعمال فى بلادها لا يتفق مع علاقات الصداقة القائمة بين البلدين، بل هى من صميم الأعمال التى تتضمن أن تعيد المملكة المصرية النظر فى علاقتها بإيطاليا"(٤٦). ونتيجة لذلك أعطت الخارجية المصرية تعليماتها لممثلها فى روما ليبذل مساعيه فى هذا الشأن، وبالفعل أبرق وزير مصر المفوض هناك برقية للخارجية المصرية يعلمها بنتيجة مساعيه لدى المسئولين الإيطاليين فيذكر أن الحكومة الإيطالية أصدرت قرارًا بحظر تصدير الأسلحة إلى فلسطين ولكن فى نفس الوقت أعلنت أن تطبيق هذا القرار قاصر على فترة الهدنة الأولى فى فلسطين(٤٧).

فرنسا: أرسل وكيل الخارجية المصرية رسالة فى ١٤ يونية ١٩٤٨ إلى وكيل الداخلية يعلمه أن السفارة المصرية بباريس أخطرت الخارجية بأنها علمت أن بضع مئات من الشبان اليهود الفرنسيين أبحروا يوم ١١ يونية من بارك دى بوف Park De Bove فى مصب نهر الرون على الباخرة أتالينا Atalena التى ترفع علم "بنما" قاصدة إلى فلسطين(٤٨). ورسالة أخرى يعلمه بوصول معلومات من القنصلية المصرية بمرسيليا تفيد أن باخرة من ميناء Ciotat بالقرب من مرسيليا تحمل عددًا من اليهود إلى فلسطين(٤٩).

كما أرسلت القنصلية المصرية بمرسيليا إلى الخارجية المصرية فى ٤ أغسطس ١٩٤٨رسالة تذكر فيها أن حركة شراء الأسلحة من فرنسا نشطة جدًا، وأنه ظهر فى سوق السلاح الأسود وسطاء كثيرون من اليهود وغيرهم يعقدون صفقات كثيرة. ويضيف القنصل المصرى أن الجانب الأكبر من المساعدات اليهودية لم يأت من كبار رجال المال من يهود أمريكا وفرنسا بل من الفاتيكان ويقول أن " المصادر التى التقيت بها أكدت ذلك"(٥٠).

وأرسل مدير المخابرات الحربية المصرية رسالة إلى الخارجية المصرية فى أول أغسطس ١٩٤٨ يخبرها أن اليهود الذين فى سن الجندية ويرغبون فى الهجرة من قبرص إلى فلسطين ، يتحايلون بالسفر إلى فرنسا حيث يتم هناك تدريبهم ومنها يرحلون إلى فلسطين رأسًا(٥١).

وهذا ما أكده القائم بالأعمال المصرى فى صوفيا - بلغاريا - فى رسالته المؤرخة فى ١٨ يونية ١٩٤٨ إلى الخارجية المصرية حيث ذكر أن القنصلية الفرنسية بصوفيا تمنح اليهود فى بلغاريا تأشيرات للإقامة بفرنسا شهرين أو ثلاثة للتدريب على حمل السلاح والأعمال الحربية الأخرى ومنها يسافرون إلى فلسطين. وأضاف القائم بالأعمال بأنه تأكد من صحة هذا الخبر حيث حصل على كتاب رسمى موجه من الخارجية الفرنسية إلى قنصل فرنسا فى صوفيا وفيه يبعث إليه التعليمات اللازمة لمنح تأشيرات دخول إلى فرنسا لمدة ثلاثة شهور إلى ٤٠٠ يهودى ، أعمارهم بين ١٨ و٣٥ سنة ويضمنهم ممثل الهاجانا د. كانفينو Kanfino ويعد هذا الكتاب برهانًا قاطعًا على مساعدة فرنسا لليهود(٥٢).

تشيكوسلوفاكيا : فى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بفينا – النمسا – للخارجية المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٤٨ يذكر فيها أن تشيكوسلوفاكيا تساند اليهود من الوجه الحربية ، وقيام المصانع التشيكية بتصدير أسلحة وذخائر لرجال العصابات الصهيونية بفلسطين. ويرى القائم بالأعمال ضرورة اتخاذ عمل حاسم دبلوماسى لدى الحكومة التشيكية إزاء هذه التصرفات المخالفة للقواعد الدولية(٥٣).

كما أرسل القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببراج للخارجية المصرية يعلمها أن وزير اليهود المفوض فى براج طلب رسميًا من الحكومة التشيكية الترخيص بهجرة ٢٠ ألف يهودى تشيكى إلى فلسطين، ومنح جميع التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك. ويتوقع الممثل المصرى أن توافق الحكومة التشيكية على هذا الطلب(٥٤).

وفى رسالة ثانية مؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٤٨ يؤكد فيها أيضًا استمرار عمليات تهريب السلاح من تشيكوسلوفاكيا إلى اليهود فى فلسطين، وأن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر لا تزال ترسل إلى اليهود بطريق الجو عن طريق أسطول مكون من ١٨ طائرة من طراز "داكوتا"، ويضيف القائم بالأعمال بالنيابة أن شحنة كبيرة من الأسلحة أرسلت بطريق السكك الحديدية إلى ميناء "جيدينيا" فى بولندة ومن هناك أرسلت إلى موانئ فلسطين اليهودية(٥٥).

بلغاريا: فى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بصوفيا إلى الخارجية المصرية فى ١٧ أغسطس ١٩٤٨ يذكر فيها تشجيع الحكومة البلغارية لهجرة يهود بلغاريا إلى فلسطين، "حيث تقبض الحكومة البلغارية مبلغ ٢٥ دولارًا عن السماح لكل يهودى بمغادرة بلغاريا" ويضيف القائم بالأعمال أن الحكومة البلغارية تختار النازحين من اليهود على أن يكونوا من دعاة الشيوعية المتحمسين وهى بذلك تصيب ثلاثة أهداف فى وقت واحد:

أولاً - حصولها على ٢٥ دولارًا عن كل يهودى يسمح به بالسفر إلى فلسطين.

ثانيًا - اختيار المهاجرين من دعاة الشيوعية المتحمسين وذلك للتأكد من بذر بذور الشيوعية فى فلسطين.

ثالثًا - التخلص من عنصر اليهود بالبلاد على اعتبار أنه عنصر غير مرغوب فيه(٥٦).

ويضيف القائم بالأعمال أنه منذ بداية الحرب فى فلسطين غادر بلغاريا حوالى ١٥٠٠ يهودى سافر بعضهم رأسًا إلى فلسطين والآخر عن طريق يوغسلافيا ومنها إلى فلسطين(٥٧).

وأرسل وكيل الخارجية المصرية رسالة إلى وكيل الدفاع يخبره بتلك المعلومات لكى يتخذ الإجراءات اللازمة حيالها، كما أكد له فى الرسالة بأنه اتصل بسفير فرنسا فى مصر وأعلمه بهذا الأمر ، فوعد بالاتصال بحكومته(٥٨).

وفى رسالة ثانية من القائم بالأعمال المصرى بصوفيا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ يذكر فيها أن الحكومة البلغارية رفعت المبلغ الذى كانت تتقاضاه عن كل يهودى يرغب فى الهجرة إلى فلسطين من ٢٥ دولارًا إلى ١٥٠ دولارًا ، وأن جمعية الهاجانا فى بلغاريا تشترط ألا يزيد عمر المهاجرين إلى فلسطين عن ٥٠ عامًا بحال من الأحوال[٥٩]. ورسالة ثالثة يؤكد فيها اعتزام الحكومة البلغارية ترحيل نحو ٢٨٠٠ يهودى فى ٥ ديسمبر ١٩٤٨ وأكثر من ٤٠٠٠ يهودى قبل ٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ حتى يكون عدد اليهود المهاجرين من بلغاريا قد وصل نحو ١٨ ألف يهودى[٦٠].

هذا وأرسلت الخارجية المصرية تعليماتها إلى القائم بالأعمال المصرى فى براج لكى يقوم بعمل التحريات اللازمة عن هذا الموضوع " حتى إذا اتضحت حقيقته تتدخل المفوضية المصرية لدى السلطات المختصة للاحتجاج باسم الحكومة المصرية" على أساس أن هذا يعد مخالفًا لقرار الهدنة ومؤديًا إلى إساءة العلاقات بين البلدين[٦١].

رومانيا : أرسل وكيل الخارجية المصرية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية فى بوخارست فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ رسالة يذكر فيها عن وصول معلومات لديه عن وجود نحو ٣٠٠٠٠ يهودى فى رومانيا سيتم نقلهم إلى فلسطين على خمس أو ست بواخر عدت لهذا الغرض، واحتمال قيام علاقات دبلوماسية وتمثيل سياسى بين رومانيا ودولة إسرائيل "المزعومة" لتسهيل مهمة الهجرة وخاصة أن الهاجانا قد أرسلت مندوبين عنها فى رومانيا لإنشاء مراكز لتدريب الشبان اليهود هناك، وأن هؤلاء المندوبين يلاقون مساعدات كبيرة فى سبيل أداء مهمتهم. وتختتم الرسالة بضرورة قيام المفوضية المصرية ببوخارست بعمل المساعى اللازمة حيال هذا الموضوع والتحرى عنه[٦٢].

وعندما علمت الخارجية المصرية عن هجرة نحو ١١ ألف يهودى من رومانيا إلى فلسطين فى شهر سبتمبر بواسطة نحو ١٨ باخرة قامت من موانئ رومانيا،

أرسل وكيل الخارجية إلى المفوضية المصرية ببوخارست أيضًا لكى يحتج رسميًا باسم الحكومة المصرية على هذا العمل المخالف لقرار الهدنة[٦٣].

فقامت المفوضية المصرية ببوخارست ببذل مساعيها لدى الحكومة الرومانية للحد من هذه المساعدات اليهودية ، فكان من نتائج تلك المساعى أن قررت السلطات الرومانية إيقاف الهجرة اليهودية من رومانيا إلى فلسطين مؤقتًا. ويذكر وزير مصر المفوض فى بوخارست فى هذا الشأن أنه يشكك فى هذا القرار وخاصة أنه علم أن هناك مركبًا ستسافر إلى فلسطين وتحمل عددًا من المهاجرين اليهود يبلغ نحو ٣٨٠٠ مهاجر ، وستتبعها مركب آخر تحمل عددًا آخر. ويعتقد الوزير المفوض أن قرار الحكومة هذا " لابد أن يكون مرجعه روسيا[٦٤].

يوغسلافيا: يذكر القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بلجراد فى رسالته المؤرخة فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ أن الحكومة اليوغسلافية قررت ترك الحرية ليهود يوغسلافيا بخصوص الهجرة إلى فلسطين ، ويذكر سفير تركيا فى بلجراد أن يوغسلافيا اتفقت مع إسرائيل على مد خط طيران يربط فلسطين بيوغسلافيا من أجل تسهيل تلك الهجرة ، كما تقدمت الحكومة اليوغسلافية لنظيرتها التركية بطلب الترخيص بمرور الطائرات فوق أراضيها ولكن تركيا رفضت الموافقة على هذا الطلب[٦٥].

المجر : فى رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى بودابست فى ١٢ يونية ١٩٤٨ يذكر فيها أن هناك مكتب صهيونى فى بودابست يقوم بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. "وبمناسبة اعتراف المجر بدولة إسرائيل فإن الهجرة ما زالت مباحة ومستمرة حيث تقوم طائرة أسبوعيًا من براج إلى تل أبيب، وأن هناك باخرة تقوم بانتظام من رومانيا لنقل هؤلاء المهاجرين[٦٦]. وقامت الخارجية المصرية بإرسال هذه المعلومات إلى الداخلية المصرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها[٦٧].

بولنده : يذكر الوزير المصرى المفوض فى سويسرا فى رسالته المؤرخة فى ٢٧ يناير ١٩٤٩ أن هناك أسطولاً تجاريًا - تقدره إدارة الاستعلامات البريطانية بثمانين قطعة بحرية - محملاً بالذخيرة والأسلحة والطائرات قادمًا من بولندة قاصدًا فلسطين مارًا ببعض موانئ دول أوروبا الشرقية[٦٨].

تركيا : فى رسالة من السفير المصرى بأنقرة فى ١ نوفمبر ١٩٤٨ يوضح فيها أن هناك تسهيلات تمنح لليهود فى تركيا بالهجرة إلى فلسطين ، وأن سكرتير عام الخارجية التركية صرح بأن مكاتب جوازات السفر التابعة لوزارة الداخلية قد قامت فعلاً بمنح حوالى ٢٠٠٠ تأشيرة لخروج اليهود الأتراك إلى فلسطين. ويضيف السفير المصرى أن هناك جمعية سرية يهودية فى تركيا تشرف على هذه الحركة وتعمل فى الخفاء فتقوم بتشجيع وتمويل الهجرة اليهودية[٦٩].

السويد : عندما علمت الخارجية المصرية عن طريق المفوضية المصرية فى استوكهلم أن بعض يهود أمريكا يمولون خطًا جويًا سريًا بين أمريكا وإسرائيل وأن هذا الخط يعمل فيه بعض الطيارين السويديين[٧٠] قامت على الفور بإرسال تعليماتها للوزير المفوض فى السويد لكى يقوم ببذل مساعيه لدى الحكومة السويدية لمنع عمل هؤلاء الطيارين على هذا الخط. فتقابل وزير مصر المفوض هناك مع وكيل وزارة الخارجية السويدية وتحدث معه فى هذا الموضوع وبين له خطورة هذا العمل على العلاقات المصرية السويدية ، فوعد وكيل الخارجية ببحث الموضوع بكل عناية[٧١].

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨ قام الوزير المفوض بمقابلته مرة أخرى ليستفسر منه نتيجة دراسة الوزارة للموضوع فأجاب وكيل الخارجية بأن الحكومة السويدية ليس فى استطاعتها اتخاذ إجراءات خاصة ضد رعاياها فى هذه الحالة " إذ ليس لها سلطان عليهم فى هذا الأمر ، وأضاف أنه عرض هذا الموضوع على وزير الخارجية ونائب رئيس الوفد السويدى فى هيئة الأمم المتحدة وهما يشاطرانه الرأى فى هذا الموضوع[٧٢]. وحاول الوزير المفوض أن يتأكد من صحة

هذا الكلام فقام بتكليف محامى المفوضية المصرية "الكونت هامبلتون" لدراسة الموضوع فأكد نفس الكلام الذى أدلى به وكيل الخارجية السويدية(٧٣).

الصين : يذكر سفير مصر فى الصين فى رسالته المؤرخة فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٨ أن هناك حركة هجرة من يهود الصين إلى فلسطين ، وأن هذه الحركة هى " حلقة فى سلسلة متصلة الحلقات ترمى إلى تمكين مليون يهودى من الهجرة إلى فلسطين " ويؤكد السفير المصرى أن هذه الحركة مستمرة حيث سيصل فى منتصف هذا الشهر إلى ميناء شنغهاى بعض البواخر لنقل نحو ١٧٧٢ مهاجراً يهودياً إلى فلسطين ، وستصل فيما بعد إليها أيضاً بعض البواخر لنقل عدد آخر من المهاجرين اليهود حيث تعمل على ترحيلهم مؤسسة المهاجرين الدولية(٧٤).

وفى رسالة أخرى بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٩ يذكر فيها أنه تم الاتفاق بين اللجنة الأمريكية لإعانة وترحيل اليهود " Joint " ومكتب فلسطين للوكالة اليهودية على ترحيل من بقى من اليهود فى الصين عن طريق الجو(٧٥).

الهند : يذكر القنصل المصرى بالنيابة فى بمباى أن حوالى ٢٠٠ يهودى قد حضروا من باكستان إلى بمباى فى طريقهم إلى إسرائيل وذلك بسبب عداء باكستان لليهود ، وأن حكومة بمباى اتصلت بالوكالة اليهودية وطلبت منها ترحيلهم وقد وعدت الوكالة بتنفيذ ذلك ، ويعتقد القنصل المصرى بالنيابة أن هؤلاء اليهود سيرحلون عبر العراق إلى فلسطين " لأنهم لن يجازفوا بالمرور عبر قناة السويس حتى لا تعترضهم السلطات المصرية(٧٦).

كندا : فى كتاب من الرقيب العام إلى وكيل الخارجية المصرية فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ يوضح فيه مدى المساعدات التى قدمتها كندا ليهود فلسطين ، فيذكر أنها أرسلت المئات من الشبان اليهود للمحاربة فى صفوف الهاجانا ضد العرب. وقيام منظمة العمال الصهيونية بكندا بتأسيس شركة استثمارية الغرض منها إصدار المال إلى إسرائيل وتشغيله بها ، بالإضافة إلى المساعدات الأخرى مثل الأغذية والملابس والأدوية وإرسالها إلى يهود فلسطين(٧٧).

كوبا : يؤكد السفير المصرى بواشنطن فى رسالته المؤرخة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨ بوجود عصابات يهودية تقوم بتهريب الأسلحة والبضائع من كوبا وإرسالها إلى يهود فلسطين، ويضيف السفير المصرى بأنه تقابل مع سفير كوبا بواشنطن وأخبره بحقيقة هذا الأمر ، وطلب منه أن يتدخل لدى حكومته فى هافانا لإيقاف هذا النشاط(٧٨).

وفى رسالة من وكيل الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية فى ١٨ يناير ١٩٤٩ توضح أن المنظمة الصهيونية فى كوبا تقوم بنشاط عظيم لتدريب الشبان اليهود تحت إشراف مندوب من الهاجانا وآخر من رئاسة هذه المنظمة ، ويشرفون على حركة هجرتهم إلى فلسطين ، ويختم وكيل الخارجية رسالته طالبًا من الأمين العام للجامعة بأن يقوم بمساعيه فى هذا الشأن(٧٩).

أثيوبيا : قام أمين الجامعة العربية بإبلاغ الخارجية المصرية بأن الحكومة الأثيوبية تقدم المعونة لليهود فى فلسطين وخاصة فيما يتعلق بتسهيل الهجرة وتهريب السلاح. وعلى الفور تقابل وزير الخارجية المصرية "أحمد خشبة" مع وزير أثيوبيا المفوض فى القاهرة فى ١٩ يوليو ١٩٤٨ وحدثه فى هذا الموضوع، فأجاب الوزير الأثيوبى أن موقف بلاده من مصر وبالأخص بالنسبة للقضية الفلسطينية هو موقف معونة وإخاء وأنه لهذا يعتقد أن هذه الأخبار لا صحة لها، وأنه سيقوم بمخابرة حكومته فى هذا الشأن (٨٠).

جنوب إفريقيا : يذكر القنصل المصرى بالكاب فى رسالته المؤرخة فى ١٠ أغسطس ١٩٤٨ أن يهود جنوب إفريقيا قاموا باستئجار البواخر لحمل المؤن والذخائر إلى فلسطين ، وأن هذه البواخر مزودة بالأسلحة الخفيفة للدفاع عنها عند محاولتها المرور من الحصار البحرى الذى ضربته البحرية المصرية على الشواطئ الفلسطينية(٨١).

وفى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ يرسل القنصل المصرى رسالة أخرى يذكر فيها أنه تقابل مع كل من سكرتير عام وزارة الخارجية "مستر فورسايث" ورئيس حكومة جنوب إفريقيا، وحدثهم فى هذا الموضوع فصرح فورسايث بأن وزارته ليس لديها

علم بهذه المساعدات ، بينما أعلن رئيس الحكومة بأن جنوب إفريقيا ما زالت متمسكة بالحياد التام فى هذه المسألة(٨٢).

وبالرغم من ذلك إلا أن المساعدات التى قدمتها جنوب إفريقيا ليهود فلسطين قد استمرت حتى نهاية الحرب العربية الإسرائيلية وهذا ما أكده القنصل المصرى هناك فى رسالته المؤرخة فى ٨ فبراير١٩٤٩(٨٣).

يهود البلاد العربية : عندما وصلت معلومات للخارجية المصرية عن طريق مفوضيتها فى روما فى ٢١ يوليو ١٩٤٨ عن هجرة بعض اليهود المصريين إلى فلسطين مرورًا بإيطاليا(٨٤) قامت على الفور بالاتصال بوزارة الداخلية (الأمن العام) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه الهجر(٨٥).

وفى العراق ألقت السلطات العراقية القبض على مجموعة من مواطنيها اليهود وذلك لنشاطهم الصهيونى فى بث الدعاية وإسداء المساعدات الخفية ليهود فلسطين٨٦). بينما توجد حركة هجرة يهودية كبيرة من دول شمال إفريقيا وخاصة من المغرب إلى فلسطين وذلك عن طريق فرنسا، وهذا ما أكده القنصل المصرى فى مرسيليا فى رسالته المؤرخة فى ١٤ يناير ١٩٤٨ حيث يذكر فيها أن فى المغرب هيئة تسمى "اتحاد الجمعيات اليهودية " تقوم بالإشراف على هذه الهجرة بل وتختار من ترى ترحيلهم من اليهود المغاربة ، حيث تراعى فى الاختيار أن يكون أغلبهم فى سن القتال، ثم تقوم بتسفيرهم إلى الجزائر برًا بعد تزويدهم بوثائق سفر مؤقتة، وحتى ينضمون إلى يهود الجزائر ويهود تونس الذين يريدون السفر إلى فلسطين، ثم ينقلون بحرًا إلى مرسيليا حيث يتم تدريبهم وتزويدهم بجوازات سفر مزورة ومنها إلى فلسطين. ويؤكد القنصل المصرى فى نهاية رسالته صحة هذه المعلومات حيث إن باخرة أقلعت بالفعل من مرسيليا فى ٤ يناير ١٩٤٨ وبها نحو ألفين من يهود المغرب قاصدة حيفا(٨٧).

ومن خلال تلك الجهود الدبلوماسية المصرية فى التعرف على حجم المساعدات الخارجية التى كانت ترسل لليهود فى فلسطين من كل أنحاء العالم،

وكذلك الجهود التى بذلتها مصر لمنع وصول تلك المساعدات إليهم. يتضح من كل ذلك عدة ملاحظات مهمة يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً - إن المساعدات الخارجية التى كانت تصل لليهود فى فلسطين سواء على شكل هجرة يهودية -من قواد وجنود مدربين على أعلى مستوى -أو على شكل أسلحة وعتاد وغذاء وأموال وغيرها ، كانت تفد من معظم بلدان العالم وخاصة دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وأن الموانئ الأوروبية وخاصة الإيطالية والفرنسية منها كان لها الدور العظيم فى نقل الجانب الأكبر من هذه المساعدات إلى اليهود ، وهذا على الرغم من إعلان هذه الدول عن حظر تصدير الأسلحة إلى فلسطين.

ثانيًا - على الرغم من الجهود العظيمة التى قامت بها الدبلوماسية المصرية لمنع وصول تلك المساعدات إلى اليهود فى فلسطين وذلك تدعيمًا منها للوضع العسكرى العربى، إلا أنها لم تحقق هدفها فى ذلك ، فقد كانت المساعدات تفد إلى اليهود من كل أنحاء العالم ، ولم تستطع الدبلوماسية المصرية أن تمنع وصول تلك المساعدات وخاصة أن معظم الدول أعلنت صراحة تأييدها للصهيونية واعترفت بدولة إسرائيل. ويمكن تشبيه هذا بأن الدبلوماسية المصرية كانت تسير فى سفينة واهية وسط محيط هائج بالأمواج.

ثالثًا - أنه بفضل تلك المساعدات الخارجية تمكن اليهود من تثبيت دولتهم فى فلسطين والاستيلاء على أراضى أكثر مما خصص لهم فى تقسيم ١٩٤٧ حيث أصبح ميزان القوة العسكرية لصالح اليهود مع اقتراب نهاية الحرب.

وعلى أية حال لم تكن الجهود الدبلوماسية المصرية فى تدعيم الوضع العسكرى العربى فى فلسطين قاصرة على إرسال المعلومات بشأن الإمدادات والمساعدات الخارجية التى كانت تفد إلى يهود فلسطين ، بل كانت أيضًا تتبع الموقف العسكرى السائد على أرض المعركة لتضع الصورة كاملة وواضحة أمام المسئولين فى اتخاذ ما يرونه فى صالح مصر وفلسطين.

فعندما علم وزير الخارجية المصرية وخاصة بعد الهدنة الأولى بأن الوضع العسكرى فى فلسطين ليس فى صالح العرب، وأن هناك تخاذلاً واضحًا من الملك عبد الله تجاه فلسطين، قام على الفور بمقابلة الملك فاروق وأخبره بضرورة استغلال كل فرصة لما فيها صالح مصر.

ففى ٢٨ يوليو ١٩٤٨ عقد اجتماع وزارى عربى بحضور الملك عبد الله –ملك شرق الأردن ـ فى عمان وقد حضره من الجانب المصرى وزير الخارجية "أحمد خشبة" ووزير مصر المفوض فى عمان " كمال الدين صلاح "، وكان الهدف من هذا الاجتماع هو تدارس الموقف العسكرى والسياسى داخل فلسطين، ولما عاد "خشبة" إلى القاهرة تقابل مع الملك "فاروق" ونقل إليه صورة ما رآه وسمعه فى هذا الاجتماع ثم وضح أهم استنتاجاته التى لخصها فى نقطتين:

الأولى: أنه لم يعد باقيًا على أرض فلسطين إلا قوات مصر وشرق الأردن، وأن الملك "عبدالله" يتصرف ضمن خطة متفق عليها مع اليهود.

الثانية: إن وضع الجيش المصرى فى فلسطين سيكون مكشوفًا ويحتاج إلى غطاء سياسى وقانونى بجانب الاستعداد العسكرى(٨٨).

وكان تعليق الملك فاروق بعد أن استمع لوزير خارجيته بما مؤداه "أنه يوافق على أية خطة تقترحها الوزارة ، ولكن شرطه ضرورة المحافظة على المكسب الذى حققته مصر فى العالم العربى بدخولها حرب فلسطين " وأضاف فاروق بأنه تلقى رسائل من الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس السورى " شكرى القوتلى" ومن مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى وكلها تطالبه بالوقوف أمام مؤامرات الملك عبد الله، ثم إنهم فوضوه باتخاذ ما يراه من إجراءات(٨٩).

وطرح وزير الخارجية المصرية رأيه أمام الملك والذى يتلخص فى أنه من الضرورى لكل طرف عربى أن يتصرف بما تقتضيه مصالحه، وأنه من المصلحة الآن الاتصال بالجانب اليهودى ، وبعد مناقشة الأمر قام الملك فاروق بإصدار تعليماته بالموافقة على هذا الاتصال بشرط أن يكون تحت أقصى درجة من السرية وأن يكون بواسطة طرف ثالث، على أن تبقى هذه الاتصالات فى حدود استكشافات النوايا ولا تتضمن أى تعهدات أو اتفاقات(٩٠).

ومن الواضح أن اقتراح وزير الخارجية بضرورة الاتصال بالجانب اليهودى كان دافعه الأوضاع العسكرية فى فلسطين والتى كانت تسير ضد مصلحة العرب، كما أن اجتماع عمان لم يكن العامل الرئيسى وراء اقتناع وزير الخارجية بتخاذل الملك عبد الله وجيشه. بل كانت رسائل القنصلية المصرية بالقدس التى أرسلتها للخارجية المصرية من حين لآخر أثناء تلك الفترة تؤكد أن الجيش الأردنى كان يحارب وفقًا لخطة متفق عليها مع اليهود.

ففى رسالة من القنصل المصرى بالقدس فى ٣٠ يونية ١٩٤٨ يذكر فيها أن المطلعين على بواطن الأمور فى فلسطين يوجهون لومًا شديدًا إلى الجيش الأردنى وقيادته، حيث كان فى استطاعته احتلال القدس - القديمة والجديدة - خلال بضعة أيام، إلا أنه سمح للقوات اليهودية بدخول المدينة واحتلال جزء كبير منها ، ويؤكد القنصل المصرى أن الجيش الأردنى ينفذ خطة الإنجليز لا خطة العرب، ويختم رسالته محذرًا ومنصحًا فى نفس الوقت حيث قال " إذ يتعين عند وضع الخطة السياسية أن يكون أساس وضعها قائمًا على تقدير القوة العسكرية للشركاء ، وإخلاص الشركاء فى التنفيذ"(٩١).

وفى رسالة أخرى فى ٥ أغسطس ١٩٤٨ يذكر فيها القنصل المصرى العوامل التى أدت إلى سقوط مدينتى اللد والرملة على أيدى اليهود فيقول إ ن سقوط المدينتين كان وليد مؤامرة دبرها وأشرف على تنفيذها الضباط البريطانيون بالجيش الأردنى وذلك لأسباب سياسية وأخرى عسكرية(٩٢).

كانت كل هذه الأمور أمام أعين وزارة الخارجية المصرية ، فقد كانت الوزارة على يقين تام بأن الجيش الأردنى يحارب وفق خطة متفق عليها مع اليهود والإنجليز أيضًا ؟، كما تعلم أن الأوضاع العسكرية فى فلسطين ضد مصلحة العرب حيث انهالت الرسائل والبرقيات من كل صوب وحدب من ممثلى مصر فى الخارج على الخارجية المصرية لتبين مدى عظم المساعدات التى كانت تفد إلى اليهود فى فلسطين. فكل هذه الأمور قد دفعت وزير الخارجية على أن يقترح على

الملك فاروق بضرورة الاتصال بالجانب اليهودى فى أوائل أغسطس ١٩٤٨ وذلك لضمان المصالح المصرية والفلسطينية ، مما يدل على بعد نظر الخارجية المصرية فى هذا الوقت المبكر من الحرب.

كما كان الجانب الإسرائيلى مستعداً هو الآخر للاتصال بالجانب المصرى ، فكما فعل الملك " فاروق" مع " أحمد خشبة" - فإن " بن جوريون" رئيس وزراء إسرائيل أصدر تعليماته إلى " إلياهو ساسون" مؤداها " أن يتصل بمن يريد شرط ألا يتعهد بشىء، وأن يعود إليه إذا نجح فى إقامة أى اتصال " . وقد كان الاجتماع غير العادى للأمم المتحدة فى باريس (سبتمبر ١٩٤٨الفرصة المناسبة للقيام بهذه الاتصالات(٩٣).

وليس هناك دليل على أن وزير الخارجية المصرى " أحمد خشبة" التقى بنفسه مع "ساسون" أو مع غيره من أعضاء الوفد الإسرائيلى - لكن اتصالات جرت بين أحد المستشارين فى الوفد المصرى وهو الوزير المفوض " عبدالمنعم مصطفى" وبين " ساسون" ولقد أسفر هذا الاتصال عن اقتراح إسرائيلى مؤداه أن إسرائيل على استعداد لأن ترى قطاع غزة يضم إلى مصر تحت سيادة وتاج الملك فاروق مقابل عقد صلح منفرد مع إسرائيل(٩٤).

ويبدو أن هذا الاقتراح لم يعجب به الملك فاروق الذى كان يحاول أن يبعد من الساحة أية تهمة بطمع فى ضم أراضى من فلسطين إلى ملكه، ويؤكد أنه دخل بجيشه إلى الحرب لهدف عربى شامل وليس لمطلب توسعى أو ملكى . وبالتالى دخلت مصر فى مشاورات نشيطة مع السعودية ، وقد انضمت سوريا إلى هذه المشاورات، وكان الحل الذى أسفرت عنه هذه المشاورات هو إقامة كيان وطنى فلسطينى مستقل - تأسست له بالفعل لجنة تنفيذية خرجت منها حكومة " عموم فلسطين" برئاسة أحمد حلمى باشا، وأصبح مقر هذه الحكومة فى غزة، وكانت تلك آخر محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من فلسطين لشعبها وفى إطار سيادته(٩٥).

الدبلوماسية المصرية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨

من الموضوعات الاجتماعية والإنسانية التى أسهمت فيها الدبلوماسية المصرية بجهد ملحوظ خلال حرب ١٩٤٨ موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وتشير وثائق الخارجية المصرية إلى جانب كبير من هذا الجهد ، ففى برقية أبرقها السكرتير العام بالنيابة للأمم المتحدة فى ٣ أغسطس ١٩٤٨ يذكر فيها أن مندوب المملكة المتحدة لفت نظر مجلس الأمن فى جلسة ٢ أغسطس عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، طالبًا إغاثتهم حيث قال " انه فضلاً عن النواحى الأخرى بمشكلة اللاجئين العرب. . تظهر لنا ضرورة المبادرة إلى إغاثة هؤلاء فوراً ، ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها الامتناع عن بحث هذه المسألة"(٩٦).

وفى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ أرسل السفير البريطانى فى القاهرة "شابمان اندروز" إلى الخارجية المصرية يطالبها بأن تتابع الحكومة المصرية ما أبداه المندوب البريطانى فى مجلس الأمن فى بيانه الشامل عن مشكلة اللاجئين العرب(٩٧).

كما أرسل الأمين العام للجامعة العربية برسالة إلى وزير الخارجية المصرية فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ يعلمه بما أصاب عرب فلسطين من أضرار من الأنفس والأموال بسبب العدوان الصهيونى ، وفى نهاية الرسالة رجا الخارجية المصرية أن تنظر فى موضوع اللاجئين العرب واتباع خطة مشتركة بين الدول العربية فى هذا الشأن(٩٨).

وفى جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤٨ لمجلس الأمن دافع فارس الخورى ـ مندوب سوريا ـ ومحمود فوزى ـ مندوب مصر ـ عن موقف الدول العربية من مسألة المشردين العرب، وكذلك مسألة نزع سلاح القدس ومدها بالمياه، كما بينا اعتداءات اليهود خلال الهدنة(٩٩).

وقد قامت القنصلية المصرية بالقدس بمجهود عظيم ، من أجل تحسين حالة المشردين العرب ، ففى رسالة من القنصل المصرى هناك إلى الخارجية المصرية فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٨ يذكر فيها أنه تحدث مع مستر "سانت أوبان" مندوب الوسيط الدولى "برنادوت" لمسائل اللاجئين الفلسطينيين فى موضوع الخيام اللازمة لهم فى مدينتى اللد والرملة ، والذين يعيشون فى مدينة رام الله تحت الأشجار ، وسأله عما تم فى الخيام التى تبرعت بها إنجلترا لإيواء هؤلاء اللاجئين وقد أجابه أوبان بأن مباحثاته مع السلطات البريطانية فى هذا الموضوع لم تنته بعد(١٠٠).

وقد كان القنصل المصرى بالقدس حريصًا على انتقاء الأماكن التى تصلح لإيواء المشردين العرب، حيث ذكر لمندوب الوسيط الدولى أنه زار منطقة الغور ذات الجو الدافئ لمعاينتها لتكون مكانًا لإيواء لاجئى العرب بدلاً من رام الله ذات الجو البارد. حيث قام بنفسه مع عدد من قادة فلسطين بزيارة منطقة الغور، إلا أنه وجدها غير صالحة لإيواء هؤلاء اللاجئين وذلك لبعدها عن المناطق المعمورة ، ورداءة الطريق الموصل إليها ، وعدم ملاءمة أرضها لإقامة خيام عليها، إلى جانب أن مياهها ليست بالكثيرة ولا تمكن اللاجئين من العمل والإنتاج. ونتيجة لذلك انتقل إلى مكان آخر حيث زار منطقة أريحا لمعاينتها ووجد فيها مكانًا يصلح لإيواء نحو خمسين ألفًا من اللاجئين حيث يمتاز هذا المكان بارتباطه بالطريق العمومى المعبد بالأسفلت إلى جانب أرضه الصالحة لإقامة الخيام والماء الذى يمر به لدى الحدائق القريبة منه الذى يكفى لحاجة ٢٠ ألفًا دون إلحاق أى ضرر للحدائق المجاورة(١٠١).

وقد اقتنع مندوب الوسيط الدولى بوجهة نظر القنصل المصرى، وطلب منه ضرورة تقديم طلب رسمى من جهة مسئولة لإقامة الخيام فى هذه المنطقة، وعلى الفور قام القنصل المصرى بالاتصال بالسيد " موسى ناصر" ـ من كبار موظفى حكومة فلسطين ـ لكى يعد هذا الطلب من اللجنة القومية برام الله يلتمس فيه

نقل اللاجئين من رام الله إلى أريحا ، وبالفعل تم ذلك حيث يذكر القنصل المصرى أنه يوجد الآن فى هذه المنطقة نحو ٧ آلاف لاجئ نزحوا إليها من رام الله ويستمر نزوح غيرهم إليها، وختم القنصل المصرى رسالته بتقديم اقتراح فى حالة إذا تقرر إقامة الخيام فى هذه المنطقة بأنه يجب أن تتولى الجامعة العربية إقامتها ، وذلك لأن أريحا توجد فى المنطقة التى يحتلها الجيش الأردنى وأن حكومة شرق الأردن لا تستطيع أن تتولى إقامتها ولا الإنفاق على اللاجئين بها[١٠٢].

وعندما وصلت مساعدات الهلال الأحمر المصرى إلى فلسطين لإعانة اللاجئين العرب، تقدم القنصل المصرى بعدة اقتراحات وذلك لتوزيع تلك المساعدات بمنتهى العدالة ولقد أجمل تلك المقترحات فى أربع نقاط وهى :

١ ـ عمل بطاقات تموين مطبوعة فى مصر توزع على اللاجئين.

٢ ـ وضع مواد التموين فى مخازن تحت عهدة موظفين أمناء وترسلهم جمعية الهلال الأحمر من مصر على أن يكون عددهم خمسة من بينهم الرئيس.

٣ ـ إرسال جزء من المساعدات إلى أريحا رأسًا نظرًا لانتقال جزء من اللاجئين العرب إليها.

٤ ـ يقوم نائب القنصل المصرى بالقدس بالاشتراك فى الإشراف على التوزيع[١٠٣].

الدبلوماسية المصرية ومفاوضات رودس

وفى أوائل نوفمبر ١٩٤٨ اتصل المستر " رالف بانش" وسيط الأمم المتحدة ـ الذى تولى بعد مقتل برنادوت ـ بوزير الخارجية المصرية ورئيس وفد مصر فى

باريس ووجه كتابًا يبلغه فيه رسالة من مندوب الصهيونية برغبتهم فى إجراء مفاوضات مع الحكومة المصرية فى أى وقت، سواء كانت مباشرة أو بواسطة الوسيط الدولى، كما أبدى " بانش" استعداده للقيام بهذه المهمة فى حالة القبول(١٠٤).

وقد أجاب وزير الخارجية المصرية بأن مصر لا ترضى الدخول فى مفاوضات مع اليهود إلا بشرط أن يقبلوا أو يعترفوا بقيام دولة عربية موحدة لعموم فلسطين، وأن يعدلوا عن إقامة دولة يهودية فى فلسطين " وينبغى أن يكون هذا الشرط أساسًا لكل مفاوضة محتملة"(١٠٥).

بينما أعرب النقراشى رئيس الحكومة المصرية عن موافقته على إجراء المفاوضات مع الجانب اليهودى ولكن أن تتم بطريقة غير مباشرة، ولقد أوضح ذلك فى برقيته المؤرخة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ ردًا على رغبة الوفد الصهيونى فى المفاوضة مع مصر(١٠٦).

فى الوقت نفسه كانت هناك عقبة قوية فى وجه الاتصال بين الجانب المصرى والجانب اليهودى والتى تتمثل فى رغبة اليهود فى ضم صحراء النقب نظرًا لأهميتها الاستراتيجية ، وهذا ما كانت ترفضه مصر رفضًا باتًا لأسباب عديدة أهمها أن امتداد الدولة اليهودية إلى النقب يجعلها واصلة إلى البحر الأحمر وهذا معناه توازى موقع إسرائيل مع موقع مصر على منطقة ما بين البحرين ، كما أن ذلك سوف يعزل مصر بريًا عن بقية البلاد العربية ، إلى جانب احتمال تعمير النقب بسكان يهود شيوعيين مما يمثل خطرًا على مصر يهددها بعدوى انتقال المبادئ الشيوعية إليها(١٠٧).

فالواضح أن موضوع النقب أهم العقبات التى واجهت المفاوضات المصرية الإسرائيلية ، وأهم الأسباب الرئيسية وراء تأخرها حتى فبراير ١٩٤٩ وهذا ما أكده تقرير السفير الأمريكى فى القاهرة فى ٩ نوفمبر ١٩٤٩ وفيه أوضح أن الملك فاروق واع بالتعقيدات التى يمكن أن تنشأ بسبب موضوع النقب، وهو يريد

مخرجًا كما أنه مستعد لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل بشرط حل موضوع النقب[١٠٨].

فى الوقت نفسه كانت إسرائيل تدرك تمامًا أن الوضع العسكرى فى فلسطين سيكون كفيلاً لإجبار الحكومة المصرية على الدخول فى تلك المفاوضات دون شرط أو قيد، لذلك وجهت إسرائيل ضربتها وقامت بشن عدة هجمات قوية على القوات المصرية فى منطقة النقب وقطاع غزة ، بل قامت بغزو الأراضى المصرية، فى الوقت الذى كانت تمر به مصر بظروف سيئة للغاية بعد حل جماعة الإخوان المسلمين، ومقتل النقراشى رئيس الحكومة المصرية إلى جانب حالة الإحباط العام الذى كان يعانى منها الجيش المصرى بسبب التفوق العسكرى اليهودى فى العمليات العسكرية فى فلسطين[١٠٩].

ونتيجة لذلك وافقت مصر سرًا على بدء المفاوضات مع إسرائيل فى يناير ١٩٤٩حيث أبلغت بذلك بانش - الوسيط الدولى - واشترطت فى الموافقة على ضرورة موافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار. فقام بانش بطلب وساطة الولايات المتحدة الأمريكية لدى إسرائيل للموافقة على وقف إطلاق النار، وكان طبيعيًا أن توافق إسرائيل على الهدنة بعد أن تمركزت قواتها فى النقب وتمكنت من الاستيلاء على أراضى جديدة ومواقع استراتيجية دعمت بها موقفها العسكرى[١١٠].

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت تدرك أهمية وساطة الولايات المتحدة فى هذه المفاوضات حيث اجتمع محمود فوزى مع نائب رئيس الوفد الأمريكى فى نيويورك فى ٧ يناير ١٩٤٩ وذلك لمناقشة تسوية الحدود فى فلسطين، واقترح فوزى ضرورة إجراء مباحثات غير رسمية مع أمريكا وإنجلترا ومصر حول خطوط الحدود جنوبى فلسطين[١١١].

وكانت جزيرة " رودس" هى المكان الذى وقع عليه الاختيار لبدء هذه المباحثات بين الوفود العسكرية المصرية والإسرائيلية فى ١٣ يناير ١٩٤٩ والتى حرصت

مصر فيها أن تكون ذات طابع عسكرى محض ، بينما كانت القوات المصرية فى الفالوجا تعانى من حصار شديد، إلى جانب استيلاء إسرائيل على بعض المناطق الاستراتيجية مثل العوجة وبير سبع مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن الصادرة فى ٤ و ١٦ نوفمبر و ٢٩ ديسمبر ١٩٤٩ وهنا أدرك بانش الوسيط الدولى أن هناك صعوبات تواجه المفاوضات فى رودس فرأى وجوب تدخل أمريكا لإقناع إسرائيل بتغيير موقفها. وفى الوقت نفسه قام السفير المصرى بواشنطن ـ كامل عبد الرحيم ـ بالاتصال بالخارجية الأمريكية بطلب ضرورة أن تمارس الحكومة الأمريكية ضغوطها على إسرائيل كى توافق على قرارات مجلس الأمن، كما حذر من العواقب الوخيمة التى يمكن أن تترتب على فشل المفاوضات فى رودس(١١٢).

وعلى ضوء تحرك السفير المصرى طرح وزير الخارجية الأمريكية "أتشيسون" موقف الولايات المتحدة من سير المفاوضات فأعرب أنه متفق مع السفير المصرى فى وجهات نظره بالكامل، وأنه بحث الموقف مع الرئيس ـ ترومان ـ الذى يبدى حرصًا كبيرًا فى التوصل لاتفاق ، وأكد أتشيسون على حرص الحكومة الأمريكية فى عدم وقف المفاوضات، وبذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق الهدنة، وأنه مع عدم استطاعة الحكومة الأمريكية التدخل فهى سوف تستمر فى بذل مساعيها الحميدة بهدف تحقيق هذا الغرض(١١٣).

وقد قام "أتشيسون" بالاتصال بالممثل الخاص لإسرائيل وأخبره أن بانش أشار إلى خطورة فشل المفاوضات واحتمال إحالة الأمر إلى مجلس الأمن، وأن المسئولية سوف تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية، كما أن الرئيس ترومان يشعر بالقلق البالغ تجاه هذا الوضع، ولذلك فإنه من الضرورى أن توافق إسرائيل على مقترحات الوسيط الدولى وإلا تعرض موقفها للضرر عند إحالة الموضوع على مجلس الأمن(١١٤).

وفى ٢٠ فبراير ١٩٤٩ قبلت إسرائيل مقترحات "بانش" عن اتفاقية الهدنة دون تحفظات، ورجت الخارجية الأمريكية فى أن تقوم بحث مصر على قبول تلك

المقترحات دون شرط وخاصة أن مصر قد أبدت بعض التحفظات حول منطقة بير سبع باعتبارها نقطة استراتيجية مهمة والتى تحتلها القوات الإسرائيلية ، فاستجابت الخارجية الأمريكية حيث اتصل السفير الأمريكى فى القاهرة بوزير الخارجية المصرية ـ أحمد خشبة ـ فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ وأبلغه بموافقة الحكومة الإسرائيلية على مقترحات بانش ، وأن حكومة الولايات المتحدة تحث الحكومة المصرية على قبول تلك المقترحات دون الإصرار على أية تحفظات ، كما تقابل القائم بالأعمال الأمريكى مع إبراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر فى ٢٢ فبراير لإقناعه بقبول تلك المقترحات فوعده الأخير بأنه سوف يستخدم نفوذه لإزالة التحفظات المصرية حول "بير سبع" وفى مقابل ذلك طالب عبد الهادى أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد عودة اللاجئين إلى فلسطين[١١٥]. وهكذا يتضح أن الضغوط الأمريكية قدأاثمرت حتى إنه لم يمض على موافقة رئيس الحكومة المصرية سوى يومين حتى وقعت حكومتا مصر وإسرائيل فى رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ اتفاقية عامة للهدنة كأول اتفاقية بين إسرائيل وإحدى جاراتها العربية.

الدبلوماسية المصرية ومنع الاعتراف بدولة إسرائيل

فى الوقت الذى قامت به الدبلوماسية المصرية بجهودها لتدعيم الموقف العسكرى العربى فى فلسطين ، قامت أيضًا بمحاولات عديدة لمنع اعتراف دول العالم بدولة إسرائيل ومنع اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة. وتلقى وثائق الخارجية المصرية الضوء على جانب كبير من تلك الجهود من أجل تحقيق هذا الغرض، على الرغم أن أعظم دولتين فى العالم قد اعترفتا بدولة إسرائيل منذ أول يوم أعلن فيه قيامها فى١٤ مايو ١٩٤٨ وفيما يلى مواقف بعض دول العالم من إعلان قيام إسرائيل ورغبتها فى الانضمام لعضوية الأمم المتحدة ، وموقف الدبلوماسية المصرية تجاه ذلك.

الولايات المتحدة الأمريكية : عندما علم السفير المصرى بواشنطن بنية الحكومة الإسرائيلية فى تقديم طلب للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وتأييد الولايات المتحدة لهذا الطلب ، قام بمقابلة وزير الخارجية الأمريكية مستر " مارشال" وتحدث معه فى هذا الموضوع، وبين له الأثر الخطير على العلاقات العربية - الأمريكية إذا ما أيدت الولايات المتحدة مثل هذا الطلب ، وخاصة بعد أن اعترفت الولايات المتحدة بهذه الدولة اعترافًا فعليًا مما أحدث استياء ورد فعل خطير فى الرأى العام العربى. وختم السفير المصرى حديثه راجيًا أن يكون الوقت الحاضر قد حان لتغيير سياسة الولايات المتحدة حتى تكون أكثر تمشيًا مع المصالح الأمريكية المختلفة فى البلاد العربية وأنه ينبغى على الحكومة الأمريكية أن تكون على حذر قبل اتخاذ خطوة أخرى فى سبيل الاعتراف باليهود أو تأييدهم(١١٦).

الاتحاد السوفيتى: يذكر وزير مصر المفوض فى موسكو فى رسالته المؤرخة فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٨ أن الاتحاد السوفيتى يدعم إسرائيل بكل قوة، حيث قام بتبادل التمثيل الدبلوماسى معها بل سعى أن يكون هذا التمثيل على قدم المساواة مع باقى هيئات التمثيل الأجنبية بموسكو بل ويفوق بعضها(١١٧).

هولندا : يذكر وزير مصر المفوض فى لاهاى فى رسالته المؤرخة في ٢٥ مايو ١٩٤٨ أنه قام بالاتصال بأولى الأمر فى وزارة الخارجية الهولندية وذلك لمنع اعتراف الحكومة الهولندية بدولة إسرائيل، حيث تقابل مع سكرتير الخارجية الهولندية ومدير الإدارة السياسية بها وتحدث إليهما فى الموضوع، مبينًا الغرض السامى الذى من أجله دخلت الجيوش العربية فلسطين، وأنه ليس للحكومات العربية ثمة مطامع إقليمية أو غيرها منها. ومن خلال هذه المقابلة وجد الوزير المفوض منهما كل عطف على قضية العرب حيث أعطوه " شبه وعد بأنهما سيبذلان جهدهما حتى لا تعلن الحكومة الهولندية رأيها إلا بعد دراسة عميقة للموضوع من جميع نواحيه دون أى تسرع فى هذا العمل"(١١٨).

بولونيا : فى رسالة من القائم بالأعمال المصرى فى فرسوفيا فى ٢٨ يونية ١٩٤٩ يوضح فيها أن بولنده قد اعترفت بدولة إسرائيل، وطلبت الحكومة الإسرائيلية من بولونيا إنشاء تمثيل دبلوماسى لها فى بولونيا، وحاولت لجنة اليهود البولونية التوسط لدى الحكومة لتعزيز رغبة حكومة "تل أبيب" فى تحقيق هذا الغرض إلا أن الحكومة البولونية امتنعت عن ذلك كما أنها لم ترفض نهائيًا، ويعتقد القائم بالأعمال أن بولونيا سوف توافق على طلب الحكومة الإسرائيلية بعد موافقة الدول التى اعترفت بالحكومة الإسرائيلية على تعيين ممثلين يهود لديها(١١٩).

وعندما رأى القائم بالأعمال فى بولونيا مدى تحيز الصحافة البولونية لليهود وذلك بفضل تأثير اليهود على الحكومة ـ وخاصة أن كثيرًا من أعضاء الحكومة يهود ـ قام بالاتصال بالخارجية المصرية فى ١٩٤٨/٨/٤ يطلب منها استدعاءها لمثل بولونيا فى مصر للفت نظره من مغبة اشتراك بولونيا مع حليفتها روسيا فى سياستها ومراميها الخاصة فى الشرق الأوسط ، كما أعرب القائم بالأعمال المصرى بأنه سوف يتصل بوزارة الخارجية البولونية وذلك لاقناعها بضرورة " عدم تسميم الجو بتحيز بعض الصحف البولونية لليهود"(١٢٠).

المجر : يذكر القائم بالأعمال المصرى فى "بودابست" فى رسالته المؤرخة فى ١١ يوليو ١٩٤٨ الأسباب التى حملت المجر للاعتراف بدولة إسرائيل والتى أجملها فى سببين أساسيين وهما :

ـ إن السياسة الخارجية للمجر تقودها روسيا " فمتى تقرر موسكو الاعتراف بدولة بادر الجميع الاعتراف بها " فالسياسة التى ترسمها موسكو لابد أن تنفذها دول الكتلة الشرقية بكل دقة ، " فالمبادئ الشيوعية تقضى أن يسير جميع الشيوعيين فى كافة البلاد على نهج واحد وسياسة واحدة مرسومة".

ـ إن عددًا كبيرًا من اليهود أصبحوا الآن قادة الأمر فى الحكم والصحافة، وامتلأت بهم الإدارة الحكومية " وخصوصًا التى تسيطر على النظام الداخلى والأمن العام"(١٢١).

السويد والنرويج والدانمارك : يذكر وزير مصر المفوض فى استوكهلم فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ أنه قام ببذل مساعيه لدى الدول الثلاثة لمنع اعترافها بدولة إسرائيل، حيث تقابل مع وزير خارجية السويد "ـ الهر اندين" ـ وتحدث معه فى موضوع فلسطين، وطالبه بتأييد مطالب العرب ومعارضة المساعى التى تبذل ضد أمانيهم المشروعة. كما اتصل بوزير خارجية الدانمارك ـ" الهر جوستاف راسموسن" ـ وتلقى منه كتابًا تطلب فيه الحكومة الإسرائيلية من الدانمارك الاعتراف بها، إلا أن الحكومة الدانماركية رأت تأجيل الرد على هذا الطلب أو اتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن، طالما أن المسألة الفلسطينية لا تزال موضع نظر هيئة الأمم المتحدة. واتصل أيضًا بوزير خارجية النرويج » ـ لهر لانج ـ وتلقى منه كتابًا يحمل نفس المضمون، أى أن موقف الثلاث ـ الدول الشمالية ـ مماثل " وهى لم تعترف بالدولة المزعومة"(١٢٢).

وقد واصل الوزير المفوض المصرى فى استوكهلم جهوده الدبلوماسية فى إقناع حكومات الدول الثلاثة بضرورة تأييد المطالب العربية وهذا ما أوضحه فى رسالته المؤرخة فى١٤ أكتوبر ١٩٤٨ حيث تقابل مع كل من وكيل الخارجية السويدية السفير "أسرسون" ومع القائم بأعمال السفارة النرويجية وسفير الدانمارك فى استوكهلم يومى ٨ و ٩ أكتوبر ١٩٤٨ وتحدث معهم بخصوص فلسطين وطلب منهم تأييد حكوماتهم للمطالب العربية، أو على الأقل اتباع سياسة قائمة على العطف على العرب(١٢٣).

البرازيل : رسالة مؤرخة فى ١٥ يوليو ١٩٤٩ أرسلها القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى ريودى جانيرو يقول فيها إن الحكومة البرازيلية قد أجلت الاعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تصبح معالمها أكثر وضوحًا " فليس من الممكن القول بأن هذه الدولة قد ثبتت لنفسها على الأقل الحدود المرسومة فى قرار التقسيم " ويضيف القائم بالأعمال بالنيابة أن هناك بعض الاعتبارات السياسية التى تدعو

إلى تأجيل الاعتراف بإسرائيل ، ومنها عدم وجود جالية صهيونية كبيرة فى البرازيل فى حين أن للعرب جالية كبيرة العدد فى البرازيل(١٢٤).

الأرجنتين : ذكر وزير مصر المفوض فى "بونس إيرس" فى رسالته المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٤٨ أنه على الرغم من أن وزير الخارجية الأرجنتينية صرح له بأن سياسة حكومته الوقوف على الحياد، وأنها تنظر إلى قضايا العرب نظرة عطف كبير ، إلا أن الوزير المفوض اعتقد أن الحكومة الأرجنتينية تسعى إلى مسالمة السياسة الأمريكية تجاه فلسطين ، سعيًا وراء مصالحها الاقتصادية والعمرانية ، والتى تتوقف على نسبة كبيرة من المنتجات الأمريكية(١٢٥).

وهذا ما وضح بالفعل عندما تقدم اليهود بطلب إلى الأمم المتحدة تطلب فيه قبول دولتهم فى الهيئة فكانت النية متجهة لدى الحكومة الأرجنتينية لتأييد هذا الطلب ، وهذا ما لاحظه وزير مصر المفوض فى استوكهلم. فقام بسعيه الدبلوماسى مكملاً بذلك المساعى التى يبذلها زميله فى الأرجنتين، حيث تقابل مع وزير الأرجنتين سابقًا والذى تربطه صلات وطيدة وطيبة مع وزير خارجيته وتحدث معه فى الموضوع موجهًا نظره إلى عدالة القضية العربية وضرورة تأييدها، وخاصة أن مصر كانت تتلقى أنباء تأييد الأرجنتين وشقيقاتها الدول اللاتينية فى أمريكا الجنوبية للمسائل العربية فى كثير من الابتهاج والتقدير، حيث إن الدول العربية ـ تقديرًا لذلك ـ انتهجت سياسة غاية فى الود إزاء مطالب أمريكا الجنوبية فى كل المؤتمرات الدولية، وختم الوزير المصرى المفوض حديثه راجيًا تضافر الجهود لمنع هذا التبادل السياسى، حتى ينفتح المجال لتوثيق العلاقات بين العرب والأرجنتين ، فوافق الوزير الأرجنتينى على وجهه نظر الوزير المصرى وقال أنه سيبذل جهده لدى حكومته لتأييد المطالب العربية(١٢٦).

جنوب إفريقيا : عندما قامت جنوب إفريقيا بالاعتراف بدولة إسرائيل قام القنصل المصرى بالكاب ببذل مساعيه لدى حكومة جنوب إفريقيا لكى تتراجع عن سياستها الموالية لليهود، ففى رسالة مؤرخة فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ يقول

فيها القنصل المصرى أنه تقابل مع سكرتير وزارة الخارجية المستر "فور سايث" وتحدث معه فى موضوع فلسطين، فذكر فورسايث أنه يأسف بشده لتعجل الحكومة السابقة بالاعتراف بدولة إسرائيل حيث قال " إنه أكبر خطأ ارتكبه رئيس الوزراء السابق " وهنا تدخل القنصل المصرى قائلاً إذا كان الأمر كذلك فمن الممكن إصلاح هذا الخطأ، فرد فورسايث " إنه ليس من اللائق تغيير هذه السياسة الآن لظروف عديدة " فتدخل القنصل المصرى ليطرح الحجج القوية التى تؤيد عدالة القضية العربية، ثم قام بلفت نظر " فورسايث" عن مشكلة الهنود التى ستعرض على هيئة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٤٨ محذرًا أن موقف البلاد العربية تجاه هذه المشكلة سيتوقف كثيرًا على موقف حكومة جنوب إفريقيا إزاء مشكلة فلسطين(١٢٧).

ويبدو أن الوزارة الجديدة فى جنوب إفريقيا كانت تشعر بالخطأ الذى ارتكبته الوزارة السابقة فى الاعتراف بدولة إسرائيل ، وهذا ما أكده سفير مصر فى الصين فى رسالته المؤرخة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨ والتى يقول فيها إنه تحدث مع أحد الوزراء المفوضين الصينيين الذى كان ممثلاً للصين فى جنوب إفريقيا والذى أوضح أن الشعور العام فى جميع أوساط جنوب إفريقيا كان ضد اليهود، وقد أدى ذلك إلى خذلان "سمطس" فى الانتخابات الأخيرة بسبب اعترافه بإسرائيل، وذكر أيضًا أن حكومة الاتحاد حاليا والتى يرأسها مستر " ميلان" تسعى إلى التخلص من اليهود وذلك بسبب احتكارهم لمناجم الماس، كما أن مستر "أريس لو" Mr. Eric Low ـ مندوب إفريقيا الجنوبية الحالى فى هيئة الأمم المتحدة معروف عنه بشدة كراهيته ومناوأته لليهود ، وبالتالى يمكن استمالته إلى جانب البلاد العربية فى الدفاع عن قضية فلسطين(١٢٨).

اليونان : فى حديث دار بين وزير الخارجية المصرية "أحمد خشبة" ووزير اليونان المفوض فى القاهرة فى مارس ١٩٤٩ قال فيه وزير اليونان إن حكومته مضطرة بحكم ظروفها أن تعترف بالأمر الواقع فى فلسطين "الأمر الذى كانت

تود لو لم تفعله، وأنها لم تشأ أن يصدر ذلك منها من قبل أن تشعر به الحكومة المصرية لتكون على علم قبل نشره " وقد أجابه وزير الخارجية المصرية بأن الحكومة المصرية تقدر الظروف التى أدت إلى هذا الاعتراف " وأن الحكومة اليونانية سوف ترى أن العلاقات المصرية - اليونانية لن تتأثر بهذا العارض القهر بالمفاجئ[١٢٩].

الهند : فى مذكرة من القنصل المصرى ببمباى عن المسألة الفلسطينية بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٩ يقول فيها إن إنجلترا أرسلت إلى حكومة الهند لكى تستعلم رأيها فى مسالة الاعتراف بدولة إسرائيل " إلا أن الرأى فى نيودلهى هو عدم التسرع فى نظر هذا الموضوع فى الوقت الحاضر"[١٣٠].

وفى مذكرة أخرى فى ٢٥ مايو ١٩٤٨ يقول فيها إن بعض الأحزاب فى الهند تقوم بحملة قوية لحمل الحكومة الهندية على عدم مساعدة البلاد العربية فى مسألة فلسطين على اعتقاد أنها مسألة إسلامية يهودية " وهم بذلك يهيئون الرأى العام لهذه الأفكار"[١٣١].

وعندما أرسلت حكومة إسرائيل رسميًا تطلب من الهند أن تعترف بها، رأى القنصل المصرى فى الهند أن يقوم بمساعيه لدى الحكومة الهندية لمنع اعترافها بدولة إسرائيل ، فقام بمقابلة سكرتير الخارجية الهندية مستر " منون" فى ٢٨ يوليو ١٩٤٨ وتحدث معه فى هذا الموضوع ، فذكر "منون" أن حكومة الهند لم تعترف بدولة إسرائيل، وأن عدم رد الخارجية الهندية على هذا الطلب فيه الكفاية ليفهم منه أن الهند لن تعترف بها " لأنه بمجرد الكتابة فيه - حسب العرض الدولى - يعتبر اعترافًا ما " ويعتقد القنصل المصرى أن وزارة الخارجية الهندية لن تعلن سياستها فى الوقت الحاضر بل إنها ترى الاكتفاء بما أدى به ممثلوها فى هيئة الأمم المتحدة"[١٣٢].

وفى رسالة أخرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٨ يؤكد فيها القنصل المصرى بالنيابة بالهند أن الحكومة الهندية قررت إرجاء البحث فى موضوع الاعتراف بدولة

إسرائيل ، ويحذر القنصل المصرى بالنيابة من موقف سوريا فى الأمم المتحدة بشأن مسألة "حيدراباد" وتأييدها لباكستان ضد الهند بأن ذلك سيؤدى إلى تحول الرأى العام الهندى ضد العرب ، بل قد ينجح اليهود فى إقناع الحكومة الهندية بالاعتراف بدولتهم فى فلسطين ، بل ضد قضايا العرب فى المستقبل " حيث إن الهند تعتبر مسألة حيدر اباد مسألة وطنية لا تتصل إلا بتوحيد الهند التى جزأها الاستعمار"(١٣٣).

باكستان : لم تعترف بدولة إسرائيل ، كما أنها تساند وجهة النظر العربية بكل قوة ولم تفوت مناسبة إلا وأظهرت تأييدها للقضية العربية ، فعندما تقرر عقد مؤتمر دلهى فى يناير ١٩٤٩ اقترح وزير خارجية باكستان بحث قضية فلسطين فى هذا المؤتمر(١٤٣).

أفغانستان: لم تعترف بدولة إسرائيل ، بل أنها اعترفت بحكومة عموم فلسطين التى أعلنتها مصر فى غزة الفلسطينية(١٥٣).

ومن العرض السابق يتضح أن الدبلوماسية المصرية لعبت دورًا مهمًا فى خدمة القضية الفلسطينية أثناء حرب ١٩٤٨ على الرغم أن فرقعة السلاح كانت أعلى صوتًا وأشد أثرًا خلال تلك الفترة، فقد قام ممثلو مصر فى الخارج بجهود مضنية من أجل منع وصول أية إمدادات عسكرية إلى يهود فلسطين، فكانت الرسائل والبرقيات تنهال على وزارتى الخارجية والدفاع المصرية من كل صوب وحدب، تحمل الكثير من المعلومات العسكرية، والتى يتبين منها عظم المساعدات الخارجية التى كانت تفد إلى اليهود. والتى يتبين منها أيضًا الدور الدبلوماسى العظيم الذى لعبته الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج، فى منع وصول تلك المساعدات، وذلك تدعيمًا للموقف العسكرى للجيوش العربية فى فلسطين.

ولا شك أن هذه المساعدات الخارجية كانت عاملاً رئيسيًا فى انتصار اليهود على الجيوش العربية، حيث أصبح ميزان القوة العسكرية لصالح اليهود وخاصة بعد فرض الهدنة الأولى فى يونية ١٩٤٨ فى الوقت الذى كانت تعانى فيه

الجيوش العربية من سوء التنظيم والتخطيط، حيث لم يوجد لديها قيادة موحدة أو خطة مشتركة تحارب على أساسها.

وعندما قرر مجلس الأمن وقف القتال فى فلسطين ، كان من رأى وزير الخارجية المصرية عدم الموافقة على هذا القرار ، على اعتبار أن فرض الهدنة سيعطى الفرصة لليهود فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة فى تقوية مركزهم العسكرى فى فلسطين ، وهذا ما حدث بالفعل حيث كانت الهدنة التى فرضها مجلس الأمن فى ١١ يونية ١٩٤٨ - والتى تقرر امتدادها بعد ذلك، نقطة تحول خطيرة فى أحداث الحرب لصالح اليهود. مما يعد ذلك دليلاً على بعد نظر الخارجية المصرية فى ذاك الوقت.

ولم تكن جهود الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين خلال الحرب، قاصرة على إرسال المعلومات العسكرية من قبل ممثلى مصر فى الخارج بشأن المساعدات الخارجية لليهود، بل كانت لجهود القنصلية المصرية بالقدس الفضل الكبير فى نقل الأحداث التى كانت تقع فى فلسطين من حين لآخر، فرسمت بذلك صورة كاملة عن الأوضاع العسكرية فى فلسطين، مما جعل لهذه الصورة قيمة ووزنًا كبيرين لدى المسئولين عند تقديرهم للأمور. فعلى سبيل المثال فقد كانت رسائل القنصلية المصرية فى القدس التى بينت حقيقة الموقف العسكرى العربى هناك وتخاذل الجيش الأردنى، لها الفضل فى اتجاه الحكومة المصرية نحو التفاوض مع الجانب الإسرائيلى، وخاصة بعد تأكد الحكومة المصرية أن الأوضاع العسكرية لم تكن تسير فى مصلحة العرب.

كما قامت القنصلية المصرية بالقدس بجهد عظيم من الوجهة الإنسانية أثناء الحرب، وذلك من خلال تحسين أحوال المشردين العرب الفلسطينيين، فقد كان القنصل المصرى يتنقل من مكان لآخر لينتقى أحسن الأماكن التى يمكن أن تصلح لإقامة هؤلاء المشردين، ويقابل مسئولى الأمم المتحدة من أجل أن يتخذوا

الإجراءات السريعة التى تكفل تحسين حالتهم ، كما تابع عملية توزيع المساعدات الإنسانية التى كانت تفد إليهم ، فيقدم العديد من الاقتراحات والآراء من أجل ضمان تحقيق عدالة توزيع تلك المساعدات عليهم.

وعندما وافقت الحكومة المصرية على الدخول فى مفاوضات نهائية مع إسرائيل ، كان شرطها أن تكون تلك المفاوضات عن طريق الأمم المتحدة وأن تكون مفاوضات عسكرية محضة، ليس اعترافًا منها بدولة إسرائيل. وقامت الخارجية المصرية بدور عظيم خلال مفاوضات رودس، فعندما تعطلت المفاوضات أكثر من مرة بسبب التعنت الإسرائيلى ، كانت الخارجية المصرية تقوم باتصالاتها مع الجانب الأمريكى لكى يقوم بدوره فى الضغط على إسرائيل، فتعددت المقابلات بين وزير الخارجية المصرية والسفير الأمريكى فى القاهرة، وكذلك مقابلات " محمود فوزى " مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة مع المسئولين الأمريكيين، مما كان لهذه الاتصالات الدور الإيجابى فى نجاح المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية، والتى انتهت بتوقيع اتفاقية رودس ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

كما واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها فى الدفاع عن قضية فلسطين ، من خلال المساعى الدبلوماسية التى بذلها ممثلو مصر فى الخارج من أجل إقناع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة بعدم الاعتراف بدولة إسرائيل، ومنع انضمامها للهيئة، وقد كان لبعض هذه الدول الدور المشرف فى موقفها ـ خاصة أثناء الحرب ـ والتى رفضت الاعتراف بإسرائيل. ومن بين هذه الدول أفغانستان وباكستان والهند وتركيا واليونان بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يمارسون ضغوطهما على باقى الدول من أجل الاعتراف بإسرائيل والموافقة على انضمامها لهيئة الأمم المتحدة.

الهوامش

(1) Morris-Benny, The Birth of The Palestinian Refugee Problem, 1947-1949 (New York, Cambridge University Press, 1989). P. 7.

(٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٣٢١ ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ١سرى، محفوظات الإدارة العامة ، جامعة الدول العربية ـ فلسطين، من رونالد كامبل إلى أحمد خشبة "عاجل" يف ١٩٤٨/٥/١٦.

(٣) نفس المصدر، محفظة ١٣٣٠ ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ٢ سرى، مذكرة عن حادث الاعتداء على مطار رامات دافيد، فى سبتمبر ١٩٤٨.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر، ترجمة خطاب من السفارة البريطانية بالقاهرة إلى وزير الخارجية ، د. ت.

(٧) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣ ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٨ سرى، من السكرتير العام "تريجفيلى" إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٥/٢٣.

(٨) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨ ملف ٤ سرى، مقابلات وزير الخارجية أحمد خشبة مع السفير البريطانى بالقاهرة، ١٩٤٨/٥/٢٤.

(٩) نفس المصدر.

(١٠) نفس المصدر.

(١١) نفس المصدر.

(١٢) نفس المصدر، حديث بين أحمد خشبة وسفير أمريكا فى القاهرة ١٩٤٨/٥/٢٤.

(١٣) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧ ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ سرى، فلسطين ـ المجهودات التى تبذل للمحافظة على فلسطين دولة عربية موحدة، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٦/٦.

(١٤) نفس المصدر، محفظة ١٥٨٣ ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٨ سرى، مذكرة من المفوضية اللبنانية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية ١٩٤٨/٦/٥.

(١٥) نفس المصدر، مذكرة من المفوضية السورية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٦/٧.

(١٦) نفس المصدر، مذكرة من المفوضية اللبنانية بعمان إلى الخارجية المصرية ١٩٤٨/٦/٧.

(١٧) نفس المصدر، محفظة ١٢٣١ ملف ٥/٤٨/١٤٠/٥/ جـ ١سرى، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٦/٨.

(١٨) نفس المصدر، من الخارجية العراقية إلى المفوضية المصرية ببغداد، فى ١٠حزيران ١٩٤٨.

(١٩) نفس المصدر، مذكرة أرسلتها الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية ١٩٤٨/١/٢٧.

(٢٠) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٨ ملف ٤ مقابلات أحمد خشبة مع السفير البريطانى، تحريراً فى ١٩٤٨/٧/٣.

(٢١) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٢سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببغداد إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٧/٢٣.

(٢٢) رضا أحمد شحاتة، تطورات واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦ القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥) ص ١١٧.

(٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ٢سرى، من المفوضية العراقية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية ، ١٩٤٨/٧/٢.

(٢٤) نفس المصدر، من القائم بأعمال القنصلية المصرية بالنيابة بالقدس إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٨/٧.

(٢٥) نفس المصدر ، محفظة ١٢٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠/٥/ جـ ١سرى، من وكيل الخارجية إلى وكيل الدفاع الوطنى، فى ١٩٤٨/٦/٥.

(٢٦) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية إلى وكيل الدفاع "سرى جداً" مايو ١٩٤٨.

(٢٧) نفس المصدر، محفظة ١٢٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ٢سرى، من وكيل الخارجية إلى القائم باعمال السفارة المصرية بلندن "سرى جداً" د. ت.

(٢٨) نفس المصدر، محفظة ١٢٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ١ سرى، من وزير الدفاع إلى وزير الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٥/٢٩.

(٢٩) نفس المصدر، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية " بدون توقيع" فى ١٩٤٨/٥/٢٩

(٣٠) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية، ١٩٤٨/٧/٤.

(٣١) نفس المصدر، من وكيل الداخلية ، ١٩٤٨/٧/١٤.

(٣٢) نفس المصدر، محفظة ١٣٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ٢ سرى، من وكيل الدفاع إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٧/٢٩.

(٣٣) نفس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل الدفاع "سرى" يوليو ١٩٤٨.

(٣٤) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى ، من وكيل الخارجية إلى مندوب مصر لدى الهيئة، أغسطس ١٩٤٨.

(٣٥) نفس المصدر، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، أغسطس ١٩٤٨.

(٣٦) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٢/٩/٤٠/٣٧ سرى، مذكرة من الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية ، ٣٠ مايو ١٩٤٨ .

(٣٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى، من القائم بأعمال المفوضية المصرية ببلجراد بالنيابة إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/٨/١٦.

(٣٨) نفس المصدر، محفظة ١٣٣١، ملف١٤٠/٤٨/٥/ جـ١ سرى، من الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية د. ت.

(٣٩) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من سفير مصر بواشنطن إلى وزير الخارجية بالنيابة، فى ١٩٤٨/١٠/٢٨ .

(٤٠) نفس المصدر ، محفظة١٣٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ١ سرى، من وزير إيطاليا المفوض إلى الخارجية المصرية، فى ١٩٤٨/٦/١٠.

(٤١) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى روما إلى الخارجية المصرية "عاجل جداً وسرى" ١٩٤٨/٦/١٧.

(٤٢) نفس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة الدفاع والداخلية "سرى جداً" د. ت.

(٤٣) نفس المصدر، محفظة ١٣٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ٢ سرى، من وزير مصر المفوض فى روما إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" فى ١٩٤٨/٧/٢٢.

(٤٤) نفس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل الدفاع "سرى جداً" فى يوليو ١٩٤٨.

(٤٥) نفس المصدر، من مندوب وسيط الأمم المتحدة إلى الحكومة المصرية ، ١٩٤٨/٧/٣١.

(٤٦) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٨/٢٢.

(٤٧) نفس المصدر، محفظة ١٣٣٠ ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ٢ سرى، برقية من وزير مصر المفوض فى روما إلى الخارجية المصرية، رقم ٩٧/٧٨١، فى ١٩٤٨/٨/٣٠.

(٤٨) نفس المصدر، محفظة ١٢٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ ١سرى، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية "سرى جدًا" فى ١٩٤٨/٦/١٤.

(٤٩) نفس المصدر، محفظة ١٢٣٠ ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ٢ سرى ، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية "سرى" يوليو ١٩٤٨.

(٥٠) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٢ سرى، من القنصل المصرى بمرسيليا إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/٨/٤.

(٥١) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٤، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٥ سرى ، من مدير المخابرات الحربية المصرية إلى الخارجية المصرية "سرى جدًا" فى ١٩٤٨/٨/١.

(٥٢) نفس المصدر ، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ٢ سرى ، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بصوفيا إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/٦/١٨.

(٥٣) نفس المصدر ، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى ، من القائم بأعمال المفوضية المصرية فى فيننا إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/١٠/٩.

(٥٤) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ سرى، محفوظات الإدارة العامة، أحداث فلسطين السياسية، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببراج إلى الخارجية المصرية " سرى جدًا" فى ١٩٤٩/١/٣.

(٥٥) نفس المصدر، محفظة ٦٧٨ ملف ١٧/٤٨/١٤٠ سرى ، المنظمات الصهيونية ونشاطها فى الخارج، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة ببراج إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٩/٢/٨.

(٥٦) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من القائم بأعمال المفوضية المصرية ببراج إلى الخارجية المصرية "سرى " فى ١٩٤٨/١٠/٢٢.

(٥٧) نفس المصدر.

(٥٨) نفس المصدر محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ٥ سرى، من وكيل الخارجية إلى وكيل الدفاع «سرى» فى ١٢ يوليو ١٩٤٨.

(٥٩) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بصوفيا إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٨/١٠/٢٢.

(٦٠) نفس المصدر، من القائم بالأعمال المصرى فى صوفيا إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/١١/٢٧.

(٦١) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ جت سرى ، من وكيل الخارجية إلى القائم بالأعمال المصرى بصوفيا "سرى" ١٩٤٨/١٢/٢٩.

(٦٢) نفس المصدر ، محفظة١٤٦٧ ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ٥ سرى ، من وكيل الخارجية إلى القائم بالأعمال المصرى فى بوخارست "سرى" ١٩٤٨/١١/١٤.

(٦٣) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ سرى ، من وكيل الخارجية إلى القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بوخارست "سرى" فى ١٩٤٨/١٢/٢١.

(٦٤) نفس المصدر، مذكرة من الخارجية المصرية إلى وزارة الحربية والبحرية "سرى" فبراير ١٩٤٩.

(٦٥) نفس المصدر ، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى بلجراد إلى الخارجية المصرية "سرى ١٩/١٢/١٧.

(٦٦) نفس المصدر، محفظة ١٣٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ١ سرى ، من القائم بالأعمال المصرى فى بودابست إلى الخارجية المصرية "سرى" فى ١٩٤٨/٦/١٢.

(٦٧) نفس المصدر ، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية ، يونية ١٩٤٨.

(٦٨) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ سرى ، من وزير مصر المفوض فى برن إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٩/١/٢٧.

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥سرى ، من سفير مصر بأنقرة إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/١١/١.

(٧٠) نفس المصدر ، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى ، من وكيل الخارجية المصرية إلى وكيل الداخلية "سرى" ١٩٤٨/٧/١٤.

(٧١) نفس المصدر، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى ، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية " سرى" ١٩٤٨/١١/٢٠.

(٧٢) نفس المصدر.

(٧٣) نفس المصدر، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية " سرى "١٩٤٨/١٢/١.

(٧٤) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٦ سرى ، من سفير مصر بالصين إلى الخارجية المصرية "سرى وعاجل ١٩٤٨/١٢/١٢.

(٧٥) نفس المصدر ، من سفير مصر بالصين إلى الخارجية المصرية "سرى وعاجل" ١٩٤٩/١/١٢.

(٧٦) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٧ ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ٢ سرى ، من القنصل المصرى بالنيابة ببمباى إلى الخارجية المصرية "سرى جدًا" د. ت.

(٧٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ سرى ، من الرقيب العام بمصلحة الرقابة المصرية إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٩/٢/٢١.

(٧٨) نفس المصدر، من سفير مصر بواشنطن إلى الخارجية المصرية «سر» ١٩٤٨/١٢/٤ .

(٧٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٧٨ ملف ١٧/٤٨/١٤٠ سرى، من وكيل الخارجية إلى الأمين العام للجامعة العربية "سرى" ١٩٤٩/١/١٨.

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٨، ملف رقم ٤ سرى ، مقابلات أحمد خشبة مع وزير إثيوبيا المفوض فى القاهرة «سرى» فى ١٩٤٨/٧/١٩ .

(٨١) نفس المصدر ، محفظة ١٣٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ٢ سرى من قنصل مصر بالكاب إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٨/٨/١٠.

(٨٢) نفس المصدر ، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٥ سرى ، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٨/٨/٢٨.

(٨٣) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٦سرى ، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصرية «سرى» فى ١٩٤٩/٢/٨ .

(٨٤) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٢ سرى، من الوزير المفوض المصرى فى روما إلى الخارجية المصرية «سرى» فى ١٩٤٨/٧/٢١.

(٨٥) نفس المصدر، من وكيل الخارجية إلى وكيل الداخلية «سرى» فى ١٩٤٨/٧/٢٩ .

(٨٦) نفس المصدر، محفظة ٣٩٥، ملف ٢٩/٤٨/١٤٠ سرى، الإجراءات التى تتخذها الحكومات العربية ضد اليهود بمناسبة حرب فلسطين، مذكرة من الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٩/١/١١.

(٨٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٦، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٦ سرى، من القنصل المصرى بمرسيليا إلى الخارجية المصرية «سرى» ١٩٤٩/١/١٤.

(٨٨) محمد حسنين هيكل ، أزمة العروش صدمة الجيوش، يوميات حرب فلسطين ١٩٤٨، ط٤ (القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٢) جـ ٢، ص ٢٣، ٣٦، ٣٧.

(٨٩) المرجع السابق ، ص ٣٧.

(٩٠) المرجع السابق.

(٩١) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٣٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ٢ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى جدا" ٣٠ يونية ١٩٤٨.

(٩٢) نفس المصدر ، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية " سرى جدًا" ٥ أغسطس ١٩٤٨.

(٩٣) محمد حسنين هيكل ، أزمة العروش صدمة الجيوش، ص ٤١ .

(٩٤) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٩٥) المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٩٦) الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠سرى، برقية من السكرتير العام بالنيابة للأمم المتحدة إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٨/٣.

(٩٧) نفس المصدر ، من السفير البريطانى بالقاهرة "شايمان أندروز" إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٨/١٣.

(٩٨) نفس المصدر ، محفظة ١٣٣٠، ملف ٥/٤٨/١٤٠ جـ٢ سرى ، من الأمين العام للجامعة العربية إلى وزير الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٨/٢٢.

(٩٩) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠ سرى ، مذكرة أعدتها الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية ، فى ١٩٤٨/٨/١٥.

(١٠٠) نفس المصدر، محفظة١٤٨٠ ملف ٩/٤٠/٣٧جـ ٣ سرى، من القنصل المصرى بالقدس إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٨/٨//٢٩.

(١٠١) نفس المصدر.

(١٠٢) نفس المصدر.

(١٠٣) نفس المصدر.

(١٠٤) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٧. ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠ سرى ، من وزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية "سرى" ١٩٤٨/١١/١٩.

(١٠٥) نفس المصدر.

(١٠٦) نفس المصدر ، محفظة ٢٥٥، ملف بدون رقم ، برقية رقم ٣٧/٥٤ من محمود فهمى النقراشى، فى ١٩٤٨/١١/١٤.

(١٠٧) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ص ٢٧٥، ٢٧٦.

(١٠٨) المرجع السابق، ص ٢٩١.

(١٠٩) المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(١١٠) رضا أحمد شحاته، مرجع سابق، ١٢٨.

(١١١) المرجع السابق ، ص ١٢٩.

(١١٢) المرجع السابق ، ص ١٣٣، ١٣٤.

(١١٣) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(١١٤) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(١١٥) المرجع السابق، ص ١٤٣، ١٤٤.

(١١٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٥٥، بدون رقم ملف، برقية من سفير مصر بواشنطن بدون رقم، ١٩٤٨/٩/١٨.

(١١٧) نفس المصدر ، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى ، من وزير مصر المفوض فى موسكو إلى الخارجية المصرى ، سرى، ١٩٤٨/٩/١٣.

(١١٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ١ سرى، من وزير مصر المفوض فى لاهاى إلى الخارجية المصرية ، سرى جداً، ١٩٤٨/٥/٢٥.

(١١٩) نفس المصدر، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى، من القائم بالأعمال المصرى فى فرسوفيا إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/٦/٢٨.

(١٢٠) نفس المصدر ، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٢ سر ، من القائم بالأعمال المصرى فى فرسوفيا على الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/٨/٤.

(١٢١) نفس المصدر، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٢ سرى ، من القائم بالأعمال المصرى فى بودابست إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/٧/١١.

(١٢٢) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية، سرى ، فى ١٩٤٨/٨/٢٨.

(١٢٣) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٧، ملف١٤٢/١١٣٩/١ جـ ١٠ سرى ، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/١٠/١٤.

(١٢٤) نفس المصدر ، محفظة ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ٢ سرى، من القائم بالأعمال المصرى بالنيابة فى ريودى جانيرو إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/٧/١٥.

(١٢٥) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧/ جـ ٥ سرى، من وزير مصر المفوض فى بونس إيرس إلى الخارجية المصرية "سرى جداً" ١٩٤٨/٩/٣.

(١٢٦) نفس المصدر ، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠ سرى، من وزير مصر المفوض فى استوكهلم إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/١٢/١٧.

(١٢٧) نفس المصدر، محفظة ١٤٨٠، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من القنصل المصرى بالكاب إلى الخارجية المصر ، سرى، ١٩٤٨/٨/٢٨.

(١٢٨) نفس المصدر، من سفير مصر بالصين إلى الخارجية المصرية ، سرى ١٩٤٨/١٠/٢٦.

(١٢٩) نفس المصدر، محفظة ٢٥٨، ملف ٤ سرى . مقابلة أحمد خشبة مع وزير اليونان المفوض فى مصر، سرى ١٩٤٨/٣/١٠.

(١٣٠) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٩ سر ، مذكرة من القنصل المصرى ببمباى إلى الخارجية المصرية، سرى، ٢١ مايو ١٩٤٨.

(١٣١) نفس المصدر، مذكرة من القنصل المصرى ببمباى إلى الخارجية المصرية، سرى، ١٩٤٨/٥/٢٥.

(١٣٢) نفس المصدر ، محفظة ، ١٤٨٠ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى من القنصل المصرى ببمباى إلى الخارجية المصرية ، سرى ، ١٩٤٨/٨/٣.

(١٣٣) نفس المصدر، ملف ٩/٤٠/٣٧ جـ ٤ سرى، من القنصل المصرى بالنيابة ببمباى إلى الخارجية المصرية ، سرى ١٩٤٨/٨/٢٢.

(١٣٤) نفس المصدر، محفظة ١٥٦٧، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ١٠ سرى، من المفوضية العراقية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية "سرى" ١٩٤٩/١/١٦.

(١٣٥) نفس المصدر، ١٤٦٧، ملف ٩/٤٠/٣٧جـ ٥ سرى، مذكرة وضعتها الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية "سرى" اكتوبر ١٩٤٨.

الخاتمة

لا شك أن دراسة جهود مصر الدبلوماسية تجاه قضية فلسطين فى الفترة من عام ١٩٣٧ حتى ١٩٤٩ قد أعطت معلومات وفيرة عن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة ، على الرغم من وقوع مصر تحت وطأة الاحتلال البريطانى.

فمنذ إعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢ وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ لم يكن لمصر سياسة خارجية مستقلة، حيث كانت سياستها الخارجية تقودها بريطانيا ، كما لم يكن هناك موقف رسمى مصرى تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ولعل ذلك يرجع إلى انشغال حكومات مصر خلال تلك الفترة بقضيتها الوطنية ، والمفاوضات المصرية – البريطانية التى كانت تدار بشأنها من حين لآخر.

ولا يعنى ذلك أنه لم يكن لمصر أى دور لصالح القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ بل كان لها دور شعبى لا يقل أهمية عن الدور الرسمى ، وظهر هذا جليًا فى تضامن الشعب المصرى بمختلف فئاته مع عرب فلسطين فى نضالهم ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية، وذلك عن طريق قيام المظاهرات وحضور المؤتمرات والاجتماعات التى عقدت خلال تلك الفترة ، للدفاع عن عروبة فلسطين ومقدساتها الدينية.

ومع انطلاق الثورة الفلسطينية فى إبريل ١٩٣٦ والتى استمرت قرابة ثلاث سنوات، بدأت الجهود المصرية للدفاع عن عروبة فلسطين تأخذ شكلاً رسميًا، على يد حزب الأغلبية - الوفد - بزعامة مصطفى النحاس مدفوعة بذلك بعدة عوامل لكى تقوم بهذا الدور ومن بين تلك العوامل :

١- الثورة الفلسطينية التى لفتت أنظار العالم العربى عامة ومصر خاصة، عما يجرى فى فلسطين من أعمال وحشية ترتكب ضد العرب الفلسطينيين،

وبالتالى لم تستطع أية حكومة عربية أو شعب عربى أن يقف مكتوف الأيدى إزاء تلك الأعمال الوحشية.

٢ - تولى حزب الوفد الحكم فى مصر ، قد ساعد إلى حد كبير فى اتخاذ مصر موقفًا أكثر إيجابية عن ذى قبل تجاه القضية الفلسطينية ، حيث تحول الاهتمام المصرى تجاه القضية من الاهتمام الشعبى إلى الاهتمام الرسمى ، وقد ساعد على هذا التحول تدخل بعض الحكومات العربية . كالسعودية والعراق وشرق الأردن . فى التوسط لإنهاء الثورة الفلسطينية ، فأدركت الحكومة المصرية برياسة النحاس أن موقف مصر يجب ألا يكون أقل من مواقف الحكومات العربية الأخرى فى الدفاع عن عرب فلسطين.

٣ - شعور الشعوب العربية من بينها مصر بالمحنة المشتركة بالاستعمار والقتال ضده أدى إلى إدراكها بأنه لا سبيل فى الخلاص من هذه المحنة سوى الاتحاد بين العرب وإحياء القومية العربية والعمل على إزالة الخلافات العربية، وبالتالى شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تقاربًا عربيًا ملحوظًا نما بعد ذلك فى فترة الأربعينيات، فعادت فكرة القومية العربية تظهر من جديد فى الفكر السياسى المصرى ، وما كان موقف مصر المساند لعرب فلسطين إلا دليلاً ساطعًا على تأصل الفكرة القومية العربية لدى السياسيين المصريين فى ذاك الوقت.

٤ - شعور مصر بخطورة الصهيونية على أمنها القومى، وأن هذا الخطر الصهيونى لا يقل بحال من الأحوال عن خطر الاستعمار، قد دفع مصر لكى تتخذ موقفًا فعالاً تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من أواصر الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا والتى صيغت فى معاهدة ١٩٣٦ .

تلك أهم العوامل التى دفعت الحكومة المصرية لكى تقوم بجهودها من أجل الدفاع عن عرب فلسطين فى الفترة من ١٩٣٧ وحتى نهاية الحرب العربية . الإسرائيلية عام ١٩٤٩ تلك الفترة التى شهدت أحداثًا مثيرة بشأن القضية الفلسطينية، تعاملت معها الحكومات المصرية دبلوماسيًا بكل ما لديها من وسائل

مادية وبشرية بمنتهى الوعى والنضج الذى تمتعت به الدبلوماسية المصرية فى ذاك الوقت المبكر.

وخلاصة القول فإن دراسة الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين منذ عام وحتى عام قد تمخض عنها عدد من النتائج المهمة وهى :

أولاً — لقد شهدت هذه الفترة والتى استمرت نحو ١٢ عامًا ، تولى أحزاب الأقلية الحكم فى مصر قرابة ثمانى سنوات بينما تولى حزب الأغلبية —الوفد — الحكم نحو أربع سنوات فقط ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان لحكومة الأغلبية بصماتها الواضحة لصالح القضية الفلسطينية، والتى تجلت فى إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ولا يعنى ذلك أن حكومات الأقلية لم يكن لها بصماتها هى الأخرى لصالح القضية الفلسطينية فالعكس صحيح، فقد استطاعت حكومة " محمد محمود" أن تقوم بدور فعال فى إفشال مشروع التقسيم الذى أوصت به لجنة بيل الإنجليزية عام١٩٣٧ وتأجيل هذا المشروع عشر سنوات كاملة، كما تمكنت حكومة " النقراشى " بجهود عظيمة، حيث رفضت مشروع التقسيم الذى أوصت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وكذلك قرارها باشتراك مصر فى حرب فلسطين ١٩٤٨ بغض النظر عن نتيجة هذه الحرب.

ثانيًا — لقد تميزت السياسة المصرية المؤيدة لعروبة فلسطين خلال تلك الفترة بالثبات، رغم تغير الوزارة المصرية أكثر من مرة والتى مثلتها الأغلبية تارة والأقلية تارة أخرى، مما يؤكد أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية كانت تسير فى خط مستقيم، على الرغم من الصعوبات التى واجهتها والتى من بينها طبيعة العلاقات المصرية ـ البريطانية خلال تلك الفترة، والتى كان من الممكن أن تؤثر على الموقف المصرى المدعم لعرب فلسطين.

ثالثًا — أن الجهود الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، قد انطلقت من عدة ركائز أساسية ، ففى البداية تمثلت فى ضرورة إعلان استقلال

فلسطين وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا تضمن فيها الأقلية اليهودية حقوقًا معقولة يقرها الدستور، وذلك إسوة بباقى الدول العربية الأخرى التى كانت خاضعة تحت وطأة الاحتلال الأجنبى، واستمرت الجهود الدبلوماسية المصرية ترتكز على هذه الركائز الأساسية أثناء عرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة ، مع إضافة رفض أى مشروع يرمى إلى تقسيم فلسطين وذلك للحفاظ على وحدتها فعندما صدر قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين قادت مصر البلاد العربية لمنع تنفيذ هذا القرار، حتى تحقق لها ما أرادت ، حيث أيقنت هيئة الأمم المتحدة استحالة تنفيذ التقسيم بالقوة ، فانتقلت الكرة بعد ذلك إلى الجيوش العربية التى دخلت فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ لتقوم بدورها هى الأخرى لنصرة فلسطين، وتبدأ أول حرب عربية ـ إسرائيلية فى تاريخ الصراع العربى ـ الإسرائيلى غيرت نتائجها بلا شك خريطة منطقة الشرق الأوسط.

رابعًا ـ لم تكن جهود الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة تسير فى اتجاه واحد، بل سارت فى عدة اتجاهات أولها اتجاه لم شمل الفرق المتناحرة بين أبناء الشعب الفلسطينى وثانيها محاولة لم شمل وترتيب البيت العربى حتى يكون له الرأى المؤثر على الصعيد العالمى أو الدولى ، والاتجاه الأخير ركز جهوده نحو لفت أنظار العالم وإقناعه بعدالة القضية الفلسطينية ، وضرورة حصول الشعب الفلسطينى على أرضه طبقًا للمواثيق والعهود الدولية. والجدير بالذكر أن هذه الجهود قد أتت بثمارها فى لفت أنظار العالم تجاه القضية الفلسطينية ، رغم الصعوبات التى واجهتها خلال تلك الفترة.

خامسًا ـ وضح من خلال تلك الدراسة أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية كانت تتمتع بقسط كبير من الحرية بعد توقيع معاهدة وقد ظهر ذلك جليًا فى موقف مصر الرسمى المساند للقضية

الفلسطينية فى كافة المناسبات التى تم فيها مناقشة تلك القضية.

سادسًا – يعتبر عام ١٩٣٦ بداية الجهود الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الرسمى بعد أن كانت قبل هذا العام لا تتعدى المستوى الشعبى بحال من الأحوال ، كما يعتبر عام ١٩٣٧ والذى شهد عرض القضية الفلسطينية على عصبة الأمم بداية الجهود الدبلوماسية المصرية العلنية حيث وقف وزير الخارجية المصرية "واصف غالى" فى العصبة يدافع عن عروبة فلسطين ، بعد أن كانت هذه الجهود قبل هذا العام قاصرة على المباحثات السرية الثنائية مع بريطانيا. كما يعتبر عام ١٩٤٧ والذى شهد عرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة ، بداية الدبلوماسية المصرية الشاملة ، حيث شهد هذا العام تحركًا دبلوماسيًا ١٥ مصريًا واسع النطاق فى الدفاع عن فلسطين، فقد نشطت الدبلوماسية المصرية على نطاق دولى كبير لتدعيم وجهة النظر العربية ، بعد أن كان نشاطها قاصرًا على اتصالاتها مع عدد محدود من الدول المهتمة بالقضية الفلسطينية ، مثل اتصالاتها مع بريطانيا وأمريكا ومداولاتها مع الدول العربية بشأن فلسطين ، ولعل التحرك الدبلوماسى الواسع فى هذا العام يرجع إلى ظروف عرض القضية المصرية هى الأخرى على هيئة الأمم المتحدة فى ذات الوقت ، حيث صارت جهود الدبلوماسيين المصريين فى خطين متوازيين من أجل تأييد وجهة النظر المصرية والفلسطينية ، وبالتالى يعتبر عام ١٩٤٧ بداية الدبلوماسية المصرية الشاملة.

حيث شهد هذا العام تحركًا دبلوماسيًا واسع النطاق فى الدفاع عن فلسطين، فقد نشطت الدبلوماسية المصرية على نطاق دولى كبير لتدعيم وجهة النظر العربية، بعد أن كان نشاطها قاصرًا على اتصالاتها مع عدد محدود من الدول المهتمة بالقضية الفلسطينية، ولعل التحرك الدبلوماسى الواسع فى هذا العام يرجع إلى ظروف عرض القضية المصرية هى الأخرى على هيئة الأمم المتحدة فى ذات الوقت، حيث صارت جهود الدبلوماسيين المصريين فى خطين متوازيين من

أجل تأييد وجهة النظر المصرية والفلسطينية، وبالتالى يعتبر عام ١٩٤٧ لبداية الدبلوماسية المصرية.

سابعًا – لقد تميزت الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة بالمرونة ، وقد ظهر ذلك جليًا فى اتصالات الدبلوماسيين المصريين مع ممثلى دول العالم وحكوماتهم ، وكذلك فى اتصالاتهم مع الجانب اليهودى. حيث أبدت الدبلوماسية المصرية استعدادها لمناقشة أى مشروع يرمى إلى حل القضية الفلسطينية حلاً يحفظ فى النهاية لفلسطين وحدتها وعروبتها.

ثامنًا – مما يحسب للدبلوماسية المصرية فى تلك الفترة اختيارها لممثلين مصريين على أعلى مستوى من الكفاءة للدفاع عن القضية الفلسطينية ، وإعطائهم الحرية الكاملة فى إبداء الرأى وتقديم الاقتراحات ووضع الخطط ووسائل تنفيذها ، مما كان لذلك أعظم الأثر فى تدعيم وجهة النظر العربية على المستوى العالمى.

تاسعًا – كان من ثمار جهود الدبلوماسية المصرية خلال تلك الفترة أنها كشفت عن مدى التوافق بين السياسة البريطانية ونظيرتها الأمريكية فى مساندة الحركة الصهيونية، كما أظهرت تلك الدراسة الدور العظيم الذى لعبته الدبلوماسية المصرية فى مقاومة هذا التوافق من خلال دورها فى تنشيط الدعاية العربية داخل هاتين الدولتين لإقناع الرأى العام فيهما بعدالة القضية الفلسطينية.

عاشرًا – ومما يؤخذ على الدبلوماسية المصرية خلال تلك الفترة ، عدم تفهمها لطبيعة الموقف الدولى ، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانقسام العالم إلى كتلتين شرقية يتزعمها الاتحاد السوفيتى وغربية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها لم تستغل هذه الظروف الدولية كما يجب فى خدمة القضية الفلسطينية ، فبالنسبة للولايات المتحدة فعلى الرغم من وجود العديد من الدلائل والوقائع التى تبين تحيزها للصهيونية إلا أن الدبلوماسية المصرية ظلت متوهمة حتى عام

١٩٤٧ بأن الحكومة الأمريكية ما زالت تبحث القضية. أما الاتحاد السوفيتى فلم يكن للعرب أية علاقات طيبة معه وذلك خوفًا من تأثره بالخطر الشيوعى.

الحادى عشر : يؤخذ على القيادة الفلسطينية تشددها فى مطالبها القومية، على الرغم من وجود اليهود كعنصر له وزنه وخاصة بعد انتهاء الحرب الثانية، كما يؤخذ عليهم أيضًا انقسامهم وخلافاتهم المستمرة حول معالجة بعض الأمور السياسية، وحول أحقية من سيمثل عرب فلسطين، وظهر ذلك جليًا أثناء مباحثات الوحدة العربية التى قادتها حكومة الوفد فى بداية الأربعينيات.

الثانى عشر: وقد أظهرت الدراسة مواقف العديد من دول العالم تجاه القضية الفلسطينية ، وخاصة فى الفترة التى نوقشت فيها القضية من خلال الأمم المتحدة ، حيث لم يؤيد وجهة النظر العربية بخلاف الدول العربية سوى بعض الدول الإسلامية والأجنبية ومن بينها إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا والهند واليونان وكوبا. بينما كان الموقف البريطانى متحيزًا إلى درجة كبيرة مع الجانب اليهودى، حيث ظلت تساند الصهيونية طيلة هذه الفترة وتعمل جاهدة فى بناء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. وإذا كانت قد أظهرت نوعًا من الاعتدال فى بعض الأوقات إلا أن ذلك كان بدافع الظروف الدولية وحاجتها الماسة لصداقة العرب وخاصة فى الفترة التى سبقت الحرب الثانية وأثناءها.

تلك هى أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من تلك الدراسة التى تناولت الجهود الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٤٩ وبالتالى يمكن القول أن الدبلوماسية المصرية قامت بدور فعال فى خدمة القضية الفلسطينية فى تلك الفترة على الرغم من الظروف المحلية التى كانت تمر بها مصر فى كفاحها ضد الإنجليز وعلى الرغم أيضًا من الظروف الإقليمية والعالمية التى مرت بها المنطقة والعالم خلال تلك الفترة.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الملاحـق

الملحق رقم (١) *

وزارة الخارجية

المفوضية الملكية المصرية — بشأن : المسألة الفلسطينية

بمدينة واشنجتون — تحريرًا فى ٩ يناير سنة ١٩٤٢

رقم القيد ٣ سرى

رقم الملف ١٠/٣/٣

عدد المرفقات ـ

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف إلحاقًا ببرقيتى الرمزية رقم ١ تاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ وبكتابى رقم ٢ سرى بتاريخ ٦ يناير الحالى بشأن المسألة الفلسطينية بأن أضيف إلى ما سبق مسألة لها أهميتها وهى أنه مع اعتقادى بأن الجيش اليهودى لن يسمح بتأليفه كوحدة مستقلة اليوم كما وأن المسألة الفلسطينية وجعلها وطنًا قوميًا لليهود من عدمه لن يصدر القرار النهائى فيها إلا عند وضع الحرب أوزارها إلا أنه يهمنى أن أعرض على مسامع رفعتكم أمرين جديرين بالاعتبار وهما :

* وزارة الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٣ سرى ١ من وزير مصر المفوض بواشنطن إلى وزير الخارجية، من ٩ يناير ١٩٤٢.

١ - إن الحكومة الأمريكية ميالة إلى جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود (تحت تأثير النفوذ والبروباجندة الصهيونية).

٢ - إن الحكومات المتحدة ولا سيما أمريكا وإنجلترا تضع من الآن القواعد والأنظمة التى سيبنى على أساسها العالم المقبل وأن هذه الدول ستضع الأمم الصغيرة أمام الأمر الواقع.

وطبيعى أنه إذا كانت تفاصيل هذه الأسس سيدخل عليها تعديل بسيط عند التئام مائدة الصلح إلا أن الأسس منافية لما تصبوا إليه الأمم الإسلامية عامة وبلاد الشرق الأدنى خاصة فيا حبذا لو اتحدت كلمة هذه الأمم من الآن على تقديم مذكرة مفصلة بالرأى الذى تراه خاصة بفلسطين وأن تدعمه بالحجج القيمة وقد ذكرت مع خطابى السرى سالف الذكر بعض ما عندى على سبيل المثال فى هذا الشأن وطبيعى أن يكون هذا قطرة فيما قد تصوغه أذهان أولى الأمر بالأمم التى يهمها هذا الموضوع.

وما ينطبق على فلسطين ينطبق على أمانينا وأمانى الأمم الأخرى التى تشاركنا اللغة والثقافة والتقاليد والدين فأرى والحالة هذه أنه من واجبنا أن نستعد من الآن ونضع برنامجا لمطالبنا وأن نتصل بحكومتى أمريكا وإنجلترا عارضين هذه المطالب مؤيدة بالحجج الدامغة والعزيمة الصادقة التى لا تقبل مهادنة وطبيعى أن نطالب بالتخلص من باقى القيود التى تشوب استقلالنا وأن ندافع عن المصالح المشتركة بيننا وبين جيراننا من الشرق والغرب والتى تمسنا عن قرب وتمس الرابطة بيننا.

هذا ما عن لى إضافته إلى كلمتى السابقة أرجو أن يتسع صدر رفعتكم لسماعها والله يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خدمة بلادنا العزيزة وجاراتنا التى تستحق العطف والعناية والإنصاف.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول عظيم الاحترام

الوزير المفوض

(توقيع)

الملحق رقم (٢)*

القنصلية المصرية العامة

لفلسطين وشرق الأردن

القدس بشأن :

رقم القيد ٢٧ تحريرا فى ١/١٢ سنة ١٩٤٣

عدد المرفقات ٣

رقم الملف ١/٢/٢٣

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بالإشارة إلى أنه منذ ازدادت حركة اضطهاد اليهود فى الأيام الأخيرة فى أوروبا المحتلة، قوميًا انتهز اليهود هذه الفرصة وقاموا يجددون مطالبتهم بأن تكون فلسطين وطنًا قوميًا لهم ويقولون بأنها المكان الطبيعى للأمة اليهودية كما قام زعيمهم الدكتور "وايزمان" يندد فى خطبه الأخيرة بالوحشية التى يعامل بها الألمان اليهود فى البلاد المحتلة وما فتئ يستصرخ العالم أجمع للتدخل فى سبيل إنقاذ البقية الباقية من اليهود وإيوائهم فى فلسطين.

وقد علقت الصحف العربية على ذلك ببعض مقالات بينت فيها أنه - ولو أن العرب يشاركون اليهود فى آلامهم - إلا أنهم لا يقرون أن يكون رفع الحيف عن اليهود على حساب العرب وهم لا يقبلون الضيم والفناء، وتساءلت هذه الصحف "لماذا تتخذ من هذه الفواجع ذريعة للمساومة على فلسطين، وما ذنب العرب حتى يصبح كيانهم مهددًا بهجرة قوم ليس للعرب علاقة ولا يد فيها لحل بهم من كوارث ولماذا لا يبحث اليهود عن مكان آخر غير فلسطين".

وأتشرف بأن أرفق مع هذا ما نشرته جريدة فلسطين فى ١١ و ١٢ ديسمبر الماضى وجريدة الدفاع فمنه حول هذا الموضوع، وكذلك صورًا من محضرى اجتماعين عقدت أحدهما الهيئة الصهيونية الجديدة يوم ١٩٤٢/١٢/٢٨ وعقدت الثانى "هيئة المجلس الوطنى اليهودى" يوم ٢٧ ديسمبر الماضى.

وتفضلوا سعادتكم بقبول سامى عبارات الاحترام

القنصل العام

(توقيع)

محمود فوزى

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ٢ سرى، من القنصل العام بالقدس إلى وكيل وزارة الخارجية فى ١٩٤٣/١/١٢.

الملحق رقم (٢) *

القنصلية الملكية المصرية العامة

لفلسطين وشرق الأردن

القدس بشأن : حديث مع حضرة دكتور التمان رئيس

رقم القيد ٣٠ «الهيئة الصهيونية الجديدة»

عدد المرفقات -- تحريرًا فى ١٢/١ سنة ١٩٤٣

رقم الملف ١/١ سرى

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بالإشارة إلى أنه زارنى حضرة دكتور ألتمان رئيس "الهيئة الصهيونية الجديدة" وحدثنى عماالازال يرجوه من أن يمكن التفاهم مع مصر والبلاد العربية على حل المسألة اليهودية حلاً نهائيًا بإنشاء وطن قومى لليهود بفلسطين وشرق الأردن وهو ما وضحه حضرته لى فى مناسبات عديدة سابقة ذكرت الأخيرة منها بكتاب القنصلية العامة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ برقم ١٣٤.

وقد حظا حضرته بفكرته خطوة أعدها على جانب من الأهمية إذ قال إنه "إذا أنشأ ذلك الوطن القومى لليهود فإننى مستعد لقبول ترحيل اليهود المقيمين بمصر والعراق وبقية البلاد العربية إليه. وإننى أذكر هذا وسأعلنه عند اللزوم رغم علمى بأنه لو سمعنى بعض الصهيونيين لعملوا على قتلى".

ولعله ألقى بحديثه الأخير كطعم جديد عسى يتصيد به تساهلاً وعطفًا نحو قضيته.

وتفضلوا سعادتكم بقبول سامى عبارات الاحترام

القنصل العام

(توقيع)

محمود فوزى

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٦٤، ملف ٣٧/٤٠/٤ جـ ٢ سرى، من القنصل العام بالقدس إلى وكيل روزارة الخارجية المصرية، فى ١٩٤٣/٥/١١.

الملحق رقم (٤) *

وزارة الخارجية
سفارة مصر
لندرة
رقم القيد (١)
رقم الملف ١٤/١٥ جـ ٥ ‏ ‏ ٦ يناير ١٩٤٤
عدد المرفقات ٣

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم س ٤ (١٠) المؤرخ ٦ ديسمبر الماضى الخاص بهجرة اليهود إلى فلسطين أتشرف بأن أبعث إلى عزتكم مع هذا بصورة من البيان الذى ألقاه وزير المستعمرات بمجلس العموم فى ١٠ نوفمبر الماضى والمناقشة القصيرة التى تلته بين الوزير المفوض وبعض الأعضاء.

ويتضح من البيان والمناقشة ما يأتى :

أولاً : إن تاريخ إنهاء مدة الهجرة المسموح بها لليهود إلى فلسطين الذى كان الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ حدده بنهاية شهر مارس ١٩٤٤ قد قررت الحكومة البريطانية امتداده.

ثانيًا : إن هذا الامتداد لم يحدد بأجل إذ أن الغرض منه هو أن يسمح بدخول فلسطين العدد الباقى من اليهود الذين كان قد أجاز لهم الكتاب الأبيض الهجرة إليها لكن منعتهم ظروف الحرب من ذلك ويبلغ عددهم ٣١,٠٧٨

ثالثًا : إن قرار الحكومة البريطانية بامتداد أجل الكتاب لا يعنى أن الحكومة البريطانية تضمن نقل المهاجرين إلى فلسطين بل إن القرار قاصر على إزالة عقبة قانونية فى سبيل المهاجرين الداخلين فى نطاق العدد المسموح به فى الكتاب الأبيض.

وتفضلوا يا صاحب العزة بقبول فائق الاحترام

القنصل العام

(توقيع)

حسن نشأت

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٢٧ جـ ٤ سرى من سفير مصر بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، فى ٦ يناير ١٩٤٤.

الملحق رقم (٥) *

القنصلية الملكية المصرية العامة

بمدينة الكاب

ملف ٢/١٢

مرفقات ٢ سرى

رقم ٧٦

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بمناسبة اهتمام الحكومة المصرية بالمسألة اليهودية وعلاقتها بفلسطين أتشرف بإفادة سعادتكم أنه من المعروف عن المارشال سمطس رئيس وزراء اتحاد جنوب إفريقيا ووزير شئونها الخارجية عطفه على اليهود وتأييده لقضيتهم وانتهازه كل فرصة تسنح لإغلاق هذا التأييد وللإعراب عن أمله فى نجاح مشروع الوطن القومى لليهود فى فلسطين.

وتجدون سعادتكم برفق هذا - للاطلاع - صورة برقية ذكرت الجرائد أخيرا أن المارشال بعث بها إلى اليهود فى إنجلترا متمنيًا لمجهوداتهم كل نجاح.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

٦ مارس ١٩٤٤

القنصل العام

(توقيع)

مصطفى أبوالفتوح

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٦٠٧، ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ٥ سرى، من القنصل العام بالكاب إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، فى ٦ مارس ١٩٤٤.

الملحق رقم (٦)*

القنصلية الملكية المصرية العامة

بالقدس | رأى عرب فلسطين فى مؤتمر لندن وفى الحكومات

رقم الإفادة ١٥٧ | العربية المشتركة فيه

رقم الملف ٢/١/١ سرى | ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بمناسبة استعداد الدول العربية لإرسال مندوبيها للاشتراك فى مؤتمر لندن الخاص بالمشكلة الفلسطينية أتشرف بإحاطة سعادتكم علمًا أن الأوساط العربية هنا مع اتفاقها على تأييد قرار الهيئة العربية العليا فى رفض سفرها إلى لندن لعدم قبول السلطات البريطانية لطلباتها تتساءل عما إذا كان من الجائز لدول الجامعة العربية الاشتراك فى مؤتمر لندن، وانقسمت فى ذلك إلى قسمين :

١ ـ قسم يرى أن اشتراك الحكومات العربية فى المؤتمر أمر معقول ولو أنه كان يفضل أن تعدل تلك الحكومات عن إرسال مندوبيها إلى لندن ـ لأن الحكومات العربية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات، فرجوعها الآن عن موقفها غير جائز من الناحيتين السياسية والدبلوماسية، ويرى ذلك القسم أن تلك الحكومات منفردة تعطف على قضية فلسطين كعطف أهلها عليها وأنها كأعضاء فى مجلس الجامعة ترتبط بمطالب فلسطين الأساسية وبالميثاق القومى لعرب فلسطين، علاوة على أن الحكومات العربية أعلنت بأن الكلمة الأخيرة هى لأهل فلسطين .

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ٢٥٨، ملف رقم ٤ سرى، من القنصل العام بالنيابة بالقدس إلى وكيل وزارة الخارجية، فى ٣ سبتمبر ١٩٤٦ .

٢ ـ والقسم الآخر يرى أن اشتراك الحكومات العربية فى مفاوضات لندن يرجع إلى إدارة تلك الحكومات، ويرى أن الحكومات العربية إنما تلبى الدعوة إلى المفاوضات لأنها كانت هى البادئة فى طلبها حين قررت فى مؤتمر بلودان دعوة بريطانيا إلى التفاوض لحل القضية الفلسطينية، ولو أن تلك الحكومات تدرك من الآن عدم الجدوى من ذلك المؤتمر إلا أنها مضطرة إلى الاشتراك فيه استكمالاً لأسباب عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة.

ويرى ذلك القسم أن موقف الحكومات العربية من قضية فلسطين موقف حسن إلا أنه لا يعدو الكلام والقرارات التى تتقرر فى اجتماعاتها، ويتساءل عما إذا كانت تلك الحكومات ستترك الدور النظرى لتبدأ الدور العملى ، وهو يرجو ويتمادى فى الرجاء ولكن الواقع يضطره إلى التشاؤم من الحكومات العربية أكثر من تشاؤمه من بريطانيا العظمى التى تملك إمبراطورية لا تغرب الشمس عن أراضيها ، وبريطانيا مضطرة لمداراة مختلف الحكومات والأمم والشعوب لكى لا تعطل مصالحها ، والإنجليز يتحسسون شعور الأمريكيين واليهود فيتشددون مع العرب ثم يتحسسون شعور "سيداتنا وآنساتنا ـ جريدة فلسطين عدد يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الحكومات العربية باعتبارها الوصيات على عرب فلسطين فلا يقعون إلا على ترخص فى حقوق هؤلاء العرب، فما ذنب الإنجليز إن هم لانوا لليهود وقسوا على العرب.

ويرى ذلك القسم أيضًا أنه لو حزمت الحكومات العربية أمرها وواجهت الإنجليز بحقوق عرب فلسطين بغير نظر إلى مصالحها الخاصة ومنافعها المادية المختلفة لوجدت من الإنجليز استعداداً لإرضاء العرب والمسلمين أكثر من استعدادهم لإرضاء اليهود والأمريكيين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القنصل العام

(توقيع)

الملحق رقم (٧)*

١٩٤٧/١/٥

٥/٧٢/٤ سرى

بشأن : تمثيل عرب فلسطين فى مؤتمر لندن
بريد جوى

حضرة صاحب السعادة سفير مصر بلندن

أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً أن مجلس جامعة الدول العربية وافق فى دورته الخامسة العادية التى عقدت بالقاهرة من ٣٠ أكتوبر إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على اقتراح قدمته لجنة وزراء الخارجية بلزوم وجود وفد من فلسطين فى لندن حينما يستأنف مؤتمر فلسطين أعماله فيها على أن تبذل الحكومات العربية جميعها الجهد اللازم لإشراك هذا الوفد فى المؤتمر وتكليف الأمانة العامة فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين دعوة الهيئة العربية العليا إلى إرسال وفد إلى لندن ومواصلة مساعيها فى سبيل تحقيق هذه النتيجة.

وتجدون سعادتكم مع هذا صورة المذكرة التى تلقتها هذه الوزارة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعها صورة من مذكرتها إلى سعادة السفير البريطانى بمصر بخصوص تمثيل عرب فلسطين فى مؤتمر لندن تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة المتقدم الذكر.

وأرجو سعادتكم السعى بالاتفاق مع زملائكم ممثلى البلاد العربية لدى الحكومة البريطانية لتحقيق قرار مجلس الجامعة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية

(توقيع)

محمد كامل عبدالرحيم

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ١٤٤١، ملف رقم ٥/٧٢/٤ سرى، من وكيل الخارجية المصرية إلى سفير مصر بلندن، فى ١٩٤٧/١/٥.

الملحق رقم (٨) *

برقية رقم ١٢/٨٩

من لندن (مشروع بريطانى)

فى الجلسات الثلاثة التى عقدها مؤتمر فلسطين بين العرب والبريطانيين دافعت الوفود العربية عن مشروعها الذى قدمته عند افتتاح المؤتمر وأصرت عليه ولكن البريطانيين قدموا مشروعاً من جانبهم نورد فيما يلى خلاصته :

١ - عقد اتفاق توضع فلسطين بمقتضاه تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة لمدة خمس سنوات.

٢ - تطبيق نظام المقاطعات "كانتون" بضم مقاطعة أغلبية سكانها من العرب وأخرى أغلبية سكانها من اليهود مع ضمان حقوق الأقليات فى كل مقاطعة وتتمتع كل مقاطعة باستقلال إدارى يشمل حق التشريع.

٣ - السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودى فى مدى سنتين فإذا ما انتهت هذه المدة يتولى المندوب السامى تحديد عدد المهاجرين بعد أخذ رأى مجلسه الاستشارى ويكون المحل الأول فى الاعتبار هو مقدور فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين فإذا وقع خلاف على تحديد عدد المهاجرين فيرفع الأمر للتحكيم أمام الهيئة التى تعينها هيئة الأمم المتحدة.

٤ - تتولى الهيئات التشريعية فى كل مقاطعة وضع الأنظمة التى تقضى بالحد من بيع الأراضى.

٥ - بعد مضى أربع سنوات تجرى الانتخابات وتعقد جمعية تأسيسية.

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ١٤٤١، ملف رقم ٥/٧٢/٤ برقية رقم ١٢/٨٩ من لندن، من ١٩٤٧/٢/٩.

٦ ـ فإذا ما ساد الاتفاق فى هذه الجمعية بين الأغلبية العربية والأغلبية اليهودية يشرع المندوب السامى فى وضع الأنظمة العامة المؤدية إلى الاستقلال (...) ويرفع الأمر إلى مجلس الوصاية لتقرير ما يتبع مستقبلاً.

وقد أعرب الوفد البريطانى عن رغبته فى الاجتماع بالوفود العربية للاستماع إلى رأيها فى هذا المشروع. وقد اجتمعت الوفود العربية اليوم بالسفارة المصرية وأجابت بأنها ستترك ردها كتابة وأنها ستكون بعد ذلك على استعداد للاجتماع بالوفد البريطانى إذا ما رأى هذا الوفد ضرورة عقد الاجتماع.

والوفود العربية مجمعة على رفض المشروع البريطانى لاعتقادها أنه مشروع سيصبح اليهود بفضله فى نهاية الأمر أصحاب الأغلبية فى فلسطين مع ما تجره هذه الأغلبية من نتائج.

عبدالفتاح عمرو

صورة للديوان الملكى ـ صورة لدولة الرئيس ـ صورة للشئون العربية

الملحق رقم (٩)*

برقية رقم ٤٦/٢٢٨

صدرت من واشنجتون فى ١٩٤٧/٤/١٧

وردت من واشنجتون فى ١٩٤٧/٤/١٨

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

بالإشارة إلى برقيتكم رقم ٥٣ اغتبطت كل الاغتباط بالثقة التى وضعتها فى حكومة جلالة الملك وأشكر دولتكم بصفة خاصة.

إننى لا أجهل المصاعب التى تكتنف هذه المهمة وحظها الضئيل من النجاح نظراً لأن الجو قد سممته الدعاية الصهيونية القوية منذ سنين ونفوذ الصهيونيين فى هذه البلاد على حين أن البلد العربية لم تقم بشىء للآن ومع هذا فسأبذل كل جهدى لخدمة هذه القضية .

وأعتقد أن من واجبى أن أشير إلى أننى وزملائى نعتقد بأن يمثل سعادة عزام باشا الجامعة العربية بصفته وذلك لبيان الأهمية التى تعلقها البلاد العربية على قضية فلسطين .

محمود حسن

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٧٥، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ٢ سرى، برقية رقم ٤٦/٢٢٨ من واشنطن، فى ١٩٤٧/٤/١٧.

الملحق رقم (١٠)*

برقية رقم ٣/٢٢٩ من نيويورك

صدرت فى ١٩٤٧/٤/١٧

وردت فى ١٩٤٧/٤/١٨

إشارة إلى برقية الوزارة بتاريخ ١٢ الجارى اتصلت بسعادة السفير وزملائى ممثلى البلاد العربية وقد علمت لوقتى أن حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مداومتان على معارضة اشتراك روسيا فى لجنة التحقيق وأنهما يقترحان لهذا الغرض استبعاد الدول الخمس منها وإذا لم تنجح هذه المناورة فستقبل الحكومتان اشتراك الدول العربية فى اللجنة.

وأرى أنه ينبغى للدول العربية

- أن تقوم - طبقًا لنص المادتين ١٧ و ١٨ من لائحة الإجراءات المؤقتة للجمعية العمومية وفى حدود المهلة المبينة فى هاتين المادتين ـ بالمطالبة بأن يدرج فى جدول أعمال الاجتماع الخاص للجمعية العمومية ـ كبنود إضافية ـ بحث قضية فلسطين ولو بصفة تمهيدية حتى تتمكن من تقرير ضرورة تشكيل اللجنة وتحديد أغراضها.
- أن نعارض كثيرًا فى تأليف اللجنة.
- أن نعارض فى ترشيح الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إذا كان هذا الترشيح موضع اقتراح لأنهما مردودان بسبب سبق إبدائهما الرأى فى قضية فلسطين فإذا لم تنجح هذه المعارضة فحينئذ يجب على الدول العربية قبول اشتراكهم فى اللجنة إذا ما تقدمت إحدى الدول باقتراح اشتراك البلاد العربية.

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٧٥، ملف ١٤٢/١٣٩ جـ٢ سرى، برقية رقم ٢/٢٢٩ من نيويورك، فى ١٩٤٧/٤/١٧.

- أن تتخذ البلاد العربية موقفًا حازمًا كل الحزم بالنسبة لمهمة اللجنة لأجل أن تقتصر هذه المهمة على تبين الأمر الواقع فيما يختص باستقرار السلم والأمن فى الشرق الأوسط المهددين بالاضطراب بسبب الحالة الشاذة فى فلسطين .فلا ينبغى للمهمة الموكولة للجنة أن تخولها إبداء توصيات سياسية إذ أن هذه التوصيات ستوضع على عجل وسيكون لها تأثير على الجمعية العمومية التى ستدلى هى بتوصياتها بعد تقرير الجنة وكذلك بعد المداولة فى قضية فلسطين برمتها وكذلك ينبغى للبلاد العربية فى الوقت نفسه ألا تدع فرصة إلا وانتهزتها لتذكير الجمعية العمومية منذ هذا الاجتماع الخاص بأن واجب الجميع هو عدم الحيلولة بين بلد ناضج كفلسطين وبين تحقيق استقلاله وكذلك عدم السماح لكائن من كان بتهديد حالة الاستقرار فى الشرق الأوسط ولا أن تجبر فلسطين . ومن ورائها بقية البلاد العربية بطريق غير مباشر - على أن تتحمل وحدها كل العبء الذى يتمثل فى مشكلة عالمية مثل مشكلة اليهود .

والرأى عند السكرتير العام ألا يزيد عدد أعضاء كل وفد من الوفود عن اثنين . وقد أعرب لى سعادة فارس الخورى بك وغيره من الأشخاص من ذوى الرأى عن أملهم فى أن يكون ممثلو البلاد العربية هم رؤساء حكوماتها أو أشخاص نابهون حتى يتضح مبلغ عنايتنا جميعًا على إنجاح قضية فلسطين.

فوزى

الملحق رقم ١١*

برقية رقم ٢٣٢/٣ من نيويورك

صدرت فى يوم ١٨ ووردت فى ١٩٤٧/٤/١٩

أخبرنى السكرتير العام أن المرشحين لرياسة الجمعية العمومية هم :

أراثها (البرازيل)

فان كليفنسى (هولندا)

مزاريسك (تشيكو سلوفاكيا)

كما أخبرنى أن بحث قضية فلسطين من حيث الموضوع سيلاقى معارضة قوية ولو أنه سيكون من الصعب مهمة اللجنة خارج هذا النطاق.

وقال أيضًا أنه لا ينبغى المغالاة فى ربط المسألة الفلسطينية وسلم الشرق الأوسط بالمسألة اليهودية .

فوزى

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٧٥، ملف ١/١٤٢/١٢٩ جـ ٣ سرى، برقية رقم ٢٣٢/٣ من نيويورك، فى ١٩٤٧/٤/١٨ .

الملحق رقم (١٢)*

برقية رمزية رقم ٣٨/٥٨٨ من موسكو

صدرت يوم ١٦ ووردت يوم ١٩٤٧/١٠/١٧

على أثرها أذيع رسميا عن موقف الاتحاد السوفيتى من قضية فلسطين اجتمع بناء على دعوتى بالمفوضية المصرية وزير العراق ولبنان والقائم بأعمال سوريا وبعد دراسة الموقف والتشاور استقر الرأى على أن تطلب مقابلة وزير خارجية الاتحاد السوفيتى مجتمعين ونعرب له عن الأثر الشديد الذى أحدثه موقف روسيا فى الرأى العام فى جميع البلاد العربية - فهو تحول فى السياسة السوفيتية مفاجئ غير منتظر -ونترك له مذكرة شفوية فى هذا المعنى وبأن التقسيم مأساة ستجعل من الشرق الأدنى مسرحًا للاضطراب وإراقة الدماء إذ أن الدول العربية مصممة على أن تدافع عن كيانها بكل الوسائل التى لديها ونرجو إعادة النظر فى موقف حكومته .

وهذا رهن بتعليماتكم

الوزير

صورة للديوان الملكى

صورة لدول الرئيس

صورة للشئون العربية

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٤ سرى. برقية رقم ٣٨/٥٨٨ من موسكو، من ١٩٤٧/١٠/١٦.

الملحق رقم (١٣)*

برقية رقم ٦٦٠/٢٠ من نيويورك

صدرت فى ٢٦ ووردت فى ١٩٤٧/١١/٢٧

من المحتمل فيما يبدو أن تمتد المناقشات فى المسألة الفلسطينية بالجمعية العمومية إلى يوم ٢٨ نوفمبر الجارى أو الأيام التالية.

ويستمر الضغط الشديد على الدول الأعضاء وخاصة من قبل الولايات المتحدة وقد لاحظنا أخيرا ترددًا خطيرًا من الوفد الإثيوبى الذى كان قد امتنع عن التصويت على الاقتراح الخاص بالدولة الموحدة وعلى اقتراح التقسيم أمام اللجنة الفلسطينية.

ويظهر أن هذا الوفد سيستمر على اتباع هذه الخطة ولكن من الممكن أن يؤدى به الضغط المتزايد إلى تصويت فى صالح التقسيم.

وقد بدأ الوفد البلجيكى أيضًا فى التردد فقد أعرب أمس أمام اللجنة أن نيته أولاً كانت تتجه إلى الموافقة على إحالة المسألة على محكمة العدل الدولية ولكنة بالنظر إلى طول الوقت الذى مر منذ تقديم الاقتراح المصرى فقد قرر الوفد ألا يؤيد فكرة الإحالة إلى المحكمة واتبع خطة الامتناع عن التصويت أمام اللجنة عندما وضعت الاقتراحات وقد فاجأنا الوفد اليوم بتشجيعه للتقسيم .

(وكانت هذه أيضا خطة الوفدين الفرنسى والأرجنتينى).

وإننى رغما عن قصر الوقت أسمح لنفسى بأن اقترح على معاليكم أن تأمروا بالقيام بمساع جديدة سرى لدى حكومات إثيوبيا وبلجيكا وفرنسا والأرجنتين كى يبعثوا بتعليماتهم إلى وفودها بالتصويت ضد التقسيم.

فوزى

أرسلت صورة للديوان الملكى ـ ودولة الرئيس ـ وإدارة الشئون العربية

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٢٩ جـ ٤ سرى، برقية رقم ٦٦٥/٢٠ من نيويورك، ف ١٩٤٧/١١/٢٦.

الملحق رقم (١٤)*

برقية برقم ٥٦/٦٧٩ من باريس

صدرت فى ٣ ووردت فى ١٩٤٧/١٢/٤

أخبرنى الأستاذ ماسينيون بصفة سرية أن مسيو بلوم كان هو المتسبب فى تغير موقف الحكومة الفرنسية فإنه حرض ثلاثة وزراء من اليهود على تقديم استقالتهم إذا ما أصرت الحكومة على مسلكها الأول وذلك بعد أن تدخل بشدة لدى رئيس الوزراء وبعد أن قوبل تدخله بمقاومة من الرئيس الذى دعى مجلس الوزراء إلى الاجتماع وقرر تغيير الخطة خشية وقوع أزمة وزارية فى هذه الأوقات الحرجة وقد أبلغ هذا القرار إلى المندوب الفرنسى فى هيئة الأمم المتحدة وإلى المسيو بيرو بعد ذلك فكان له وقع سيئ لديه.

ثروت

أرسلت صورة للديوان الملكى ـ لدولة الرئيس ـ إدارة الشئون العربية

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨٠، ملف ١/١٤٢/١٣٩ جـ ٤ سرى، برقية رقم ٥٦/٦٧٩ من باريس. فى ١٩٤٧/١٢/٣.

الملحق رقم (١٥)*

حديث

مع السفير البريطانى

جاءنى اليوم جناب السفير البريطانى وتلا علىّ رسالة من وزارة الخارجية البريطانية كلف بإبلاغها إلينا خاصة بقرار مجلس الأمن القاضى بأن تقوم الدول العربية والمقاتلون الصهيونيون بالكف عن القتال ومما جاء فيها أن الحكومة البريطانية قد حرصت كل الحرص على إحباط نجاح المشروع الأمريكى الذى كان يرمى إلى الحكم على الدول العربية بالاعتداء بسبب دخول جيوشها فى الأرض الفلسطينية ولإحباط هذا المشروع بما رتبه على هذا الاعتداء من تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق كما جاء فيه أن الحكومة الإنجليزية رأت أنها إذا وقفت عند هذا الحد ولم تشفع ذلك بقرار إيقاف القتال فى فلسطين لجعلت الحكومة الأمريكية فى ذلك مسوغا تنتهزه لرفع الحظر عن تصدير السلاح للصهيونيين. فرأت أن اقتراحها لوقف القتال فيه ما يمنع الحكومة الأمريكية من ذلك، ولذا فإنه ينصح بأن تبادر الحكومات العربية بقبول ما يطلب إليها من إيقاف القتال ـ نصيحة إذا قبلت أكسبت العرب عطف الكثير من دول الجامعة خصوصًا وأن الصهيونيين قد استجابوا لهذا الطلب وأبرقوا بأنهم قرروا وقف القتال اعتبارًا من الساعة ١٢ من هذا اليوم.

وقال السفير " ولا شك أنكم تدركون المشاق التى تتجشمها الحكومة البريطانية للوصول إلى هذه الغاية وما وجه إليها من نقد ولكنها فعلت ذلك مراعاة للعرب وتحقيقًا للعداله".

---

* وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٥٨، ملف رقم ٤ سرى، حديث دار بين وزير الخارجية المصرية والسفير البرتغالى فى القاهرة ١٩٤٨/٥/٢٤.

فأجبته بأن مصر وسائر الدول العربية تحرص أشد الحرص على عدم سفك الدماء وعلى استتباب الأمن والراحة والطمأنينة لجميع سكان فلسطين وأن هذا الحرص هو الذى دفع بها إلى تحريك جيوشها لتحقيق هذه الأغراض وأنه كان بودها أن تلبى هذا الطلب ولكن يمنعها عن قبوله ما تؤمن به من أن تلك العصابة الصهيونية الموجودة الآن بفلسطين لا أمان لها ولا يمكن التعويل على وعد به وأن الحوادث الأخيرة من شأنها أن تنزع من كل إنسان هذه الثقة، ولعل مبادرتهم والإسراع فيها لقبول وقف القتال إنما نشأت عن ضرورة وقتيه يتربصون زوالها فيعودون إلى سيرتهم من التخريب والتدمير وسفك الدماء عندما تواتيهم الفرصة بذلك "وأن فى وقف القتال ما يمكنهم من إدخال المدد الكبير من المهاجرين الصهيونيين الأقوياء من رجال وسكان تدربوا على القتال وهم فى انتظار فرصة تمكنهم من الدخول للانضمام إلى العصابات الصهيونية الدخول فى فلسطين استزادة لعددهم وتمكينًا لتحقيق أحلامهم – لذلك نراهم – أننا إذا لم نستطع إجابة هذا الطلب لانفعل ابتغاء للقتال وسفك الدماء بل تجافيًا من نتائج القتال بما تجره من تقوية هذه العصابات الصهيونية وتمكنها من الاستزادة فى أعمال العنف والبطش ومن أجل هذه الفوضى وانتهاك الأرواح والحرمات وما قد يترتب على ذلك من عدم الاستقرار لا فى فلسطين وحدها بل فى غيرها من البلاد.

كذلك لا ثقة لنا بهذه العصابات ولا شيء يدعونا للاعتقاد بأنه بعد قرارهم وقف القتال لا ينتهزون كل فرصة للخروج من أوكارهم والإيقاع بالأبرياء غير المسلحين والاعتداء على القوات المتفرقة من الجيش مما يمكن لهم من الاستمرار فى الفوضى .

فهل للدول التى تعرض علينا وقف القتال أن تضمن تفادى هذا كله؟ إذن لوجدوا منا أكبر المسارعة بالاستجابة إلى طلبهم الذى يتفق تمامًا مع أغراضنا من استقرار الأمن والنظام.

فأجابنى السفير بأن لنا كل العذر فى أن لا نأمنهم وألا نعول على قولهم، ثم تساءل "ألا تزنوا الضرر الذى يلحق بكم إذا أصررتم على عدم وقف القتال وهل تأمنون مع هذه الأضرار أن لا يأتى من البلاد الأخرى ما يزود هؤلاء الصهيونيين بالسلاح والذخائر ؟ وما يستفيده البعض تلقاء هذا الموقف منكم من رفع الحظر وفى هذا بلاء عليكم "

القاهرة فى ١٩٤٨/٥/٢٤

إمضاء

خشبة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

الوثائق العربية :

أ - وثائق وزارة الخارجية المصرية

وهى عبارة عن ملفات تحتوى على الوثائق السرية لوزارة الخارجية المصرية تضمها محافظ تحمل تعريف أرشيف الخارجية السرى القديم والجديد، وهى مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة. وما استخدمته الدراسة من هذا الأرشيف على النحو التالى: -

رقـم	رقـم المحفـــظة	رقـم الملف
	٢٥٥	بدون رقم ملف
	٢٥٨	٤ تقارير سرية
	٣٩٥	٢٩/٤٨/١٤٠ سرى
	٦٧٨	١٧/٤٨/١٤٠ سرى
	١١٥٠	٢/٥٠/٣٧ سرى جداً
	١٢٨٦	٢/٦٦/٨٧ سرى
	٨٢٩	٣/٧/١٦٣ ج٢ سرى
	١٣٢٠	٥/٤٨/١٤٠ ج٢ سرى
	١٣٢١	٥/٣٨/١٤٠ ج١ سرى
		٥/٤٨/١٤٠ ج١ سرى
	١٤١٧	٩/٤٠/٣٧ ج١ سرى
	١٤١٨	٣/٧٢/٤ سرى
		٦٦/٥٠/٣٧ سرى

رقم	رقم المحفظة	رقم الملف
	١٤٤١	٥/٧٢/٤ سرى
	١٤٤٢	٤/٧٢/٤ سرى
	١٤٦٧	٩/٤٠/٣٧ ج١ سرى
		٩/٤٠/٣٧ ج٢ سرى
		٩/٤٠/٣٧ ج٣ سرى
		٩/٤٠/٣٧ ج٥ سرى
	١٤٦٨	٧/٤٠/٣٧ سرى
	١٤٨٠	٩/٤٠/٣٧ ج٣ سرى
		٩/٤٠/٣٧ ج٤ سرى
	١٤٩٧	٩/٤٠/٣٧ ج٥ سري
	١٥٠٠	٤٨/٥٠/٣٧ سرى
	١٥٣٣	٢/٥٠/٣٧ سرى جدًا
		١٧٧ سرى مؤقت
		٢/٤٠/٣٧ ج٢ سرى
	١٥٣٤	٤/٤٠/٣٧ ج٧ سرى
		٤/٤٠/٣٧ ج٨ سرى
	١٤٦٦	٩/٤٠/٣٧ ج٦ سرى
	١٥٦٧	١/١٤٢/١٣٩ ج٩ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج١٠ سرى
	١٥٧٥	١/١٤٢/١٣٩ ج١ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٢ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٣ سرى
	١٥٦٤	٤/٤٠/٣٧ ج٢ سرى جدًا

		٤/٤٠/٣٧ ج٢ سرى
		٤/٤٠/٣٧ ج٧ سرى
		٤/٤٠/٣٧ ج٨ سرى جدًا
	١٥٨٠	١/١٤٢/١٣٩ ج٣ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٤ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٥ سرى
	١٥٨٣	١/١٤٢/١٣٩ ج٦ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٧ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٨ سرى
		١/١٤٢/١٣٩ ج٩ سرى
	١٦٠٧	٤/٤٠/٣٧ جـ٢ سرى جدًا
		٤/٤٠/٣٧ جـ٤ سرى جدًا
		٤/٤٠/٣٧ جـ٥ سرى جدًا
		٤/٤٠/٣٧ جـ سرى
	١٦١٢	٤/٤٠/٣٧ جـ١٠ سرى
	محفظة بغداد رقم ٢	١/٧/٢١٧ جـ ٦ سرى

وثائق مجلس الوزراء المصرى :

وهى محفوظة فى شكل محافظ بها مراسلات وجلسات المجلس بمذكراتها التفسيرية ومحاضر الجلسات فى شكل مجلدات مرتبة زمنيا بالإضافة للملفات رياسة مجلس الوزراء التى تضم المعاهدات والقرارات ومراسلات المجلس مع الوزارات المصرية المختلفة والدول الأجنبية وهيئة الأمم المتحدة، وهى مودعة بدار الوثائق القومية المصرية بالقاهرة، وما استخدمته الدراسة من هذا الأرشيف جاء على النحو التالى:

- محافظ مجلس الوزراء المصرى، محفظة رقم ٩ فلسطين .

الوثائق الأجنبية

وهى وثائق أرشيف الخارجية البريطانية وتم الاعتماد على بعض هذه الوثائق، وهى محفوظة بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس على أفلام ميكروفيلم، وتم الاعتماد منها على المجموعة التالية

- F.O. 371 / 20310 – E – 4320, 1937.
- F.O. 371/45926/8, 1945.
- F.O. 371/162993/6, 1947.

ثانياً الوثائق المنشورة :

الوثائق العربية :

وثائق الجامعة العربية :

- الأمانة العامة للجامعة العربية، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، مج١ .

٢ - الوثائق الأجنبية :

وهى وثائق الخارجية الأمريكية المنشورة فى مجلدات ومحفوظة بالمركز الثقافى الأمريكى بالقاهرة (بمقر السفارة الأمريكية) كما تم الاطلاع على بعض

منها المحفوظ فى سجلات بمركز بحوث دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ويختصر هذا النوع من الوثائق تحت اسم Foreign Relation of U. S. A ومنها تم استخدام الوثائق التالية :

U. S. A (Foreign Relation) 1937, Vol., II.

U. S. A (Foreign Relation) 1939, Vol., IV.

U. S. A (Foreign Relation) 1943.

U. S. A (Foreign Relation) 1944, Vol., V.

ثالثا : المذكرات :

مذكرات باللغة العربية :

- حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية بالأهرام ,القاهرة ١٩٥٢).

رابعاً : الرسائل العلمية

رسائل باللغة العربية

- أحمد حامد السيد، حزب الوفد وقضية فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، أجيزت سنة ٢٠٠١.
- حامد محمد على جاد، القضية الفلسطينية فى الصحافة المصرية ١٩١٧ ـ ١٩٤٧ رسالة ماجستير.
- ماجدة محمد محمود، محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩ ـ رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، أجيزت عام ١٩٩٠.

خامساً : الدوريات

ـ الدوريات العربية :

ـ الأهرام، يومية ١٩٣٧

- السياسة، يومية ١٩٣٦

- الشباب، أسبوعية ١٩٣٧.

المصرى، يومية، ١٩٣٨

سادساً: المراجع العربية والأجنبية :

١ . مراجع العربية :

- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥).

- جعفر عبدالسلام، النظم الدبلوماسية والقنصلية، ط ١ (مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٧٦).

- حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣).

- رضا أحمد شحاته ، تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء حرب السويس الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥).

- سامى أبو النور ، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر، ١٩٢٢ - ١٩٣٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥).

- صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية (معهد البحوث العربية، القاهرة ١٩٦٦).

- عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ (مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠).

- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧).

- حائط البراق أم حائط المبكى؟ (دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠١).

- عبدالعظيم رمضان، العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٩ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢).
- مساعى السلام العربية الإسرائيلية ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٦).
- عبدالمنعم جنيد، دراسات فى القانون الدبلوماسى (مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦).
- على صادق أبوهيف، القانون الدبلوماسى (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧).
- عيسى السفرى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط١ (مطبعة فلسطين الجديدة، يافا، ١٩٣٧).
- محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين (مكتبة الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، ١٩٥٤).
- محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى (معهد الدراسات العربية العالمية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٤ – ١٩٦٥).
- محمد حسنين هيكل، أزمة العروش صدمة الجيش، يوميات حرب ١٩٤٨ – ط٤ (دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٢).
- المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ط٧، (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧).
- نبيه بيومى عبدالله، قضايا عربية فى البرلمان المصرى. ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦).
- نجيب الأحمد ، فلسطين، تأريخًا ونضالاً، ط١ (دار الجليل، عمان، ١٩٨٥).
- يونان لبيب رزق، الخارجية المصرية، ١٨٢٧ ـ ١٩٣٧ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩).

المراجع الأجنبية المترجمة :

- آلات تايلور، كيف قامت إسرائيل، ترجمة وتعليق على محمد على (الدار القومية للنشر، د. ت) .

- م. ف. سيتون وليمز ، بريطانيا والدول العربية، عرض العلاقات الإنجليزية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨ ترجمة وتعليق أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢).

المراجع الأجنبية :

- A.Denovo-John, American Interests and Policies in The Middle East 1900-1939 (London, The University of Minnesota Press, 1963).
- Alice and Roy Fchardt, Encounter With Israel: Achallouge to conscience.
- Bauer-Yehuaa. From Diplomacy to Resistance. A history of Jewish Palestine 1939-1945 (United States, Adrianna on derdouk Dudden, 1970).
- Bethell-Nicholas; The Palestine traingle, The Struggle between British, The Jews and Arabs 1935-1948 (London, 1969).
- Cattan-Henry, Palestine, The Arabs and Israel, The Search for Justice.
- Hadawi-Sami, Birrer Harvest "Palestine between 1914-1967" (New York, The New World Press, 1967).
- Jones-Martin, Failure in Palestine "British and United States Policy - After The Second World War" (London and New York).
- K. Shadid-Mohammed, The United States and The Palestinians

(London, Room Helm, 1981).
- Morris-Benny, The Birth of The Palestinian Refugee Problem, 1947-1949 (New York, Cambridge University Press, 1989).
- Rybin-Barry, The Arab States and The Palestine Conflict (United States, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 1981).

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg



هذا الكتاب يتناول دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين والتى - بلاشك - تعد من أهم قضايا العصر، وذلك لما لها من تأثير قوى على توجهات السياسة العربية والدولية، وعلى إقرار السلام المنشود فى أكثر مناطق العالم اضطرابا وهى منطقة الشرق الأوسط.

والمبدى للدهشة أنه فى الأونة الأخيرة، علت بعض الأصوات التى تزايد على الدور المصرى تجاه تلك القضية، متناسية - عمداً - أن مصر حكومة وشعباً كانت السند الأقوى للشعب الفلسطينى طوال كفاحه ضد الاستعمار والصهيونية.

ولعل هذا الكتاب قد جاء فى وقته ليكون أبلغ رد على هذه الأصوات.

وتأتى أهمية هذه الدراسة إلى كونها من الدراسات المعدودة والنادرة التى تناولت دور الدبلوماسية المصرية تجاه قضية فلسطين، إضافة إلى كونها تتناول فترة ذات أبعاد مهمة فى تاريخ فلسطين الحديث، حيث شهدت هذه الفترة قيام الثورة العربية الكبرى فى فلسطين، كما شهدت بداية الاهتمام العربى والدولى بالقضية، وأخيراً قيام حرب العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨.

ولما كانت وزارة الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج، هى المحور الرئيسى للدبلوماسية المصرية، فقد كان من الطبيعى أن تستمد هذه الدراسة مادتها الأساسية من وثائق أرشيف هذه الوزارة، وحتى تكون أكثر مصداقية وموضوعية، وهذا ما قمت به بالفعل بقدر ما سمح لى بالاطلاع على هذه الوثائق.

وختاما أرجو من الله أن أكون قد وفقت فى إبراز جانب من أهم جوانب الدور المصرى تجاه ال... الفلسطينية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٢ جنيها

